الحوار المتوسطي

مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والفكرية

يصدرها مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي

جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس-الجزائر

مارس 2015

العدد 8

مارس 2015

الحوار المتوسطي 8 Dialogue Méditerranéen



منشورات

مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي



طباعة

مكتبة الرشاد للطباعة والنشر - الجزائر



ISSN 1112-945X
Dépot légal 4402-2009



الحـــــــــــــــــــــوار المتوسطي

مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والفكرية يصدرها مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي / جامعة جيلالي ليابس / الجزائر

العدد الثامن.. مارس 2015





منشورات

مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي

طباعة

مكتبة الرشاد للطباعة والنشر ـ الجزائر

شارع السكة الحديدية/ سيدي بلعباس/ الجزائر

الهاتف والفاكس: 048 54 66 07

الهاتف 040 41 17 96

المحمول 07 73 394265

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم ءآياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين ﴾

(سورة الجمعة آية2)

الحـــــــــوار المتوسطي

مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والفكرية يصدرها مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي / جامعة جيلالي ليابس / الجزائر

عنوان المجلة: الحوار المتوسطي

مدير المجلة: أ.د. حنيفي هلايلي

الناشر: مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي

الخطوط والتصفيف: إسماعيل نقاز

الطبعة: مارس 2015

العدد: 8

الإيداع القانوني: 2009/4402

الترقيم الدولي: ISSN:1112/ 945X

الطبع: مكتبة الرشاد للطباعة و النشر – سيدي بلعباس- الجزائر

ترسل المقالات باسم مدير المجلة :

مخابر البحث رقم 12- كلية الهندسة- جامعة سيدي بلعباس-الجزائر

مخبر البحوث و الدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي

البريد الإلكتروني: hanifi_andalous@yahoo.fr

صفحة الواب: www-LEO.univ-sba.dz

رقم الهاتف و الفاكس: 0021348774045

الحـــــــــــــوار المتوسطي

مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والفكرية يصدرها مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي / جامعة جيلالي ليابس / الجزائر

الحـــــــــــوار المتوسطي

مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والفكرية يصدرها مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي / جامعة جيلالي ليابس / الجزائر

العدد الثامن.. مارس2015

قواعد النشر بالمجلة

ترحب المجلة بمشاركة الكتّاب والأساتذة والباحثين ، وتقبل للنشر الدراسات و المقالات المعمقة وفقا للقواعد التالية :

1. أن يكون محتوى العمل المقترح للنشر أصيلا لم يسبق نشره، وأن لا يتعدى حجمه 15 صفحة و ألا يقل عن 8 صفحات.

2. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة، ويراعى عند كتابة الهامش ما يلي:

_الكتاب :المؤلف، عنوان الكتاب(مكان النشر،دار النشر ،سنة النشر، الصفحة).

_الدوريات: المؤلف ،عنوان البحث (اسم الدورية،العدد ، السنة، الصفحة).

3. ترسل الأعمال المقترحة للنشر في نسختين ورقيتين ونسخة إلكترونية على قرص مدمج، و لا ترد أصولها لأصحابه سواء نشرت أو لم تنشر.

4. تخضع الأعمال المقترحة للنشر في المجلة لجنة علمية متخصصة لتحكم في مصداقيتها وجودتها بتقارير سرية.

5. في بعض الحالات، تعاد البحوث لأصحابها لإجراء تعديلات عليها بطلب من اللجنة العلمية التي تسهر على العدد المقترح.

6 تقدم البحوث بملخص بالإنجليزية و5 كلمات مفتاحية.

7. تنشر المقالات باللغات الفرنسية والإسبانية و الإنجليزية و الألمانية و العربية.

المقالات المنشورة فيهذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها ولا تعكس رأي المجلة.

المحتويات

محور الدراسات الفكرية	
آليات وقواعد تغير الفتوى بين الاستنباط والتنزيل دراسة في المنهج إسماعيل نقـــاز	153
الدور الحضاري لمدينة المسيلة خلال القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي أ. سعـــداني محمد	179
العلماء والأولياء في تلمسان الزيانية في ضوء بغـــــــــية الرواد أ.د. هلايلي حنيفي	197
بول سيزان من ميتافيزيقا اليومي إلى انطولوجيا الصمت أ.الفريوي علي الحبيب	219
التنسيق والتعاون وإشكاليه الهجرة: منظور مقارن للتعاون الإقليمي في إقليم غرب المتوسط د.الحراثي ميلاد مفتاح	237
الأساس القانوني الدولي لمسؤولية فرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر د.شعـاشعية لخضـــر	263
واقع ترشيد أداء الحكم في الجزائر: دراسة في ضوء مؤشرات إصلاح الدولة أ. لبوخ محمد - أ. بهيليل عبد الرزاق	285
اللسانيات والصوتيات العربية في نظر المستشرقين المستشرق ألكسندر ميخائيلوفيتش بيروزين نموذجا د.عيساوي عبد القادر	301
جماليات الغموض د.منصوري عبد الوهاب	307
سوسيولوجيا الثورة في الفكر الخلدوني، دراسة معاصرة للربيع العربي في ضوء مقدمة ابن خلدون د. الرواشدة علاء زهيـر	319
أثر التكامل المالي وتماثل معدلات التضخم على نظرية المنطقة النقدية المثالية د. كاملي محمد، د.صحراوي بن شيحة	351

تقديم

يوجد بين العلماء والباحثين شبكة من الاتصالات العلمية وهي تتم من خلال عدد من قنوات الاتصال. و في سياق أدب البحث العلمي، لفتت الاتصالات العلمية اهتمام الباحثين، والقضية لا تقتصر على معرفة مصادر المعلومات المستخدمة عادة في الأبحاث العلمية وإنما تتعلق ببنية العلوم والمعارف التي يساهم في تشكيلها أدب البحث.

تعد الدورية العلمية بما تنشره من مقالات علمية أهم أوعية الاتصال العلمي بين الباحثين، فهي تنقل الأفكار والنظريات والتطبيقات العلمية الجديدة، وأصبحت دراسة ملامح الاستشهاد بالدوريات العلمية النواة الرئيسية التي تدور حولها معظم الدراسات.

من هذا المنطلق تسعى مجلة الحوار المتوسطي في عددها الثامن، إلى أن تكون إطاراً للحوار والتواصل العلمي بين الأكاديميين في مختلف مجالات المعرفة وقضايا الفكر المتشعبة هي في كل عدد تقترح عديد الملفات بالاستئناس بالندوات الفكرية والأيام الدراسية التي يعقدها فريق بحث مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية.

نرجو أن تبقى المجلة منبرا مفتوحا للبحث والعلم وتحسين الأفكار شكلا ومضمونا ومنهجا. نسأل الله التوفيق وحسن الثواب

أ.د هلايلي حنيفي

محور
الدراسات التاريخية والاجتماعية

الظروف التاريخية المهددة لثورة المقراني والشيخ الحداد ونتائجها على السياسة الاستعمارية

أ.د. هلايلي حنيفي
جامعة سيدي بلعباس

Abstract:

Considered the country's tribal Revolution (1871) or Mokrani revolution led by Agha Mohammed Basha Mokrani and his assistant Sheikh way Rahmaniyah Sheikh mourning of the heaviest national revolutions after Emir Abdelkader resistance (1832-1847m).

It is noted on this revolution that associate to the way Rahmaniyah gave to the revolution Mokrani popular dye and inclusiveness was revolutionary activity a prominent and active role in all the areas that stretched to the revolution Balbabur, and Biban, and shuffling, and Altaatri, and even in the Aures itself, as they are the main tool of the revolution in the field of advertising messaging and the battles and the siege of the French military centers.

Keywords:
National revolutions - Resistance – Algerian historians – Military centers- Occupation.

تعتبر ثورة بلاد القبائل (1871م) أو ثورة المقراني بقيادة الباشا **آغا محمد المقراني** ومعاونه شيخ الطريقة الرحمانية **الشيخ الحداد** من أعنف

الثورات الوطنية بعد مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847م). ومما يلاحظ على هذه الثورة أن المنتسبين إلى الطريقة الرحمانية أعطوا لثورة **المقراني** صبغة الشعبية والشمول وكان لنشاطهم الثوري دورا بارزا وفعالا في كل المناطق التي امتدت إليها الثورة بالبابور، والبيبان، وجرجرة، والتيطري، وحتى في الأوراس نفسها، إذ كانوا الأداة الرئيسية للثورة في مجال الدعاية والمراسلة والمعارك وحصار المراكز العسكرية الفرنسية. ([1])

عندما عين **راندون** حاكما مدنيا على الجزائر (1852-1858م)، عزم على التقدم بكل قوة للتوسع وغزو بلاد جرجرة والبابور، وكان من أنصار تطبيق سياسة **الجنرال بيجو** في الاحتلال بواسطة التجويع والحرق والتخريب للأراضي الزراعية. وقد اهتم الماريشال **راندون** اهتماما كبيرا بالاستيطان، فشجع الهجرة إلى الجزائر. ([2])

عرفت الجزائر منذ بداية الاحتلال عدد لا يستهان به من الأنظمة الإدارية، انطلاقا من نظام المكاتب العربية، التي توسعت وقوي نفوذها حتى أصبح ديوان المكتب العربي هو المركز الحقيقي للسلطة بالجزائر، وصارت تمارس مسؤوليات الحراسة والتوجيه السياسي والديني، والمالي، والعسكري، والإداري.

والواقع أن الأوروبيين طوال عهد الإمبراطورية (1852-1870) عارضوا بقوة هذا النظام، وهو الأمر الذي حمل السلطات الاستعمارية على إصدار تعليمات 21 مارس 1867 التي نصت على إشراف الحكام العسكريين للمقاطعات والنواحي، وعلى حصر المكاتب العربية في إدارة شؤون الأهالي، وجعل ضباطها واسطة بين السلطتين المدنية والعسكرية. ([3])

في عهد الإمبراطور الفرنسي **نابوليون الثالث**، أقنع مجلس السيناتوس كونسولت بإصدار قرار 22 أبريل 1963 الذي يقضي بتمليك الجزائريين

الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت ملكا شخصيا لهم، أو مشاعة بين الأعراش ربما الدافع لهذه السياسة هي بعث أمجاد عمه **نابوليون الأول**، وكرهه الشديد لأوروبي الجزائر، وبسبب الضغوطات أصدر قانون 7 جويلية 1864 الذي أعاد السلطة للحكام العامين، وبذلك اشتدت قبضة العسكريين على الجزائر التي تحولت إلى "مستعمرة عسكرية". وبسبب غضب الجميع، زار الإمبراطور الجزائر ليطلع على الأوضاع بنفسه، فدامت زيارته لها من 3 ماي إلى 7 جوان 1865، وتنقل في جهات كثيرة.

و الظاهر أن الحاكم الجديد **بيليسي** Pélissier، كان قد شاخ وأهمل الإدارة، فاستغل المدير العام للشؤون المدنية **مارسي لاكومب** Mercier Lacombe ضعف الحاكم وإهماله لمصالح المعمرين. ولكن **نابوليون الثالث** كان قد صرح "ينبغي قبل كل شيء أن يضمن لأهالي البلاد احترام أراضيهم وحقوقهم". ([4]) والواقع أن **نابوليون الثالث** قد ختم زيارته للجزائر برسالته: "إن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين". ([5]) ما هي الظروف التاريخية التي مهدت لثورة المقراني؟

1. الكوارث الطبيعية:

حلت سلسلة من الكوارث الطبيعية فأوجبت إعادة النظر في جميع الجهود التي بذلت، وخاصة أن العمليات العسكرية التي شنتها قوات الاحتلال على منطقة القبائل عام 1857 نتج عنها تحطيم الإنتاج الفلاحي والزراعي وتخريب الصناعة التقليدية والقضاء على الأسواق وهلاك الحيوانات، بالإضافة إلى الضرائب المفروضة والتي كانت فوق طاقة السكان. ([6])

لقد اجتمعت آثار غزوات الجراد (1866) وهلاك الحيوانات وسنوات الجفاف فأحدثت في الجزائر مجاعة رهيبة (نوفمبر 1867 إلى سبتمبر 1868)، فمنذ أن أصبحت الحبوب خاضعة للتسويق خارج الجزائر، فأمست محرومة

من الاحتياطي، فمات نحو 300 ألف جزائري جوعا أو تأثيرا بمرض التيفوس والكوليرا ([7]).فظهر مرض الكوليرا عام 1866 وانتشر في البلاد بواسطة بعض المسافرين، وعانى منه الجزائريون لانعدام وسائل الوقاية الصحية لديهم، سوء حالتهم الاقتصادية والمعاشية وعدم اهتمام الإدارة الاستعمارية بمقاومته، كما عرفت البليدة وقرى المتيجة في مطلع عام 1867 زلزال عنيف ([8]). واعتبرت الإدارة العسكرية وسياسة المملكة العربية مسؤوليتين عن الكارثة، فكثرا القحط والجفاف، وقلت المحاصيل الزراعية والغذائية. ومما يلاحظ من خلال تفشي هذه النكبات أن الجزائريين كانوا في تناقص مستمر، في حين كان عدد المعمرين في تزايد مستمر. وفي هذه الظروف الصعبة، استغل اليهود المجاعة عامي 1868 و 1869، لتنمية ثرواتهم وأرباحهم عن طريق القروض المقدمة للمنكوبين بفوائد عالية. وهو الأمر الذي أدى بالجزائريين إلى فقدان ممتلكاتهم العقارية والمنقولة. ([9])

يرى المؤرخ الفرنسي **أندري نوشي** وزميله، بأن السلطة الفرنسية حاولت أن تجعل من هذه الأزمة الاقتصادية سببا لاندلاع الثورة التي كانت مؤشراتها واضحة للعيان في الأسواق العامة خلال الشهور الأولى لعام 1871. ([10]) بينما ادعى البعض أن سبب الأزمة يعود إلى كسل الجزائريين الفطري عن العمل لذلك لا ينبغي مساعدتهم. ([11])

ومن المعروف أن انعكاسات الأزمة، جعلت الجزائريين يبيعون حيواناتهم بأبخس الأثمان، وأكل كثير منهم جذور الحشائش وأوراق الشجر، والحيات والكلاب. وتجدر الإشارة هنا أن **المقراني** اضطر إلى أخذ القروض من البنوك والسماسرة اليهود بأرباح عالية، ليساعد الفلاحين على توفير حبوب البذر. ومن هنا كانت هذه الأزمة سببا في تحطيم ثورة **المقراني** وعرضته للإفلاس وفقدانه لسلطانه، ولئن لم تكن هي السبب المباشر في دفعه لإعلان

الثورة، فإنها حفزته على التفكير فيها كحل للتخلص من المصاعب المالية التي جعلت السلطة المدنية ترفض التعامل معه. اعترف **إيميل تويلي** بأن **المقراني** استجاب لنداء **ماكماهون** واشترى كميات كبيرة من القمح والشعير بتعهدات وشروط ثقيلة، لكن النظام المدني الجديد الذي يعتبر عدوا للإقطاعية الأهلية، كان بمثابة ضربة قوية لثورة **المقراني** وخرابا حقيقيا له ([12]).

أرسلت الحكومة الفرنسية سنة 1868 لجنة تحقيق زراعية إلى الجزائر، قدم لها المستوطنون الشكاوي طالبين تكوين الملكية الفردية بقولهم: "بعد أت تقرر الملكية في القبيلة يسارع الأوروبيون إلى الدخول فيها، ويسجدون فيها الأراضي التي تنقصهم واليد العاملة التي يحتاجون إليها".

ومما يمكن قوله أن الإدارة الاستعمارية منذ أن عينت **لافيجيري** أسقفا عاما للجزائر في 1867 قرر غزو الإنسان الجزائري المسلم بعد أن ظهر له أن عملية الاحتلال العسكري (احتلال الأرض) قد انتهت وارتبط بحادثة وقوع مجاعة كبرى في الجزائر خلال عامي (1867-1868) نتيجة للوسائل التي اتبعتها فرنسا لتحويل الجزائر إلى مستعمرة استيطانية وازدياد نشاط الحركة التبشيرية التي تحمس لها الأب **لافيجيري**. لقد انتهز **لافيجيري** الفرصة وجمع الأطفال الذين فقدوا ذويهم وجعلهم ينشئون على الدين المسيحي. ومن هؤلاء الجزائريين (الكاثوليك) كون **لافيجيري** طبقة جديدة من المبشرين عرفت بالآباء بالبيض وانتشرت في بلاد القبائل ([13])

بعد محاصرة مدينة البرج انتشرت الثورة عبر العديد من مناطق الشرق الجزائري, حيث وصلت إلى مليانة وشرشال ،و إلى جيجل والقل, وكذلك الحضنة والمسيلة و بوسعادة,ومنطقة التيطري العذاورة و سور الغزلان، يضاف إليها كل من توقرت وبسكرة وباتنة وعين صالح.وفي هذه الظروف برزت بعض الخلافات بين زوايا منطقة القبائل ،منها زاوية الرحمانيين

بصدوق و زاويتي شلاطة وإيلولة كما أنتقلت هذه الخلافات كذلك حتى داخل أسرة المقراني التي كانت مقسمة إلى فرعين وهما فرع الباشاغا محمدالمقراني ومقرها مجانة وهو حليف لباشاغا شلاطة ابن علي الشريف، وفرع الباشاغا محمدبن عبد السلام المقراني قائد عين تاغزوت شرق برج بوعريرج وهو صديق الشيخ عزيز قائد عموشة وعائلة الشيخ الحداد، وأمام هذا الوضع الذي لا يخدم معركة المقراني التي أعلنها ضد الإدارة الاستعمارية عمد إلى استمالة الشيخ الحداد والإخوان الرحمانيين, وبواسطته بدأت تعبئة السكان للجهاد وقد لعب ابن الشيخ محمد امزيان بن علي الحداد دورا بارزا إلى جانب المقراني, واستطاع إقناع والده بإعلان الجهاد في 08 أفريل 1871 وهو ما سمح لبعض الأتباع من الإخوان الرحمانيين بالانضمام إلى صفوف الثورة وأصبحوا قوتها الضاربة حيث خاضوا مع الباشاغا محمد المقراني عدة معارك انتصروا فيها على جيوش العدو الفرنسي. ([14])

وتعتبر معارك المقراني، وأخوه بومرزاق والشيخ عزيز بالإضافة إلى الإخوان الرحمانيين من المعارك التي أثبتت لقادة الاستعمار توسع رقعة هذه الثورة التي لم تكن محصورة في مجانة أو البرج بل وصلت إلى دلس وتيزي وزو و سور الغزلان و العذاورة وذراع الميزان والبويرة ووصلت إلى مشارف الجزائر العاصمة. كان للإخوان الرحمانيين من أتباع الشيخ الحداد دور بارز في انتصارات ثورة المقراني خاصة بعد إعلان الشيخ الحداد الجهاد في 08 أفريل 1871 بزاوية صدوق وبإلحاح من إبنه عزيز مما أعطى للثورة شموليتها من خلال زيادة انضمام أعداد كبيرة من المجاهدين وانتشار الثورة غربا وشمالا وشرقا حيث حوصرت العديد من مراكز الجيش الاستعماري، في مناطق عدة وقد وصل عدد المجاهدين من أتباع الشيخ الحداد والإخوان الرحمانين أكثر من مائة وعشرين ألف مجاهد ينتمون إلى مائتان وخمسون قبيلة ،في حين استطاع الباشاغا محمد المقراني تجنيد 25 ألف فارس من قبائل برج بوعريج وبوسعادة وسور الغزلان

والعذاورة وبهذه القوة التي يعود الفضل فيها إلى الزاوية الرحمانية وأتباع الشيخ الحداد وابنه عزيز، حققت هذه الثورة انتصارات كبيرة أخافت الإدارة الاستعمارية وأصبحت تشكل خطرا على مصالحها ومستوطنيها في المنطقة. رغم قوة الشيخ الحداد وابنه عزيز في التعبئة العامة للجهاد ودور أتباعهم من الرحمانيين إلى جانب دور كل من الباشاغا محمد المقراني وأخيه بومرزاق إلا أن الخلافات عادت لتطفو على السطح وقد غذتها الإدارة الاستعمارية بطرقها الخاصة بعد استشهاد بطل المقاومة الباشاغا في محمد المقراني معركة وادي سوفلات قرب عين بسام في 05 ماي 1871 على يد أحد الخونة التابعين للإدارة الفرنسية. ([15])

انحصرت هذه الخلافات بالدرجة الأولى على شخصيتين لهما وزنهما في هذه الثورة وهما عزيز ابن الشيخ الحداد و بومرزاق المقراني أخو محمد المقراني زعيم المقاومة الذي تسلم راية الجهاد بعداستشهاد أخيه, لكن الشيخ عزيز لم يرض بهذا الوضع الجديد فكان يبحث عن زعامة المقاومة خاصة وأنه من أبرز الشخصيات التي التف حولها الرحمانيون، لكن سيطرة بومرزاق على الأوضاع جعلت الشيخ عزيز يسارع إلى طلب الاستسلام، ومن أسباب ضعف المقاومة وتراجعها، كذلك الخلاف الذي كان قائما بين الزوايا الرحمانية نفسها منها الخلاف بين زاوية صدوق بزعامة عزيز وزاوية الشريف بن الموهوب وزاوية شلاطة اللتين تعرضتا لهجومه ما بين 15 أفريل و 24 ماي، مما أثر سلبا على مسار الثورة ،حيث بقى بومرزاق يواصل المقاومة من خلال معارك أنهكت قوته ولم يستطع مجاراة الحرب ضد جيوش العدو خاصة بعد استسلام الحداد الذي أثر على معنويات بومرزاق المقراني، رغم محاولته رص الصفوف بين قادة الزاوية الرحمانية لكنه فشل في مسعاه، وبعد انهزامه في معركة بالقرب من قلعة بني حماد في 08 أكتوبر 1871 اتجه إلى الصحراء لكن الفرنسيين اكتشفوا أمره بالقرب من الرويسات بورقلة

وألقوا عليه القبض، حيث نقل إلى معسكرا لجنرال دولاكروا ومنه أرسل إلى سجن كاليدونيا الجديدة.

وكان من نتائج ثورة المقراني مايلي:

- دفع 70 فرنك تدفع من طرف الأشخاص الذين يلفتون انتباه المسؤولين في الإدارة الفرنسية.
- دفع 140 فرنك ضريبة على كل من تجند وقدم المساعدات للثورة.
- دفع 210 فرنك ضريبة على كل من شارك في الحرب وأظهر عداءه العلني لفرنسا، كما تم تحديد المبالغ المالية التي تدفعها كل عائلة، وفي حال رفض الدفع يتم الاستيلاء على الأملاك، هذا إلى جانب إجراءات الحجز والتحفظ على النساء والأطفال.أما ما دفعه مختلف المناطق بسبب الثورة كان كما يلي:
- منطقة دلس 1444100 فرنك.
- الإقليم المدني :254450 فرنك.
- منطقة تيزي وزو: 3070630 فرنك.
- منطقة ذراع الميزان: 1325200 فرنك.
- ناحية الجزائر: 1260000 فرنك.
- الإقليم المدني 210000 فرنك.
- منطقة سور الغزلان:668292 فرنك.
- منطقة بني منصور: 561330 فرنك. ([16])

أما عن مجموع القبائل التي حملت لواء الثورة فقد كلفت بدفع مساهمتها فيها بصورة كاملة وقد بلغت قيمة الدفع 26844220 فرنك بالإضافة إلى تجريد القبائل من أسلحتها منها 6365 بندقية و1239 مسدس

و1826 سيف وثلاثة مدافع.كما تم إحالة الموقوفين من قادة الثورة الرئيسيين على المحاكم المدنية والعسكرية وقهرهم وإذلالهم .واستمرر تغريم السكان حيث قدر المبلغ ب 36 مليون ونصف فرنك خص للاستيطان خاصة ما بين 1871 و 188 وقد استفاد منه بالتحديد المستوطنون القادمون من الألزاس واللورين والقادمين من جنوب فرنسا.

كما تمت مصادرة أراضي القبائل وحجز أملاك أفرادها، وتوزيعها على المستوطنين الجدد.يضاف إلى ذلك حبس المشاركين في الثورة دون محاكمة ومنهم زوجة الباشاغا محمد المقراني وابنته وابنة شقيقه بومرزاق. كما طبقت فرنسا سياسة الإبعاد القسري والنفي إلى كاليدونيا الجديدة ومن الذين طبقت في حقهم هذه السياسة بومزراق المقراني وابني الشيخ الحداد عزيز ومحمد، مع إصدار أحكام الإعدام، مثلما حدث لبومزراق المقراني الذي حكمت عليه محكمة قسنطينة للجنايات في 07 جانفي 1872 بالإعدام، لكن عوض بالنفي مع الأشغال الشاقة إلى مدينة نوميا بكاليدونيا الجديدة.

و صدر في حق الشيخ الحداد حكما بالسجن الانفرادي لمدة خمس سنوات في 19 أفريل 1873 لكنه لم يتحمل السجن لكبر سنه فمات بعد 10 أيام فقط من حبسه . ونتيجة لهذه الثورة صدر قانون تحديد الأراضي المشاعة في 26 جويلية 1873 والذي بموجبه تم توزيع 200 هكتار للفرد الواحد من المعمرين.

وفي عام 1872 تحولت 33 قبيلة من مالكة للأراضي إلى أجيرة بعد مصادرة أراضيها، وقد بلغ مجموع الأراضي التي تم مصادرتها 611130 هكتار بما في ذلك كل أملاك عائلة المقراني والشيخ الحداد منقولا وعقارا. و أقرت محكمة قسنطينة للجنايات في 07 جانفي 1872 بالإعدام بومزراق، لكن عوض بالنفي مع الأشغال الشاقة إلى مدينة نوميا بكاليدونيا الجديدة. أما النتائج العامة التي طبعت السياسة الاستعمارية فتضمنت الإجراءات التالية :

- إلغاء النظام العسكري وتعويضه بالنظام المدني.

- إلغاء المكاتب العربية التي كان يرأسها الضباط الفرنسيون.

منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بصورة جماعية (قانون كريميو. ([17])

وفور إخماد ثورة **المقراني** لعام 1871، وبعد 1872، باشر **لافيجيري** مهمته الاستعمارية والتخريبية، لغسل الأدمغة مدعما من طرف الحاكم العام **دوفيدون** (1871-1974). ولم يخف **لافيجيري** سياسته الهادفة إلى محاربة القرآن الكريم والإسلام عامة، حيث قال: "لقد وجب إعادة بناء الشعب وفصم وقف حياته على القرآن الذي ارتبط به منذ زمن بعيد، مستعملين كل الوسائل الممكنة، ومن جهة أخرى يجب تلقين أبنائه على الأقل مشاعر ومبادئ جديدة، كما يجب على فرنسا أن تقدم أو بالأحرى تسمح بتقديم الإنجيل أو تعمل على طرد هذا الشعب إلى الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر...". ([18])

وكان **لافيجيري** يعمل على تفكيك المجتمع الجزائري ليترك المجال واسعا لعملية تنصير الشعب الجزائري. فقد استطاع أن ينشر المسيحية بخطى واسعة وذلك بإنشاء المراكز لليتامى يقوم من خلالها بتوجيههم وفق المصلحة الأوروبية. كما أولى اهتماما خاصا بمنطقة القبائل التي كانت محل أنظار العسكريين والسياسيين على حد السواء، نظر لقوة ثوراتها وتمسك أهلها بالإسلام.

لقد ركز المبشرون ومن بعدهم منظور المدرسة الاستعمارية، نشاطهم التبشيري والتنصيري على منطقة القبائل دون غيرها لاعتبارات وتفسيرات تبناها الأوروبيون، منها أن المنطقة وسكانها أكثر قابلية للاندماج لأن "إسلامهم سطحي وأعداء فطريون للعرب" ([19])

لقد تم تحت إشراف **لافيجيري** تأسيس سبع جمعيات تبشيرية دينية في منطقة القبائل لوحدها[17] وتأكيدا لهذه الأعمال التخريبية التنصيرية ما

صرح به قائد الحملة الفرنسية **دوبورمون** للقساوسة ورجال الكنيسة عند سقوط مدينة الجزائر في جويلية من عام 1830 قائلا: "إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل أن تنبع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع" ([20])

لقد استغل المبشرون الفرنسيون النكبات ومجاعة 1967، لينصروا الآلاف من الأطفال مستغلين في ذلك جوعهم وفقرهم وفقدانهم لأهاليهم. ولا غضاضة أن سياسة التمسيح والتنصير لم تنجح، لأن الحاكم العام **ماكماهون**، وهو ممثل السلطة الفرنسة في الجزائر، عارضها خوفا من أن تؤدي إلى مشاكل إدارية، وتدفع بالجزائريين إلى الثورة بالوازع الديني، كما رفض المعمرون تحمس الأسقف **لافيجيري**، من تمسيح الأطفال. لكن العقبة التي اعترضت طموحات الكنيسة، هو أن الجزائريين رفضوا رفضا قاطها أن ينتصر أبنائهم. **فابن علي الشريف** باش آغا، صرح للمارشال **ماكماهون** بأنه "لن يكون مسيحيا أبدا ولا يعرف إذا كان أبناؤه أو أبناء أبنائه سيكونون في يوم من الأيام مسيحيين".

2. النظام المدني:

رحب فرنسيو الجزائر ترحيبا حارا بسقوط النظام الإمبراطوري، وقد أثبتوا منذ عام 1963 أنهم كلهم جمهوريون: "إننا جمهوريون وأعداء ألداء للنظام الإمبراطوري، منذ أن صرح **نابوليون الثالث** بكلمة المملكة العربية. لقد أدى تصويت المجلس التشريعي يوم 9 مارس على أمر إلغاء النظام العسكري بالجزائر وتعويضه بنظام مدني. فبعد هزيمة **سيدان، وميتز**، واستسلام الإمبراطورية ومائة ألف جندي فرنسي إلى البروسيين، حدث انقلاب في باريس ألغى النظام الإمبراطوري وأعلن الجمهورية في 4 سبتمبر 1870. فاستقبل أوربيو الجزائر ذلك بفرحة شديدة، تحول بعدها إلى اضطراب ضد السلطة المحلية وضد الجزائريين"[20].

في يوم 24 أكتوبر 1870 صدرت قرارات من لدن حكومة الدفاع الوطني تنص بتطبيق ثلاثة امور أساسية هي:

1. إلغاء النظام العسكري، والمكاتب العربية، وامتيازات رؤساء الأهالي.
2. إنشاء محاكم الجنايات وإخضاع الجزائريين لها.
3. تجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية.

وقرر وزير الداخلية في حكومة الدفاع الوطني، عزل عمال المقاطعات القدماء، وتعويضهم بعمال جمهوريين، فعين الدكتور **وارني** Warnier عاملا على عمالة وهران، و**لوسي** lucet عاملا علن عمالة قسنطينة، و**شارل دي بوزي** Du Bouzet عاملا على عمالة الجزائر. وانبثقت في مدينة الجزائر لجنة الدفاع برئاسة المحامي **فيرموز** Vuillermor، طالبت بتطهير الإدارة، وصممت تحمل مسؤولية مصير الجزائر، ففي 7 نوفمبر صرح يقول: "L'Algérie Fara dase" "إن الجزائر ستتصرف من تلقاء نفسها". ([21])

كان النظام المدني في نظر الجزائريين عودة سيطرة المستوطنين فكانوا يخافون أن تصادر أراضيهم، وأن يحكمهم رؤساء البلديات الأوروبيين. ويشير المؤرخ الفرنسي **أجيرون** بأن ثورة **المقراني** والشيخ **الحداد** ما هي إلا ثورة الإقطاعيين . وفي الواقع هذا غير صحيح كتفسير للثورة.والحقيقة أن الجزائريين لم يجدوا وسيلة للتعبير عن غضبهم وتغيير الأوضاع المزرية، إلا الثورة التي أعلنها **المقراني والحداد** في 14 مارس 1871.

3. **تجنيس اليهود:**

ارتبط تاريخ اليهود بالجزائر منذ هجراتهم الأولى بعد تدمير الهيكل على يد الإمبراطور الروماني **تيتوس** عام 70م. فاستقروا بالمدن الساحلية والداخلية من الجزائر ومارسوا التجارة.وفي العهد العثماني تمكنوا بفضل خبرتهم المالية ودهائهم السياسي من الوصول إلى هرم السلطة وخاصة في عهد الدايين حسن ومصطفى (1795-1805م)، وواقعة التاجرين اليهوديين **بكري وبوشناق** ومسألة الديون التي تسببا فيها والتي كانت وراء احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830. ([22])

يعود تاريخ أول مشروع لتحقيق تجنيس اليهود جماعيا إلى سنة 1843، حيث اقترح المجلس العام لمدينة قسنطينة عام 1858 تجنيس وبصورة جماعية اليهود. وفي 14 جويلية 1865 صدر قرار من المجلس نص منح الجنسية الفرنسية لليهود والمسلمين معا مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية. ومنذ ذلك التاريخ اكتسب اليهود بعض الحقوق المدنية.حمل المحامي اليهودي **أدولف كريميو** على عاتقه تحقيق هدف تجنيس يهود الجزائر منذ عهد ملكية **لويس فيليب**. وفي 14 أكتوبر 1871 صدر قرار تجنيس اليهود مما يعرف بمرسوم **كريميو** الرامي إلى إعطاء الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر. ([23])

تؤكد شهادة **دي فيدون** الذي كان حاكما خلال ثورة 1871 بأن تجنيس اليهود كان له تأثير سيء على الجزائريين الذين أثار حقدهم وغضبهم، فقد قال في تقرير له إلى وزير الداخلية: "بأن العرب جرحوا في أعماق قلوبهم وفي وطنيتهم بسبب تجنيس اليهود الجماعي الذي سمح لليهود باحتلال مناصب عالية إدارية وقضائية". وفي إطار الإخلاص للنظام العسكري استنكر أحد الضباط قرار التجنيس واعتبره غلطة سياسة كبيرة تسببت في ثورة الجزائريين".لقد استنكر **قارو** بمرارة قرار التجنيس وقال: "إن أربعين ألف يهودي حصلوا في يوم واحد، وهو يوم النكبة، والكارثة، بواسطة الغش والخداع، على المزايا التي لم يحصل عليها اللاتيين في روما إلا بعد نضال قرنين من الزمن...وأن قرار 24 أكتوبر غلطة هذا الوطن وكان سببا كافيا في تحريض الجزائريين على الثورة". ([24])

إن هزيمة ثورة **المقراني والحداد** حققت انتصار المستوطنين السياسي، واعتبرت المحاكم الفرنسية العسكريين مسؤولين عن الثورة، ومنذ هذا التاريخ أصبحت الجزائر جمهورية فرنسية، لا وزن فيها إلا لمصالح المعمرين. وأكد هذه السياسة الأميرال **دي فيدون** De Gueydon (1871-1973) الذي ألغى دور الزعماء المحليين في المجتمع الجزائري ، ووسع منطقة الإدارة المدنية إلى 31250 كلم^2. وطبق على الجزائر باسم الدمج، جميع القوانين الفرنسية المتعلقة بالتمثيل السياسي والقضاء. وبهذا اعتبر الاستعمار ثورة **المقراني والحداد** من أخطر وأعنف الثورات التي هددت الوجود الفرنسي بالجزائر.

الإحالات:

([1]) الشيخ محمد المقراني هو أحد قادة الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر في القرن التاسع عشر الميلادي بعد الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830. محمد المقراني ابن أحمد المقراني أحد حكام (خليفة) منطقة مجانة (الهضاب العليا). وبعد وفاة الأب عين مكانه ابنه محمد المقراني لكن بلقب "باش آغا" وامتيازاته أقل من امتيازات أبيه وعلى هذا الأساس جاءت الإدارة المدنية ،التي أوكل لها المستوطنون مهمة تحويل الجزائر إلى وطن للمعمرين أو فيما عرف فيما بعد ب الجزائر الفرنسية الاستيلاء على أملاكهم وطردهم إلى مناطق لا تصلح إلا للإقامة هذا إلى جانب الأوضاع المعيشية المزرية التي كان يعاني منها الجزائريون، إلى جانب سلب الأراضي فإن المجاعات والأوبئة والقحط أتت على ما تبقى من الشعب الجزائري الذي أنهكته الظروف السياسية المطبقة من طرف الإدارة الاستعمارية والموجهة من طرف المستوطنين. للمزيد حول ثورة 1871 يرجى العودة إلى الدراسة القيمة للدكتور يحي بوعزيز، ثورة الباشا غا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871 و يليه مواقف العائلات الأرستقراطية من البشاغا المقراني و ثورته عام 1871. الأعمال الكاملة المجلد رقم 14،الجزائر: عالم المعرفة،طبعة خاصة 2009، ص ص 83-271.

([2]). Henri Garrot, Histoire générale de l'Algérie, Alger 1910, PP.891-893.

([3]). Robin (F), l'Algérie en 1971, Paris, 1971, P.91.

([4]) شارل روبير، أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (ترجمة: عيسى عصفور)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1982، ص 59.

([5]) يحيى، بوعزير، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1986، ص 137.

([6]) .Rob N.Colonel ; l'insurrection de la grande Kabylie en 1871, Paris, imp., Henri Garles Rousselle 1901, PP.25-27.

([7]) تحدثت الصحف الفرنسية عن وفاة خمسة ملايين نسمة أنظر: أجرون، المرجع السابق، ص 68.

([8]). Burzdt (l'Abbé), Histoire des désastres de l'Algérie 1866-1867-1868, Sauterelles, tremblement de terre, choléra, Famine, Alger 1869, PP.43-44.

([9]) Bidault (F.L), la vérité sur l'Algérie, Bougie, 1871, PP.85-87.

([10]). Noushi. A, et Lacoste, l'Algérie, Passé et présent, Paris 1960, PP.375-376.

([11]). Lunnel, Eugène, la question Algérienne, les Arabes, l'Armée, les colons, Paris 1869, P.50.

([12]). Emile Thuilier, le Royaume Arabe devant le jury de Constantine, Paris, 1873, PP.22-29.

([13]) يحيى،بوعزيز، ثورة ...، المرجع السابق، ص ص 203-220.

([14]) نفسه.

([15]) نفسه، ص 232-271.

([16]) نفسه، ص ص 316-323.

([17]) نفسه، 324-345.

([18]).عبد الجليل التميمي، "التفكير الديني والتبشيري"، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد الأول، جويلية 1974، ص 21.

([19]) أجيرون، المرجع السابق، ص 108.

([20]) Elie (G), la Kabylie du Djurdjura et les pères Blans, in correspondant 1923, P.57.

([21]) أجيرون، المرجع السابق، ص 77..

([22]) للمزيد من التفاصيل حول تاريخ اليهود بالجزائر يرجى العودة إلى: دادة محمد، اليهود في الجزائر خلال العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 1985.

([23]) Louis Forest, la naturalisation des juifs Algériens et l'insurrection de 1871, Paris, 1869, PP.3-10.

([24]). Garrot (H), la mystification du décret Crémieux, Alger 1898, PP.38-39.

الاتصال الوثائقي بالأندلس وقيمة الفهارس

د.ة. متاجر صورية
جامعة سيدي بلعباس

Abstract:

Scholars interested in Andalusia art authentication great attention, Venbg the jurists for, Volfoa where multiple books.

The authors took Documentation Andalusian character in this phase mixing between documentation and doctrine.

The altitude of the documentation as well as knowledge of Fiqh of basic science that compete with the scholars of Andalusia and has the Maliki school, and the first of a thousand in this science from the Andalusian is the world of Andalusia Abdul Malik bin Habib (d. 238 AH), has contributed to this science synthesizes and instruction.

Keywords:

Documentation - Information – Libraries – Sciences- Scientific activity

اهتم علماء الأندلس بفن التوثيق اهتماما كبيرا، فنبغ فيه فقهاء أجلة، فألفوا فيه مؤلفات متعددة الأشكال(1).وقد أخذت مؤلفات التوثيق الأندلسية في هذا الطور طابع المزج بين التوثيق وفقهه ويعتبر علو التوثيق إلى جانب علم الفقه من العلوم الأساسية التي تنافس عليها فقهاء الأندلس وقام عليه المذهب المالكي، وأول من ألف في هذا العلم من الأندلسيين هو عالم الأندلس عبد الملك بن حبيب (ت 238هـ)، وقد ساهم في هذا العلم تأليفا وتدريسا.

غير أنه في العصر الحديث استحدث مف هوم آخر للتوثيق الذي يرتبط بالمكتبات وخدماتها، فتطلق كلمة " توثيق" بمعنى استخدام المعلومات المنشورة. وأول من استخدم مصطلح التوثيق، هما:" أوتليت" و"لافونتين" في أواخر القرن التاسع عشر بهدف إصدار البيبليوغرافيا العالمية[2]. إن استعمال مصطلح التوثيق بهذا المفهوم، سبب خلطا في أذهان الناس بينه وبين المفهوم الشائع لكلمة " توثيق" وقد أدى هذا الخلط إلى معارضة استخدام هذا المصطلح من بعض المشتغلين بعلوم المكتبات، أما المتخصصون في العلوم الإنسانية فيريدون استخدام " التوثيق" على المعنى التاريخي المرتبط بالوثائق.

وقد حمل هذا التشويش – الذي سببه إطلاق هذا المصطلح – المشاركين في مؤتمر تدريب المتخصصين في علوم " المعلومات" المنعقد في معهد جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1962 على إصدار توصية بوجوب إلغاء كلمة " توثيق" و"موثق" وإدخال كلمة "معلومات مكانها"[3].

ومن مرادفات علم الوثائق والتوثيق عند علماء الفقه الإسلامي، علم الشروط وهو علم يبحث فيه عن كيفية سرد الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات، ويبحث في كيفية تدوين الأحكام الشرعية[4].كما يطلق لفظ وثيقة على أي نص مكتوب باليد على الورق(مستند)، أو منقوش على الحجر والفخار، وعلى الرسومات، وهو يختلف عن تعريف الدبلوماتية التي هي عبارة عن مستند مكتوب وفقا لصياغة معينة، ويشمل على فعل قانوني، واستنتاجا بأن المعرفة لا تحصل إلا من خلال المعلومات وبأنها وسيط لها.

لابد من الإشارة إلى أن مصطلح المعلومات ظهر تاريخيا وزمنيا امتدادا لمصطلح التوثيق الذي هو عبارة عن تداول المعلومات. فالتوثيق هو فن تجميع أشكال سجلات النشاط الفكري و تصنيفها للاستفادة منها في قنوات الاتصال الفكري و الوثائقي، كما أنه عبارة عن تسجيل للمعرفة البشرية و مصادر

المعلومات و تنظيمها بطريقة تكفل سرعة الوصول إليها. فالتوثيق هو تثبيت وإحياء للمعلومات، و هو وعاء للمعرفة وحافظ لذاكرة التاريخ و الأمة والحضارة. ومن هنا فإن توثيق المعلومة في إطار الاتصال الوثائقي من خلال كتب التراجم والطبقات الأندلسية هي المقصودة في هذا العمل وتحديد العلاقة بين الإنتاج الفكري التي يحمل تراث الكتب والعلماء في هذه العملية. وعلى إثر هذا كله فإن الاتصال الوثائقي يتضمن التحليل والتكشيف والفهرسة والاستخلاص للنتاج الفكري. وهي على الشكل التالي:

- التوثيق هو فن تجميع أشكال سجلات النشاط الفكري وتصنيفه.
- تسجيل نشاط المعرفة البشرية ومصادر المعلومات وتنظيمها وبثها بمختلف الطرق كالرحلة والتعليم والإجازة.
- علم تجميع مصادر المعلومات المدونة.
- اختيار المعلومات وتصنيفها.

أما الموثقون في الأندلس، فمنهم من كان يتولى توثيق الأمور السلطانية، ومنهم من تولى التوثيق لعامة الناس، وكانوا على إطلاع بالأحكام والمؤلفات المتخصصة لهذا الفن، إضافة إلى حسن الخط، ولكنهم تحت إشراف القضاة كما تولوا التوثيق في المنازل والمساجد، ومنهم من جمع إلى التوثيق بعض الخطط كالتوثيق والشورى، أو التوثيق والشرطة أو التوثيق والتدريس أو التوثيق والتجارة[5].

الاتصال الوثائقي في الأندلس:

إن ظاهرة استكمال كتاب سابق من كتب التراجم مؤشر على أن هذا النوع من التأليف قد امتد لعدة قرون، وظهوره لأول مرة في الأندلس والمغرب الإسلامي له أهميته ودلالته الثقافية. فعندما ألف ابن بشكوال كتاب الصلة كان هناك قلق في الحياة الفكرية في الأندلس تمثل بالثورة على التبعية المشرق الإسلامي، واعتبار الأندلس مجرد مقلد لتراث المشارقة، أو صدى لما يصدر من الشرق من أعمال فكرية وفنية. وأبرز من

يمثلون هذه الثورة ثلاثة من أكبر مفكري الأندلس ومؤرخيهم وهم: ابن حزم (ت 456 هـ/1064م)، وابن حيان (ت469 هـ/1076م) وابن بسام (ت542 هـ/1147م)

لقد ألف ابن حزم رسالة في فضل أهل الأندلس يدافع فيها عن الأندلسيين، ويوضح أن إسهاماتهم في الحضارة والثقافة الإسلامية إسهامات أصيلة(6).أما ابن بسام في كتابه الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، فيذكر كبار مؤرخي الأندلس، وابن حيان يثور على التبعية الثقافية المشرقية، ثم يسوق تراجم لمعاصريه من الأدباء الأندلسيين. ويبدو أن أسلوب " التتمات" في تدوين تراجم العلماء حتى عصر المؤلف، كان القصد منه عند ابن بشكوال وابن الأبار وابن عبد الملك هو إلقاء الضوء على أصالة العلماء الأندلسيين والمغاربة معا، وهذا هو الذي يفسر ظهور هذا النوع من معاجم التراجم في المغرب الإسلامي. ويلاحظ على فئة كتب التراجم أمران: أولهما أنها لم تظهر بوضوح إلا في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، وثانيهما أن أقدمها، طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب التميمي (ت:333 هـ/954م) .

يرجع هذا التغيير إلى استقرار الجاليات الأندلسية ببلاد المغرب عندما سقطت حواضر الأندلس، وحاولت هذه الجالية بناء ذاكرة جماعية مشتركة بين الوطن القديم والجديد على منوال ما فعله أصحاب التواريخ المحلية والأسرية.(7) وهاتان الملاحظتان توضحان بجلاء أن المعاجم الخاصة بتراجم الأعلام، لم تظهر إلا مع بداية ضعف الخلافة والتحول إلى مراكز أخرى كان لها ثقل سياسي في الدولة الإسلامية.

القيمة العلمية للفهارس والتراجم:

الجدير بالملاحظة في مجال الاتصال الوثائقي بالأندلس، هو ارتباطها بالبرامج

والفهارس، وهي تآليف تحتوي على مادة بيوغرافية وبيبليوغرافية، انتشرت على الخصوص ببلاد الأندلس. وتنبئ فهارس وبرامج الشيوخ عن سعة وكثرة مؤلفات علماء الإسلام، وتكشف عن أبواب شتى للمعرفة الإنسانية، كما تعتبر مدونات تضم أسماء الشيوخ ومؤلفاتهم، وقد اهتمت كتب الفهارس والبرامج بمختلف طبقات العلماء، وهذا رغبة منهم في الالتحاق بالسند والإجازة والعناية بالرواية. ظهرت مصنفات الفهارس والتراجم في حياة الأندلس الثقافية منذ المراحل الأولى، وتواصل الاهتمام بها حتى أواخر عهد الأندلس بالإسلام [(8)].

تعرف تجربة كتابة تراجم العلماء في الأندلس حضورا مميزا ضمن عمليات الكتابة التاريخية الأندلسية، أولا، وضمن بقية الثقافات التي عرفتها حركة التأليف في بيئة المغرب الإسلامي. ثانيا؛ فقد هيأ هذا أن يكون عمل هذه التجربة من بين الأصناف الثقافية المميزة التي تحفظ للأندلس حضورها النوعي ضمن التراث الثقافي الذي أنتجه الوجود العربي الإسلامي في مختلف مراحله التاريخية. تتميز أعمال هذه التجربة بمادتها التي ترتبط ببيئة الأندلس وما يتبعها من أحداث ووقائع، وتنصرف التراجم فيها إلى أسماء علمية درجت في هذه البيئة الأندلسية أو وفدت عليها من بيئات أخرى، فتعرف بنشاطها وتعرض أحوالها وموالدها ووفياتها وطبقات مشايخها، وتثير ما يتعلق بها من هاجس العلم وطلبه، وتحديد حوافز التحصيل والرحلة إلى أهله، وذكر ممكنات الكتابة عنه والتأليف في علومه وموارده، فمنها تستمد أخبار الأندلس وأحوال رجالها، ومنها يتعرف على حركة الثقافية والعلم التي شهدتها البيئة الأندلسية خلال مراحلها الإسلامية.

تنفرد التراجم بمناهجها الخاصة في العرض والترتيب، فتستوعب بهذا ما يعرف في مناهج الترتيب عند كتاب الرجال مشرقا ومغربا، إذ يكون

الترتيب على طبقات الحروف، أو طبقات الأسماء، أو الوفيات، أو طبقات أصناف الرجال علما وجاها وشهرة، أو طبقات الانتماء إلى مكان معين أو طبقات البلديين والغرباء، ويكفي أن يثار منهج ترتيب تراجم الفهارس، التي فاضت بالأسانيد التي توثق المرويات، ليكون نموذجا أندلسيا صريحا في هذا المجال، وذلك لتميزه عن بقية نماذج كتب الرجال والطبقات مشرقا ومغربا[9].

إن القارئ لكتب تراجم الأندلسيين، مما هو متداول بين أيدي الباحثين سيلاحظ منذ أول اطلاعه على مواد هذه الكتب؛ أنها تمثل خصوصية بيئة مميزة؛ لأنها تحتفظ بالمعالم التي تجعل الأندلس حاضرا بأمزجة رجاله، وطبيعة علمائه، وظروف الأحوال والأخبار التي تكتنف حياة أولئك الرجال، وأنشطة العلماء منهم في الحل والترحال.

وتسعى الترجمة الأنموذجية في كتب تراجم الأندلس إلى الحديث عن الثوابت التالية:

1. الاسم الكامل بكنيته واسمه ولقبه وانتمائه أصلا، ومكانا.
2. عرض مشيخة المترجم.
3. عرض الآخذين عنه.
4. الإلحاح في عرض رحلة المترجم به.
5. ذكر أحوال المترجم به وأخباره ونشاطه.
6. تسمية لائحة المؤلفات التي أنتجها المترجم به.
7. ذكر منتخبات من أعماله الأدبية.
8. ختم الترجمة بحدث تاريخي: مولد المترجم به ووفاته، ومدفنه.

نماذج من كتب الفهارس والبرامج:

سنأخذ ثلاثة نماذج من كتب الفهارس والتراجم، آملين ألا يكون اعتمادنا على هذا العدد فقط مدعاة للقول بأننا ألغينا من حساباتنا الحديث

عن البرامج والفهارس الأخرى. ولعل اختيارنا هذا العدد، ما يدل على أنها كتب مختارة، تتنوع في التنظيم والمحتوى، وتتفاوت في المستوى والترتيب والتأطير، والتثبت من حجم المعرفة العربية الأندلسية في هذا المجال. فالفهارس والبرامج لها فوائد عدة منها: نافذة علمية تساعد على خدمة العلم ونشره وجمع شتاته وتكشف عن الأجواء العلمية وزخم المعرفة، وتعمل على رصد مراكز التعليم وتكشف عن أنواع العلوم السائدة آنذاك، كما أنها تعد وثيقة مصدرية ثرية بالمعلومات، وتعد عنصر تقارب وتواصل علمي بين المراكز الإسلامية في مجال الاتصال الثقافي، كما ترصد لنا الروافد الثقافية المكونة للعلماء، والحياة العقلية والعلمية والسياسية السائدة في الأندلس.

تعتبر فهارس وبرامج الأندلسيين سجلا يكشف عن المنابع الثقافية والمصادر العلمية التي ارتوى منها العالم والأصول التي اعتمد عليها، وأهميتها تتبين في النقاط التالية:

1. تمدنا بصورة صادقة عن الحركة العلمية والحياة الثقافية في العصر الذي دونت فيه وتطورها.
2. ترسم لنا ملامح النشاط الذي يقوم به الطلبة وطرق تلقيهم العلم وأسلوب التدريس وطرقه.
3. المساعدة على معرفة الكتب المتداولة وإحصائها في مختلف الفنون والعلوم والنشاط الفكري في شتى الموضوعات.
4. توضح لنا العلاقات وطرق الاتصال العلمي بين الطلاب وشيوخهم.
5. تكشف لنا عن الكتب المفضلة عند الدارسين.
6. تمدنا بطائفة من البيانات الببليوغرافية المتصلة بحياة الكتب.

يتأكد لنا أن للأندلسيين خصوصية في مجال البرامج والفهارس، يدلنا على ذلك ما نراه من اهتمام العلماء في تأليفها وتصنيفها، وعكوفهم على

الاشتغال بتراجم علمائها، لأنهم تمكنوا من الجمع بين المكتبتين المشرقية والأندلسية. وتعتبر كتب الفهارس والمعاجم وثائق مهمة للغاية، ومصادر تتميز بعلو الإسناد وتعنى بضبط سلاسل العلماء، وتوفر للباحثين ولعلماء الحديث بخاصة المادة العلمية التي تساعد على رسم خطوط حركة التأليف والتوثيق عند الأندلسيين .وتحتوي هذه الكتب على سجلات وأوراق، قام المؤلفون بتسجيلها في كتبهم. وتكمن أهمية الفهارس أيضا التي أخذناها كنماذج للدراسة مثل فهرسة ابن عطية و فهرسة القاضي عياض وابن خير الإشبيلي في أنها نموذج أمثل لحركة الفهارس والبرامج في بلاد الأندلس خلال القرن السادس الهجري.

أ- فهرس ابن عطية:

صاحب هذا الفهرس هو ابن عطية أبو محمد عبد الحق بن غالب المحاربي ولد في غرناطة سنة 481 هـ-1087م. و توفي بلورقة سنة 546هـ/1152م، وصفه ابن بشكوال بقوله:" و كان حافظا للحديث، و طرقه، وعلله عارفا بأسماء رجاله و نقلته... و كان أديبا، شاعرا، لغويا" و وصفه الضبي بقوله:" فقيه زاهد محدث عالم"[10]. ويعتبر فهرسه من الكتب الأولى التي تطلعنا على حال الفهارس وبرامج الشيوخ.

تضمنت تراجمه لـ 30 شيخا، أخذ منهم ابن عطية، وترجم لهم، وحاول أن يطلعنا على أسلوب طلب الشيوخ للإجازة، وعلى طبيعة الكتب التي كانت سائدة في عصره، ولاسيما تلك التي رواها عنهم سماعا أو قراءة، أو مناولة أو إجازة وكان ابن عطية حريصا على ذكر معلومات أفادت الترجمة وأعطتها امتدادا اجتماعيا وثقافيا وعلميا. وعلى الرغم من أن مجموع الكتب التي رواها ابن عطية لا يتجاوز عددها(120) مائة وعشرين كتابا ذكر فيها سند بعض الكتب المروية، واحتوت أسماء المحدثين والفقهاء والعلماء

الأندلسيين إبان القرن السادس الهجري. يطلعنا هذا الفهرس، الذي يعتبر من الفهارس المكتملة على أسلوب تلقي العلم، وطريقة الحصول على المعلومات، ونوعية الكتب التي كانت منتشرة في الأندلس، على أن أكثر ما يسترعي النظر لمن يتتبع خريطة الكتب، وتبادل العلم والمعلومات في الأندلس انتشار الفهارس، والاعتراف بأهميتها في مجال التعليم، واحتفل فهرس ابن عطية بذكر فهارس علماء الأندلس المتداولة إبان القرن الخامس الهجري، مثل فهرسة أبي عمر الطلمنكي، وفهرسة ابن خليفة الأنصاري المالقي، وفهرسة محمد بن عتاب. وهي أشهر فهارس علماء و شيوخ الأندلس في القرنان الخامس والسادس الهجريين. توفي ابن عطية سنة 541 هـ/1145م بمدينة لورقة [11].

ومهما يكن من أمر هذا الفهرس، فإنه يشكل حلقة من حلقات الاتصال العلمي التي كان العلماء يتطلعون إلى مباشرته باعتباره أحد أركان تدوين الفهارس والبرامج. كما يعتبر من أهم الكتب التي احتوت على معلومات تفيدنا في معرفة الكتب ونوعيتها وأسلوب تلقي العلم وعلاقة الطالب بشيوخه، وطرق التدريس وأسلوبه في المحافل التعليمية أو المدن الأندلسية. وقد احتفت بذكر عدد لا يستهان به من أسماء الرواة والمحدثين و القضاة والفقهاء و العلماء، ممن ازدان بهم القرنان الخامس و السادس الهجريان، وما رووه و ما أنتجوه. كما شارك ابن عطية في وضع أصول علم البرامج والفهارس، ورسخ مفهوم طلب الإجازة والسماع والقراءة، ويشكل هذا الفهرس حلقة من حلقات الاتصال العلمي والوثائقي وأحد أركان تدوين الفهارس والبرامج والمشيخات، كما يعتبر من أهم الكتب التي احتوت على معلومات تفيدنا في معرفة حركية الكتب ونوعيتها، وطرق التدريس و التعليم في المدن الأندلسية، وأسماء الشيوخ العلماء [12].

ب– الغنية: فهرسة شيوخ القاضي عياض:

ولد أبو الفضل عياض بن محمد اليحصبي، بمدينة بسبتة سنة 476 هـ/1083م، ورحل إلى الأندلس في سنة 507 هـ/1113م، وتوفي بمراكش سنة 544 هـ/1149م سمى فهرسته بالغنية، التي تعتبر وثيقة هامة تبين لنا عن طرق الاتصال الثقافي والفكري، وحركة التبادل العلمي بين المغرب والمشرق، ولعل أول ما يلاحظه القارئ لفهرسته العدد الضخم للكتب التي رواها، حتى صار مدار الرواية في الأندلس، إذ ضمت الغنية (211) كتابا، و(98) ترجمة لشيوخه. ويعتبر كتاب الغنية وثيقة مهمة من وثائق القرن السادس الهجري الفكرية، حيث يظهر حركات الصلات الثقافية بين العدوة والأندلس، و مواقع هذه الحركة و مواضعها الناشطة، و دور سبتة الثقافي و الفكري إبان القرنين الخامس والسادس الهجريين، و مدى أثرها و تأثيرها في الحركة الثقافية بين المغرب والأندلس.ويتضمن كتاب الغنية ضوابط موثقة السند و الرواية، وتظهر فيه طائفة من المصادر التي استقى منها القاضي عياض ثقافته التي أخذها قراءة و رواية و سماعا. [13].

ويبدو من خلال دراسة الغنية، أن القاضي عياض قد جمع بين الطريقتين. فهو يستشهد بأقوال العلماء. وفي الوقت ذاته يستشهد بالبرامج والفهارس، والدليل على ذلك ما خصصه لهذه الفهارس من مساحة في نهاية كتابه حيث بلغ عددها(33) ثلاثة وثلاثين فهرسة[14].

جـــ –فهرسة ابن خير الإشبيلي:

هو أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي (502-575 هـ/1108-1179م) ولد في إشبيلية وتوفي بقرطبة، يعتبر كتابه (فهرسة ما رواه عن شيوخه) من أغني الكتب التي تمسح مقتنيات المكتبة الأندلسية، بحيث أراد أن يحول اتجاه الفهارس والبرامج من الاهتمام بالشيخ والترجمة له، إلى

الاهتمام بالموضوع، وجمع المادة العلمية في موضع واحد، فوضع ابن خير أسس تبليغ العلم ونشره وتعليمه من خلال الحمل والرواية والتأدية والتبليغ، ومعرفة طرق الرواية وسماع الراوي وعرضه للكتاب، وسماع الشيخ، ثم مناولة الشيخ، فإجازة الشيخ[15].

إن فكرة تقسيم الموضوعات لدى ابن خير، مكنته من تجاوز تصنيف ابن النديم في (الفهرست)، حيث أضاف إلى تصنيفه الموضوعي: التصنيف المكاني والزماني، ووصل بين الحاضر والماضي بالإسناد، وهو ما لم يتطرق إليه ابن النديم، واعتبر العمود الفقري لكل معرفة صدرت عن الأندلسيين[16]. ولقد تمكن ابن خير لأول مرة في القرن السادس الهجري أن يجمع في مؤلف واحد ثقافة المشرق وثقافة الأندلس، مبينا سبل الاتصال بين المشرق والأندلس من خلال خطين متوازيين: الاتجاه الأول ينحاز نحو المشرق وكانت قاعدته الرحلة، والاتجاه الثاني ينحاز نحو الأندلس، وكانت قاعدته وفود العلماء إلى الأندلس وجلب الكتب المشرقية.

وتشير الإحصائيات التي تضمنها الكتاب[17]، أن فهرسته مكتبة قائمة بذاتها، وجاءت موصولة السلسلة، قدمها له علماء نقلوها بالتواتر إلى زمانه وذكرت فهرسته على ما يزيد عن 90 فهرسا، و90 ديوان شعر وهكذا فقد جمع ابن خير بين ثقافة المشرق وثقافة المغرب والأندلس في سفر واحد بصورة متوازنة، لذلك اعتبر كتابه قاعدة معلومات حول طبيعة التأليف العربي الإسلامي واتجاهاته.

اختار ابن الخير لعرض مروياته ترتيب المصنفات على حسب العلوم التي تنتمي إليها. ومع ذلك، فقد ذكر ابن خير عددا لا يستهان به من كتب التاريخ الأندلسي والمشرقي، وكتب الأنساب والمغازي والسير، كما ذكر عددا من كتب اللغة المؤلفة في الأندلس، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1): إحصاء الكتب عند ابن خير:

المصنفات حسب التخصصات	ابن الخير الإشبيلي
القرآن وعلومه	131
الحديث وعلومه	194
التاريخ	132
الفقه وأصوله	36
التغذية	4
الحساب	10
الرؤيا	4
العقائد	197
اللغة والأدب	507
الفهارس والمعاجم	115
المجموع	**1330**

كان الهدف من كتب البرامج والفهارس نقد الرجال ورصد تحركاتهم العلمية وتعيين مقدار تحصيلهم ورسم أسلوب ضبطهم، وتسجيل ما قرأوه وما سمعوه وما كتبوه ودونوه واقتنوه من كتب العلم، والحفاظ على نقاء الضبط والرواية في الأندلس، والصيغة التي غلبت على عمل ابن الخير الإشبيلي كانت الصيغة التعدادية أو الإحصائية، وهذا من خلال الاهتمام بالدقة العلمية في تحديد المعلومات.

لا شك في أن ابن خير يربط في مقدمته بين أكثر من قضية تعليمية متخذا أسلوبا لتوصيل المعلومات والأفكار، فالجدل والرواية والتأدية والتبليغ

والسماع والإجازة، جميعها وسائل يعتمد بعضها على بعضها في الاتصال المباشر، وهي تشكل وسيلة للنشر والإذاعة للأفكار.وقد تضمنت فهرسة ابن الخير (180) طريقة اتصال في (102) مؤلف، كما دون ابن الخير وسيلة التحمل بـ 117 ضمن 180 طريقة اتصال، واستعمل المصطلحات التالية للتحمل: حدثنا – سمعنا – أخبرنا – أنبأنا.وتم إحصاء 34 مرة: إجازة، 20 مرة: قراءة، 9 مرات: مناولة[18].

رتب ابن خير كتابه الفهرسة على أساس الموضوعات أو العلوم، وتحت كل موضوع أو علم أدرجت أسماء الكتب التي ألفت فيه وأسماء موضوعاتها دون ترتيب محدد، والموضوعات الآتية هي التي تم ترتيب الكتاب على أساسها.

أعلام القرآن	السير والأنساب
الموطآت	الفقه
كتب الحديث	أصول الدين
كتب التاريخ	الفرائض
التراجم	الآداب واللغات والأشعار

ويبين الجدول التالي التوزيع الموضوعي للمصنفات التي يذكرها ابن خير وعددها في كل موضوع:

جدول (رقم2) التوزيع الموضوعي للمصنفات عند ابن الخير:

رقم المصنفات	الموضوع	عدد الكتب
1	علوم القرآن	105
2	الموطآت	17
3	المصنفات المسندة	21
4	المصنفات المتضمنة للسنن	33
5	سائر كتب الحديث	105

6	علل الحديث ومعرفة الرجال	85
7	السير والأنساب	18
8	الفقه على مذهب الإمام مالك	36
9	أصول الفقه	22
10	كتب الأشربة	6
11	الفرائض	11
12	الرؤيا	5
13	الزهد والرقائق	45
14	تأليف أبي بك بن أبي الدنيا	9
15	تأليف أبي سعيد بن الأعرابي	3
16	تأليف أبي بكر الأجري	23
17	تأليف أبن ذرعن المهروي	74
18	اللغات والآداب	32
19	تأليف أبي علي بن عبد الغفار	6
20	الآداب واللغات	202
21	الشعر	42
22	ما ذكره أبو مروان بن سراج	20
23	ما ذكره أبو العلي الغساني	6
24	ما ذكره أبو الحجاج الأعلم	7
25	ما جلبه علي البغدادي من أخبار	98
26	ما روي من الفهارس الجامعة لروايات الشيوخ	75

27	اتساع الرواية من جهة الإجازة	71
المجموع	///	1177

لم يذكر ابن خير معظم البيانات البيبليوغرافية عن الكتب التي سجلها بل توسع في معنى الإجازة الذي أثر على هذه البيانات بالتقصير.لقد قدم ابن الخير أشرف العلوم وأفضلها لما حظي به في بيئته من اهتمام، فبدأ بذكر مصنفات علوم القرآن، فعلم الحديث فالسيرة النبوية فالفقه، وغيرها. وجمع في نسق واحد مختلف مصنفات النحو واللغة والأدب. وختم مروياته بذكر مجموعة واسعة من تآليف الرجال.وقد أتى فيه على أكثر الأسماء العلمية المعروفة آنذاك. حاول ابن الخير فرز المصنفات التي يجمعها علم واحد، كما فرز داخل العلم الواحد المصنفات التي تتقارب مواضيعها ويتشابه اختصاصها.

وهكذا صنف مروياته في علوم القرآن، فقدم بالدواوين الخاصة بالقراءات، ثم بناسخ القرآن ومنسوخه، ثم بكتب الأحكام فكتب التفسير، فغريب القرآن، فمعانيه وإعرابه ففضائل القرآن فقراء القرآن وحملته فالأمثال الكامنة في القرآن.

إن أهم ما يمكن أن يستفيده الباحث من أسانيد فهرسة ابن خير الإشبيلي، هو رصد التأثيرات الثقافية المتبادلة بين مختلف البيئات في المشرق والمغرب. فبواسطتها نستطيع أن نتتبع رواة الأندلس في رحلاتهم المشرقية وهم يتصلون بهذا الشيخ أو ذاك أو يجلبون مصنفه أو رواياته. وبواسطتها نستطيع أن نتتبع رواة المشرق ممن لهم رحلة إلى الأندلس لفرز تلامذتهم الذين حملوا عنهم، وتحديد العلوم والمصنفات التي جلبوها معهم. وبواسطتها أيضا نستطيع أن نترصد حركة المصنفات وهي في طريق تنقلها من المشرق مثلا إلى الغرب الإسلامي. ومن فوائد فهرسة ابن خير الإشبيلي ما يلي:

- التعريف بالرجال ممن ترد أسماؤهم بين رواة الأسانيد.
- تمييز الرجال، وهي عملية تدخل ضمن الاختصاص الثقافي الذي ينزع إليه ابن خير، فهو محدث راوية.
- التعريف بأصول المصنفات المجلوبة إلى الأندلس.
- تحديد بعض مواقف الأندلسيين من بعض المصنفات.
- التعريف بطبيعة التأليف الأدبي في بعض المصنفات، ولاسيما المادة الشعرية. والجدول التالي يوضح لنا الضبط البيبليوغرافي للإنتاج الفكري لكتب الفهارس والبرامج للكتب المنتقاة في الدراسة، وهي حسب التقادم في الوفيات:

جدول رقم (5): الإنتاج الفكري لكتب الفهارس والبرامج.

المؤلف	الكتاب	عدد الشيوخ المترجم لهم	عدد الكتب	عدد الفهارس	عدد المؤلفين
ابن عطية المحاربي	فهرسة ابن عطية	33	120	-	-
القاضي عياض	الغنية	98	211	33	-
ابن الخير الإشبيلي	فهرسة ما رواه عن شيوخه	-	1177	90	705
المجموع	//	**131**	**1508**	**123**	**705**

أظهرت لنا هذه الإحصائية مدى ولع الأندلسيين بتأليف البرامج والفهارس لأسباب مختلفة، كما ولعه بجمع الكتب، وتظهر المقارنة أن البرامج

والفهارس المشرقية تقوم على إحصاء الكتب وتعدادها، وبذلك تختلف عن كتب الأندلسيين من حيث الشكل والمحتوى، فهي لا تحصي فقط، وإنما تحصي وتعرف بما هو متداول، ومتجاوب بما يتطلبه المجتمع الأندلسي.

يعتبر هذا العمل حصيلة عملية جرد لتراث الأندلس المدون، ويدخل هذا العمل التوثيقي في سياق عمليات التوثيق والاتصال الوثائقي بالأندلس ما بين القرن الثاني والسادس الهجريين، لذلك فهو يقدم في صيغته قوائم المؤلفين والمؤلفات الأندلسية الذين شملهم الجرد، وهي طبعا قوائم مفتوحة، لأنه من البداية تجب الإشارة إلى أنه من الصعب الحصول على أرقام يقينية لعدد المؤلفين والمؤلفات لاعتماد عليها في الدراسة والتحليل، وذلك لعدم توافر البيانات الدقيقة حول هذا العنصر، وهذا يعبر في حد ذاته مقياسا لصعوبة المهمة.

تشكل كتب معاجم الشيوخ دواوين لأسماء أجيال حملت أمانة تبليغ المعارف والعلوم إلى تلاميذها، ويمكن أن نطلق على المعاجم و البرامج " مصطلح البيبليوغرافيا التكوينية أو البيبليوغرافيا الحيوية"[19]، و تتضح أهميتها في المجالات التالية:

- ❖ تمدنا بصورة صادقة عن الحركة العلمية والحياة الثقافية في العصر الذي دونت فيه تطورها.
- ❖ ترسم لنا ملامح النشاط الذي يقوم به الطلبة وطرق تلقيهم العلم وأسلوب التدريس وطرقه.
- ❖ المساعدة على معرفة الكتب المتداولة وإحصائها في مختلف الفنون والعلوم والنشاط الفكري في شتى الموضوعات.
- ❖ توضح لنا العلاقات وطرق الاتصال العلمي بين الطلاب وشيوخهم من جهة وبين علماء المشرق والأندلس من جهة أخرى.
- ❖ تمدنا بقائمة من البيانات الببليوغرافية المتصلة بحياة الكتب: العنوان، اسم المؤلف، اسم الشيخ الذي قرأ عليه، سنده، المكان.

وتبنى معاجم الشيوخ أساسا على التوثيق، فالتعريف بالشيوخ وإسناد المرويات يقصد منه الضبط وتوثيق مصادر العلم وطرقه، ويتجلى التوثيق من خلال الرواية، والقيمة التوثيقية للفهارس تظهر من جهة اعتماد الأسانيد، ومن جهة إثبات طرق التحمل عن الشيخ: قراءة وسماعا وإجازة ومناولة ومكاتبة، وإعلاما ووصية ووجادة[20].

تقدم لنا مقدمات كتب التراجم الأندلسية عامة، وكتب البرامج والفهارس خاصة، صورة واضحة لما كان عليه الحال عند المؤلفين الأندلسيين، وهي تمدنا بصورة واضحة للحركة العلمية والثقافية والفكرية في العصر الذي دونت فيه، وترسم لنا النشاط الإنساني، وتساعدنا في التعرف على الكتب المتداولة وسرعة تداولها، وأماكن تأليفها، وتحدد مكان العلم والتعلم. لذلك اعتبرت مكتبة التراجم ومكتبة برامج التعليم الأندلسيتين مكتبتين مهمتين للغاية.

الإحالات:

[1] عبد اللطيف، أحمد الشيخ، التوثيق لدى فقهاء المذهب المالكي بإفريقية والأندلس من الفتح الإسلامي إلى القرن الرابع عشر الهجري، الإمارات لعربية المتحدة: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، 1425هـ/2004، ج1، ص: 333.

[2] عامر إبراهيم، القنديلجي وآخرون، الكتب والمكتبات: المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات، القاهرة، 2002، ص92

[3] نفسه، ص94.

[4] عبد الله، الحجيلي، علم التوثيق الشرعي، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1424هـ/2003م، ص ص 42-43.

[5] حول هذا الموضوع راجع التراجم التالية:

* ابن بشكوال، أبو القاسم خلف، الصلة في تاريخ علماء الأندلس (اعتناء وشرح: صلاح الدين الهواري)، ط1، بيروت: المكتبة العصرية، 1423هـ/2003م.

-أصبغ بن عيسى بن أصبغ اليحصبي، كان عاقد الشروط، توفي سنة 418 هـ ت: 253.
-أحمد بن سعيد بن علي الأموي، كان له غاية بعقد الوثائق، توفي سنة 428 هـ/ت: 78.
*أبو الوليد عبد الله بن محمد، ابن الفرضي، المصدر السابق. التراجم التالي:
-قاسم بن محمد بن قاسم بن سيار، كان يلي وثائق الأمير، توفي 278 هـ-1049 م.
-إسماعيل بن إسحاق بن إبراهيم بن زياد، كان يعقد الشروط، توفي سنة 384 هـ، ت: 221.

(6) في القرن السادس الهجري يؤلف ابن الآبار (ت 658 هـ/1259م)، كتاب التكملة لكتاب الصلة. وبعد ذلك يفعل ابن عبد الملك المراكشي (ت703 هـ/1304م)، الشيء نفسه مع كتاب ابن الآبار في الذيل والتكملة والموصول بعد الصلة. وهو موسوعة شاملة لعلماء الأندلس والمغرب حتى عصره، ولذا نجد فيه تكرارا لبعض التراجم التي وردت في كتب التراجم التي سبقته. وقد تواصل تذييل كتب الصلة في بلاد المغرب بعد لجوء الجماعات الأندلسية إليها. أما ابن الزبير الغرناطي (ت708 هـ/1308م) فأكمل العمل بكتابه صلة الصلة: نشر أغلب أجزائه: القسم الأول نشره: محمد بنشريفة، بيروت: دار الثقافة، د.ت، 2ج. كما نشر إحسان عباس: القسم 4 و5 و6، بيروت: دار الثقافة: 1965، 1973، ثم نشر بنشريفة القسم الثامن، ج2، الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984. و أيضا: أبو جعفر أحمد بن إبراهيم: ابن الزبير: صلة الصلة، (تحقيق: ليفي بروفنصال)، الرباط: المكتبة الاقتصادية، ثم حققه ونشره: عبد السلام الهراس وسعيد أعراب، في 4 أقسام (1413 هـ-1993م)، (1414-1416 هـ/1994-1995م).

(7) عمارة، علاوة، "الكتابة التاريخية في الغرب الإسلامي الوسيط"، **مجلة التاريخ العربي**، الرباط: جمعية المؤرخين المغاربة، العدد 32، خريف 1425 "2004، ص ص 331-369. ويعتبر الوزير لسان الدين بن الخطيب آخر من اهتم بفن الصلة، إذ أشار إلى ذلك في كتابه (أوصاف الناس في التواريخ والصلات) وكتب صلة على صلة ابن بشكوال تحت عنوان (كتاب عوائد الصلة)، مع إدراج العلماء المغاربة. انظر : لسان الدين، ابن الخطيب، أوصاف الناس في التواريخ والصلات وتليها الزواجر والعظات، (تحقيق: محمد كمال شبانة)، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1423 هـ/2002، ص190. و أيضا : يعتبر هذا الكتاب في قائمة الكتب المفقودة، وقد أشار إليه ابن الخطيب: 17 مرة في كتابه: الإحاطة في أخبار غرناطة (نشر: محمد عبد الله عنان)، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1973.

(8) حامد الشافعي، دياب، "فهارس وبرامج الشيوخ ودورها في الضبط البيبيلوغرافي للإنتاج الفكري في الأندلس"، **مجلة دراسات عربية في المكتبات والمعلومات**، السنة الثانية، العدد 3، سبتمبر 1997، ص ص 72-72.

(9) للمزيد عن منهج هذا الترتيب يرجى العودة إلى الدراسات التالية:

- جورج، عطية، الكتاب في العالم الإسلامي (ترجمة: عبد الستار الحلوجي)، سلسلة عالم المعرفة، عدد: 297، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، أكتوبر 2003، ص ص 176-198.
- عبد الله المرابط، الترغي، فهارس علماء المغرب: منذ النشأة إلى غاية القرن الثاني عشرة للهجرة، ط1، تطوان: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1420 هـ/1999، ص703.
- عبد الله المرابط، الترغي، "ابن الخطيب في كتابة الترجمة"، **مجلة كلية الآداب**، السنة الثانية، العدد1، تطوان، 1408 هـ/1987م، ص ص 209-233.

(10) أنظر ترجمته في:

- ابن بشكوال، المصدر السابق، ج8، ص 364، (ت: 984).

- الضبي، المصدر السابق، ص 408، (ت:1280).

[11]أبو محمد عبد الحق بن عطية، المحاربي، فهرس ابن عطية (تحقيق: محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي)، ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983، ص139 و189.وأيضا: ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، المعجم في أصحاب القاضي الأمام أبي علي الصدفي، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،1387ه/1987م. ، ص 261

[12] العمد، هاني، كتب البرامج والفهارس الأندلسية: دراسة وتحليل، ط1، نشر الجامعة الأردنية، 1993، ص ص 82-92.

[13] أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، الغنية، ط1، (تحقيق: ماهر زهير جرار)، بيروت: دار الغرب الإسلامية، 1402 ه/1982، ص44.

[14] الغنية، ص ص 228-230.

[15] أبو بكر محمد بن خليفة الأموي، الإشبيلي، فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، ط3، منقحة، القاهرة: مكتبة الخانجي: 1417 ه/1997م.

[16]هاني، العمد، المرجع السابق، ص98.

[17]عدد الكتب المذكورة: 1177 كتابا، و705 مؤلفا.

[18] يبن الباحث الجزائري تواتي، بأن الكتاب فرض نفسه كوسيلة اتصال وثائقي في الحضارة العربية الإسلامية مع نهاية القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي راجع:

Houari, TOUATI, Islam et voyage au moyen âge, Paris, Seuil, 2000, pp.259-297.

Ibid,p.75.[19]

[20] حول طرق تحمل العلم (الحديث)، أنظر: البلوي، أو جعفر أحمد بن علي الوادي آشي، ثبت البلوي (دراسة وتحقيق: عبد الله العمراني)، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1403ه/1983م، ص ص78-85.

اتفاقيات ايفيان
1962 من خلال شهادة الرئيس بن يوسف بن خدة

د.صحراوي عبدالقادر
جامعة سيدي بلعباس

Abstract:

Evian agreements in 1962 is considered a victory for Algeria and Algerians, and a symbol of historically important, because of the cease-fire was approved, and an attempt to end a bloody colonial war Nahzat seven and a half years.

There is no doubt that the length and difficulty of the negotiations, the successive setbacks ever known, suggest the seriousness of finding a solution to the Algerian issue, The French sought to impose a solution for about million Europeans living on the land of Algeria, not to mention the issue of protection of economic and military interests, but talks and negotiations, which ended with the signing of the agreements, but the purpose which put an end to the crisis as long as several years, a crisis that colonial authorities were unable to be solved militarily.

Keywords:

Evian agreements - Colonial war – Negotiations – Immigration- Central Committee.

تعتبر اتفاقيات إيفيان 1962 نصرا للجزائر والجزائريين، ورمزا تاريخيا مهما، بفعل وقف إطلاق النار الذي أقرته ، ومحاولة لإنهاء حرب استعمارية دموية ناهزت السبع سنوات ونصف. ولا شك أن طول وصعوبة المفاوضات، والانتكاسات المتتالية التي عرفتها، توحي بخطورة إيجاد حل للقضية الجزائرية، فالفرنسيون سعوا إلى فرض حل لحوالي مليون أوروبي يعيشون على أرض الجزائر، ناهيك عن مسألة حماية مصالحهم الاقتصادية والعسكرية ولكن المحادثات والمفاوضات التي انتهت بتوقيع الاتفاقيا ت،،إنما كان الغرض منها وضع حد لأزمة دامت عدة سنوات، وهي الأزمة التي لم تتمكن السلطات الاستعمارية من حلها عسكريا.وبحكم معايشة الرئيس بن يوسف بن خدة لمختلف مراحل المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي توجت بتوقيع الإتفاقيات، ارتأينا البحث في شهادته التاريخية وتقييمه التاريخي والسياسي لها.

1. السيرة الذاتية للرئيس بن يوسف بن خدة:

ولد الرئيس بن يوسف بن خدة بالبرواقية، في ولاية المدية الحالية يوم 23 فيفري 1920، كان والده قاضيا، ودرس في المدرسة القرآنية كسائر الجزائريين في تلك الفترة، قبل أن يلتحق بالثانوية الاستعمارية المعروفة حاليا بابن رشد في مدينة البليدة، وفيها تعرف على زميله سعد دحلب، الذي ينتمي إلى نفس الدفعة[(1)].

وعلى إثر نجاحه في البكالوريا التحق بكلية الطب والصيدلة بجامعة الجزائر في سنة 1943، ومنها تخرج صيدليا. ولم تثنه الدراسة عن النضال السياسي من أجل الجزائر، إذ انخرط في حزب الشعب 1942، قبل أن يلقى عليه القبض في السنة الموالية، ويعذب تعذيبا شديدا، حيث اتهمه المستعمرون بالتحريض على عدم مكافحة الألمان، ثم أطلق سراحه بعد ثمانية أشهر في السجن.

وتمكن بن يوسف بن خدة من الإرتقاء إلى عضوية اللجنة المركزية لحزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في سنة1947، ثم أمينها العام من 1951 إلى 1954. وفي شهر نوفمبر 1954 ألقي عليه القبض ليطلق

سراحه في ماي 1954، ليلتحق مباشرة بجبهة التحرير الوطني، ثم عمل مستشارا أو معاونا لعبان رمضان بالجزائر العاصمة. وفي شهر أوت 1956. عينه المؤتمرون في الصومام عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن هذا المؤتمر.

وغادر الجزائر العاصمة بعد استشهاد العربي بن مهيدي على أيدي رجال بيجار الفرنسي إلى الخارج، حيث زار عدة مناطق في العالم من بينها بعض الدول العربية ما بين 1957 و 1958، وأمريكا اللاتينية في 1960 والصين وانجلترا وغيرها. ثم عين رئيسا لحكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة في شهر أوت 1961، وتمكن من إنهاء المفاوضات مع فرنسا التي شرع فيها سلفه فرحات عباس، كما أعلن عن وقف إطلاق النار عشية 19 مارس 1962. وتسببت أزمة صائفة جوان 1962، بين هيئة أركان الجيش والحكومة المؤقتة في انسحابه حقنا لدماء الجزائريين، واستمر على نهجه الوطني بعد الاستقلال، خاصة بعد تأسيسه لحركة الأمة، ثم التضامن للتنديد بخرق حقوق الجزائريين في 1992، أما وفاة الرئيس بن خدة فكانت في 4 فبرار 2003[(2)].

2. سير المفاوضات الجزائرية الفرنسية أو قصة المفاوضات حسب الرئيس بن خدة:

مثلت قضية السيادة على الصحراء أساس الخلاف بين المفاوضين الجزائريين والفرنسيين مند الإتصالات الأولى، وفي لقاء مولان (Melun) في جوان 1960، وهي القضية التي تسببت في فشل اللقاءين المواليين في إيفيان خلال الفترة الممتدة من 20 مارس إلى 13 جوان 1961، ولوغران (Lugrin) من 20 إلى 28 جويلية 1961، على الرغم من دور الوساطة المهم الذي قام به أوليفي لانغ « Olivier Long » الدبلوماسي السويسري بمعية الطيب

بولحروف ممثل جبهة التحرير الوطني في مدينة روما الإيطالية. لقد أوضح الوفد الجزائري المفاوض استعداده لمناقشة تنازلات اقتصادية، وفي الوقت نفسه بيّن أنه لن يقبل بغير السيادة على الصحراء، وعلى العكس من ذلك أصرت فرنسا على عزل شمال الجزائر عن الصحراء واستغلال المحروقات المكتشفة في 1956، واستمرار التجارب النووية الفرنسية فيها. وكان رد فعل حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة دعوة الجزائريين إلى مظاهرات مناهضة للتقسيم في 5 جويلية 1961[3].

ودارت خلافات الوفدين المفاوضين حول وضع الأوروبيين بعد استقلال الجزائر، وكذا القواعد العسكرية، وقد أكد أحمد فرنسيس وهو أحد المفاوضين الجزائريين على صلابة موقف رئيس الوفد المفاوض كريم بلقاسم في مواجهة لوي جوكس الفرنسي، وفي هذا السياق يقول كريم بلقاسم:" من حق الأوروبيين ربط مصيرهم بالأمة الجزائرية بل والذوبان فيها، أما الذين يرفضون الجنسية ، فبإمكانهم البقاء والعمل لكن بدون قانون خاص"[4].

وجاء هذا الموقف ضد ما كان يطمح إليه الجانب الفرنسي الساعي إلى تحويل الأوروبيين إلى أقلية محمية وذات امتيازات خاصة ، ونفس الأمر صار عليه المفاوضون الجزائريون بخصوص القواعد العسكرية، التي حاولت فرنسا جعلها كجيوب استعمارية، أي أن الجزائريين قبلوا باستغلالها لكن بشروط واضحة وخلال اللقاءات التمهيدية للمفاوضات ذكر جورج بومبيدو، وهو رئيس فرنسا مستقبلا أن قاعدة المرسى الكبير بوهران في الغرب الجزائري هي بمثابة جبل طارق بالنسبة لإنجلترا[5]. وبرزت خلافات سياسية حادة حول وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء، وأيهما يكون سابقا للآخر، فحكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة (GPRA) رأت لن الإتفاقيات يجب أن

تسبق بقية فترات مسار السلم، في الوقت الذي تخوفت فيه السلطات الفرنسية على مصالحها العسكرية والاقتصادية ومصير مواطنيها، ومن هنا كان التردد سيد الموقف[6].

عرفت المفاوضات بين الطرفين اتخاذ إجراءات حاسمة أحيانا، واتباع مناورات سياسية في أحيان أخرى، لكن من دون كشف كل الأوراق التفاوضية للطرفين. وهكذا دعا لوي جوكس الحركة الوطنية الجزائرية المصالية إلى المفاوضات في 30 مارس 1961، وهو استفزاز واضح لوفد الحكومة المؤقتة، ومناورة فرنسية فاشلة. ثم صاحب المفاوضات الإفراج عن 6000 معتقل جزائري ونقل الزعماء الخمسة وهم بن بلة، وآيت أحمد، وبوضياف وخيدر، وبيطاط إلى قصر توركان (Turquant)، ثم تحرير مصطفى الأشرف ووقف العمليات العسكرية في الجزائر، باستثناء قيام أجهزة الأمن بملاحقة المسؤولين عن العمليات العسكرية[7]. وامتدت المفاوضات إلى غاية 12 أوت 1961 إثر فشل محادثات لوغران (Lugrin)، وحتى لا تقع حكومة الجمهورية المؤقتة ضحية للتسرع، لم ترد على هذه الإجراءات ولو أنها اعتبرت ذلك بادرة سياسية إيجابية من طرف فرنسا[8].

ولا شك أن الأحداث التي جرت في مدينة بنزرت التونسية في 6 جويلية 1961 وقيام فرنسا بقتل الكثير من التونسيين المطالبين بتحرير القاعدة قد أدى إلى اتخاذ الجزائريين الحذر والحيطة فيما يتعلق بسير المفاوضات مع الجانب الفرنسي. وضمن هذا السياق نشير إلى رفض هيئة أركان الجيش التي يرأسها العقيد هواري بومدين منذ 1960، التنازلات وطلب لجنة التنسيق والتنفيذ إشراكها في المفاوضات. وتلى ذلك اجتماع طرابلس لقيادة الثورة الجزائرية من 9 إلى 27 أوت 1961، وهو الاجتماع الذي شهد بروز خلافات كثيرة وعزل للرئيس فرحات عباس، الذي عوض بالرئيس بن يوسف بن خدة

الذي شغل منصب وزير المالية بدل أحمد فرنيس، وعرفت الحكومة الجديدة تعيين سعد دحلب على رأس وزارة الخارجية معوضا كريم بلقاسم الذي أصبح وزيرا للداخلية، إضافة إلى وزراء دولة وهم على التوالي: لخضر بن طوبال، ومحمد خيدر ورابح بيطاط، وحافظ بوصوف على وزارة التسليح والاتصالات العلمة، أي استمراره في تسيير المصالح الأمنية والمخابراتية. وعين أمحمد يزيد وزيرا للإعلام، وبقي كريم بلقاسم ومحمد بوضياف وأحمد بن بلة نوابا لبن خدة. ورأت فرنسا أن هذا التغيير يعبر عن تصلب في الموقف الجزائري، فقد نعت الرئيس بن خدة بالماركسي، خاصة بعد توالي زيارة المسؤولين الجزائريين للصين الشعبية[9].

ويوحي اختيار أفراد الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة بأولوية العمل السياسي على العسكري، وهو الهاجس الذي ظل يؤرق المسؤولين الجزائريين في مؤتمر الصومام في 1956. ففي الوقت الذي سعت هذه الحكومة إلى الحل السياسي مع الطرف الفرنسي، عملت هيئة أركان الجيش الجزائري من أجل السيطرة على السلطة، ولم تشن جرائم الجيش السري (OAS) في الجزائر وبقية الأحداث الخطيرة التي عرفتها المفاوضات من الجانبين على التوصل إلى اتفاق. ومما أكد هذا التوجه اعتراف دوغول بالسيادة الجزائرية على الصحراء، واتفاق الطرفين على وقف إطلاق النار، ثم تسيير المرحلة الانتقالية وإجراء استفتاء تقرير المصير[10]. ويوضح رضا مالك وهو الناطق الرسمي للوفد المفاوض وأحد المفاعلين فيه أن المرلحة التي سبقت مفاوضات إيفيان الثانية في مارس 1962 ، قد ميزتها السرية التلمة من الجانبين الجزائري والفرنسي، وحضر لهذه المرحلة النهائية شخصيات بارزة منها محمد الصديق بن يحي ورضا مالك إلى جانب كلود شايلي « Claude Chaylet » مستشار لوي جوكس، وبرونو دي لوس « Bruno de

« Leusse مدير القضايا السياسية في وزارة الشؤون الجزائرية، ولوي جوكس نفسه. وجاء لقاء لي روس من 11 إلى 18 فيفري 1962 ليضع أسس اتفاقيات إيفيان، وضم الوفد الجزائري يومها كريم بلقاسم رئيسا، وعضوية كلا من سعد دحلب، وامحمد يزيد ولخضر بن طوبال، أما الوفد الفرنسي فتكون من لوي جوكس، وروبرت بيرون « Robert Buron » وزير الأشغال العمومية، وجان دي بروغلي « Jean de Broglie" وهو المندوب الفرنسي المكلف بالصحراء. ولا ريب أن سويسرا قامت بدور رئيسي في نجاح المفاوضات التي احتضنتها مدينة إيفيان الفرنسية، ولم يكن أمام الوفد الجزائري المقيم بها سوى قطع بحيرة ليمان

(Lac Leman) للإلتحاق بمقر إقامته السويسرية في حال بقيت طائرة الوفد الجزائري جاثمة بسبب ظروف مناخية غير مواتية(11).

وتنقسم اتفاقيات إيفيان إلى ثلاثة أقسام، يتمثل الأول في شروط وضمانات تقرير المصير، ويشمل تنظيم الاستفتاء وتكوين الهيئات التنفيذية المؤقتة المسيرة لوقف إطلاق النار والانتخاب، والعفو الذي يشمل تحرير المعتقلين والموقوفين. أما القسم الثاني فيتمحور حول إعلان المبادئ الذي يدور حول المواطنين الفرنسيين في الجزائر، واستغلال الثروات الصحراوية واستمرار الوجود العسكري الفرنسي بالجزائر، إلى جانب التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي والتقني بين الطرفين الجزائري والفرنسي. وتضمن الجزائر من جانبها المصالح الفرنسية المتمثلة في أولوية البحث والتنقيب عن الثروات، واستئجار قاعدة المرسى الكبير لمدة خمسة عشر سنة، واستغلال المحطات النووية لمدة خمس سنوات، كما تتعهد فرنسا بتحديد عدد أفراد جنودها بالجزائر إلى ثمانين ألفا بعد مرور سنة من استفتاء تقرير المصير(12).

3. قراءة الرئيس بن يوسف بن خدة لإتفاقيات إيفيان 1962:

يعتبر الرئيس بن يوسف بن خدة اتفاقيات إيفيان نتيجة حتمية لمفاوضات طويلة وشاقة، ويؤكد أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بذلت أقصى المجهودات لتحقيق الأهداف الأساسية التي حددها الفاتح نوفمبر 1954 وارساؤها على مائدة المفاوضات، سعيا إلى أن تكون نتائج إيفيان مساوية لتضحيات الشعب الجزائري. ويشير إلى أن الذين انتقدوا هذه الاتفاقيات لا يملكون دليلا قانونيا يوحي بأنها كانت تنازلا لا رجوع فيه، ذلك أن المبادئ سليمة. ويقول في نفس السياق:" إن قوة الثورة الجزائرية لا تتمثل في إرغام الفرنسيين على التفاوض فحسب، بل لأنها أبدعت على مر السنين روحا وسلوكا خاصين بها، كانا أساس انتصار إيفيان"[(13)].

ولا شك أن الرئيس بن خدة مدرك لعظمة وأصالة الثورة الجزائرية وهو رئيس حكومتها، الأمر الذي جعلها محل ثقة من الطرف الفرنسي المفاوض بصورة مباشرة ودون تدخل طرف ثالث. فجبهة التحرير الوطني بصفتها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري، تمتعت باستقلالية كبيرة منذ تأسيسها، وأعلمت الأصدقاء والجيران على استقلال قراراتها. ويرى الرئيس بن خدة أن تطبيق اتفاقيات إيفيان في 19 مارس 1962، هو في واقع الأمر وضع حد لحرب دامت سبع سنوات ونصف، وعبدت الطريق أمام الجزائر واسترجاع سيادتها[(14)].

ويوضح الرئيس بن خدة كذلك أن الحكومة المؤقتة أكدت على أن جميع الاتصالات والمفاوضات التي سبقت توقيع الاتفاقيات، يجب أن تلتزم بمبادئ أساسية هي: الوحدة الترابية، ووحدة الأمة الجزائرية، والسيادة الوطنية والاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا ووحيد للشعب الجزائري. وبحكم نجاح الوفد الجزائري المفاوض في الحفاظ على هذه

المبادئ، اعتبر الرئيس بن خدة اتفاقيات إيفيان انتصارا عظيما، وهو الانتصار الذي حقق الاستقلال والوحدة الترابية، وهي أمور لم تتحقق في إيرلندا الشمالية والفيتنام في ذلك الوقت، إلى جانب كوبا التي ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على أجزاء من أراضيها[15].

وتبرز الاتفاقيات حب الرئيس بن خدة النتائج التالية:

- كون الصحراء جزائرية رغم إصرار دوغول على فصلها، وبالتالي زال شبح تقسيم البلاد.
- استرجاع السيادة الوطنية، واستقلالية السياسة الجزائرية وقراراتها بعد فترة طويلة من الاحتلال.
- انسحاب الجيوش الفرنسية بعد مرور بضع سنوات من الاستقلال.
- ترك الأوروبيين للجزائر بمجرد إعلان الاستقلال، وزوال حلم دوغول بمنحهم الجنسية المزدوجة الجزائرية والفرنسية[16].

ولقد أدت الحكومة المؤقتة دورها السياسي التفاوضي بشكل دقيق، فهي لم تغفل الكفاح المسلح في داخل الجزائر، وتركت المجال مفتوحا للتفاوض، وإنهاء الحرب في الجزائر. أما بخصوص الوفد المفاوض برئاسة كريم بلقاسم، فالتاريخ سيشهد على الدور الواعي والمسؤول للمفاوضين، الذين تمكنوا من الملائمة بين الصرامة والواقعية، والتعبير عن جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني الممثلين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[17]. ومما يوحي بأهمية اتفاقيات إيفيان، ذلك الدعم والتأييد اللامتناهي الذي لقيته الحكومة المؤقتة برئاسة بن خدة، فقد أثنى زعماء عالميون على نجاحات الوفد الجزائري المفاوض، وصدر ذلك عن الرئيس اليوغسلافي جوزيب بروز تيتو، والكوبي فيدال كاسترو والوزير الأول الصيني شوان لاي[18].

وعلى الرغم مما قيل حول اتفاقيات إيفيان، ومنها لأن فرنسا حاولت انتزاع أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية، إلا أن الوفد الجزائري المفاوض حقق أمرين مهمين للجزائر، وهما الاستقلال التام والحفاظ على الوحدة الترابية أي عدم فصل الصحراء عن التل، علما بأن قضية الصحراء تسببت في تعطيل المفاوضات في العديد من اللقاءات بين الوفدين المتفاوضين. وهكذا فإن لاكوست الفرنسي يذكر أن الجميع كانوا أغبياء باسثناء جبهة التحرير الوطني التي كانت تعرف بدقة ما تريد الوصول إليه منذ الشروع بالمفاوضات، وبقيت ثابتة على مواقفها، في الوقت الذي كانت فيه الحكومات الفرنسية المتعاقبة متذبذبة بين منح الجزائر حكما ذاتيا، أو فصل الصحراء عن شمال البلاد، والقيام بإصلاحات داخلية(19).

إن اتفاقيات إيفيان عبارة عن عمل تاريخي وسياسي مثالي مكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تسوية النزاع مع الطرف الفرنسي، عن طريق المفاوضات من دون التخلي عن المبادئ الأساسية للشعب الجزائري خاصة ما يتعلق بالوحدة الترابية ووحدة الأمة، وتحقيق أهداف سياسية وضعت كأسس لنشاط الحركة الوطنية الجزائرية وثورة 1954، ويتعلق الأمر بتحرير الجزائر واستقلالها.

الإحالات:

---

[1]. بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف ، دار النعمان، الجزائر، 2004، ص382؛ يور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 92، 93، 98.

[2]. بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 390-391؛ رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة فارس غصوب،، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003، ص 366-367.

[3.] , Histoire de la guerre d'indépendance algérienne, Paris,)Sylvie(Thénault Flammarion, 2012, p.273.

[4] Malek (Rédha), L'Algérie à Evian , histoire des négociations secrètes 1956-1962, Paris, Ed. Du seuil, 1995, p.141.

[5] Ibid, p94.

[6] Thénault (Sylvie), op.cit, pp. 274-275.

ean), De Gaulle et l'Algérie, Paris, Albin Michel, 1999, pp.152-153..[7] Morin (

[8] Thénault (Sylvie), op.cit, pp. 275.

[9] Meynier (Gilbert), Histoire intérieure du FLN (1954-1962), Paris, Fayard, 2002, pp.372-375, 614, 626 ;

بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تعريب زغدار ومخل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص54.

[10] Thénault (Sylvie), op.cit. p.277.

[11] Malek (Réda), op.cit, p.119.

[12] Thénault (Sylvie), op.cit. p.279.

[13] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 10.

[14] نفسه، ص 11.

[15] بن يوسف بن خدة، شهدات....، المرجع السابق، ص 148.

[16]. نفسه، ص155.

[17]. نفسه، ص142.

[18]. بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر...، المرجع السابق، ص 40.

[19]. نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 352، 353.

أهمية كتب الفقه في الدراسات التاريخية
كتاب المعيار للونشريسي نموذجا

زاهي محمد
جامعة تيارت

Abstract:

Absorbed doctrinal books much of the historical information contained in books and historical dictionaries, and is still waiting for researchers, much has not been studied yet, to extract historical information from them which is that scope and broad includes worship and social relations and transactions, and their respective fields in extends to all the sons of the nation, but not limited to a particular class or a specific group, and included these books on historical information.

As we content ourselves with reference to it I just to draw attention to the wealth of the rich that have not been studied, although absorption of merit, including the most important late doctrinal books on fatwas and times of calamity and the substance of the novel, and was characterized by a deep analysis.

Keywords:

Historical information – Historical dictionaries – Social relations – Midwest- Religious history.

استوعبت الكتب الفقهية كثيرا من المعلومات التاريخية التي ترد في الكتب والمعاجم التاريخية، ولا يزال ينتظر الباحثين الكثير مما لم يدرس بعد

لاستخراج المعلومات التاريخية منها وهي التي نطاقها واسع يشمل العبادات والعلاقات الاجتماعية والمعاملات، وميدانها عام يمتد إلى كافة أبناء الأمة دون الاقتصار على طبقة معينة أو جماعة محددة، واحتوت هذه الكتب على معلومات تاريخية.

ونحن إذ نكتفي بالإشارة إليها فإنما للفت النظر لثروتها الغنية التي لم يتم استيعاب دراستها بالرغم من جدارتها، وما أهم الكتب الفقهية الكتب المتأخرة من كتب الفتاوى والنوازل وما فيها من مادة مستجدة، وما تميزت به من تحليل عميق وتحليل رائع...[1]

وقد اشتهر في الجزائر والمغرب الإسلامي في القرن التاسع الهجري (القرن 15م) المؤلف أحمد بن يحيى بن محمد الونشريسي صاحب كتاب "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب" الذي ولد في عام 834هـ/1428م بجبال الونشريس ونشأ بتلمسان حاضرة الدولة الزيانية بالمغرب الأوسط.[2] وأخذ عن كبار أعلامها كشيخ محمد بن العباس، والعالم أبي عبد الله الجلاب، والعالم الخطيب الصالح ابن مرزوق الكفيف والإمام قاسم العقباني وولده أبي سالم وغيرهم،[3] ووقعت له محبة في سنة 874هـ/1469م لما بلغ من العمر الأربعين سنة وقعت له مشكلة مع سلطان الدولة الزيانية أبي ثابت، اضطرته للفرار إلى فاس بالمغرب الأقصى، فاستوطنها وكان عالمها ومدرسها وفقيها إلى توفي فيها سنة 914هـ/1508م.[4]

ويذكر شيخ المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله في كتابه "تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر (16 – 20م)" "أن قيمة المعيار لا تظهر فقط في كونه موسوعة للفقه المالكي في المغرب والأندلس ولكن في القضايا الاجتماعية والسياسية والعلمية التي تحتوي عليها... وأجدر بالجزائر أن تحتفل بصاحبه وأن تهتم بآثاره، وأخرى بالدارسين أن ينكبوا

عليه، كل في ميدانه، ويستخرجوا منه خمائر المجتمع في ذلك العهد للاستفادة منها اليوم"[5]

ويقول عنه المؤرخ محمد الأمين بلغيت "فكتابه الهام" المعيار المغرب والجامع المغرب، عن فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب، يمتاز بنوازله الكثيرة التي تبرز الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعقائدية والفنية التي كان عليها المغرب الإسلامي"[6]

وكان لي الحظ في التعرف على الأهمية التاريخية لكتاب المعيار للونشريسي لما كنت أحضر للحصول على شهادة الماجستير حيث وفقني الله من خلال إطلاعي على الجزء السابع من المعيار المسمى "بنوازل الأحباس"، باستخراج عدة حقائق تاريخية عن التاريخ الديني والثقافي والاجتماعي والعسكري للمغرب الإسلامي.

ويمكن تحديد هذه المعلومات التاريخية على حسب المجال الخاص بها كما يلي:

- **ففي المجال الديني:**

نستخلص من خلال النصوص العديدة التي ذكرها الونشريسي في المعيار مدى اهتمام المجتمع في المغرب الإسلامي والأندلس بالمساجد ومدى أهميتها في حياتهم الدينية، فهو يعطينا فكرة صحيحة عن حالة المساجد وما كانت تحتوي عليه من الداخل، حيث يذكر الونشريسي أنه تم الاهتمام بتزيين المساجد وإمدادها بالماء للوضوء وطلاء جدرانها وفرشها بالسجاد والحصر، وتوفير زيت للوقود،[7] وكانت بعض المساجد تزين بثريات ومصابيح الزاج العراقي[8] ومنها ما كانت تنصب فيها الشموع والقناديل المرتبة، وتعلق فيها الستور،[9] حيث جاء في صفحة 272 من الجزء السابع النص التالي:"...تزيين المساجد بالشمع والقناديل لا بأس به لأنه نوع من الاحترام والإكرام وكذلك

الستور إن كانت من غير الحرير تلحق بالتزيين بقناديل الذهب والفضة"[10] وهذا النص دليل على إجازة فقهاء المغرب الإسلامي والأندلس تزيين المساجد.

وثمة حقيقة أخرى ذكرها الونشريسي عن مدى اهتمام سكان المغرب الإسلامي لتسهيل أداء فريضة الحج إلى البقاع المقدسة، عن طريق إنشاء استراحات للحجاج، والتي كانت موجودة على طول خط الطرق الكبرى فما بين الحواضر الإسلامية الممتدة من مراكش إلى مكة، وكانت تشتمل على أماكن لراحة الحجاج والمسافرين، وكثيرا ما كانت هذه الاستراحات تقدم الطعام والماء لنزلائها والعلف لدوابهم مجانا. ويتضح ذلك من خلال النص التالي:"والحجاج كل عام يطرقون بلدتكم فإن خيف عليها ضيعة أو يد عادية أشتري بها ربع ووقف لهم"[11]

- **أما في المجال الاجتماعي:**

يذكر لنا الونشريسي في المعيار مدى تفنن المجتمع في المغرب الإسلامي والأندلس في مساعدة المحتاجين والفقراء ومدى اهتمامهم بالتضامن الاجتماعي من خلال المؤسسات الخيرية الوقفية التي كانت منتشرة في جميع القرى والمدن بالمغرب الإسلامي والأندلس حيث جاءت نصوص عديدة تدل على ذلك، فقد نصت إحداها بأن تصرف مداخيل الوقف مقادير من الطعام في كل يوم من أيام رمضان على الفقراء والمساكين. [12]

كما أوصى رجل بفدان من الأرض الزراعية يكون حبسا على المساكين بعد وفاته تؤخذ من مداخلها ويشتري به خبز يوزع على الفقراء والمساكين في شهر رمضان. [13]

ومن أغرب القصص التي ذكرها الونشريسي فيما يخص تفنن المسلمين في تلك الفترة في مساعدتهم لبعضهم البعض، ومدى انتشار أصحاب النفوس الخيرة، يذكر فيها أن أحد المسلمين بالأندلس من مدينة قمارش وجد

خمسة دنانير فضية، والتي بقيت عنده ثلاثة أشهر، ولما لم يجد لها طالبا، أعلم بذلك فقيه وإمام تلك القرية، وأتفق معه أن يشتري بهذه الدنانير أشجار مثمرة موجودة في طريق القرية المذكورة وتحبيسها على المارين الطريق.[14]

- **أما في المجال الصحي:**

يتضح لنا من خلال النصوص العديدة التي ذكرها الونشريسي، عن مدى التطور الذي عرفته بلاد المغرب الإسلامي والأندلس في المجال الصحي، خاصة منها الأندلس، فقد ذكر لنا الونشريسي قصة عجيبة عن بعض المرضى الوافدين إلى قرطبة من غير المسلمين ويقصد بهم من الأوروبيين المتواجدين في بلاد الأندلس وخارجها، والذين أرادوا الاستفادة من أوقافها المحبسة على مرضاها إذا أقاموا بالمدينة أربعة أيام وقالوا أنهم يريدون الاستيطان بها.[15]

وذلك يعود لأن الخدمات الصحية التي تقدمها المراكز الطبية الموجودة بقرطبة عاصمة الأندلس من علاج وعمليات وأودية وطعام كانت مجانا، بفضل الأوقاف التي كان المسلمون يرصدونها لهذه الأغراض الإنسانية والتي حرمت منها الدول الأوروبية في تلك الفترة.

ولعل من الطريف ما ذكره الونشريسي أنه كان يوجد في مدينة فاس وقف للمؤذنين الذين يسبحون الله بالتناوب طيلة الليل بأصواتهم الرخيمة ويسمى هذا المؤذن "بمؤذن المرضى". لأن المريض في أغلب الأحيان لا يستطيع أن ينام فلا يجد من يؤنسه سوى هذا المؤذن الذي يشجيه بصوته الرخيم.[16]

كما يؤكد لنا الونشريسي حقيقة تاريخية عن مدى التقدم الذي عرفه المغرب الإسلامي والأأندلس في المجال الصحي، حيث انتشرت المستشفيات الخاصة ببعض الأمراض منها: مستشفى الجدام الذي كان يجمع فيه الجدمون ويعزلون عن المجتمع، كي لا ينتشر داؤهم ، ونظرا لعجزهم عن

العمل فقد خصص أحد المسلمين حبسا لصالح مرضى الجدام واشترط فيه أن الذي ينتفع به يجب أن يحصل على شهادة الأطباء بأنه مريض بالجدام.[(17)]

- **أما في الجانب الثقافي والعلمي:**

يتأكد لنا من خلال النصوص التي ذكرها الونشريسي في المعيار عن مدى اهتمام السلاطين والأمراء بالمغرب الإسلامي والأندلس، ودورهم الكبير في بناء المدارس والوقف عليها، ومدى اهتمامهم وتشجيعهم للعلماء، من خلال الإنفاق الوقفي عليهم، ويتضح ذلك من خلال حبس السلطان الواثق بالله أبو عبد الله محمد بن أبي عمران موسى بن يوسف بن عبد الرحمان بن يحيى بن زيان (804 – 813هـ/ 1401 – 1411م) على "عالما من العلماء وحبرا من أحبار الإسلام، عقارا محتويا على جنات ومحارث وحمام واستذام عليه الإغتلال والانتفاع بذلك طول حياته".[(18)]

وبعد الإطلاع على الكتب التاريخية وكتب التراجم، فإننا نرجح أن هذا العالم الكبير الذي ذكره الونشريسي واعتنى به السلطان الزياني الواثق بالله لا يكون سوى العالم التلمساني سعيد العقباني[(19)] الذي ولد في 720هـ/1320م وتوفي سنة 811هـ/1408م.

كما يذكر لنا الونشريسي حقيقة تاريخية أخرى تتمثل في مدى الرعاية التي شاهدها طلبة العلم في المغرب الإسلامي والأندلس حيث كان يقدم لهم المسكن والمنح الدراسية، فكان للطلبة الوافدين على المدارس أوقاف مخصصة لسكناهم وأخرى للإنفاق عليهم ورعايتهم، إضافة إلى خدمة التعليم من طرف أشهر وأمهر العلماء والمدرسين، حيث أورد في أحد النوازل أن العالم سعيد العقباني التلمساني (ت 811هـ/1408م) أجاز لأحد الطلبة الذي يدرس في مدرستين، الحق من الاستفادة من مرتبات المنح المدرسية من

كلا المدرستين.[20] وهذا دليل على مدى تشجيع المجتمع الإسلامي في تلك الفترة على نشر الثقافة والعلم من خلال تقديم المنح الدراسية للطلبة.

كما أشار الونشريسي إلى حادثة تاريخية تتمثل في توجه طلاب العلم من مدينة بجاية إلى مدينة ألمرية الأندلسية من أجل طلب العلم فخصص لهم حاكم المدينة مرتب من أموال الأحباس لمساعدتهم كمنحة دراسية إرفاقا بهم وعونا لهم.[21]

- **أما في الجانب الأمني والعسكري:**

فقد ذكر لنا الونشريسي عدة حقائق تاريخية عن دور المجتمع الإسلامي في تلبية حاجيات المجتمع الأمنية خاصة في الأندلس، ونحن نعلم أن الونشريسي عاش في الفترة الأخيرة لسقوط الأندلس.

وهكذا يمكن من خلال النصوص الكثيرة التي أوردها استنباط عدة حقائق عن الخطة الأمنية التي استخدمها المسلمون بالأندلس من أجل الدفاع عنها، لصد الهجومات التي كان يقوم بها الأسبان في حربهم ضد المسلمين من أجل طردهم من الأندلس.

ويؤكد لنا الونشريسي مدى أهمية الأوقاف كمورد مالي هام للنفقات الضرورية في مجال الدفاع عن العالم الإسلامي، ولا شك أن الرباطات [22]الكثيرة التي كانت تنتشر على ثغور البلاد الإسلامية [23] في القديم كانت تعتمد على الأوقاف، وكان الرباط مؤسسة تجمع بين وظائف التربية الدينية، وتأهيل المجاهدين، وإعداد العدة اللازمة من سلاح وطعام، وكانت تلحق بها أجنحة لصناعة الأسلحة.[24]

ويذكر الونشريسي أهمية الأوقاف في الأندلس، خاصة في فترة حروب الاسترداد الأسباني في مناطق الثغور الشمالية. فكان لازما الوقف على الثغور والحصون وحفر الآبار فيها وتوفير الخيل والسلاح للمجاهدين المسلمين.

وكانت هذه الأوقاف خير معين على الجهاد وحماية الثغور ببناء الأربطة والمراكز في مناطق التماس مع العدو، فقد جاء في المعيار للونشريسي عدة حالات للوقف، وقف أصحابها أحباسا لصالح الثغور والأربطة الموجودة في شمال الأندلس، وقد جاءت الكثير من النوازل التي تشير إلى ذلك، فقد أوصى أحد المحسنين من جنوب الأندلس وبالتحديد من جزيرة طريف:"...في مرضه الذي توفي منه بوصية جمعت أشياء منها، أن يحبس على ثغر من ثغور المسلمين سماه، الفندقان اللذان له، تنفق غلتها هناك مادامت الدنيا..."[25]

وهذا النص الوارد في كتاب المعيار دليل قاطع على مدى تماسك المجتمع الأندلسي ومدى تقديمهم للمساعدات من أجل صد هجومات الأسبان.

كما يذكر لنا الونشريسي عدة نصوص توضح لنا مدى تشجيع الفقهاء والعلماء في الأندلس على الإكثار من الأوقاف على الثغور وتقديم الدعم للمجاهدين لأن القصد إعانة الثغر في الجملة وحمايته، وصرف فائض الوقف على فقرائه، ثم إلى فقراء أقرب الثغور، وطلبوا من الناس أن لا يسكن الحصون إلا "من فيه القوة على الحرس والعساس والخروج عند وقوع النفير في الحصن".[26]

كما أجاز فقهاء الأندلس في بناء برج على صومعة مسجد بقرية قريبة من بلش لاستطلاع أخبار العدو. فبعد أن تعرضت هذه القرية لهجوم من طرف النصارى الأسبان وخربوها وخلت القرية من سكانها، وبقي جامعها قائم البناء، أجاز الفقهاء بناء برج على الصومعة من أحباس المسجد لإغاثة أهل بلش وقرى أخرى عند هجوم النصارى الأسبان.[27]

كما كان دور الفقهاء حازما ومشجعا على جواز استخدام فوائد أوقاف معينة لصالح أوقاف أخرى، خاصة بعد استيلاء النصارى الأسبان على بعض

الثغور الإسلامية في شمال الأندلس، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في إحدى النوازل في المعيار سئل فيها:"...عمن حبس حبسا وشرط أن تنفذ غلته في مصالح حصن من حصون المسلمين في وجوه ذكرها فتغلب العدو على ذلك الحصن.

فأجاب بأن قال: تنفذ الغلة في مثل تلك الوجوه في حصن غيره."[28]

وقد ذكر الونشريسي في الجزء السابع من كتاب المعيار حادثة تاريخية تعرضت لها مدينة ألمرية[29] الأندلسية سنة 719هـ/1309م، تتمثل في الهجوم الذي قام به حاكم برشلونة [30] المسيحي على مدينة ألمرية أثناء حروب الاسترداد الأسبانية، وهذا ما ذكره أيضا المؤرخ ابن خلدون في العبر.

فقد جاء في النص الذي ذكره الونشريسي في المعيار أنه:" لما نزل البرشلون ألمرية، ونصب عليها برج عودين[31] ليد ارتفاعه سور المدينة ست قامات، وقربه من سور المدينة، ودخل فيه خمسمائة من المدرعين فدهش المسلمون، فانتدب أهل الشورة وعدوا ستة نفر من المسلمين كل واحد منهم بألف ذهب من العين إن أحرقوه، فخرج النفر المذكورين وأطلقوا النار فيه فاحترق بجميع من كان فيه، فسر المسلمون بذلك."[32]

وجاء النص الذي ذكره ابن خلدون في العبر كما يلي:" وراسل هرائدة بن دافونش، صاحب برشلونة أن يشغل أهل الأندلس من ورائهم، ويأخذ بحجزتهم فنازل ألمرية وحاصرها الحصار المشهور سنة سبع ونصب عليها الآلات وكان منها برج العود المشهور بطول الأسوار بمقدار ثلاث قامات، وتحيل المسلمون على إحراقه فأحرق".[33]

ويلاحظ مدى التقارب الكبير بين النصين مما يدل على أن كلاهما يخدمان فكرة تاريخية واحدة، رغم أن نص الونشريسي هو نص فقهي،

وبالتالي يعتبر أبلغ دليل على الاعتماد على الكتب الفقهية في الدراسات التاريخية.

الإحالات:

---

(1) صالح أحمد العلي، مسوغات تجديد كتابة التاريخ، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع – المجلد الثامن والثلاثون، ربيع الثاني 1408هـ كانون الأول 1987م، المجمع العلمي العراقي، العراق، ص 21.

(2) الونشريسي، أحمد بن يحيى، كتاب الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية، نشر وتعليق، د. محمد الأمين بلغيت، لافوميك، الجزائر، 1985، ص 8.

(3) الونشريسي، المصدر السابق، ص 10.

(4) عادل، نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية، 1983، ص 344.

(5) أبو القاسم، سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16 – 20)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ج1، ص 124.

(6) الونشريسي، أحمد بن يحيى، المصدر السابق، ص 11.

(7) الونشريسي، أحمد بن يحيى، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى الدكتور محمد حجي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1981، ص 160.

(8) الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص 161.

(9) نفسه، ج7، ص92.

(10) نفسه، ج7، ص272.

(11) نفسه، ج7، ص45.

(12) نفسه، ج7، ص25.

(13) نفسه، ج7، ص182.

(14) نفسه، ج7، ص152.

(15) نفسه، ج7، ص481.

(16) نفسه، ج7، ص139.

(17) نفسه، ج7، ص341.

(18) نفسه، ج7، ص248.

(19) هو سعيد بن محمد التجيني العقباني التلمساني (720 – 811هـ/1320- 1408م) إمام تلمسان وعلامتها في عصره، أخذ عن ابني الإمام والآبلي حدق علوما جمة من تفسير وأصول فقه ومنطق، وحساب وهندسة، ولي القضاء ببجاية، ومراكش وسلا ووهران وتلمسان، أنظر: عبد الحميد حاجيات، أبو موسى الزياني حياته وآثاره، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982، ص 36.

(20) الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص 264.

(21) نفسه، ج7، ص91.

(22) الرباطات، وواحدها الرباط، فكانت في الأصل تطلق على الثكنات العسكرية التي تبني على الحدود الإسلامية وقرب الثغور التي يرابط فيها المجاهدين ويلازمونها مترصدين للعدو ومستعدين للغزو، أنظر: فتحي، عثمان، الحدود الإسلامية البيزنطية، القاهرة: دار الكتاب العربي، ص 314.

(23) الثغور، هي مناطق حدودية بين المنطقة الإسلامية والمنطقة المسيحية، تتولى حراسة النصارى عن قرب، وهكذا كانت مهمة الثغور مهمة دفاعية وهجومية في نفس الوقت، تتألف من حواجز وسلاسل من القلاع والحصون، أنظر: فتحي، عثمان، المرجع السابق، ص 313.

(24) أحمد محمد عبد العظيم، الجمل، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، القاهرة: دار السلام، 2007، ص 173.

(25) الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص 466.

(26) نفسه، ج7، ص236.

(27) نفسه، ج7، ص145.

(28) نفسه، ج7، ص424.

(29) ألمرية، مدينة أندلسية تقع في الساحل الجنوبي استولى عليها الأسبان في سنة 896هـ/1490م، أنظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية مظاهر التأثير الإيبري والوجود الأندلسي بالجزائر، بيروت: دار الغرب الأندلسي 1424هـ – 2003م، ص 362.

(30) برشلونة: سقطت هذه المدينة بيد النصارى في 375هـ/985م، أنظر: ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 354.

(31) برج العودين، تعرف بأسماء أخرى مثل الدبابة، والكبش، وهي عبارة عن آلة متحركة من الخشب السميك وتركب على عجلات مستديرة ليسهل دفعها في اتجاه الأسوار وسحبها، وكان المحاربون يصعدون عليها لتسلق الأسوار أو يخفتون في جوفها لنقي الأسوار وهدمها، أنظر: أحمد عبد الرزاق أحمد، الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، القاهرة: دار الفكر العربي 1990، ص 202.

(32) الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص 147.

(33) ابن خلدون، عبد الرحمن، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ج7، ص 426.

الإصلاحات الثقافية والعلمية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الغربية

د. دوحة عبد القادر
جامعة خميس مليانة

Abstract:

Since the victory of Napoleon Bonaparte on the Mamluks in Egypt, the Arabs felt that the reason for the military superiority West return to scientific excellence, which enabled him to invent weapons of war was not for Muslims like her, Fastouhy Muhammad Ali attempts to reform of Turkey and sent scientific expeditions to Europe, and established schools and scientific colleges and military , and brought European scientists to Egypt.

And increased sense of Arab military superiority to the West after the Ottoman Empire began to lose its colonies, one after the other. Tunisia and did not differ much from any Arab state of scientific and cultural terms.

Keywords:

Kingdom - Weapons of war – Reform – Libraries- Scientific activity

منذ انتصار نابليون بونابرت على المماليك في مصر أحس العرب بأن السبب في تفوق الغرب العسكري عائد إلى تفوقه العلمي الذي مكنه من

اختراع أسلحة حربية لم يكن للمسلمين مثلها، فاستوحى محمد علي محاولات الإصلاح من تركيا وأرسل البعثات العلمية إلى أوروبا، وأنشأ المدارس والكليات العلمية و الحربية، و استقدم العلماء الأوروبيين إلى مصر. وازداد إحساس العرب بتفوق الغرب العسكري بعد أن بدأت الدولة العثمانية تفقد مستعمراتها، الواحدة تلوى الأخرى. ولم تكن تونس لتختلف كثيرا عن أية ولاية عربية من الناحية العلمية والثقافية. كانت هذه هي الحقيقة التي صدمت خير الدين التونسي وجعلته يتأسف على أوضاع بلاده وما آل إليه العلم فيها. وقبل التعرض تجربة خير الدين الإصلاحية في الميدان الثقافي والعلمي، لا بأس أن نلقي نظرة على مظاهر الحياة الثقافية والعلمية في أوروبا خلال القرن 19م و التي عكستها كتابات الرحالة المغاربة الذين زاروا أوربا وتعرفوا على منجزاتها الحضارية.

-الحياة العلميـــة:

تظهر لنا من كتابات الرحالة المغاربة النظرة الإجمالية العربية للعلوم الغربية. فإذا كان الطهطاوي قد وصف الفرنسيين بميلهم الطبيعي إلى تحصيل المعارف بل و تشوقهم الدائم إلى معرفة سائر الأشياء حتى وصلت درجة تولعهم بالمعرفة للحد أصبح فيه «عامتهم يعرفون القراءة والكتابة ».[(1)] فقد أعجب بيرم الخامس بالمكتبات الإيطالية إعجابا كبيرا لما رآها مكتظة بمئات الرجال والنساء منكبين على المطالعة فأستنتج أن: « أهالي هاته البلاد معارفهم أوسع ».[(2)]

وكان إعجاب محمد سعيد بن علي شريف بالعلم والمكتبات العامة في باريس كبيرا، فذكرها مكتبة بمكتبة وقدم عن كل واحدة منها تعريفا موجزا يوضح تخصصها وعدد الكتب والمخطوطات الموجودة فيها. ولم يستخدم محمد السعيد كلمة مكتبة، بل أطلق عليها مصطلح " الخزانة "، فالخزانة

السلطانية [المكتبة الوطنية] أهم المكتبات في باريس ذكر محمد سعيد بأن بها حوالي أربعمائة ألف مجلد من الكتب المطبوعة والمخطوطة بلغات العالم المختلفة، كما تضم هذه المكتبة عدد كبيرا من الكتب العربية النادرة.

هذا ولقد ربط محمد السعيد بين ما وجده في هذه المكتبات من كتب يقبل الناس على قراءتها والنهل منها، وما شاهده من مناظرات علمية بين الأشخاص فيما يخص المسائل الفكرية والثقافية فقال:« ولذلك نجد أن أغلب أهل فرنسا يبحثون ويتنازعون في مسائل علمية وثقافية...ويوجهون ويحثون أولادهم على التعليم ».[3)

ولم يفت بيرم الخامس أن ينوه بالمكتبات العمومية وهو يتجول في المدن الإيطالية والفرنسية والانجليزية ولفت انتباهه وهو يدخل إحدى مكتبات مدينة نابلي كثرة المطالعين للكتب من النساء والرجال، فوصل إلى خلاصة مفادها أن المكتبات في البلاد الأوربية هي المقياس حقيقي لثقافة الشعوب وتنوع معارفها «لما دخلت إلى خزنة كتبها وجدتها مفعمة بمئات من الرجال والنساء كل منهم منكب على المطالعة في كتاب ولا تجد حسا لواحد إلا همسا لكي لا يشوشوا على بعضهم، فمن مطالع ومن مقابل ومن ناسخ ومن مفكر، فعلمت أن أهالي هاته البلدة معارفهم أوسع، وسقوها لديهم أروج» هذا ولقد وجد بيرم أن تلك الكتب مكتوبة بعدة لغات حتى العربية منها، «فمما رأيته مصحف كريم مطبوع بالطبع الحجري، ثم كتاب يسمى الكمال المسيحي، ثم مجلد يشمل على توراتهم وأناجيلهم مكتوب بلغات ستة ..»[(4)]

ولا يخفي الحجوي انبهاره مما شاهده في الخزانة الوطنية في باريز، إذ يدخل إحدى غرف الخزانة ويرى أنها: « وقد دخلنا إلى أحد البيوت التي جعلت فيها الكتب فإذا هو على خمس طبقات، كل طبقة مملوءة بالكتب من الأرض

إلى السقف..» ويقال له أن الغرفة تحوي ما كتبه علماء أمريكا وحدهم:« فقلت في نفسي هذه أمور جاءت في الزمن الأخير ألف علماؤها هذا العدد من الكتب وما استقلت إلا منذ نحو مائة وخمسين سنة. فما أعظم مدارك البشر إذا كان عائشا في جو صاف يستنشق هواء الحرية المطلق» ثم يضيف «وكيف لا يدهش الإنسان إذا رأى ما ينيف على ثلاثة ملايين من الكتب المطبعية وما أناف عن مائة ألف كتاب خطية، وقالوا أن العدد أكثر من ذلك؟ ثم كيف لا يدهش المرء، من جهة أخرى، وهو يرى تلك الصورة الأخرى الدالة على ضعف العناية بالكتاب»[(5)]

وفي سياق حشده لمظاهر الدهشة والانبهار وتبييض صورة الحكام الفرنسيين المتسامحين مع الشعوب الأخرى حتى العربية والإسلامية منها، تكلم سليمان بن صيام كذلك عن المكتبات العمومية في العاصمة باريس وبعبارات محشوة تكلم عن ذلك قائلا:« ثم أن أهل الدولة من كثرة عدلهم واعتنائهم بالأمور جمعوا أنواع الكتب الموجودة وجعلت لها خزائن وحفظوها من كتب جميع الأجناس، حتى أن كتب المسلمين المعتبرة التي قل نظيرها في بلاد المسلمين موجودة هناك وغيرها مما لا يحصى مع اختلاف متونها. أيضا من عدلهم إذا جاء إنسانا غريبا و توطن بلادهم واحتاج إلى النظر في الكتب يمكن من ذلك نيل غرضه وقضاء وطره».[(6)]

وفي حديث بيرم عن المرتبة التي تحتلها باريس في مجال التعليم واستقطابها للكثير من طلاب العلم ومن جميع بلدان العالم يقول:«..على أن المثرين يؤثرون التعليم من البداية في باريس، بل ولا يختص هذا بأهل فرنسا، فان الكثير من ممالك المشرق وبعض غيرها يرسلون أبناءهم للتعلم بها، وفضلا عن الفخر بالعلم يفتخر بالتعلم بها وهي جديرة بذلك لولا طيش في أخلاق غالب المتعلمين. بها من الغرباء سيما المسلمين فإنهم يحدث لهم فساد في أخلاقهم لخروجهم عن الطور والأدب الداعي له العرض و الدين، وكان

سبب ذلك رؤيتهم بها كثرة الخلاعة والإطلاق والنفوس مائلة إلى الخبائث نسأل الله التوفيق...»[7]

في السياق نفسه، نجد السنوسي يشيد في استطلاعاته الباريسية بمحاسن العاصمة الفرنسية ثم يلفت انتباه قارئه إلى العناية التي يوليها الفرنسيين لتطوير العلوم والمعارف، نورد هنا بعضا من عباراته، رغم ما فيها من حشو:«أقول صدق من قال أن باريس أم المعارف في البلاد الأورباوية، وله شواهد على صدقه من أعظمها حالة الباريسيين في اتساع طرق التمدن إلى أقصى الغايات التي بلغ إليها العمران البشري في هذا العصر، ومن تتبع أحوال المدارس على كثرتها وسعة تعليماتها ووفور مصاريفها وتعميم نفعها إلى غاية أمكن بها أن تكفي نشأة الأمة الفرنسية وتعم غيرهم من الراحلين في طلب العلم يجد بين يديه برهانا واضحا على أن البلاد الفرنسوية سبقت سائر البلاد الأورباوية في سائر وجوه المعارف..»[8]

وقارن محمد السنوسي بين حالة العلم في العالم العربي الإسلامي ووضعها في العالم العربي المسيحي أثناء حديثه عن زيارته لمعرض الأهالي بنابلي وما شاهده في أقسامه من اعتناء بالكتب القديمة ونسخها وطبعها وترجمتها خاصة كتب الفلسفة اليونانية فأصبحت في متناول القراء ثم قارن ذلك بحالة العلم والعلماء في تونس ووجهه بالمناسبة انتقادا لاذعا لهم تجلى في الفقرة التالية «...وهناك وقفت مليا أفكر في أمر هذا الجيل وما لهم من الاعتناء بتكثير المعارف والتنقير عليها ونشرها إلى نفع عموم جنس البشر، حتى وصلوا إلى هاته الغايات وبذلك تحقق سبب تقهقر أمرنا بين أمم العالم. فلاحظت أن أفراد علمائنا يتباهون بأن الواحد منهم له كتاب غريب يبخل به عن بني جنسه، وبعض يكتم ما يجد لأسلافه من الآثار العلمية، ثم لنا في خزائن الكتب من تأليف الفحول، ومنها ما تلاشى بعضه..».[9]

فالسنوسي بكلامه هذا ينتقد ظاهرة سلبية تفشت في العالم الإسلامي عصرئذ وهي ظاهرة كتم المعارف والمؤلفات، وبالمقابل تجده يمدح الغربيين بما يقومون به من بحث علمي ثم يعرضون ما يتوصلون إليه من

معارف جديدة في معارض عامة ليطلع عليها الزوار أو ينشرونها في كتب بواسطة المطابع لترويجها بين القراء ويحققون بذلك أرباحا تجارية.[10]

ولعل السنوسي في تحليله هذا يلتقي مع خير الدين التونسي في جانب من جوانب نظرته للعلوم الغربية التي أنصبت على فوائدها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فقد شاهد خير الدين مظاهرة الثروة والمدنية بأوروبا وأدرك أن تطور الصناعة والزراعة والتجارة مرهون بتطور العلوم والفنون. وحتى فيما يخص الجانب السياسي ونظام الحكم بصفة خاصة وأدرك خير الدين كذلك أن الحاكم لا يستطيع أن يستبد برعيتة متعلمة ومثقفة.[11]

ولقد أهتم خير الدين بالجانب العلمي من الحياة الأوروبية بحكم أنه عرف في البلدان الأوروبية العلم بمعناه الحديث وبمؤسساته الكثيرة وبفروعه المتعددة فأشار في هذا السياق إلى ازدواج النظام التعليمي الأوروبي وكثرة عدد المدارس والمعاهد والأكاديميات[12] ولاحظ إقبال الأطفال على التعليم وعرض عرضا مفصلا لأسماء العلوم والفنون[13] التي اعتنى بها الغربيون معرفا بموضوعاتها وملخصا لمحتوياتها. وموضحا لمراحل التعليم المختلفة.[14]

وفي هذا السياق أكد خير الدين أن الأوروبيين يعتمدون على البحث العلمي وأنهم يطمحون دائما إلى تخطي أسلافهم فيما يبتكرون، ولذلك تقوم الدولة بمساعدتهم « وتعتني بمن اخترع شيئا لم يسبق إليه، أو جاء بعمل مفيد...»[15] ويقول خير الدين في الابتكارات والاختراعات الجديدة التي تعرض أمام لجنة لتقييمها أن أعضاء هذه اللجنة « إن وجدوا شيئا منها مستبدعا أعطى مخترعه قطعة تسمى الميدالية » و يواصل خير الدين حديثه عن الاختراعات وعناية الدولة بها منوها هذه المرة بالامتيازات التي تمنح لهؤلاء المخترعين مثل « الشهادة له بالكمال والتقدم فيما هو بصدد من الأعمال وربما

أعطي المخترع مبلغا من المال »[16] ويتحدث بعد ذلك عن ما يعرف بالملكية الفكرية فيقول « كما يعطى المخترع أيضا الرخصة في الاستبداد باصطناعه مدة لا يصطنعه غيره فيها إلا بإذنه » وبالإضافة إلى ذلك كله « تجعل صورته من رخام أو من نحاس وتوضع في الأماكن المعدة لاجتماع الناس... ليبقى بذلك ذكره »،[17] وعليه فقد أعتبر خير الدين أن العلوم هي أساس التمدن و بدونها لا قوة ولا تطور.

–الحياة الثقافيــــة:

بالنسبة لمظاهر الحياة الثقافية في أوروبا، تطرق الرحالة العرب إلى الفنون والمسرح واللغة والصحافة كذلك. وصف الطهطاوي و الشدياق حفلات الموسيقى والغناء والأبرا والمسرح، وتمنى الشدياق لو أن العرب أخذوه عن اليونانيين كما أخذوا عنهم الفلسفة غير أن الشدياق عنى بالموسيقى عناية خاصة، و لا شك أن السبب في ذلك هو حبه للموسيقى وميله الفطري إليها، العائد إلى رومانسيته المفرطة التي نستنتجها من تمسكه الشديد بآلات الموسيقى وخاصة الطمبور.[18] هذا وقد وصف الطهطاوي المسرح الغربي وعني به كثيرا، ولعل ذلك عائد إلا أن المسرح كان فن جديدا كل الجدة بالنسبة إلى العالم العربي وقتئذ.[19]

أما بالنسبة للرحالة المغاربة، فقد انبهر ابن أبي الضياف كذلك بهذا النوع الثقافي فأطنب في وصفه لمسرحية شاهدها رفقة المشير أحمد باي الذي دعاه الملك الفرنسي إلى حضورها وقال ابن أبي الضياف عن المسرح بأنه «مجعول لتربية الناس وتهذيب أخلاقهم» وربما يكون ابن أبي الضياف قد حكم على المسرح بهذا الحكم بعد ما تمعن في قصة المسرحية الطويلة التي تطرقت إلى موضوع تحرر المرأة الأوروبية التي رأى بأنها تتخذ قراراتها الفردية -حتى ما يتعلق بالزواج – بمفردها و دون دخل لأحد حتى من والديها.[20]

ولم يفت بيرم الخامس كذلك أن ينظر إلى ألوان التثقيف الموجودة في البلاد الأوروبية فتحدث عن أساليب التسلية الجامعة بين الترفيه والتكوين، ومنها المسرح دون أن يذكر اللفظة. فهو في حديثه عن " ملاهي" باريس مثلا

يذكر التثقيف المسرحي عن طريق التمثيل و يعترف بفوائده في تربية الفرد والمجموعة البشرية على حد سواء. لكنه سرعان ما يستدرك بفعل نظره النقدي الكلام في مساوئ العمل المسرحي في بعض الأحيان وينتقد إغفال الفرنسيين ذلك بقوله: «..والحاصل أن ملاهيهم لا تخلوا من فائدة معتبرة..ومع ذلك فهم غافلون عما فيها من مفسدة مهمة، وهي تعليم الشبان والشابات أوجه العشق...ووسائله ». فبيرم الخامس لا يستسيغ المسرحيات الغرامية بصورة خاصة لتأثيرها السيئ في أخلاق المسلم وسلوكه حسب نظره وهو بالتالي لا يشجع على واقتباسه[(21)]

ولا يبدو أن المسرح قد وقع من نفس الرحالة المغاربة(المغرب الأقصى) موقع الاستحسان أو أنه أثار عنده شهوة النظر ولذة المشاهدة. فيذكر سفير الحسن الأول (الجعايدي) أنه كان يقصد المسرح بدافع المجاملة والياقة ليس غير:« وفي بعض الليالي السالفة لنا في باريز، كان كبراء الدولة يتخذون لنا المواضع الخاصة بديار الفرجات عندهم، المسماة عندهم بديار الطياترو، ويرون ذلك من وجوه المبرات بنا والإكرام لنا، فكنا نتوجه إليها مساعدة»[(22)]

أما فيما يخص الصحافة، فقد رأى الطهطاوي الصحف لأول مرة أثناء إقامته في باريس ووصفها مبينا أنواعها، وكيف تباع وتشترى، ومحتوياتها كما نوه بفوائدها الكثيرة. وتطرق بيرم الخامس كذلك للصحف الخبرية وأعتبرها من وسائل التثقيف ونشر المعارف إضافة إلى دورها في التجارة وترويج الصناعات و رأى أنها تتعدد بتعدد الموضوعات.[(23)]

وتحدث محمد السنوسي عن فن آخر من فنون التثيف ربما يكون قد أغفل من طرف الرحالة الآخرين، يتمثل في المتاحف التاريخية، والتي اعتبر لها فائدة عظيمة فهي تفيد المرء في معرفة ما كانت عليه الأمم السابقة «وحيث

إن النظر في هاته الآثار بجميع أقسامها المعدنية والنباتية والحيوانية والصناعية هي أقرب طريق يفيد في تحقيق حال الأمم السابقة الذين أمرنا الله بالنظر في عواقبهم، اعتنت الدول بإقامة معارض عمومية جلبوا إليها ما أمكنهم الحصول عليه من تلك الآثار العتيقة، وقسموها على حسب أقسامها.وأباحوا للعموم الدخول لمحل جمع الغرائب المذكورة لينظر فيها العلماء ويستخرجوا منها ما يفيد الأمة وقد نتجت لهم من ذلك فوائد عظيمة.[24]

ويستمر السنوسي شارحا للأهداف العلمية لهذه المتاحف، و مرغبا فيه بالاستدلال على ذلك بآيات قرآنية في هذا الشأن «وليس المراد منها مجرد التفرج في مصنوعات عتيقة.فتلك المحال ليست إلا مدارس لعلوم عتيقة يعلمها أهل العلم. وللمتفرجين مسارح ومغان يلهون بها أين شاؤوا وفي قوله تعالى:« أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها».[25]

أما خير الدين التونسي فنجد أنه كاد أن يغفل في كتابه هذه الأنواع التثقيفية ما عدى الصحافة التي ترتبط ارتباطا وثيقا مع السياسة ونظام الحكم. ولذلك اكتفى بإشارة عابرة إلى رقي ايطاليا « الصناعات المستظرفة المسماة عندهم بوزار، وهي صناعة الدهن والنقش وهندسة البناء والموسيقى ».[26] وربما يكون هذا الإغفال كذلك إلى موقف الإسلام التقليدي من هذه الفنون.غير أن الصحافة والطباعة والنشر اعتبرها «من أقوى أسباب التهذيب والتمدن »، لأنها تطلع القراء على معلومات جديدة، و تطلع الشعوب المختلفة على اختراعات بعضها البعض، فيتمكن المتأخر منهم من الإقتداء بالمتقدم والاستفادة منه.

ونوه خير الدين بالطباعة والنشر فقال: « ولهم أيضا الرخصة في طبع الآراء ونشرها في البلاد في أسرع وقت، ولا يتوقفون على استئذان في إنشاء جرنال أو تأليف كتاب في أي غرض شاءوا »[27] غير أن خير الدين أشار إلى

واجب مراعاة أن تعرف الدولة مؤلف الكتاب أو الجريدة ليحاسب على ما يكتب إذا خرج عن العادة ودخل في هتك الأعراض الشخصية أو التحريض للخروج عن الطاعة.

لكن ما أعجب خير الدين في الصحافة هي حريتها، التي تمكنها من تنبيه القراء إلى النقص في الدولة والمجتمع و تسمح بالاعتراض على سيرتها وانتقاد نظام الحكم والحاكم نفسه بغية إصلاحه وتقويم تصرفاته. وإلى جانب ذلك فهي وسيلة يدافع بها المظلوم عن حقه ويضمن لنفسه حكما عادلا.[28] ولذلك يمكن أن نقول أن خير الدين أحس بحاجة العرب الماسة إلى هذا السلاح الفكري الذي يعمل على تنبيه الشعب من غفلته، بقدر ما يساعد على تقويم الدولة والحكام.

إذا كان جل الرحالة العرب من المشارقة أو المغاربة – أمثال الطهطاوي و الشدياق وابن أبي الضياف والصفار وحمدان خوجة...، وهم من الذين أقاموا بأوروبا لفترات، أو زاروها في مناسبات مختلفة، قد سلموا لها بالقوة واعترفوا لها بالحضارة خلال القرن التاسع عشر وهو ما يظهر من خلال مدوناتهم التي سجلوا فيها كل ما يخص الحياة الأوروبية.كل حسب طريقته وميله ونظرته. فإن خير الدين التونسي نفذ إلى أعماق العقل والفكر الأوروبيين و لم يكتف بوصف المشاهدات، و رأى في أوروبا الوسيلة الكافية لاسترجاع العرب لقوتهم التاريخية، حتى لا يقعون فريسة لها بل عليهم التعايش معها، والأخذ عنها و طلب مساعدتها.

ولذلك فقد دعا الحكومات والأفراد إلى الإقتداء بالأوروبيين مبينا لهم جميعا أن الاستعانة بعلماء الغرب وعلومهم المختلفة[29] لا يتنافى ودعوة الإسلام إلى العلم، لأن الحضارة والمعرفة والعلوم ليست وقفا على شعب دون

الآخر، بل إنها جاءت نتيجة تكامل الحضارات والجهود الإنسانية المختلفة، محاولا إقناعهم بأن علوم المسلمين وحضارتهم قد أسهمت في توصيل الغرب إلى ما وصل إليه فلولا العرب لما توصلت أوروبا إلى مستواها العلمي الحاضر.

ومهما يكن من أمر، فلاشك أن الزمن، وظروف الاصطدام والاحتكاك الأخرى، قد لعبت الدور الحاسم في تطور الأفكار، وتصحيح المفاهيم، لدى مؤرخي ورحالة القرن 19م (في البلاد المغاربية)، الذين تعرضنا لمضامين مؤلفاتهم التي عكست نظرتهم إلى أوربا أمثال:أحمد بن أبي الضياف و محمد السنوسي، وبيرم الخامس،وخير الدين التونسي، وحمدان بن عثمان خوجة، ومحمد الطاهر الفاسي، و إدريس العمراوي، وأحمد الكردودي، ومحمد الصفار، وإدريس العمراوي، ومحمد الحجوي... هؤلاء الذين ظهرت كتاباتهم في تواريخ مختلفة، وصل التباعد فيما بينها حتى إلى أكثر من نصف قرن، ولكنها عبرت عن موقف متشابه وثقافة واحدة فربطت بداية القرن 19م بنهايته، إنها ثقافة الإعجاب والتواضع وقبول الآخر، وثقافة الانفتاح بحثا عن علة التخلف، ومعاينة أسرار التفوق والتقدم للحاق به والأخذ عنه ومحاكاته، ونقل منجزاته المادية والحضارية.عبر مشاريع إصلاحية منظمة سعى أصحابها في تجسيدها على أرض الواقع في بلدانهم، على غرار المشروع الاصلاحي لخير الدين التونسي.

اذ لم تكن تونس لتختلف كثيرا عن أية ولاية عربية من الناحية العلمية والثقافية. فلم يكن للنشاط الثقافي وجود يذكر، كما أن الحياة العلمية فيها كانت على قدر كبير من الضعف. إذ أن الكتاتيب، وهي التي قامت مقام المدارس، لم تكن برامجها تخرج عن شيء مقرر منذ مئات السنين، وهو تلقين الطالب شيئا من القرآن، وشيئا من النحو والصرف والفقه. وكان أكثر سكان تونس أميين.[30] أما إذا أنتقلنا إلى الضفة الأخرى فسنجد الواقع عكس

ذلك تماما. حيث انتشار المدارس والمعاهد العليا والجامعات، وتعدد المراكز الثقافية والتربوية والترفيهية.

كانت هذه هي الحقيقة التي صدمت خير الدين التونسي وجعلته يتأسف على أوضاع بلاده وما آل إليه العلم فيها، خاصة وأنه كان للجاليات الأوربية في تونس مدراس تعلم أبناءها اللغات والجغرافيا والتاريخ والحساب فتخرج من هم أقوى على فهم الحياة، فإذا انغمسوا فيها تحولت مالية البلاد إلى أيديهم.[31]

انطلاقا من هاذين الواقعين المتناقضين، شرع خير الدين في عملية إحياء علمية وثقافية أقامها على أربعة أركان أساسية، كان لها أثر بعيد في التطور الفكري التونسي، وهي إنشاء المدرسة الصادقية، وإصلاح التعليم الزيتوني، وإنشاء المكتبة العبدلية، وتشجيع الطباعة والصحافة والنشر.

–إصلاح التعليم الزيتوني:

كانت غاية التعليم في البلاد التونسية بث القواعد والمعلومات التي تمكن المتعلم من تدعيم عقيدته واكتساب لغة القرآن. ويتضح من ذلك أن التمكن من التعليم يتحقق بوجود عالم وطالبي علم، فلا يحتاج التعليم إلى معاهد معينة، ولا يخضع لقوانين مسطرة ولا إلى برامج، كما لا يتقيد بمراقبة من طرف السلطة السياسة، ولم يكن المقصود الأصلي من التدريس تحصيل الشهادات لتكون وسيلة للارتقاء، وإنما كان لتحصيل العلم ورفع الجهل.[32]

ثم جاءت دولة أحمد باي المشير الأول، فصرف الباشا عنايته إلى العلم وأهله، ومن اهتماماته ما حبسه من الكتب على جامع الزيتونة، كما أن أهم ما قام به الباي هو أمره الذي أصدره في(23 رمضان 1258هـ / 1 ديسمبر 1842م) بشأن ترتيب التعليم بجامع الزيتونة، وقام بانتخاب خمسة عشر عالما من المالكية ومثلهم من الحنفية وجعل لهم مرتبات، وقلد النظر فيه لشيخ الإسلام الحنفي والمالكي.

لكن بعد وفاة المشير أحمد باي، فإن شيوخ التدريس قد ضعفت هممهم، فكثر تخلفهم عن التدريس، وقل امتثال المشايخ النظار لما أنيط بهم من مراقبة للمدارس وقيامهم بواجباتهم.(33) أدرك أحمد باي الذي زار فرنسا وتأثر بها لما في العلوم من أهمية في صنع الحضارة. ولم يشذ خير الدين التونسي عن هذه القاعدة فقد أهتم بالتعليم وجعله رهان إنجازه، فمنذ مجيئه إلى الوزارة الكبرى دعم الاتجاه الذي كان قد بدأه أحمد باي، والذي كان يهدف إلى وضع التعليم تحت سيطرة جهاز الدولة.

عرض خير الدين على المشير الصادق باي إصدار أمر بتنظيم التعليم بالجامع الأعظم، وانتخب لذلك لجنة من علماء الزيتونة ورجال الدولة لتقرير هذا النظام وتحرير فصوله.(34) وأصدر الباي أمره عام (1292هـ/1875م) في ترتيب التعليم، وكان مشتملا على سبعة وستين فصلا، تنقسم إلى أربعة أبواب رسمية تتعلق بالعلوم المدروسة، وشؤون المدرسين والطلبة، وأعمال المشايخ النظار، وطريقة تنظيم الامتحانات.وعزز الوزير خير الدين هذا الإصلاح والتنظيم بإحداث وظائف ثلاث: مستشار للمعارف بالوزارة الكبرى، وتعين نائبين لهذا المستشار بالجامع الأعظم، وبهذه الطريقة تمكنت الدولة من مراقبة التعليم، وصار تحت مراقبة خير الدين بنفسه.

وجاء هذا الترتيب فقسم التعليم أيضا إلى ثلاثة درجات إقتداء بالدول الأوروبية يمكن أن نعبر عليها بالعالية والثانوية والابتدائية. كما دعم المنشور نظام التفتيش والمراقبة.و قد قام خير الدين بتوسيع العلوم المدروسة بجامع (الزيتونة) يمكن أن نذكر منها، الهندسة المعمارية والرياضيات، والفلسفة والحقوق، والآداب والتاريخ والجغرافيا، والرسم الهندسي والحساب والفلك وعلم المساحة(الطوبوغرافيا).(35) وهي علوم حديثة ذات

علاقة وثيقة بأسس التقدم في الغرب الأوروبي لا سيما وأن خير الدين كان يرى في هذا التقدم نتيجة حتمية لتطور العلوم والمعارف.(36)

يقول بيرم الخامس في هذا المقام أن من أعمال خير الدين الجليلة «... ترتيب العلوم وتدريسها بالجامع الأعظم جامع الزيتونة وضبط الدروس...» بحيث تجري على الوجه المطلوب «...وجعل امتحان للتلاميذ في كل سنة حتى لا يتقدم للوظائف العلمية إلا من قدمته نجابته وتحصيله».(37)

أما الكتب المعتمدة في تدريس المواد اللغوية حسب ما جاء في الإصلاح الصادر عام 1875م فهي كما يلي «...ولا يدرس النحو بالمرحلة العليا، أما في المراحل الأخرى فقد تم تحديد الشروح و المتون التي ستعتمد في تدريس الطلبة، مثل مقامات الحريري لابن رشيق وغيرها، وهي قصائد في مدح الرسول، ونجد كذلك تدريس كتاب المثل السائر لابن الأثير».(38)

وقد جاء هذا الأمر بناءا على ملاحظة الجنرال حسين الذي تولى وضع تقرير عن حالة التعليم في تونس. فقد لاحظ السيطرة النحوية على التعليم الزيتوني، بل سجل انتقاده قائلا:« النحو الذي أشتهر تشبيهه بالملح في الطعام يوجد منه بالجامع الأعظم ما يزيد عن مائة درس، والحالة هذه كمن يأكل الملح بالطعام لا الطعام بالملح .»(39)

و بالإضافة إلى الحركية التي أدخلها خير الدين على العلوم المدروسة، أعطى أوامره لجعل الطلبة المتحصلون على التطويع إمكانية الجمع بين تلقي الدروس في المرتبة العليا و الاستفادة بالتدريس للمرتبة الأولى من التعليم الزيتوني، و ذلك للاستعانة بتلك الساعات التي تجمع لهم في آخر السنة مقدارا من المال.(40)

وقد وصف محمد الفاضل بن عاشور في كتابه "الحركة الأدبية والفكرية في تونس" أن إصلاحات خير الدين كان لها الصدى الحسن في

صفوف الطلبة و في صفوف النخبة خاصة و أن بعض الشيوخ الزيتونيين كانوا غير متحمسين في البداية لإدخال العلوم العصرية ضمن العلوم المقررة دراستها في الجامع الأعظم.[41]

–إحداث التعليم العصري:

لم يكتف خير الدين بإصلاح التعليم الزيتوني، بل عمد إلى بعث مؤسسة تعليمية عصرية على النمط الأوروبي وذلك بتأسيسه للمدرسة الصادقية، وهي مؤسسة علمية يغلب عليها الطابع العلمي. كانت اللجنة المؤسسة للمدرسة الصادقية، والتي شكلت لإعداد قانونها وبرامجها برئاسة خير الدين، وكانت هذه اللجنة مكلفة في نفس الوقت بالنظر في ترتيب أحوال الدروس بالجامع الأعظم و" أحوال المكتب الجديد " الذي اذن الصادق باي بفتحه.[42] وقد جاء في الأمر المؤسس لهذه المدرسة، أن التعليم بها يشتمل على القرآن والخط واللغات الأجنبية، والعلوم النقلية والعلوم العقلية التي يمكن أن تكون مفيدة للمسلمين ما لم تتعارض مع عقيدتهم.[43]

وزيادة على المدرسة الصادقية أنشأ خير الدين إقامة خاصة بالتلاميذ، هؤلاء التلاميذ اللذين قال بشأنهم بيرم الخامس أنهم «...يسكنون بالمدرسة وتقوم بهم زيادة على التعليم، بالأكل و اللبس والمسكن مجانا...» ويضيف متحدثا عن حسنات خير الدين فيقول عنه «بأنه أوقف عليها من أملاك الحكومة أوقافها...» ، حتى ذاع صيتها وتخرج منها «من أبناء البلاد ما يشهد لهم به الوافد من أهل أوروبا والحاضرون لامتحانهم ». وعند استكمالهم لمعارفهم يمكنهم أن « يتقدموا في جميع الوظائف المحتاج إليها في القطر على غيرهم...».[44]

ودائما في إطار الدعم المادي الذي قدمه خير الدين إلى هذه المدرسة ولضمان مجانية التعليم بها،[45] يذكر الأستاذ " زهير الزوادي " أن خير الدين قام بتعزيز قدراتها بوضع (231) ملكية عقارية انتزعتها الحكومة من مصطفى خزندار بعنوان تسديد الأموال العمومية التي اختلسها على ذمتها.[46]

وقد كان خير الدين في كل ذلك حريصا على التأكيد بأن التجديد لا يتعارض في المجالات التربوية مع روح الدين الإسلامي، وهوما ظهر بوضوح في أن المدرسة الصادقية لم تكن منذ تأسيسها غريبة عن برنامج الزيتونة وأن العلاقة التي جمعت بين هاتين المؤسستين كانت وطيدة، تميزت بالأخذ والعطاء والتفاعل المتواصل رغم اختلاف نظامي التعليم بها، وهو ما عبر عنه الأستاذ " حفناوي عمايرية " من أن خير الدين و إن كان في مشاريعه يرسم خط النهضة بالبلاد الأوروبية، إلا أنه كان يحرص على تأصيلها في البيئة الثقافية الإسلامية وذلك بعقد مصالحة بين المدنية الغربية والإسلام، وأن هذا التوجه ترجمه فعليا في مد اليد إلى رجال الدين، لاسيما أولئك الذين أبدوا استجابة لندائه، فأشركهم في تصميم مشاريعه والإشراف على تنفيذها انطلاقا من فلسفته الإصلاحية التي تقوم على تعاون رجال الدولة والعلماء كشرط ضروري للنهوض.[47]

كان خير الدين يقر بأن موازين القوى بين القطب الإصلاحي والقطب الرجعي ضمن النخبة الحاكمة في الإيالة ليست في صالحه، ولذلك أتجه عن قناعة إلى الاستثمار الاستراتيجي في التربية والتعليم، مما يساعد على تكوين نموذج جديد من النخبة العصرية المتفتحة على قيم التجديد و الإصلاح، حتى أن المتتبع لنظرته وفكره العلمي يمكن أن يستنتج أنه بالنسبة إليه لا خلاص لتونس إلا بتطوير المعارف، ولذلك لم يمكن هدفه من تأسيسه للمدرسة الصادقية مجرد التعليم فحسب،وإنما الهدف منها هو إنشاء إطار موضوعي لتكوين نخبة مثقفة قادرة على إحداث التغيير في جميع المجالات.[48]ولعل هذا ما دفع الأستاذ حمادي الساحلي إلى القول بأن فكر خير الدين التونسي تجاوز سنة1881م، باستفادة رواد الحركة الوطنية وهم في غالبيتهم تلاميذ المدرسة الصادقية الذين تمكنوا فيما بعد من تأسيس الجرائد والجمعيات الثقافية ونشر الوعي الوطني في صفوف الشعب التونسي.[49]

وبالتالي لا شيء-في رأينا- يفسر الحرص الخاص لخير الدين وتحمسه لإصلاح التعليم، سوى رغبته في تكوين فئة ذات تكوين إداري وسياسي يمكنها

تسلم الوظائف الإدارية فيما بعد[50]. وهكذا يمكن القول أن خير الدين نجح نجاحا عظيما من إنشاء الصادقية وإصلاح التعليم الزيتوني بحيث أصبحت الشبيبة التونسية على اختلاف منهجي تعلمها متأثرة و متعلقة بشخصه تعلقا مباشرا، تمتزج به و تستمد توجهها الأدبي منه. ولقد أعانت المكتبة على تعميم هذا التوجه.

-المكتبة العبدلية:

قام خير الدين بهدف تعميم توجهه العلمي والثقافي بتأسيس مكتبة وطنية تستجيب للمقاييس العلمية المعمول بها في بلدان الغرب الأوربي . يقول الشيخ محمد الفاضل بن عاشور أن تأسيس هذه المكتبة كان طبقا للمنشور الصادر سنة 1875م، في محل مكتبة قديمة من عهد الحفصي كانت قد اندثرت، فعادت زهرتها وتجدد شبابها وجاءت في محلها وأدواتها ومرافقها على أحدث طراز تعزى بالمطالعة وتقربها من ميل عموم المثقفين.[51]

لقد أعجب بيرم الخامس بهذه المكتبة فتحدث عنها في فقرة مطولة نقتبس منها محل حاجتنا. يقول صاحب الصفوة بأن خير الدين «جعل لهذه المكتبة ترتيبا لم يسبق في البلاد على نحو التراتيب الجارية في الأستانة والممالك المتمدنة، بحيث لا يخرج الكتاب من المحل، و يستنفع المريد بما شاء من الكتب»أما عن وضعية الكتب داخل أدراجها فيقول أنها مترتبة «على نسق ليسهل الانتفاع بها ومناولتها ».[52]

أما بالنسبة للكتب الموجودة في هذه المكتبة فقد قام خير الدين بجمع كامل الكتب التي كانت متفرقة في المدارس والمساجد، وأوقف عليها جميع كتبه الشخصية والمقدرة بحوالي ألف ومائة كتاب، بالإضافة إلى تحبيس جانب من الكتب التي دفعها مصطفى خزندار فيما عليه للدولة وجعلها بخزائن هذه المكتبة، التي ساعدت على تلاقي المطالعين في مكان واحد. مما

يساعد على إبراز وحدة المثقفين وتشجيعهم وتقوية شعورهم بسمو الوسط الثقافي الذي ينتمون إليه.

كما أن ما جمع في المكتبة من المخطوطات والمطبوعات الحديثة الصادرة في استنبول أو " بولاق " والصادرة في أوروبا،[(53)] والصحف ونصوص القوانين و التراتيب المتعلقة بالبلاد التونسية أو غيرها من البلاد، فقد كان عاملا قويا في وصل مدارك المثقفين بتيار عقيدتهم، فشاعت بذلك كله المعارف وانتشرت الآداب وتقوت محبة المعرفة و المطالعة، ووجد القراء مجالا لأفكارهم في تلك المقالات التي كانت تنشر بجريدة الرائد وغيرها.[(54)]

– تشجيع الطباعة والصحافة والنشر:

كان قيام خير الدين التونسي بتشجيع الطباعة و الصحافة والنشر من أقوى الأركان الأربعة أثرا في تطور الحياة العلمية والفكرية في تونس، فقد كانت نهضة الوزير خير الدين بها، نهضة قوية وحازمة.فالمطبعة التونسية كانت عند ولاية خير الدين الوزارة الكبرى قد مضى على تأسيسها خمسة عشرا عاما، والجريدة الرسمية وهي جريدة الرائد كانت في سنتها الرابعة عشر. وكان صدور الرائد غير منتظم، وفي عمل المطبعة ضعف و فتور.[(55)]

كما أن الطباعة لم تلعب الدور الفعال منذ تأسيسها في تونس مثل ذلك الذي تم في عهد خير الدين. إذ منذ تأسيسها سنة 1860م كانت الكتب المطبوعة (68) كتاب، غير أنه في فترة خير الدين عرفة انتعاشة ملحوظة بعد أن قام ببعث النشاط فيها وأسند نظرها عامة إلى الشيخ محمد بيرم، ووسع نشاط النشر بها بالإكثار من نشر الكتب الأدبية والتاريخية. فكان من الكتب المطبوعة بها كتب محمد بلخوجة ومحمد قبادوو خير الدين نفسه، بالإضافة إلى عدد كبير من المخطوطات في اللغة والأدب وأهم الكتب المقررة في برنامج الزيتونة مثل شروح الأجرومية وديوان حسان بن ثابت، وربط تونس بمركزي

النشر الهامين في العالم العربي بيروت ومصر فكثرت المراسلات والمبادلات، واتسع باب جلب الكتب المطبوعة في الشرق وترويجها بتونس.[56]

وفي سنة 1874م ابتدأت المطبعة تصدر تقويما سنويا، استمر صدوره حوالي ثلاثين سنة بانتظام، اسمه " النزهة الخيرية ".و بالإضافة إلى الدور الثقافي قامت المطبعة كذلك بطبع القوانين التنظيمية والقواعد الجديدة في تونس وكذا التنظيمات الدينية الخاصة بالتعليم وبالقياد وبالعدول.[57]

كما أن رغبة خير الدين في معرفة انجازات حكومته داخليا وخارجيا دفعه إلى بعث جريدة " الرياض التونسي"، التي أهملت من جراء الأزمة المالية والسياسية سنة 1860م. حيث أصبحت هذه الجريدة تمثل الصوت الرسمي وقناة تواصل بين الحكومة والشعب بالإضافة إلى دورها التربوي بالنسبة لغالبية الأهالي. إذ بفضل إجراءات إدارية وتقنية ظهرت تلك الجريدة من جديد، و أضحت زهرة تصدر بصفة دورية بفضل جهود محمد بيرم ومحمد السنوسي اللذان ساهما مساهمة فعالة في برنامج خير الدين العلمي الثقافي.[58]

وبالإضافة إلى جريدة الرياض، بعث خير الدين النشاط في جريدة الرائد التونسي فقد ذكر محمد بيرم الخامس في صدد الحديث عن وزارة خير الدين عندما تطرق إلى ذكر الرائد وكيف انتظم أمر صدوره « ثم الإفادة فيه بأفكار الوزير في المسائل السياسية بما كان ينشر فيه من المقالات المرشدة، الذي هو ضروري للحكومة في إيقاظها للأهالي والسكان و إرشادهم...».[59]

وقد كانت الجريدة تشتمل على قسم رسمي تدرج فيه الأوامر والقوانين والتسميات وقسم غير رسمي تنشر فيه الأخبار الداخلة وأخبار متعلقة بتقدمات العلوم والاكتشافات ومقالات مترجمة عن الصحف الأوروبية تشتمل على تقريرات علمية في التاريخ والجغرافيا والاجتماع. وأضاف خير

الدين إلى ذلك نشر مقالات عربية ترتبط بالحالة الراهنة مثل مقال " المدار على الرجال " عندما شاعت أخبار كذبت ببلاغ رسمي عن سحب الملك ثقته في الوزير.[60] ونشرت الجريدة بالإضافة إلى ذلك كله على صفحاتها كتب مسلسلة تعميما للفائدة.[61]

ولا شك أن ما كان يقوم به خير الدين لا يختلف عن ما أورده أحمد بن أبي الضياف لما تحدث عن فوائد المطابع وأثر النشر على الحياة السياسية فقال:« وبالمطابع تقدم من تقدم من الأمم حتى صارت في مدن الحضارة كالأمور الضرورية و ربما كانت سببا في إطفاء نار الفتنة، لأن الملوك تنظر بمرآتها إلى مطامع أنظار العامة فتعالج سقيمها بالأدوية النافعة ».[62]

وقد استغل خير الدين الصحافة ومن ورائها جريدة الرائد التونسي لأغراض سياسية، يظهر ذلك من خلال مقاله " حماية المحتمين "[63] التي حث فيها على التسامح و التبصير في معالجة وضع الأقليات و خاصة وضع الملل غير الإسلامية، وذلك بهدف سياسي لكسب ود الدولة الغربية أو على الأقل ملازمتها الحياد في الحرب الروسية التركية.[64]

و نشير هنا أيضا إلى التواصل الذي حدث في تلك الفترة بين المسيحيين والأدباء التونسيين، حيث أقام أحمد فارس الشدياق فترة بتونس وارتبط بعلاقات سياسية وثقافية مع النخبة التونسية وطبع بعض كتبه بتونس فأثر في المناخ الثقافي بتوجيهاته، وقد استفاد الوسط الزيتوني من هؤلاء المهاجرين فائدة جمة.[65]

ووفرت الصحافة المجال المناسب لعملية التحديث اللغوي من حيث المصطلح ومن حيث الأسلوب، وخصوصا بعدما قدم سنة 1876م شاب تونسي من نبغاء الزيتونيين المتخرجين على الشيخ قبادو وتلميذه بوحاجب وبيرم، وهو الشيخ محمد السنوسي لتحرير الرائد، والذي أضفى مسحة

خاصة على المقالات المنشورة بضبطه ودعمها بآيات وأحاديث وكلام الحكماء والبلغاء شعرا ونثرا،[66] زيادة على مقالاته ورحلاته خاصة " الرحلة الحجازية " و" الرحلة الباريسية "، اللتان تحدث فيهما عن تطور العلوم في فرنسا و أوروبا، واللتان حددتا موقفه ونظرته للحضارة الغربية.[67]

ولقد كانت مصالح البريد الأجنبي تترجم بالعربية برقياتها الموجهة إلى تونس، كما كان اليهود وبعض الأجانب من الإيطاليين واليونان يحسنون العربية و يكتبون بها. وكان قناصل الدول العظمى مثل بريطانيا وفرنسا يراعى في اعتمادهم بالحاضرة معرفة العربية والإسلام، ومن أشهرهم (ليون روش) قنصل فرنسا و(ريتشارد وود) قنصل بريطانيا.[68] تلك هي المؤسسات الأربعة التي وجهت التفكير التونسي توجيها جديدا ينطلق من نظرة متفتحة على الآخر. ونالت تأييد الرأي العام التونسي وثقته.

و ما يمكن التأكيد عليه هنا هو أن التيار الإصلاحي التونسي هو تيار أصيل ظهر مع المشير أحمد باي في أواخر الثلث الأول للقرن التاسع عشر ميلادي وتدعم وتكرس من طرف خير الدين الذي سعى بكل جدية إلى تنفيذ منهاجه المضبوط في كتابه " أقوم المسالك...".

كما يمكن القول أن أصول الحركة الإصلاحية التونسية كانت تستمد روحها من القوانين الاجتماعية التي استنبطها ابن خلدون رائد علم الاجتماع البشري وفلسفة التاريخ. إذ كان الإصلاح عند خير الدين إصلاحا ينطلق من المفهوم الخلدوني الواسع لعلم العمران البشرى الذي يبحث في شؤون البشر من حيث الملك أي " الدولة "، والكسب أي " الاقتصاد " والصنائع والعلوم، ومختلف الآداب والفنون. و من جهة أخرى متأثرا بالحضارة الغربية والتي وجد فيها خير الدين المثال الأحسن، فاستعان بوسائل وعناصر تقدمها في تحقيق كل ما قام به في تونس من إصلاحات، وبما ساهم فيه من إثراء للفكر

العربي الإسلامي عموما، بمختلف المفاهيم والقيم الحديثة. فهل اقتصر الإصلاح في البلاد المغاربية على تونس وحدها؟.

الإحالات:

(1) اعتمدنا على نص رحلة الطهطاوي "تخليص الإبريز في تخليص باريز": المنشور كملحق في كتاب محمود فهمي حجازي: أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي، ط1، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1974م، ، ص 208.

(2) محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأنصار و الأقطار، ج1، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان ، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان 1997م ، ، ص 23.

(3) محمد السعيد بن علي الشريف: « الرحلة الخيرية فيما عاينه ناظمها ببر فرانسة»، جريدة المبشر، العدد رقم 154، المجلد (1852-1855م)، بتاريخ 2 جمادى الأولى 1270هـ/ 01 جانفي 1854 م، ص 04.

(4) بيرم الخامس، مصدر سابق ،ج2، ص ص 10، 22، 23.

(5) محمد الحجوي، الرحلة الأوربية، مخطوطة في قسم الوثائق والمخطوطات في الخزانة العامة بالرباط-تحمل رقم 115، قام سعيد بن سعيد العلوي بتحقيقها والتقديم لها، ثم نشرها كملحق في مؤلفه: أوربا في مرآة الرحلة، ، ص ص 132-133.

(6) سليمان بن صيام: الرحلة الصيامية، تحقيق وتقديم: خالد زيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، لبنان 1979م، ص 42.

(7) محمد السنوسي، الرحلة الحجازية، ط1، تحقيق: علي الشنوفي،ج2، الرائد التونسية للتوزيع، تونس، 1976م، ص 151.

(8) السنوسي، الاستطلاعات الباريسية في معرض سنة 1889م، تونس، 1892م.، ص 93 .

(9) السنوسي، الرحلة الحجازية..، مصدر سابق، ج1، ص 113-114.

(10) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(11) السنوسي، الرحلة الحجازية..، مصدر سابق، ج1، ص ص 113-114.

(12) خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ج 1، تحقيق: المنصف الشنوفي، الطبعة الثانية، منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون " بيت الحكمة"، تونس 2000م ، ص 184.

(13) المصدر نفسه، ص 180.

(14) المصدر نفسه، ص ص 181، 182.

(15) نفسه، ص 198.

(16) نفسه، الصفحة ذاتها.

(17) المصدر نفسه، ص 199.

(18) عماد الصلح: أحمد فارس الشدياق-آثاره وعصره، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، ط2، لبنان 1987م ، ص 177.

(19) الطهطاوي، مصدر سابق، ص ص 258، 259.

(20) أحمد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الآمان، 8 أبواب، تحقيق: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية،ط2، الدار العربية للكتاب، الباب السادس، تونس 2004، ص ص 102-103.

(21) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج2، ص 138.

(22) ادريس بن محمد الجعايدي: تحفة الأحبار بغرائب الأخبار ، مخطوطة في الخزانة الصبيحية في مدينة سلا، أعدها الأستاذ عز المغرب معنينو موضوعا لدراسة جامعية في جامعة محمد الخامس.(غير منشورة) ، ص208.

(23) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج2 ، ص137.

(24) السنوسي، مصدر سابق، ج1، ص 53.

(25)المصدر نفسه، ص 54.

(26) التونسي، مصدر سابق، ج2، ص 583.

(27) المصدر نفسه، ج1، ص 399.

(28) السنوسي، مصدر سابق، ج1،ص 192.

(29) المصدر نفسه، ص 122.

(30) أحمد أمين، زعماء الاصلاح في العصر الحديث، موسوعة أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت 1979م، ص 148.

(31) المرجع نفسه، ص 149.

(32) محمد العزيز بن عاشور:«التعليم الزيتوني من ترتيب المشير أحمد باي إلى تأسيس مشيخة الجامع الأعظم و فروعه 1842-1932م»، المجلة التاريخية المغربية، عددان 41-42 ، جوان 1986 ، ص 05.

(33) أمين، المرجع السابق، ص 08.

(34) المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

(35) نفسه، ص ص 9 – 12.

(36) يقول خير الدين أن تقدم أوروبا في ميدان التمدن الذي من نتائجه الاختراعات المشار إليها، إنما كان بتمهيد طرق العلوم و الفنون. أنظر: التونسي: مصدر سابق، ج1 ، ص 181.

(37) بيرم الخامس، مصدر سابق، ص 270.

(38) Ahmed Abdesselem :Les Historiens Tunisiens des 17, 18 ,19 siècles. Essai d'histoire culturelle, libraire C.Klicksieck, Paris 1973, P 131.

(39) حفناوي عمايرية: « دراسة في وضع اللغة العربية وتطورها بتونس في القرن 19م »، مجلة الحياة الثقافية، عدد رقم56، السنة 1990م، ص33.

(40) محمد الفاضل بن عاشور: الحركة الأدبية و الفكرية في تونس، مطبعة دار الهناء، تونس 1956م ، ص 12.

(41) المصدر نفسه، ص 25.

(42) علي الزيدي:«بين الصادقية والزيتونية»، المجلة التاريخية المغربية، العددان61-62، جويلية 1991م ،منشورات سيرمدي، تونس، ص 119.

(43) عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، ترجمة و تقديم: سامي الجندي ، ط1، دار القدس، لبنان 1975م ، ص ص 55- 57.

(44) بيرم الخامس، مصدر سابق، ص 269.

(45) Nourddine Sraieb :«Au x Origine du Destour ou une Continuité Exemplaire» Revue d'Histoire Maghrébine, N° 65-66 , Août 1992 ,Publication Sermadi , La Tunisie , P 72.

(46) زهير الزوادي: الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحية الوطنية التونسية، ط1، دار الطليعة للنشر، تونس2005م، ص 159.

(47) نور الدين سريب: «خير الدين و التعليم» ،مجلة الحياة الثقافية، عدد رقم 60 ، السنة 1991، منشورات وزارة الثقافة، تونس، ص ص 115 ، 116.

(48) الزوادي، مرجع سابق، ص ص 156-157.

(49) حمادي الساحلي، فصول في التاريخ والحضارة، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992م.، ص 83.

(50) سريب، « خير الدين و التعليم »، مرجع سابق، ص 116.

(51) ابن عاشور، مرجع سابق، ص 25.

(52) بيرم الخامس، مصدر سابق، ص 270.

(53)Abdesselem :op.cit P133.

(54) ابن عاشور، مرجع سابق، ص 26.

(55) المرجع نفسه، ص 26 .

(56) حفناوي عمايرية، « دراسة في وضع اللغة العربية....»، مرجع سابق، ص 33.

(57) ابن عاشور، مرجع سابق، ص ص 20-27.

(58) Mongi Smida : Khéreddine Ministre Réformateur 1873-1877 , Maison Tunisienne de L'édition , la Tunis 1970, p, 348.

(59) بيرم الخامس، مصدر سابق، ص 275.

(60) ابن عاشور، مرجع سابق ، ص 27.

(61) عمايرية، مرجع سابق ، ص 33.

(62) ابن أبي الضياف، مصدر سابق ، ج5 ، ص ص 31 ، 32.

(63) هو مقال لخير الدين التونسي ورد كافتتاحية للرائد التونسي العدد رقم 20 بتاريخ 30 ماي 1877 ،قام الأستاذ حفناوي عمايرية بنشره تحت عنوان من نصوص خير الدين المجهولة ،مجلة الحياة الثقافية ، العدد 60، السنة 1991.

(64) المرجع نفسه، ص ص 80 – 82.

(65) عمايرية، « دراسة في وضع اللغة العربية »، مرجع سابق ، ص 34.

(66)ابن عاشور، مرجع سابق ، ص 28.

(67)Smida : op.cit , P 344.

(68) عمايرية، « دراسة في وضع اللغة العربية....»، مرجع سابق ، ص 36.

دور الأوقاف في دعم النشاط التعليمي بالجزائر
دراسة تاريخية

أ.شبيرة سفيان

المركز الجامعي غليزان

Abstract:

Considered endowments or habs also termed when the people of the Muslim west of the most important aspects of Islamic civilization, they reflect the will of the good with the individual Muslim, and most of the deep sense of the need for solidarity with the community to fill their needs.

Endowments are the legitimate principle, and binding judicial formula prevents a person from returning from his contract with the originator of this institution. And have gained a prominent place, through its impact on various aspects of life.

Perhaps one of the most prominent of these aspects, the educational face upon which the intellectual life and education.

Keywords:

Islamic civilization - Information – Solidarity – Foundation- Educational activity.

تعتبر الأوقاف أو الأحباس . كما اصطلح على تسميتها عند أهل الغرب الإسلامي . من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية ، فهي تعبر عن إرادة الخير لدى الفرد المسلم ، و الأكثر من ذلك عن إحساسه العميق بضرورة التضامن مع

المجتمع لسد حاجياته ، تقوم الأوقاف على مبدأ شرعي ، و صيغة قضائية ملزمة تمنع صاحبها من الرجوع عن عقده المنشئ لها .

و قد اكتسبت هذه المؤسسة مكانة مرموقة ، من خلال تأثيرها على مختلف أوجه الحياة ، و لعل من بين أبرز تلك الأوجه ، الوجه التعليمي الذي تقوم عليه الحياة الفكرية و التربوية ، و التنمية بمختلف أبعادها البشرية والاقتصادية ، ليس في العصور التي تلتها فقط ، بل حتى في العصور الغابرة ، لذلك فقد قامت هذه المؤسسة بدور رائد في سد حاجيات المشتغلين بالتعليم من فقهاء و طلبة و معلمين ، و تغطية نفقات تسيير وتجهيز المدارس و الزوايا .

و عليه يمكن القول أن الأوقاف في الجزائر أدت دورا هاما في دعم العملية التعليمية من مختلف نواحيها ، برز ذلك أكثر خلال الفترة العثمانية ، نتيجة تشجيع الحكام العثمانيين لعملية الوقف (أي حبس الأموال والأملاك عن التصرف) ، و مبادرتهم بوقف الأملاك و الأموال من خلال بناء المدارس والزوايا ، كيفما كان الغرض من ذلك سواء كان من الباب التودد للسكان وكسبهم إلى صفهم ، أو كان الغرض خيريا محضا .

و منه تأتي هذه الورقة البحثية لتسليط النظر على إشكالية تحديد الدور الذي قامت بها الأحباس في دعم النشاط التعليمي في الجزائر ، باعتبارها المصدر الأول و الأساسي لتمويل العملية التعليمية في الجزائر خلال الفترة التي سبقت مجيء الغزاة الفرنسيين .

مبحث تمهيدي : تعريف الوقف و بيان أنواعه

أولا : تعريف الوقف

اختلف أهل العلم في بيان معنى الوقف وذلك لاختلافهم في طبيعة العقد ذاته من حيث اللزوم وعدمه، وانتقال ملكية المال الموقوف، وهل

الوقف عقد تعتبر فيه إرادة المتعاقدين أم أنه إسقاط ؟ فجاء كل تعريف ليعبر عن الوجهة التي اختارها صاحب التعريف محددا فيه هذه العناصر حسب الوجهة التي يراها مذهبه .

و باستعراض التعاريف الفقهاء [1]للوقف يمكن القول أنها جميعا يدور معناها حول حبس العين فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة ولا تنتقل بالميراث ، والمنفعة فيه تصرف لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقف ، لذلك يمكن القول إن أجمع و أدق و أرجح تعريف من التعريفات السابقة هو التعريف الذي ذكره ابن قدامة بقوله إن الوقف هو : ((تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة)) ، و سبب الترجيح يعود إلى الأسباب الآتية :

إن هذا التعريف مقتبس من الحديث النبوي الشريف الآنف الذكر حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حبس الأصل و سبل الثمرة ، و النبي صلى الله عليه وسلم كما هو معلوم بداهة أفصح الناس لسانا و أقدرهم بيانا .

إن هذا التعريف لم يسبق أن اعترض عليه من قبل العلماء كما اعترض على تعاريف المذاهب الأخرى.

امتاز هذا التعريف بأنه اقتصر على ذكر حقيقة الوقف فقط ، ولم يدخل في تفصيلات أخرى ، ذلك أن دخول هذه التفصيلات من شأنها أن تخرج التعريف عن دلالته ، وإبعاده عن الغرض الذي وضع من أجله [2] .

ثانيا : أنواع الوقف

ينقسم الوقف باعتبار الجهة الموقوف عليها أو الهدف المرجو منه ابتداء إلى وقف خيري ووقف ذري ، وهذا التقسيم حديث وضعته الحكومات الحديثة [3] ، إذ لم يكن في عهد الصحابة ولا في العصور الأولى تمييز بين الوقف الخيري و الوقف الذري ، إذ أنهم لم يفرقوا بين وقف الإنسان على

ذريته وقرابته ، وبين وقفه على جهات الخير و البر عامة على اعتبار أن الوقف هو نوع من أنواع الصدقات التي حث الشارع على فعلها و ندب القيام بها ، بل كانت الأوقاف معروفة بالصدقات ، و الحديث الذي استدل به الفقهاء على مشروعية الوقف إنما عبر عن الوقف باسم الصدقة ، وكذلك كتب أوقاف الصحابة كلها عبرت عن الوقف بالصدقة [4] ، فالتقسيم إذا ليس فقهيا ينبني عليه الاختلاف في الأحكام ، وإنما هو ضرورة الإجراءات القضائية الحكومية المعروفة ، وبتعبير آخر هو تقسيم إداري ، ويمكن القول أن هذا التقسيم أول ما ظهر كان في عهد المماليك كما نقل عن المقريزي [5] في خططه ، دعت إليه اتساع الأوقاف واختلاف جهة مصارفها .

و يقصد بالوقف الخيري تحبيس العين وجعل غلتها أو منافعها في سبيل وجوه البر و الإحسان ، ابتداء وانتهاء ؛ أي أن يجعل وقفه منذ البداية في مجال الخير و الثواب ، كأن يكون على الفقراء و المساكين وهم معينون غير محصورين ، أو أن يكون لصالح مسجد معين أو مدرسة أو ملجأ للأيتام أو غير ذلك من وجوه البر و الإحسان ، وفي جميع الأحوال لا يكون ريع الوقف أو منافعه لشخص طبيعي معين ، بل لمؤسسة عامة أو خاصة أو قربة في سبيل الله .

وأما الوقف الأهلي (الذري) فهو ما جعل حبسا على الأولاد أو الأحفاد، أو على الأولاد الذكور دون الإناث ما تناسلوا ، أو على أقاربه المعينين ما تناسلوا ، ويسمى أيضا الوقف الأهلي ، نسبة إلى الأهل وهم الذرية ، والموقوف عليهم قد يكونون :

أ/ معينين بالذات ، كأيمن ومحمد و إبراهيم أولاد فلان .

ب/ أو معينين بالوصف ، كأولاده أو أولاد فلان ، أو نساء قومه المطلقات ، أو المتوفى عنهن أزواجهن [6].

المبحث الأول : المؤسسات الوقفية التعليمية في الجزائر

إن أبرز مؤسسة تولت عملية التعليم في الجزائر هي مؤسسة الزوايا ، حيث يكاد الباحث لا يجد مصطلحا آخر غير مصطلح الزاوية ، في إطار البحث عن المؤسسات التعليمية التي عرفتها الجزائر ، وبالأخص قبل العهد العثماني .

أما في العهد العثماني فقد ظهرت مؤسسات تعليمية تحمل اسم المدرسة مثل : مدرسة سيدي أبي مدين ، و المدرسة التاشفينية [7]، و مدرسة ولدا الإمام بتلمسان [8]، و مدرسة مازونة الفقهية ، و غيرها من المؤسسات التعليمية التي حملت تسمية المدرسة .

لكن المتمعن في نظام تسيير هذه المدارس سيجد أنه نفسه النظام الذي كانت تسير به الزوايا ، حيث نجد مثلا الخلوات ن و نجد أن المدرسة تقوم على شيخ واحد في أغلب الحالات هو الذي تسند إليه مهمة تدريس العلوم الشرعية بمختلف أصنافها ، بالإضافة إلى التركيز الكلي على التدريس على المواد الشرعية دون غيرها من المواد الأخرى ، إلا في حالات نادرة جدا .

الأمر الذي يدعونا إلى القول بأن تسمية المدرسة لم تأت بطريقة جديدة في نظام التدريس ، و لا في طريقة تمويلها ، إنما الذي حدث هو تغيير التسمية فقط ، و ربما كان ذلك تأثرا بالثقافة العثمانية .

و باصطحاب هذين المصطلحين ، و البحث في الأوقاف التي خصصت لهما ، نجد أن الزوايا في الجزائر باعتبارها المؤسسات التعليمية الوحيدة لم تنل حظا كبيرا من الأوقاف كالذي نالته الأضرحة أو مؤسسة الحرمين الشريفين مثلا ن فمن بين 224 عقد وقفي مسجل على مستوى مركز الأرشيف الوطني ، يخص عقود الأوقاف في الجزائر العاصمة ، لا نجد إلا 35 عقدا وقفيا فقط لصالح الزوايا ؛ أي بنسبة 15.62 ٪ حسب بعض الدراسات

،مع العلم أن مدينة الجزائر العاصمة . على كثرة سكانها . كانت قليلة الأضرحة مقارنة بباقي مدن الجزائر ، و بالأخص مدن الجنوب و الغرب الجزائري .

و لعل السبب في ذلك راجع إلى أن الزوايا كانت عادة لا يقوم بتأسي الأوقاف لصالحها إلا مؤسسوها ، بينما الأضرحة فقد كانت جميع الفئات المجتمعية تقوم بتأسي الأضرحة لصالحها ، لم ـِ ا كانت تعتقده في الأولياء الصالحين ، و بالأخص المشهورين منهم [9].

هذا و إذا أردنا الرجوع إلى التاريخ المحدد لظهور الأوقاف الخاصة بالزوايا و المدارس التعليمية ، فإنه يمكن القول بصفة عامة أنها ترجع إلى العصور الأولى من دخول الفاتحين إلى هذه البلاد ، و انتشار المساجد التي تكلفت بتعليم الناس أمور دينهم.

أما المسجلة منها فإنه ترجع أقدم وثيقة وقفية في الجزائر تخص الوقف على مؤسسة تعليمية إلى سنة 906 هـ / 1500 م ، و هي الوثيقة الخاصة بمسجد و مدرسة أبي مدين بتلمسان ، و قد اشتملت هذه الوقفية على : 9 بساتين ، 4 مزارع ، قطعتا أرض ، طاحونتان ، حمام واحد داخل تلمسان ، ونصف حمام قديم بالمنصورة ، بالإضافة إلى نصف بستان وقطعة أرض للحراثة تقدر مساحتها بعشر زويجات (100 هكتار) ، وأرض صالحة للزراعة تقدر مساحتها بعشرين زويجة (200 هكتار) [10].

و تذكر بعض الدراسات أن 62 ٪ من عقود الأوقاف الخاصة بالزوايا في الجزائر تأسست في القرن الثامن عشر ميلادي ، و انعدمت الأوقاف المسجلة خلال الفترة الاستعمارية [11].

و من الأمثلة التي تخص الوقف على الزوايا في الجزائر نذكر مثلا :

***وقف زاوية الشيخ الزياني :** في سنة 1087 هـ / 1677 م ، قام السيد أبو عبد الله السيد الحاج محمد ، بوقف جميع " الزواج " الستة المعدة

للحراثة على زاوية الشيخ الزياني بالجزائر العاصمة، والموجودة بوطن سوماتة ، على المذهب الحنفي .

***وقف زاوية الشيخ الرياشي :** في سنة 1105 هـ / 1694 م ، قام السيد محمد بن المرحوم سعيد البكوش بوقف جميع " الزواج " الخمسة المعدة للحراثة على زاوية الشيخ الرياشي بالجزائر العاصمة ، و الموجودة بوطن سوماتة ، على المذهب الحنفي و المالكي [12].

***وقف على طلبة العلم بالجامع الأعظم :** في سنة 1198 هـ / 1784 م ، قام السيد الحاج عبد الكريم بوقف دار تقع بزنقة [13] الشحيح قرب مسجد عبد الرحمن الثعالبي بالجزائر العاصمة ، على طلبة العلم بالجامع الأعظم ، على المذهب المالكي [14].

المبحث الثاني : دور الأوقاف في دعم العملية التعليمية بحاضرة مازونة

تعتبر حاضرة مازونة من الحواضر العلمية التي أدت دورا بارزا في إثراء الحياة العلمية و الثقافية بالمغرب الإسلامي عموما ، و المغرب الأوسط خصوصا ، وزاد دور هذه الحاضرة بروزا بمجيء السلطة العثمانية و تأسيس " مدرسة مازونة " التاريخية أو ما يعرف عند البعض بـ : " مدرسة جامع الترك " ، لكن ما يثير الانتباه هو عزوف الكثير من الباحثين الذين تناولوا هذه الحاضرة بالدراسة و التأصيل ، عن البحث في مصادر تمويل تلك الحركة العلمية و الثقافية التي عرفتها مازونة .

هذا و يذكر بعض الباحثين أن حاضرة مازونة شهدت ثراء وقفيا ملحوظا تفوقت من خلاله حتى على مدن كبيرة في الجزائر على غرار تفوقها على تلمسان و قسنيطنة ، حيث يقول المؤرخ ناصر الدين سعيدوني : (إن وثائق الوقف تكاد تقتصر على الحواضر العلمية الكبرى مثل الجزائر و البليدة و القليعة ، التي تكاد تنفرد بالقسط الأوفر منها ، تليها على الترتيب كل من

مدن : مليانة ، مدية ، شرشال ، مازونة ، تلمسان ، قسنطينة ، معسكر ، مستغانم ، وهران ، عنابة ، بسكرة ، بجاية ، مسيلة ، زمورة ، مع الملاحظة أن المدن الأخيرة ابتداء من وهران من النادر أن نجد لها ذكرا مفصلا)[15] .

و يقول في بحث خاص عن وضعية الحبس بالجزائر أواخر العهد العثماني : ((إن مدنا كثيرة اشتهرت بكثرة أوقافها مثل مازونة و تلمسان ومعسكر و قسنطينة و عنابة و بجاية و مليانة و البليدة و القليعة ...)) .

و يقول باحث آخر : ((... إذن تقدمت مازونة على قسنطينة من حيث تحصيل الأوقاف و تميزت بتفصيل و توثيق ذلك ، علما بأن مداخيلها كانت توزع على المساجد و المدارس و الزوايا و الثكنات والمرافق العامة بالإضافة إلى بعض الطوائف من المجتمع مثل أهل الأندلس والمرابطين والشرفاء والإنكشاريين و أبناء السبيل ، و لعل غالبية سكان الحاضرة آنذاك ، و لعل جل الأراضي الصالحة للزراعة المحيطة بالمدينة و ضواحيها كانت وقفا للسكان ، و المرافق و المؤسسات))[16] .

و لعل ما يؤكد غنى حاضرة مازونة بالوعاء الوقفي هو مكونات السلطة الدينية و ترتيبها السلمي ، حيث كان على رأس هذه السلطة كل من مسؤول الأوقاف الذي كان من آل الخردوس ، و القاضي الكبير بالمحكمة ، فكان الأول يختص بالتنظيم المؤسساتي لكل المؤسسات ذات الصلة بالأوقاف كالمساجد و المصليات والأضرحة و المدارس و الزوايا ، بالإضافة إلى أوقاف أخرى تعود ثمارها على هذه المؤسسات ، أو جهات أخرى ، كما كان يختص هذا المسؤول بتعيين و ترتيب أجور الموظفين داخل هذه المؤسسات من أئمة مساجد ومؤذنيها ، ومعلمي الكتاتيب ، وشيوخ المدارس و الزوايا ، بالإضافة إلى ما يحتاجه الطلبة ، وكان الثاني يختص بالإفتاء والقضاء بين المتخاصمين .

و كان يأتي في المرتبة الثانية بعد مسؤول الأوقاف و القاضي الكبير ، كل من وكيل الوقف ، الفقيه و القاضي [17].

هذا السلم الإداري يؤكد هو الآخر على غنى هذه المؤسسة ، فلو لم يكن الوعاء العقاري الوقفي كبيرا ، لما دعت الضرورة إلى جعل مسؤول الأوقاف على رأس السلطة الدينية بمازونة .

الأوقاف العلمية بحاضرة مازونة :

يمكن القول أن الأوقاف العلمية بمازونة انقسمت إلى صنفين ، صنف تمثل في تلك المؤسسات التعليمية الوقفية أو ما اصطلح على تسميته بالمدارس ، و صنف ثان من الأوقاف تجلى في الأوقاف الخادمة لتلك المؤسسات التعليمية .

أ ـــ المؤسسات العلمية الوقفية :

أمام ما يؤكده جل الباحثين في تاريخ السلطة العثمانية في جزائر ، من أن تلك السلطة لم تكن تكاليفها المالية للمرافق العامة العلمية و الدينية ، والخدمات الحضرية على حساب الخزينة العامة و إنما تدفع من قبل مداخيل الأوقاف عن طريق الوكلاء ، يمكن الجزم المؤسسات التعليمية التي عرفتها حاضرة مازونة كانت عبارة عن مؤسسات وقفية ، و لعل من أبرز تلك المؤسسات :

1 ـــ مدرسة أبو ماتع و دورها في إحياء الحياة العلمية بمازونة

لقد شهدت مازونة قبل تأسيس مدرستها من قبل الشيخ محمد بن شارف المازوني الأندلسي نشاطا علميا لا يقل ضخامة عن ذلك الذي شهدته المدرسة المازونية بداية القرن الحادي عشر ميلادي ، يرجع الفضل في ذلك . على ما يذكر الباحث بن صديق محمد صاحب كتاب الأبواب المأذونة في بلاد مغراوة و مازونة . إلى المدرسة العتيقة التي كانت بالمدينة أو ما يسمى مدرسة

أبو ماتع ، و لقد شهدت هذه المدرسة الوقفية نشاطا علميا منقطع النظير[18] ، تجلت أبرز ملامحه في ذلك العدد الكبير من العلماء الذين أنتجتهم المدرسة من أمثال :

. العلامة الفقيه أبو عمران موسى المازوني صاحب التآليف الكثيرة [19].

. أبو زكريا يحيى بن أبي عمران المازوني ، صاحب الكتاب المشهور " الدرر المكنونة في نوازل مازونة " [20].

. أبو عبد الله الثابتي الذي كان يسميه صاحب البستان يحي بن ادريس المازوني كان يحفظ 27000 حديثا [21] ، وغيرهم من العلماء الآخرين .

2 ــ مدرسة محمد بن شارف المازوني و دورها في إثراء العلمية

شهد المغرب الأوسط عموما و مازونة خصوصا خلال القرن السادس هجري تحولات سياسية هامة منها قدوم الأتراك و الغارات الإسبانية على السواحل الغربية و نزوح أهل الأندلس ، فاختيرت مازونة أول بايلك للغرب الجزائري قبل معسكر و وهران مما زاد في إشعاعها الثقافي و العلمي ، و من أبرز ملامحه تأسيس مدرسة مازونة من قبل الشيخ محمد بن شارف و هو أحد النازحين من الأندلس سنة 1029 هـ و درس بها 64 سنة ، فشدت إليها الرحال من كل فج عميق ، و ساهمت بشكل عظيم في تدريس المذهب المالكي .

و تكريما لعلمائها الذين ساهموا في الجهاد ضد الإسبان جدد الأتراك بناءها مرارا و تكرار ، و لعل من مشاهير طلبة المدرسة :

. أبو راس الناصري حيث بلغ عدد أساتذته أكثر من 41 أستاذا جلهم من حاضرة مازونة .

. محمد بن قندوز المستغانمي خريج مدرسة مازونة ثم الأزهر الشريف و تلميذ الدردير .

. محمد بن علي السنوسي المجاهري صاحب التآليف الكثيرة [22]

. محمد بن عبد المؤمن الرماصي الراشدي الفقيه البارع [23].

بـــ ــــ الأوقاف الخادمة للمؤسسات العلمية الوقفية :

. وقفية الباي محمد الكبير على مدرسة مازونة :

إن الوضع المضطرب الذي عاشته المنطقة الغربية للإيالة العثمانية منذ القرن السادس عشر كان له أثره البارز على نفسية السكان وخاصة العلماء منهم الذين ركزوا كل جهودهم و كتاباتهم للدعوة للجهاد ضد الكفار ، فكانوا يمجدون كل داي أو باي يسعى إلى طرد الإسبان و تحقيق مبتغاهم ، و لعل من أنجح المحاولات التي شارك فيها الطلبة تلك المحاولة التي قادها الباي محمد الكبير حينما أصدر أمرا لتجنيدهم نظرا لوزنهم داخل المجتمع و خاصة في بايلك الغرب الذي عرف انتشارا ملحوظا للطرق الصوفية و الزوايا ، و كان من بين العلماء الذين راسلهم الباي محمد الكبير [24] الشيخ محمد بن علي بن شارف المازوني ، و معه أكثر من مائتي طالب من المدرسة [25].

و إكراما من الباي (محمد الكبير) لطلبة مازونة و شيخهم محمد بن شارف المازوني أهداهم نسخة أصلية من صحيح مسلم كوقف بالمدرسة مازالت موجودة إلى يومنا هذا بمدرسة مازونة [26].

. وقف الكتب : اشتهرت حاضرة مازونة على غرار غيرها من الحواضر العلمية الأخرى بمكتباتها ، التي تضمنت عددا كبيرا من المخطوطات و الكتب ، و قد كان وقف الكتب بالحاضرة يتم بنفس الطريقة التي تتم بها الأوقاف الأخرى ، فالواقف عادة ينص على أن الكتاب وقف في سبيل الله على طلبة العلم بالجامع أو الزاوية ا, المدرسة [27]، و من أبرز الملامح التي توحي بشهرة مكتباتها . كما يذكر ابن المدينة و مؤرخ الفترة العثمانية بالجزائر مولاي بلحميسي . هو أن زوارها من الفقهاء و الأدباء و العلماء و الرحالين جعلوا زيارتها ضرورة علمية لا مفر منها البتة ، و لعل من أبرز العلماء الذي سعدوا

بزيارتها الفقيه المغربي محمد الميسوم ، الشيخ الكتاني ، الشيخ بلغيث والشيخ بسودة المغربي ، و غيرهم كثير[28].

. وقف الدراهم : و مثاله ذلك الوقف الذي كان تحت ناظر الوقف السيد " باش بلكباشي " و الذي يخص دراهم بحيرة[29] " هني محمد بن هني " ، و قدره تسع ريالات دراهم[30] ، خصصت للمدرسة .

. وقف مقهى[31] بالبلدة كان يقدم لطلبة المدرسة الشاي و الفول السوداني ، كل يوم أربعاء بعد الزوال و هم في استراحة من تعب و إرهاق الدروس[32].

المبحث الثالث : مصير الوقف التعليمي بعد الاحتلال الفرنسي

لقد كان لاعتداء المستعمر الفرنسي على المؤسسات التعليمية الأثر البالغ و العميق على تراجع عدد هذه المؤسسات ، و من ثم انتشار الأمية على نطاق واسع ، فقد تعرضت الزوايا إلى نفس أعمال الهدم و البيع و التحويل ، و لقيت نفس مصير المساجد و الجوامع ، و حسب الإحصائيات الفرنسية ، فقد تعرضت 349 زاوية إلى الهدم و الاستيلاء ، ومن أشهر الزوايا التي اندثرت من جراء هذه السياسة زاوية القشاش و الصباغين و المقياسين و الشابرلية ، وقد شعر الساسة الفرنسيون بخطورة ما يمثله التعليم العربي ، فاتجهت أنظارهم إلى المدارس التعليمية فيها ، ثم قطع التموين المالي ، الذي كان يأتيها من الإيراداتالوقفية.

وقد عرفت المدارس نفس المصير ، كمدرسة الجامع الكبير و مدرسة جامع السيدة وكمثال عن التدمير الذي تعرضت له هذه المؤسسات ، نذكر أنه في مدينة عنابة ، كان بها قبل الاحتلال 39 مدرسة إلى جانب المدارس التابعة للمساجد ، لم يبق منها إلا 3 مدارس فقط ، ولقد لخص أحد جنرالات فرنسا في تقريره إلى نابليون الثالث إصرار الإدارة الفرنسية على

محاربـة المؤسسـات الثقافيـة الجزائريـة ، قـائلا : ((يجـب علينـا أن نضـع العراقيل أمام المدارس الإسلامية ...كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا ... و بعبارة أخرى يجب أن يكون هدفنا هو تحطيم الشعب الجزائري ماديا و معنويا)) .

و يصف محمد فريد [33] حالة التعليم في الجزائر بعد زيارته لها سنة 1901 م قائلا : ((إن حالة التعليم في الجزائر سيئة جدا ، و لو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع المعاملات ، بل ربما تندرس العربية بالمرة مع مضي الزمن ، فلا الحكومة تسعى في حفظها ، و لا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس ... هجرت ربوع العلم ، و خربت دور الكتب و صارت الديار مرتعا للجهل و الجهلاء ...)) [34] .

قائمة الزوايا التي استولى عليها الاستعمار الفرنسي بمدينة الجزائر خلال سنتي 1830 . 1831م

1. زاوية سيدي الصيد .
2. زاوية كتشاوة .
3. زاوية الانكشارية بالقصبة .
4. زاوية الانكشارية القديمة .
5. زاوية الولي سيدي الغبريني .
6. زاوية سيدي بتكتة .
7. زاوية الكشاش بالمرسى .
8. زاوية تشيكتون .
9. زاوية يزو مورقو .
10. زاوية المرسى [35].

الإحالات:

[1] عرف ابن عرفة المالكي الوقف بقوله : (هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه و لو تقديرا) . أنظر: أبو عبد الله الرصاع : شرح حدود ابن عرفة ، تحقيق : محمد أبو الأجفان و الطاهر المعموري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت (لبنان) ، ط1 (1993) ، ج 2 ، ص 540 .

[2] عكرمة سعيد صبري : الوقف الإسلامي بين النظرية و التطبيق ، دار النفائس ، عمان (الأردن) ، ط 1 (1428 هـ . 2008م) ، ص 42.

[3] محمد رشيد نوري الديرشوي : شرط الواقف ومدى سلطة ولي الأمر في تعديله ، رسالة ماجستير، إشراف : بلال أحمد صفي الدين ، جامعة دمشق ، (1430 هـ . 2009 م) ، ص 48 .

[4] محمد مصطفى شلبي : أحكام الوصايا و الأوقاف ، الدار الجامعية ، بيروت (لبنان) ، ط 4 (1402 هـ . 1982 م) ، ص 319 .

[5] هو أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقريزي ، شهاب الدين ، صاحب الخطط المقريزية ، أصله من بعلبك وينسب إلى حارة المقارزة ، فيها ولد ونشأ ، ومات في القاهرة ، ولي فيها الحسبة و الخطابة و الإمامة ، توفي سنة 845 هـ ، أنظر: الأعلام : 172/1 .

([6]) أحمد محمود الشافعي : الوصية و الوقف في الفقه الإسلامي ، د . ط (1414 هـ . 1994 م) ، ص 203 .

[7] تعتبر هذه المدرسة من أهم المدارس بالمغرب الأوسط ، بناها السلطان أبو تاشفين عبد الرحمن الزياني إكراما للعالم " أبو موسى عمران المشدالي الزواوي " ، أعرف أهل عصره بمذهب الإمام مالك ، وظلت هذه المدرسة تمثل أضخم مدرسة بالمغرب الأوسط تقدم وظيفتها التعليمية خمسة قرون ، إلى أن قامت السلطات الاستعمارية سنة 1876 م بتهديمها دون مراعاة للفن و التاريخ ، و نقلت بعض آثارها إلى متحف تلمسان ، و متحف كولوني بباريس . أنظر: محمد بوشقيف : تطور العلوم ببلاد المغرب الأوسط خلال القرنين الثامن و التاسع هجريين (14 . 15 م) ، رسالة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2010 م ، ص 57 .

[8] تعد مدرسة " ولدا الإمام " أو " أولاد الإمام " كما يسميها البعض أول مدرسة أسسها بنو زيان ببلاد المغرب الأوسط ، حيث تم بناؤها بأمر من السلطان أبو حمو موسى الأول (ت 718 هـ . 1318 م) ، و كان ذلك سنة 710 هـ / 1310 م ، حيث حملت اسم ابني الإمام وهما العالمان الجليلان البرشكيان نسبة إلى البرشك أبو زيد عبد الرحمن و أخوه أبو موسى عيسى الذين كانا أبوهما إمام بأحد مساجد تلمسان ، قال فيهما يحيى بن خلدون : (و تركا

بتلمسان خلقا كثيرا ينتحلون العلم كبيرا و صغيرا بلغ كثير منهم مقام التدريس و العلم والفتيا في النوازل نجابة درس و نظر).
أنظر: محمد بوشقيف: تطور العلوم ببلاد المغرب الأوسط خلال القرنين الثامن و التاسع هجريين (14 . 15 م) ، المرجع السابق ، ص 80 .

[9] ياسين بودريعة : أوقاف الأضرحة و الزوايا بمدينة الجزائر و ضواحيها خلال العهد العثماني . من خلال المحاكم الشرعية و سجلات بيت المال و البايلك ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2006 م ، ص 111 .

[10] ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية . الفترة الحديثة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 (2001م) ، 233 .

[11] تذكر بعض الإحصائيات الخاصة بأوقاف الزوايا بالجزائر العاصمة أنه لم يتم تسجيل أي عقد وقفي خلال القرن السادس عشر ميلادي ، في حين تم تسجيل عقد واحد خلال القرن السابع عشر ميلادي ، و 22 و عشرين عقدا خلال القرن الثامن عشر ، و 06 عقود إبان القرن التاسع عشر ، مع تسجيل 06 عقود مجهولة التاريخ ، في حين لم يتم تسجيل أي عقد خلال الفترة الاستعمارية ، كل هذا من خلال سجلات المحاكم الشرعية و بيت المال و الباليك بالأرشيف الوطني . أنظر: ياسين بودريعة : أوقاف الأضرحة و الزوايا بمدينة الجزائر و ضواحيها خلال العهد العثماني . من خلال المحاكم الشرعية و سجلات بيت المال و البايلك ، المرجع السابق ، ص 112 .

[12] فاطمة الزهراء صاري و فتيحة بوخاري : الوقف في الجزائر . دراسة لعينة من عقود رصيد المحاكم الشرعية خلال العهد العثماني 958 هـ / 1231 هـ . 1551 م / 1816 م ، مركز الأرشيف الوطني ، الجزائر ، د.ط (2012 م) ، ص 32 ، 34 .

[13] هكذا وردت في عقود الوقف الموجودة على مستوى مركز الأرشيف االوطني .

[14] فاطمة الزهراء صاري و فتيحة بوخاري : الوقف في الجزائر . دراسة لعينة من عقود رصيد المحاكم الشرعية خلال العهد العثماني 958 هـ / 1231 هـ . 1551 م / 1816 م ، المرجع السابق ، ص 71 .

[15] نقلا عن : محمد بن صديق : الأبواب المأذونة في بلاد مغراوة و مازونة ، المرجع السابق ، ص 115 .

[16] محمد بن صديق : الأبواب المأذونة في بلاد مغراوة و مازونة ، المرجع السابق ، ص 115 .

[17] المرجع نفسه ، ص 119 .

[18] محمد بن صديق : الأبواب المأذونة في بلاد مغراوة و مازونة ، المرجع السابق ، ص 93 .

[19] من أبرز مؤلفاته : ديباجة الافتخار في ذكر أولياء الله الأخيار ، و حلية المسافر و أدبه وشروط المسافر في ذهابه و إيابه ، و الرائق في تدريب الناشئ من القضاة و أهل الوثائق ، وغيرها من الكتب الأخرى .

[20] يعتبر هذا الكتاب من الكتب المعتمدة في المذهب الماكلي ، حيث يقول الإمام الشنقيطي صاحب البوطليحية :

و اعتمدوا نوازل الهلالي و الدر النثير كاللآلئ

كذلك ما يعزى لمازونة و هو المسمى الدرر المكنونة .

[21] أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد ابن مريم : البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 ، ص 43 .

[22] طاهر جنان نقلا عن : مولاي بالحميسي : دور مدرسة مازونة في الحركة العلمية والثقافية من القرن 15 إلى منتصغ القرن 20 ، ص 93 .

[23] له مؤلفات جليلة في المذهب المالكي ، بل تعتبر حاشيته على شرح التتائي لمختصر خليل من الكتب المعتمدة في المذهب المالكي ، حيث يقول صاحب البوطليحية : و اعتمدوا حاشية للمصطفى على التتائي كسراج ما انطفى .

[24] راسل الباي محمد الكبير الطلبة قائلا لهم : ((يكفيكم الرباط و قراءة القرآن و العلم ، المطلوب منكم الآن هو تلزموا محلتكم و درس كتبكم و قراءتكم فإنا إنما قدمناكم تبركا ليكون قدومنا لها . اي وهران . بالله لا بأنفسنا و لا زائد إلا حبكم و التماس صالح دعائكم)) . أنظر : محمد بوشنافي : دور الطلبة في تحرير وهران الثاني من الاحتلال الإسباني عام 1792 م ، مجلة الثقافة الإسلامية ، العدد 06 ، السنة 2010 ، الجزائر ، ص 61 .

[25] يذكر المؤرخ ابن زرقة أن الشيخ محمد بن شارف المازوني : ((جاء ماشيا من مازونة ودابته قاد من وراءه و هو يأمر طلبته أن يتداولوا ركوبها ، و كبر في قلبه أن يركب و طلبته يمشون ، إلى أن أشرفوا على وهران)) .

[26] موساوي مجدوب و بن كرفة فوزية : إطلالة عن الوقف بمازونة خلال الفترة العثمانية ، الملتقى الوطني الأول حول الشيخ مصطفى الرماصي وأعلام غليزان ، 01 . 02 شعبان 1434 هـ الموافق لـ 10 . 11 جوان 2013 م ، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، ص 167 .

[27] موساوي مجدوب و بن كرفة فوزية : إطلالة عن الوقف بمازونة خلال الفترة العثمانية ، المرجع السابق ، ص 168 .

[28] مولاي بن حميسي : دور مازونة في الحركة العلمية و الثقافية من منتصف القرن 15 إلى منتصف القرن الحالي (القرن 20) ، نقلا عن : موساوي مجدوب و بن كرفة فوزية : إطلالة عن الوقف بمازونة خلال الفترة العثمانية ، المرجع السابق ، ص 168 .

[29] وردت بهذه الصيغة ، و المقصود بـ " البحيرة " تلك القطعة من الأرض المخصصة لزراعة الخضروات ، هذا بخلاف " الجنينة " التي يقصد بها الحديقة الصغيرة . أنظر : فاطمة الزهراء صاري و فتيحة بوخاري : الوقف في الجزائر. دراسة لعينة من عقود رصيد المحاكم الشرعية خلال العهد العثماني 958 هـ / 1231 هـ . 1551 م / 1816 م ، المرجع السابق ، ص 25 .

[30] موساوي مجدوب و بن كرفة فوزية : إطلالة عن الوقف بمازونة خلال الفترة العثمانية ، المرجع السابق ، ص 174 .

[31] هذا المقهى لازال موجودا ليومنا هذا ، لكنه مغلق .

[32] المرجع نفسه ، ص 161 .

[33] محمد فريد (1868م / 1919) : سياسي و أديب مصري ، رئيس الحزب الوطني خلفا لمصطفى كامل (1908م) من كبار المناضلين لاستقلال مصر ، من مؤلفاته (تاريخ الدولة العثمانية) ، و (تاريخ الرومانيين) ، أنظر: المنجد في اللغة و الأعلام ، ص 414

[34] أحمد الخطيب : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، و أثرها الإصلاحي في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، د . ط (1985 م) ، ص 64 .

[35] ناصر الدين سعيدوني : دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، د.ط (1984 م)، ص 169 .

الاعترافات السياسية.. المفهوم والآليات.
قـراءة في مجازر 8 ماي 45 بالجزائر

د. قاسمي يوسف
جامعة قالمة

Abstract:

The cognitive activity in reality is to add or shed the human mind and contemplative tools, through the use of mental Principles and elements of logical thinking, as well as micro-traded between specialists and researchers methodology mechanisms. And drop it on the phenomena and physical and biological data, and humanity in a broad range of life.

In order to first identify and then employment to control these possibilities in helping to achieve beneficial and maintaining the balance between human life and the universe.

Keywords:
Historical consciousness - Cognitive activity – Algerian historians – Sciences- Communauté humaine.

- **بين التاريخ.. والـــوعي التاريخي:**

إن النشاط المعرفي في حقيقته هو إضافة أو تسليط للعقل البشري وأدواته التأملية، عبر استعمال المبادئ العقلية وعناصر التفكير المنطقية، وكذا الآليات المنهجية الدقيقة المتداولة بين المختصين والباحثين. وإسقاطها على الظواهر والمعطيات المادية والحيوية، والإنسانية في المدى الحياتي

الواسع. بهدف التعرف أولا ثم التحكم والتوظيف لهذه الإمكانيات فيما يساعد على تحقيق النفع وحفظ التوازن بين الإنسان والحياة والكون. وإذا كانت فلسفة العلم تعني فيما تعنيه: " **تفحص وتحليل المعطيات والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وطبيعة ارتباطها بأنشطة الإنسان الحضرية**" فإنه تبدو لنا حاجة هذه الفلسفة إلى البحث العلمي، مناهجه، وأدواته أكثر من ضرورة؛ لارتباطها بنشاط الأفراد والجماعة البشرية، وطبيعة مهمتهما ونظرتهما للحياة وآفاقها الرحبة.

إن العقل البشري والحواس(سمع، بصر، وغيرها..) جميعها مسئولة لا تنفرد إحداها عن الأخريات؛ في تحمل تبعة البحث والتمحيص والاستقراء والنقد... وبما أن الحركة التاريخية في أبعادها الذاتية والموضوعية، تتميز بالتداخل والتشابك وتبادل التأثير والانفعال؛ فإن حاجتها إلى الحس النقدي تسبق الحاجة إلى المتابعين والنقاد والمقومين. لأن "**العملية النقدية**" تمثل مكونا أساسيا للعملية التاريخية نفسها. باعتبارها تتضمن قدرا كبيرا من الإنجاز البنائي في جانب من جوانب الفكر والتاريخ معا، كما تعمل على إعادة صياغتهما وبنائهما وفق منظور جديد ومتجدد، في إطار الصيرورة التاريخية العامة ودلالتها الواقعية الموضوعية، وآفاقها المستقبلية.

إن عملا من هذا النوع وبهذا الحجم والأهمية - خاصة إذا توجه صوب التاريخ- يحمل في حقيقته وواقعه طبيعة تكاملية لا يمكن السيطرة عليه؛ إلا من خلال حشد من الباحثين المتخصصين الذين يملكون ناصية المعرفة العلمية الدقيقة، فضلا عن الوعي العميق والرؤية الواضحة، وكذا الخلفية الثقافية الشاملة، والروح العلمية، والصرامة المنهجية.

وتشكل القراءة التاريخية المدخل الموضوعي لوعي الذات وتأكيد الوجود، بل الحضور الدائم في حركة الحياة وزخمها. وبالتالي إدراك أهمية

التاريخ " **كقيمة**" إنسانية فعالة لتحصين الذاكرة الفردية والجماعية من التلف، وباقي الأضرار التي قد تعطب وظيفة الاستذكار الإنساني للشواهد والرموز التاريخية؛ كعناوين ومراجع يستوجب حضورها في مسيرتنا الآنية والمستقبلية. ومن الناحية الفكرية فإن قراءة التاريخ والوقوف عند محطاته الكبرى - على الأقل- يجسد ويعكس "**الوعي التاريخي**" كقيمة وحس وموقف؛ باعتبار الأخير يعني فيما يعنيه: (**إدراك لهذه الحقائق التاريخية ضمن سياقات ثنائية متكاملة؛ تجمع الذات مع الموضوع، المحلي مع العالمي، الآني مع المستقبلي... ضمن رؤية كلية جامعة واستشرافية.**) وعليه فإن ربط حركية الإنسان اليومية واللاحقة بتفاعلات القوانين التاريخية الموضوعية، وسنن التغيير الاجتماعي؛ يمكننا بلا شك من استشعار دور الإنسان كفاعل يملك الإرادة والقدرة على تغيير واقعه نحو الأفضل، ومن ثم التحرر من منطق" **العدمية والسكون**" في الحركة، كما" **الانهزامية**" في القرارات والمواقف.

ضمن سياق ومناحي هذه الرؤية للتاريخ وحوادثه؛ أجدني مجبرا على تجاوز التاريخ "**كوظيفة سردية**" مستهلكة، إلى قراءته كجوهر ومعنى ودلالة، يكون لمنطق ومنهج التأمل حضوره. لأجل إبراز علة الظواهر وتحليلها سيكولوجيا، اجتماعيا ومعرفيا. كما أكد ذلك العلامة ابن خلدون(ت**808** هـ- **1406**) في مقدمته. إذ يقول:(**التاريخ خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال..**)(1)

كما استقر واتفق فلاسفة التاريخ والحضارة جميعهم من عهد أرسطو مرورا بابن خلدون، وكارل ماركس، شبنغلر وابن نبي، وانتهاء بتوينبي.. وغيرهم على أن: " **فقه السنن الكونية ووعي قوانين التبدل والتغيير في الحياة، مرهون بالقراءة التأملية لأحداث التاريخ ومساراته.**" وها هو "**ونستون**

تشرشل"– السياسي البريطاني الحكيم- يقول: (**إذا أردت أن تعرف إلى أين أنت ذاهب، فيجب أن تعرف من أين جئت.)**

فالتاريخ إذا صناعة إنسانية بامتياز تتفاعل في إنتاجه سياقات الموضوع، المكان والزمان، متخطية النظرة الماضوية الجامدة إلى ملامسة الحاضر، والذهاب بعيدا في التنبؤ بالمستقبل؛ طبعا ضمن إطار منظومة قوانين موضوعية و قيمية تمتزج: بنية، صناعة وأثرا. أو كما يرى قسطنطين رزيق بأن: " **الإنسان الحي الفاعل صانع التاريخ، ليس مستقبليا مطلقا، سائحا في الرؤى والأحلام، ولا حاضريا مطلقا غارقا فيما حوله من مشكلات، ولا تاريخيا مطلقا يحن إلى الماضي، ويبغي أن يرجعه كما كان. وإنما يعيش في توتر دائم بين الحاضر والماضي والمستقبل، تتفاعل قواها وعناصرها في ذاته، بإدراك متزن صحيح، وشعور دقيق نافذ، فيكون من أثر هذا التفاعل العملي تاريخيا مبدعا.**"(2)

فالموضوع التاريخي يقع التعاطي معه من زواياه المتعددة، و خلفياته الأيديولوجية المحركة؛ تتحكم فيه آليات مكونة ما يمكن أن نطلق عليه "**الدورة الحلزونية**." تلك المتمثلة في طرح ومقاربة الأسئلة الثلاثة التي يجب استحضارها – لدى الباحث التاريخي- في تدوينه التاريخي؛ وهي: **ماذا حدث** ؟ **لماذا حدث** ؟ **وكيف حدث** ؟

فما حقيقة مجازر08 ماي 45 وسياقها التاريخي، ومآلاتها ؟. موقع الاعترافات السياسة الفرنسية بين المبدئية الأخلاقية -التاريخية، والظرفية السياسية ؟

2– حقيقة مجازر08 ماي 45.. سياقها التاريخي، ومآلاتها

لقد انبرى المعمرون ومنهم رئيس اتحادية شيوخ البلديات "**أوبو**" يذيعون ويروجون لحدوث اضطرابات و شغب في الجزائر ستكون سببا في التراجع عن الإصلاحات و إلغاء مرسوم 07 مارس 1944 م. و بدا بوضوح أنه

وفي الوقت الذي كانت فيه " **حركة أحباب البيان والحرية***" تتبلور وتأخذ طريقها نحو جمع الشمل وتوحيد الموقف اتجاه القضية الوطنية، كانت الجهة الكولونيالية تتربص وتتآمر و تتواطأ (إدارة و مستوطنين) لخنق " **الصوت الوطني**"، واغتيال حلم الجماهير المتطلعة لفجر جديد يكون فيه استقلال البلاد الهدف الأسمى. ففي الفاتح من ماي 1945 المصادف لليوم العالمي للعمال، اغتنم زعماء الحركة الوطنية المناسبة لينظموا مظاهرات سلمية تحتفل بعيد الشغل من جهة، وتندد بالقمع الاستعماري من جهة ثانية. كما تؤكد للعالم مشروعية المطالبة بحق تقرير مصير الشعب الجزائري وإبطال مقولة **" الجزائر فرنسية**." و كان وراء هذه المظاهرات نشطاء " **حزب الشعب**"؛ حيث رفعت فيها شعارات:" **استقلال الجزائر**" ،"**تحرير أمصالي** "، **" نهاية الاستعمار**" وما إلى ذلك... شارك فيها مئات المتظاهرين في مختلف مدن الوطن الجزائري، لكن سلطات الاحتلال حاولت استفزاز المتظاهرين، وجرهم إلى الصدام و المواجهة. وقد عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر العاصمة، بجاية، و وهران إلى إطلاق النار على المتظاهرين، وقتلت مناضلين اثنين في العاصمة، كما أصابت العديد من الجرحى، ثم اعتقلت الكثير من المناضلين.(3) كانت هذه الأحداث بداية الشرارة الأولى التي سبقت المواجهات والمجازر التي حدثت يوم الثامن ماي 1945 م؛ في سطيف و قالمة وخراطة.. و مدن كثيرة في الشرق الجزائري. بذلك يظهر أن الموقف الفرنسي من حركة " **أحباب البيان و الحرية** " وتربصها بها، وتبييت نية الغدر بها، كان وراء تلك المجازر الرهيبة، والفاجعة العظمى التي لحقت بالشعب الجزائري في ذلك اليوم الأسود.

أ– ملابسات وقـــوع المجازر

إن الوضع الوطني العام في الجزائر عشية ارتكاب الفرنسيين لمجازر 08 ماي 1945م، كان مشمولا بالوعي الوطني المتنامي، وانتظار ساعة الخلاص من جانب الجزائريين و تربص واستعلاء من جانب الفرنسيين، وبدل أن يتفهم الفرنسيون الواقع الجديد للحركة الوطنية وتطوره؛ راحوا يتحرشون بها

وبرجالها: (**وكانت حكومة "كاترو"، بعدها حكومة "شاطينو" تريد وقف العاصفة –حسب تعبير كاترو- و لكن الموقف مع الأنجلو-أمريكان منعها من ذلك مؤقتا و جعلها تؤجل الحسم إلى ما بعد الانتصار.**)(4) كما ادعى الفرنسيون أنهم اكتشفوا:(**مشروع ثورة ضد فرنسا، وقد كانوا كعادتهم يبحثون عن أي سبب يبررون به جرائمهم الوحشية ضد الشعب الجزائري فوجدوها في هذه المظاهرات السلمية.**)(5) و يؤكد د. سعد الله إلى القول بأن بعض الكتاب ومنهم "**عباس فرحات**" يذهب: **(إلى أن عباس وأمصالي والإبراهيمي قد اجتمعوا سرا في قصر الشلالة في نهاية شهر أفريل و اتفقوا على برنامج محدود و سلبي، و هو مهاجمة الإدارة الفرنسية والاستعمار، كما يرى آخرون أن الزعماء الثلاثة قد اتفقوا على القيام بمظاهرة عامة يوم احتفال الحلفاء بالانتصار. و كان الهدف من هذه المظاهرة هو الضغط على الفرنسيين بإظهار قوة الحركة الوطنية، ووعي الشعب الجزائري بمطالبه.**)(6) مهما يكن الأمر فإن كل المؤرخين والكتاب يتفقون على أن الجزائريين بقيادة " **حركة أحباب البيان والحرية** " قد قرروا الاحتفال بيوم الانتصار ونهاية الحرب العالمية الثانية (08 ماي 1945م) والتعبير عن مشاعرهم الوطنية، و طموحهم في تقرير المصير، ومشاركة بقية شعوب العالم فرحة هذا اليوم، كما أن جلهم اتفق كذلك على أن السلطات الفرنسية هي التي أذنت للجزائريين بتنظيم المظاهرات بهذه المناسبة، و قد حدث هذا بمختلف مدن الجزائر و ليس خاصا بسطيف وحدها. (7)

بدأت المظاهرات و المواجهات بسطيف يوم الثلاثاء 08 ماي 1945، حيث كان يوم السوق الأسبوعي حيث يتوافد على المدينة الآلاف من الفلاحين وسكان البوادي و القرى، لاقتناء حاجياتهم و ضرورات حياتهم. وفي نفس اليوم نظمت مظاهرة سلمية رفعت فيها الراية الوطنية و سارت في حي المحطة

قرب المسجد الجديد متوجهة إلى المدينة محفوفة بالشرطة، وسارت حوالي ألف متر، وفجأة وأمام " **مقهى فرنسا الكبير**" برز محافظ الشرطة، وحاول نزع الراية الوطنية من الطفل" **بوزيد شعال**" لكن الطفل رفض تسليمها، فأطلقت الشرطة الرصاص و أردته قتيلا. و جرح العديد من المتظاهرين، وهكذا اضطرمت نار الفتنة و اندلع لهيبها واشتبك المتظاهرون مع رجال الشرطة المعززون بالجند الفرنسي و أطلقوا الرصاص... وسقط الضحايا.

يروي "**عباس**" هذا المشهد قائلا:(**...استشهد عدد عديد من إخواننا و جرح الكثيرون منهم وسارت بالحوادث الركبان، وأصبحت موضوع أقوال وأحاديث و مذاكرات وأساطير، فاستطارت هذه الحوادث كالوباء المنتشر واجتاحت أرياف عمالة قسنطينة و قراها... أسفرت عن قتل 102 من الفرنسيين ، و عن تقتيل عشرات الآلاف من إخواننا، فتكالب جيوش اللفيف الأجنبي، و السنغاليون والطابور المغربي تحت قيادة الجنرال" دوفال " والكولونيل "بورديا" على قرانا و دواويرنا... وأطلق المعمرون العنان لهمجيتهم ووحشيتهم و ضراوتهم، فلم يروا مسلما إلا قتلوه ن وجريحا إلا أجهزوا عليه، وهزتهم من جديد الحمية الاستعمارية... وكل هذا باسم المدنية و الحضارة.**)(8) روجت الولاية العامة لمنشور ينضح حقدا وكراهية، ويلهب حماس المستوطنين محرضا إياهم على قتل الجزائريين وإعدام قادتهم الوطنيين، مما جاء فيه: (**كفانا إن الرأي العام الفرنسي يطالب بإعدام القادة الوطنيين و في طليعتهم فرحات عباس ألقي القبض على عباس فرحات في مقر الولاية العامة بالجزائر مع الدكتور سعدان يوم 08 ماي 1945 و صدر قرار يوم 10 ماي بحل حركة " أحباب البيان والحرية "، وأعلنت الأحكام العرفية، ووجهت اتهامات للقادة الوطنيين – على رأسهم عباس– بالمس بالسيادة الفرنسية الداخلية والخارجية وسجنوا**

(عباس، أمصالي، الإبراهيمي)، و لم يطلق سراحهم إلا بعد صدور قرار العفو يوم 16 مارس 1946 م.

تلك بإيجاز وصف الحوادث و المجازر التي ارتكبتها إدارة الاحتلال وأعوانها في حق الجزائريين العزل، ذهب ضحيتها حسب الروايات الجزائرية أزيد من 45000 قتيل و شهيد. فكيف كان وقع و تأثير هذه الحوادث في مسار الحركة الوطنية ؟ إن صدى هذه المجازر ووقعها على الشعب الجزائري كان شديدا، كما أن تأثيراتها على مجرى الحركة الوطنية بدا بارزا للعيان؛ حيث كما عبر عنها الأستاذ بلغيث: **(أن مجازر 08 ماي 1945 التي تركزت أساسا في مناطق قالمة و سطيف و خراطة لم تنه روح المقاومة لدى الشعب الجزائري، بل كانت بداية مرحلة جديدة، أعيد خلالها النظر في الإستراتيجية و في وسائل العمل و الكف المقبلة.)**(9) و يؤكد الدكتور سعد الله بأن الحوادث و إن انتهت بعد أيام قليلة لكن عواقبها لم تنته حتى على عواقب السنين، وحتى و إن قضى الفرنسيون على الحركة الوطنية الصاعدة من خلال التخلص من حركة " **أحباب البيان و الحرية** " إلا أنهم بفعلتهم تلك قد: **(حفروا هوة سحيقة بين الجزائر وفرنسا.)** (10) كما أكد الأستاذ الشاذلي المكي في شهادته حول المجازر – و هو واحد من الوجوه والعناصر النشطة في حزب الشعب المنضوين آنذاك تحت "**حركة أحباب البيان** "، و أحد صناع مظاهرات 08 ماي 1945 إعدادا و تأطيرا- فيقول: **(إن أحداث ماي وضحت الطريقة للجميع.)** (11) من جهته يعتبر الأستاذ " سليمان الشيخ " بأن حوادث 08 ماي 1945 الدموية قد وضعت **(نهاية لتجربة أصدقاء البيان والحرية، ولكن النار تظل مشتعلة تحت طبقة الرماد التي تركها تدفق العنف القمعي، وكانت أيام الغضب هذه قد نقشت إلى الأبد الذاكرة الجماعية لشعب استبقى في العبودية جرحت كبرياؤه جرحا بليغا.)**(12)

هكذا كان يوم 08 ماي 1945 المأساة والحزن، بمثابة نقطة تحول إيجابية في مسار الحركة الوطنية:(**وجاءت لتؤكد لمرة أخرى بأنه لا أمل يرجى في ظل النضال في ظل الشرعية الاستعمارية. ذلك أن الوجود الاستعماري نفسه هو نفي للوجود الوطني للجزائر...وعليه بنت (الحركة الوطنية) رؤاها و ضبطت خط سيرها النضالي في المرحلة التالية.**)(13) إنه الخط الثوري والتوجه نحو الإعداد للكفاح المسلح، هذا ما سيتكفل به حزب الشعب– حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بعد ذلك من خلال تأسيس المنظمة السرية مطلع سنة 1947م المهيأة أساسا لهذا الغرض.

ينبغي الوعي باختلاف استخدام مصطلح "**الشرعية**" بين الفلسفة السياسية والعلوم السياسية، فالفلاسفة السياسيون عادة ما ينظرون إلى الشرعية كمبدأ **أخلاقي** أو **عقلاني** يشكل القاعدة التي يمكن للحكومة الاعتماد عليها في مطالبة المواطنين بالطاعة في حد ذاتها. وفي المقابل، يتعامل علماء السياسة مع مفهوم الشرعية من منطلق **علم الاجتماع** كتعبير عن إرادة الامتثال لنظام الحكم بغض لنظر عن كيفية تحقق ذلك. وينظر هذا الموقف إلى الشرعية بمعنى " **الاعتقاد في الشرعية**"؛ أي الاعتقاد في " **الحق في الحكم**"، وذلك كاستمرار للتصور الذي طرحه ماكس فيبر(1864-1920)م.

3– في مفهوم الشرعية ودلالاتها:

ترتبط قضية الشرعية بواحد من أقدم الجدالات السياسية وأكثرها أهمية وهو الجدل حول مشكلة " الالتزام السياسي"، ففي ثنايا تحليلهم لمدى وجوب احترام الدولة وطاعة قوانينها على المواطنين، طرح منظرو العقد الاجتماعي مثل هوبز (1588-1679)م، و لوك (1632-1704)م ممارسة الحكومة للسلطة الشرعية في المجتمع. ويلاحظ أن الدلالات السياسية الحديثة لا تركز على مسألة لماذا ينبغي على الناس أن يطيعوا الدولة على نحو مجرد، بل على

قضية سبب طاعتهم لدولة معينة أو نظام معين للحكم. وكان ماكس فيبر قد قدم الإسهام الأساسي في فهم الشرعية كظاهرة اجتماعية حيث حدد ثلاثة أنواع من الشرعية. السياسية هي: السلطة التقليدية (القائمة على التاريخ والعادات) والسلطة الكاريزمية (القائمة على قوة الشخصية، والسلطة الرئيسية القانونية (المستندة إلى إطار من القواعد الرسمية القانونية.) ووفقا لفيبر، فإن المجتمعات الحديثة تتجه بشكل متزايد إلى ممارسة السلطة الرشيدة القانونية، وتبنى الشرعية النابعة من احترام القواعد الرسمية القانونية.

وثمة اقتراب بديل للتعامل مع مفهوم الشرعية طوره منظرو الماركسية المحدثة

التي توظفها المجتمعات الرأسمالية لتقييد الصراعات الطبقية وكبح جماحها عبر تصنيع الرضا العام واختلافه من خلال التوسع في الديمقراطية والإصلاح الاجتماعي. ومن ثم تصبح الشرعية مرتبطة بمواصلة الهيمنة الأيديولوجية وفي هذا الإطار طرح مفكرو الماركسية المحدثة مثل "**هابرماس**" مفهوم **"أزمات إضفاء الشرعية أو أزمات الشرعية Legitimation Crises** "في المجتمعات الرأسمالية ؛ حيث يضحى من الصعب الحفاظ على الاستقرار السياسي بالاعتماد على الرضا وحده. ويكمن المصدر الأساسي لهذه " **النزعات التأزمية**" في التناقض المزعوم بين منطق التراكم الرأسمالي من جهة والضغوط الشعبية التي تطلقها السياسات الديمقراطية من جهة أخرى. **الضغط السياسي** أو **اللوبي** كلمة إنجليزية تعني الرواق أو الردهة الأمامية في فندق، تستخدم هذه الكلمة في السياسة على الجماعات أو المنظمات التي يحاول أعضائها التأثير على صناعة القرار في هيئة أو جهة معينة، وفي الولايات المتحدة يوجد أكثر من لوبي ومن أشهرهم اللوبي اليهودي الذي يمارس

الضغوط على مجلس الشيوخ النواب الأمريكيين لتأييد إسرائيل اللوبي عبارة عن حث لجهات قريبة من اتخاذ القرار تمارسه مجموعات أو اطراف للحصول على مارب واهداف تخدم مصالحها السياسية بالدرجة الأولى ومصالح أخرى تتفرع من السياسة قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية.

هذه المجموعات منظمة ولها أهداف ومصالح بعيدة المدى هدفها الوصول إليها عن طريق ممارسة ضغط كبير منظم و ممنهج قصير المدى على صناع القرار، قد تكون هذه المجموعات من أصحاب الأموال تستخدم أموالها للتأثير على السياسة العامة ضمن ما يخدم مصالحا أو من اجل تأسيس قوى ومجموعات أخرى ذات قدرة على الحث والتأثير. ويشكل الصحافة والإعلام دورا مهما جدا في عملية اللوبي أو الحث من اجل تشكيل أكبر ضغط ممكن من قبل المواطنين العاديين أثناء العمليات الانتخابية أو لتجنيد الرأي العام في مناسبات أخرى. ويظهر اللوبي على شكل جماعة غير رسمية ولكن تتفق أهدافها ومصالحها لتحقيق ضغط على صناع القرار أو الرأي العام.

الاستعمالات السياسية :

يورد بعض الباحثين أن الاستعمالات السياسية **"للاعتراف"** تعتمد على ثلاث حالات:

*__الأولى__ الاعتراف المبكر بنظام جديد.

*__الثانية__ عدم الاعتراف المطول بنظام جديد وفاعل.

* __الثالثة__ الاعتراف المطول بنظام بائد.

ويعتبر الكاتب "**بيترسون**" أن الدول ستختار اعتماد أحد هذه الحالات وفقا لثلاثة أسباب: **في المستوى الأول**، يستعمل **الاعتراف** للتعبير عن الموافقة أو الرفض تجاه نظام. ووفق الكاتب "**آلن بوشانن**" يمكن استعمال فعل

الاعتراف للتأثير على سياسات الأنظمة أو بصفة أهم التأثير على بقائها. **فالاعتراف** يقوي الكيانات السياسية التي تفتقد للحقوق القانونية والواجبات، وهو ما يجعل منه فعلا دستوريا وقانونيا قبل أن يحمل مضمون الالتزام السياسي.

كما يعتبر "**بوشانان**" أن الحكومات الطموحة تستحق الاعتراف أكثر مما تستحقه سياساتهم المحلية المثيرة للجدل. بذلك فان منح الاعتراف من عدمه على أساس المعايير الأخلاقية يمكن أن يكون سياسة فاعلة في تحفيز السلوك الصحيح بين الأنظمة المختلفة وعلى أرض الواقع، فهناك تفاوت كبير بين الأهداف التي تعلنها الدول عندما تحصل على الاعتراف السياسي من قبل الحكومات الأجنبية، وبين ما تحققه فيما بعد، وثبت أن رفض الاعتراف هو وسيلة غير فعالة للتهديد بزوال نظام ما. وللاعتراف عواقب سياسية وتأسيسية ينبغي أن تضع في الاعتبار الإستراتيجية العامة للدولة، وتبعا لذلك رفضت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الاعتراف ببعض الأنظمة الاشتراكية على أساس أن القيام بذلك سيكون ضد مصلحتها الوطنية.

الاعتراف كـ"فعل اجتماعي"

ويذكر الباحث مثال دولة الكويت التي احتلها صدام حسين سابقا وأصبحت غير موجودة بالمعنى الفعلي للكلمة، ولكن هذا لم يمنع المجتمع الدولي من التشديد على اعترافه بها واستعادت في نهاية المطاف سيادتها من خلال استخدام القوة. ونتساءل كباحثين عما إذا كان الاعتراف أو عدم الاعتراف أداة من أدوات التحكم ويتوقف أثره القانوني على القيام بأفعال دبلوماسية ملموسة ؟ فالاعتراف كعمل اجتماعي له أثر ملموس ليس فقط على الحقوق والواجبات الدولية، ولكن أيضا على الشرعية وبذلك فإن له أثر عميق. وفي حين أن الاعتراف القانوني يستهدف الأنظمة القائمة فإن الاعتراف

الاجتماعي يستهدف المدنيين عن طريق المطالبات الخارجية بإعطاء الكيان السياسي الحق المشروع في الحكم.

فمسألة الاعتراف ضرورية لممارسة الحقوق القانونية والواجبات وإرساء أسس الدولة الراشدة، ويقول المؤيدون لهذه النظرية إنه ليس هناك أي قواعد لتطبيق هذا المفهوم .فيمكن للدول أن تقوم باعتراف ما في سرية. وفي معظم الأحيان فإن فعل الاعتراف يمنح على أساس المصالح والمثل السياسية ويكون عادة في قطيعة مع الواقع القانوني.

علاقة الاعتراف بمفهوم الكرامة والاحترام:

أ- في مفهوم الكرامة:

جاء في **"لسان العرب"** أن "**الكرم**" نقيض اللؤم، ويعني العتق والأصل والصفح والفضل والعظمة والشرف. و الكريم اسم جامع لكل ما يحمد، وصفة من صفات الله وأسمائه؛ وهو الكثير الخير الجواد المعطى الذي لا ينفذ عطاؤه وهو الكريم المطلق، أما الكريم النسبي فهو الجامع لأنواع الخير والشرف والفضائل. والاسم منه "**كرامة** "والرجل له مكارم وينبغي تكريمه وإكرامه ويقال: " **له علي كرامة أي عزازة واستكرم الشيء: طلبه كريما أو وجده كذلك.**" ونجد في القرآن الحكيم: " **ألقي الي كتاب كريم**" وأيضا "**وقل لهما قولا كريما**" ، ونجد كذلك:" **إن أكرمكم عند الله أتقاكم.**" كما جاء في الحديث الشريف: " **واتق كرائم أموالهم..** " والكريم هو الذي يجتمع فيه العدل والعفة والجمال والحكمة والرئاسة والأدب والظرافة.

أما لفظ الكرامة في اللاتينية هو dignitas وفي الفرنسية هو dignité ويشتق منه الحد dignitaire ويفيد ثلاثة معاني :

معنى اجتماعي: المنزلة التي يحتلها الفرد في التراتبية الاجتماعية والمحمولات والمحاسن المنجرة عن هذه الرتبة.

معنى أخلاقي: القيمة الممنوحة الي الشخص الإنساني في حد ذاته بمعزل عن طباعه الفيزيائية وموقعه الاجتماعي. وقد أشار "عمونيال كانط" الي ضرورة معاملة الشخص كغاية وليس كوسيلة؛ فالكرامة تمنح الإنسان قيمة تخص الغاية المطلقة وتختلف عن الغايات النسبية التي تمتلك ثمنا .

معنى نفسي: الوعي الذي يستمده الفرد من قيمته الخاصة لكونه شخصا إنسانيا. إن الشعور بالكرامة بكل ما فيه من تبطن و فردنة للقيمة يتعارض مع الإحساس بالمجد الذي يرجع الي المرتبة والدرجة. و إذا كان المجد هو قيمة تراتبية فإن الكرامة هي قيمة مساواة و تتماهى مع الصورة التي يحملها المرء لنفسه. عندئذ تأخذ الحماسة بالبعض الي درجة التضحية بالنفس من أجل إنقاذ كرامته من كل إهانة. فمبدأ الكرامة الانسانية عند كانط يقتضي أن نعامل الإنسان على أنه غاية لذاته لا على أنه وسيلة لغيره. لكن ألا يقتضي مبدأ الكرامة البشرية الاستنجاد بمبدأ الاحترام الأخلاقي ؟

ب- **مفهوم الاحترام** :

لقد جاء في معجم المصطلحات الفلسفية ما يلي:"**الاحترام**" هو " **شعور بالتقدير والمهابة ينتاب الإنسان أمام الأشخاص أو الأشياء التي تمثل قيما أخلاقية أو معنوية. وهذا الشعور يفترض الحرمة في معظم الأحيان وعدم المساس بموضوع الاحترام.**"

إن لفظ الاحترام تجاوره عدة ألفاظ أخرى مثل: المنزلة والوقار، والهيبة، والاعتراف. وبالعودة الي عالم الموسيقى يبعث الى الحياة "**المعنى الاجتماعي**" للاحترام، وخاصة التوازن والانسجام والتقيد بالمطلوب وأداء الوظيفة المحددة.. والأخذ بعين الاعتبار حاجيات الآخرين والعمل على تحقيقها على قدر الإمكان؛ بعد تشخيص معمق ودراية تامة بالظروف المتعددة المجالات والمعايشة الوجدانية لهم .

إن الاحترام الذاتي يمر عبر الالتزام بجملة من الوسائط الاتصالية من نوع: القوانين والطقوس الاجتماعية، ووسائل الإعلام، والمعتقدات الدينية والتقاليد الثقافية، والمذاهب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والدولة. على هذا النحو فان " **تقدير الذات ذاتها لا يختزل في مجرد علاقة للذات بذاتها، فهذا الشعور يتضمن فضلا عن ذلك طلبا موجها الي الآخرين؛ انه يتضمن الأمل بموافقة متأتية من الآخرين. بهذا المعنى يكون تقدير الذات ذاتها ظاهرة انعكاسية وظاهرة علائقية في نفس الآن، ويجمع مفهوم الكرامة والاحترام وجهي هذا الاعتراف.** "

إن قلة الاحترام التي يعمل بها المرء اليوم هي أمر مهين وجارح للمشاعر، وهذه الندرة هي أمر مصطنع وغير مبرر؛ لأن احترام الناس أمر في المتناول ولا يستحق الكثير من الجهد والتفكير، بل وفاء الإنسان لذاته والعودة الي إنسانيته.

بهذا نخلص إلى نتيجة هامة مفادها: "**أن الاعتراف بالغير من حيث هو وعي بضرورة الوجود المشترك؛ هو المعنى القانوني للاحترام.**" عندئذ أن احترام الآخرين ينبع من احترام الإنسان لنفسه، وذلك لكون الإنسان يتصالح مع إنسانيته ويكون إنسانا من خلال اعتراف بقية الناس الذين يتواصل معهم في الفضاءات المختلفة. والتزامه بالمبادئ الانسانية الأصيلة واحترامه كرامة الإنسان باعتباره قيمة كبرى؛ فضلا عن تقديسه حقه في الوجود والعمل و الإبداع وإرادة الحياة.

4- مقاربة إشكالية الاعترافات من خلال تصريحات السياسيين:

إن مجازر **8 ماي 1945** في صيرورتها التاريخية تندرج ضمن "**تقليد استعماري**" قديم، جرى التحضير لها بتخطيط وعناية من جلادي "**فرنسا التاريخية**" المحترفين؛ في سياق الإبادات الجماعية المرتكبة من قبل الجيش

الفرنسي ومليشياته الاستعمارية. و قد تم تغطيتها من قبل حاكم الجزائر آنذاك "**إيف شاتينو**"، كما فعل الماريشال "**بيجو**" بشأنه ضباطه عام 1845 م؛ خلال أحداث محرقة الظهرة، و بعدهما الجنرال "**ديغول**" مع محافظه للشرطة "**موريس بابون**" خلال مظاهرات 17 أكتوبر 1961م.. وتمثل هذه المذابح والإبادات الجماعية -في مجملها- جزءا هاما من الذاكرة التاريخية المؤلمة للجزائريين، كما تعبر عن بعض من حقائق التاريخ التي لا يمكن لأحد القفز عليها أو محوها.

وتأتي تصريحات واعترافات بعض الساسة الرسميين الفرنسيين في السنوات الأخيرة، لا سيما تصريح الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" الذي قال: "**أنه لا يمكن للأبناء الاعتذار عما فعل الآباء"(14)** وسفير فرنسا في الجزائر السيد "**هوبير كولين فرديار**" في مدينة سطيف بالشرق الجزائري؛ الذي وصف أحداث 8 ماي1945 ب"**مأساة لا تغتفر**"؛ في سياق البدايات الأولى لفتح ملف "**الاعترافات السياسية**" حول هذه المجازر البشعة –التي سبقتها أخريات لا تقل عنها قساوة وألما.-

أما بشأن مظاهرات 11 أكتوبر 1961 وضحاياها، فقد أعلن الرئيس الفرنسي "**فرانسوا هولا ند**" أن: **"الجمهورية تقر برؤية واضحة بهذه الوقائع بعد 51 عاما على هذه المأساة، موجها تحية إلى روح الضحايا.**" كما أفاد **هولاند** بأن بلاده:" **تعترف بكل وضوح بالقمع الدموي الذي تعرضت له مظاهرة الجزائريين في باريس في 17 أكتوبر 1961م**"، كما جاء في بيان صدر عن قصر الإليزيه: **مضمونه يؤكد أن: "الجمهورية تعترف بكل وضوح بتلك الأحداث.. بعد 51 عاما من تلك المأساة أترحم على ذكرى الضحايا.**" من جهة أخرى – وتساوقا مع التصريحات والاعترافات السابقة- فقد صادق مجلس الشيوخ الفرنسي يوم 2012/10/23 على مقترح لائحة تعترف بقمع

مظاهرات17 أكتوبر؛ بمجموع **174** عضوا صوتوا بـ"نعم" من جملة **344** من الأصوات المعبر عنها داخل هذه المؤسسة التشريعية. و خلال زيارة الدولة الأخيرة التي قام بها الرئيس "**هولا ند**" إلى الجزائر يوم 20 ديسمبر 2012؛ جاء في سياق حديثه عن هذا الموضوع التاريخي معترفا في خطابه أمام أعضاء البرلمان الجزائري بالقول: " **اعترف هنا بالمعاناة التي تسبب فيها الاستعمار للشعب الجزائري."** مؤكدا في ثاني يوم من زيارته للجزائر **بأن: "مذابح سطيف وقالمة وخراطة (التي) تبقى راسخة في ذاكرة الجزائريين وضمائرهم."** مشيرا –في المكان نفسه- إلى أنه: **" خلال 132 سنة (1830-1962)م خضعت الجزائر لنظام ظالم ووحشي؛ وهذا النظام يحمل اسما هو الاستعمار."**

نعتقد أن هذه الاعترافات بقدر ما تعكس حالة سيكولوجية تنم عن معاناة الضمير التي أضحت تؤرق هؤلاء الساسة والعسكريين؛ بقدر ما تمثل من منظور تاريخي– سياسي خطوة مهمة و"**تقدما**" في الخطاب السياسي الفرنسي باتجاه: تصحيح الموقف التاريخي حيال الذاكرة الاستعمارية المشتركة، و تصويبا لصيرورة العلاقات السياسية، كما هي تحفيز وإنعاش لعلاقات اقتصادية واستراتيجيه.. بين بلدين مهمين على ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية؛ تجمع بينهما مشتركات الذاكرة التاريخية، حيوية الجغرافية السياسية، وبرغماتية التبادل والاستثمار الاقتصادي وآفاقهما. من جانب آخر فإن مثل هذه الاعترافات المتتالية تلقي بثقل المسؤولية كاملا على الطرفين في سبيل فتح ملف "**الذاكرة المشتركة**"، بكل حيثياته ومعطياته، آلامه وآماله؛ حتى يكون ضمن التداول التاريخي - الفكري والسياسي بين الجميع. كما من واجب المؤرخين والسياسيين معا بلورة **"نظرة تاريخية جديدة**" للذاكرة التاريخية؛ لمواجهة إرث التاريخ الاستعماري المؤلم بشجاعة

ومسؤولية..لأنه من حق جيل الحاضر وأجيال المستقبل في الجزائر وفرنسا معا، الاطلاع على مضامينها كما هي. فضلا عن ضرورات الاستثمار المشترك – بواقعية وبرغماتية- للتأسيس المتين والتحضير الفعال لعلاقات التعاون والسلام المستقبلي بين البلدين؛ حتى لا يتكرر دفع ضريبة "**الدم البريء**" مجدا بين البلدين.

الإحالات:

1-عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، ص 57

2- قسطنطين رزيق، **نحن والتاريخ**، دار الملايين بيروت- لبنان، ص15

(*) "**جبهة أحباب البيان والحرية**" تنظيم سياسي تأسس في 14مارس 1944م، على خلفية إصدار الجنرال "**كاترو**" قرار 07ماس 1944 الذي يستنسخ مشروع " بلوم – فيوليت" لعام 1935م. وقد ضمت الجبهة أهم التيارات السياسية الوطنية النشطة على الساحة السياسية الوطنية آنذالك. وهي: حزب الشعب الجزائري بزعامة مصالي الحاج، مجموعة النخبة والنواب بقيادة فرحات عباس، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين برئاسة الشيخ البشير الابراهيمي. ومثلث إطارا لأتلاف القوى الوطنية، ووحدة المطالب السياسية الوطنية للشعب الجزائري.

3- محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد،صالح المثلوثي، ط ؟ موفم للنشر الجزائر 1994، ص37

4 - سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3 ، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986، ص228

5 – د. بشير خلدوني، **أصول الحركة الوطنية وتطورها(مقال)**، مجلة الرؤية عدد1 ، الجزائر ؟ ص 64

6- سعد الله، مرجع سابق، ص 229، انظر: بن جامين سطوره، **أمصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية**، ترجمة صادق عماري ومصطفى ماضي، ط ؟ دار القصبة الجزائر 1999 ص191 -192

7- سعد الله، مرجع سابق، ص 230. وكذلك عباس فرحات، مرجع سابق، ص186، وأحمد محساس، **الحركة الثورية في الجزائر**، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عباس، ط ؟ دار القصبة للنشر الجزائر 2002، ص 238

8- فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، ط ؟ مطبعة فضالة المحمدية المغرب، ص 188 -189

9- محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ط1 دار البلاغ الجزائر2001، ص 162

10 - سعد الله، مرجع سابق، ص 252

11 - فوزية بوسباك، **شهادات حية عن أحداث 08 ماي 1945** ، مجلة الذاكرة عدد:02 السنة الثانية، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص 109

12- سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، تر. محمد حافظ الجمالي، ط ؟ دار القصبة للنش، الجزائر 2003، ص 44

13- د.جمال قنان، **جذور ثورة نوفمبر 1954**، مجلة الذاكرة عدد5، المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1998، ص9 -10

(**) ابن منظور، لسان العرب، أنظر لفظة الكرامة ص

14- حميد يس، "**الخبر السياسي**" محمد القورصو يقول إن **فرنسا تشعر بالذنب إزاء الحركى والأقدام السوداء... إدانة ساركوزي للاستعمار حبة حلوى في بطن جائع**."، يومية الخبر، الجزائر، العدد: 2950، (الأحد 01 نوفمبر 2009)، ص 2

الفعل الروحي والاجتماعي للمرشدات الدينيات في المجتمع الجزائري وأثر ذلك في ترسيخ المرجعية الوطنية

أ.نقاز إسماعيل
جامعة سيدي بلعباس

Abstract:

The Globalizing culture movement that prevailed in Arab societies, and the Algerian society in particular, has made the advancement of social actors and elitist sure to be facing consciously intellectual, and to see the community addresses the community in his life and relationships, and what was the community yard ground for the growing momentum of different ideas, they must be stand the various scientific and cultural institutions decisive stance in maintaining the intellectual pluralism in the unit that combines the spectra of the community framework.

Keywords:

Algerian society - cultural institutions – Islamic Thought – Sciences.

إن حركة الثقافة العولمية التي تعيشها المجتمعات العربية، والمجتمع الجزائري على وجه على وجه الخصوص، جعلت نهوض الفاعلين الاجتماعيين والنخبويين أكيدا من أجل أن تجابه بوعي فكري ثاقب، وبرؤية مجتمعية تخاطب المجتمع في حياته وعلاقاته، ولما كان المجتمع ساحة خصبة لتنامي زخم الأفكار المختلفة، وجب أن تقف المؤسسات العلمية والثقافية المختلفة موقفا حاسما في الحفاظ على التعددية الفكرية في إطار الوحدة التي تجمع أطياف المجتمع.

لقد حفلت المرأة المسلمة في تاريخ الفكر الإسلامي بمكانة أعطت نورا مشرقا تشرفت ولا زالت تتشرف به الحضارة الإسلامية ماضيا وحاضرا [1]، وهذا لا يجعلنا نخفي بعض المنزلقات التي وقعت فيها هذه الحضارة أيام الانحطاط، حيث ابتعدت الملة عن معين الوحي، وأصبحت المرأة تعيش في مستنقع العادات والأعراف المتخلفة الرجعية المتحجرة، فجاءت بوادر الإصلاح الفكري للأمة [2] وأزالت كثيرا من الضباب الكثيف الذي علق بحياة المرأة ومكانتها. ومع أن المرأة تحتل مكانة متميزة في المجتمع العربي إلا أن ذلك لا زال نضالا نحو مزيد من بعث قدرات المرأة اجتماعيا وسياسيا وحضاريا.....الخ

إن أهم طيف يشكل المجتمع هو المجتمع النسوي، والمرأة تمثل محورا أساسا ومكونا ركينا إلى جانب الرجل، فخطاب النسوية سواء في الجزائر أو في غيرها من البلدان العربية والإسلامية يشكل حضورا حقيقيا ينتظر مزيدا من التألق والإبداع، على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية والدينية الأخلاقية والثقافية، فالمجتمع المدني يشكل نشاطا فعليا في شقه النسوي، وإن كان يحتاج إلى مزيد من الدعم والتأهيل، ونحن في هذه الورقة نعرض إلى الفعل الروحي والاجتماعي للمرشدات الدينيات في المجتمع الجزائري وأثر ذلك في ترسيخ المرجعية الوطنية. بوصف هذه الشريحة المؤطرة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تشكل أثرا بالغا يخاطب المجتمع النسوي من خلال مؤسسة المسجد وخارجه وفق ما يسمح به القانون.

وقد ظهرت البوادر الحقيقية لنشاط المرأة الدينية بعد الاستقلال، سنوات الثمانينات التي شهدت حضورا قويا لروافد الصحوة الدينية، فكانت تناط بالنساء مهام التدريس والتعليم والوعي الديني في المساجد والجامعات والمكتبات العمومية، والأحياء الجامعية، ومختلف الفضاءات الثقافية والاجتماعية، وذلك بتكليف من أرباب النشاط الديني عن طريق الأيمة ومختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين.

وقد تعززت مكانة المرأة بوصفها رافدا دعويا واجتماعيا بعد أحداث 05 أكتوبر1988م، عقب اعتماد الجزائر التعددية الجزبية السياسية، فانطلقت كثير من أحزاب الإسلام السياسي إلى التعبئة النسوية عن طريق مختلف الجمعيات والفضاءات العلمية والثقافية،والسبل التكافلية.

إلا أن هذه الخطوات الفاعلة لم تكلل بالنجاح بعد أن دخلت الجزائر دوامة العنف في بداية التسعينات، وتوقف المسار النسوي الدعوي والاجتماعي وكذا الجمعوي.

وفي سنة 1991انبرت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إلى استحداث قانون مؤسسة المسجد، وكان من ضمن مفردات القانون الإرشاد الديني النسوي، فكانت الجزائر البلد الإسلامي العربي الأول الذي ألفت تصريحا إلى الخطاب النسوي، منذ07 رمضان 1411هـ/الموافق23 مارس 1991م.

وفي سنة 2002م، استحدثت وزارة الشؤون الدينية وظيفة المرشدة الدينية، وكذلك عادت النشاطات النسوية المنبثقة من الأحزاب الإسلامية ومختلف الجمعيات النسوية ذات الطابع الديني أو الخيري على مختلف الأعمال من تعليم ومحو الأمية إلى غير ذلك من النشاطات.

يبقى أن الذي يتسلم رسمية النشاط النسوي وإدارته في الجزائر هو الوزارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف.

إن الحديث عن الإرشاد الديني النسوي هو حديث عن الهوية والمرجعية التي تشكل ركنا منيعا يحفظ وحدة الوطن واستقراره، ولما كان المسجد فضاء دينيا واجتماعيا وملتقى يجتمع فيه كل أطياف المجتمع على اختلاف مستوياتهم ومشاربهم، اقتضى أن يكون هذا الإرشاد في مستوى هذه الرغبة الجامحة لدى مجتمعنا في دينه وعاداته وثوابته.

إن حديثي عن الإرشاد الديني النسوي يتمحور حول هذه النقاط الآتية:

- مفهوم الإرشاد الديني النسوي في الجزائر
- الجهود الإجرائية العملية لدى الوزارة في تأطير الإرشاد الديني النسوي في المساجد
- المجالات العملية لنشاط المرشدات الدينيات وأثر ذلك في ترسيخ الهوية والمرجعية الوطنية.
- التطلعات المستشرفة والمقترحات الممكنة للنهوض بالإرشاد الديني النسوي.

مفهوم الإرشاد الديني النسوي في الجزائر:

يتمثل الإرشاد الديني النسوي في "النشاط النسوي المبذول في المسجد من أجل الوقوف على احتياجات المرأة الدينية و الاجتماعية داخل المسجد وخارجه في إطار ما يسمح به القانون".

وتتمثل النشاطات الدينية في تعليم القرآن الكريم ومبادئ الدين، ومكارم الأخلاق إضافة إلى إقامة الشعائر الدينية والحث عليها. والإصلاح بين الناس والأسر....الخ.

وتتمثل النشاطات الاجتماعية والتكافلية في الوقوف على روافد المجتمع التكافلية عن طريق التعاون على كل أبواب الخير التي يرتضيها الإسلام، وهذه النشاطات في الحقيقة لا تخرج عن الدين؛ بل هي من صميمه، وإنما أطلق عليها اجتماعية وتكافلية فقط للتصنيف.

وفي القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف المؤرخ في 26ذو الحجة 1429هـ الموافق24ديسمبر2008م [3]، والمتضمن تحديد مفهوم الإرشاد الديني النسوي ومجالاته عن طريق بيان مهام المرشدة الدينية، وهو كالآتي:

ففي المادة48: من هذا القانون تنص على مايلي: تكلف المر شدات الدينيات على الخصوص بما يأتي: _ تدريس مواد العلوم الإسلامية وتعليم القرآن الكريم للنساء في المساجد والمدارس القرآنية

_المساهمة في النشاط الاجتماعي للمسجد

_المساهمة في برامج محو الأمية

_المساهمة في النشاط الديني الموجه للنساء والأحداث في مؤسسات إعادة التربية

- المساهمة في الحفاظ على الوحدة الدينية للجماعة وتماسكها
- المشاركة في الدروس التحضيرية لمناسك الحج والعمرة
- المشاركة في حماية الطفولة والأمومة
- المشاركة في إعداد الفتاوى وتقنينها
- المشاركة في الدراسات وأعمال البحث العلمي التي ينظمها المجلس العلمي لمؤسسة المسجد
- المشاركة في البرامج القطاعية لحماية الأسرة

ومعالم الإرشاد الديني النسوي من خلال هذه المهام والنشاطات المنوطة بالمرشدة الدينية لا يخرج عن معاني المرجعية والوحدة الوطنية.

الجهود الإجرائية العملية لدى الوزارة في تأطير

الإرشاد الديني النسوي في المساجد

إن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف منذ أن أحدثت مؤسسة المسجد، المؤرخة في 07 رمضان سنة 1411هـ/الموافق23 مارس 1991م [(4)]، جعلت للمرأة في الخطاب المسجدي مكانا؛ حيث نصت المادة 05 : من هذا القانون " تضطلع المؤسسة بالمهام الآتية:

- توفير الظروف الملائمة للمرأة قصد المساهمة في مختلف أوجه نشاط المسجد.

فكانت اللبنة الأولى في الشراكة الدينية والاجتماعية للمرأة مع الرجل، ثم استحدثت الوزارة وظيفة مرشدة دينية كما نص القانون الأساسي

للأسلاك الخاصة بالموظفين بالشؤون الدينية المؤرخ في 18 ذي الحجة 1422هـ/ الموافق 02مارس 2002 م [5]؛ حيث أيقنت مدى الضرورة التي يحتاج إليها المجتمع النسوي في تلبية احتياجاته الدينية والوقوف على أهم المحطات الاجتماعية التكافلية من أجل مزيد من الترابط المجتمعي والأسري، والرعاية الإنسانية لمختلف المحتاجين عن طريق سبل الخيرات.

إن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الساهرة على القطاع الديني لم تدخر وسعا في تلبية احتياجات المجتمع النسوي، و في إعطاء المرشدة الدينية مكانتها، بعد أن أعطت هذا المنصب لذوات التأهيل الجامعي لا يقل عن شهادة ليسانس في العلوم الإسلامية، إضافة إلى حفظ القرآن المجيد؛ حيث إن لها نفس الرتبة مع الإمام الأستاذ.

تجري نشاطات العمل في المسجد عن طريق التنسيق والعمل المتكامل مع الإمام الأعلى رتبة في المسجد، حيث يتمثل نشاط المرشدة الدينية في القيام بشؤون النساء في مصلاهم عن طريق الدروس وتحفيظ القرآن الكريم، ومختلف النشاطات التي حددتها المادة 48 من القانون الأساسي للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بقطاع الشؤون الدينية والأوقاف كما ذكرنا آنفا.

ومع صدور مرسوم سنة 2008م تضمن استحداث رتبة "مرشدة دينية رئيسية"، والمؤهلات المطلوبة لهذا المنصب لا تكون إلا عن طريق إثبات 10سنوات عمل من طرف المرشدات الدينيات، أو عن طريق مسابقة خارجية للحائزين على شهادة الماجستير، أو ماستير2 في العلوم الإسلامية، إضافة إلى حفظ القرآن المجيد كاملا، وهنا تزداد المهام المنوطة بالمرشدة الدينية الرئيسية، حيث تضطلع بإعداد الفتاوي وتقنينها والبحوث والدراسات في المجلس العلمي لمؤسسة المسجد، وكذا المشاركة في البرامج القطاعية لحماية الأسرة.

يصل عدد المرشدات الدينيات في الجزائر عبر 15ألف مسجد إلى أكثر من 300مرشدة دينية في مختلف الولايات [6]، وهذا العدد قليل مقارنة مع الاحتياجات الدينية والتكافلية لدى المجتمع.

المجالات العملية لنشاط المرشدات الدينيات وأثر ذلك

في ترسيخ الهوية والمرجعية الوطنية.

لقد حددت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف المهام المنوطة بوظيفة الإرشاد الديني النسوي، حيث تمثلت المجالات العملية لنشاط المرشدات الدينيات في ترسيخ الهوية والمرجعية الدينية والوطنية، وتطبيق تطلعات الدولة في القضاء على محو الأمية وترشيد المجتمع. ونجملها في الآتي:

1/ تدريس مواد العلوم الإسلامية وتعليم القرآن الكريم للنساء في المساجد والمدارس القرآنية:

حيث إن مبادئ الدين تعد المنبع الذي يمثل الوعاء القيمي لدى المجتمع الجزائري، وهنا جاءت ضرورة الوعي عن طريق الإرشاد والواعظ، وكل ما يهم المرأة في حياتها النفسية والاجتماعية، والتعبدية الخالصة، وكذلك تحفيظ القرآن الكريم للصغار والكبار، ولقد اشترطت الوزارة على المرشدات الدينيات حفظ القرآن المجيد، وعدم الاكتفاء بالشهادة الجامعية وحدها، وهذا عامل أساس في نقص المرشدات الدينيات، حيث إن شرط حفظ القرآن المجيد كاملا، منعهن من الدخول إلى هذه الوظيفة المقدسة. فالمدارس القرآنية النسوية أصبحت ملاذا لكثير من بنات المسلمين. ولقد سجلنا في ولاية سيدي بلعباس من نشاط المرشدة الدينية ليلى، بمسجد ابن تيمية ما يبعث عن التألق والحرص المستمر، حيث يشهد حلقات القرآن الكريم ومبادئ الشريعة أكثر من 300امرأة، وهذا عدد لا بأس به لو كان مسجلا على جميع مناطق الولاية أو أغلبها.

وترتكز مهمة المرشدات أثناء اقتراب موسم الحج والعمرة على تقديم الدروس التحضيرية في المساجد، وكذا مرافقة المسنات إلى بيت الله الحرام لإرشادهن إلى كيفية آداء المناسك لمن لم تستوعب الدروس النظرية

2/ المساهمة في برامج محو الأمية:

فقد احتضنت المساجد تجربة القضاء على الأمية، منذ أن أعلن ديوان محو الأمية على تقلد هذه المهمة الصعبة، فكانت تنسيقية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، واضحة وحاضرة، حيث أصبحت المساجد والمدارس القرآنية قبلة لفصول محو الأمية على مختلف مستوياتهم، وقد أحصت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ما لا يقل عن 60ألف امرأة ، حسب وزير الشؤون الدينية والأوقاف السيد بوعبد الله غلام الله في كلمة ألقاها في افتتاح الملتقى العلمي حول الخطاب المسجدي النسوي وانطلاق الطبعة الثالثة من المسابقة الوطنية النسوية للقرآن الكريم، بفاعلية برنامج محو الأمية، وبخاصة في أوساط النسوة حيث تكفلت بإخراج أكثر من 60 ألف امرأة من دائرة الأمية بفضل برامج تدريس اللغة والقرآن تضمنها معلمات متطوعات ومرشدات دينيات [7].

3/ المساهمة في النشاط الاجتماعي للمسجد:

إن نشاط المرشدة الدينية الحقيقي يظهر من خلال تجسيد معاني القيم التي ترشد إليها إلى واقع معيش، وبوادر عملية حقيقية، فكثير من النشاطات العلمية التي تبقى حبيسة أركان المسجد ولا تخرج إلى الواقع، تعتبر عامل فشل للمرشدة الدينية.

فالمرشدة الدينية التي تبقى حبيسة أسوار المساجد نادرا جدا ما تتحرك هي باتجاه الآخرين لمساعدتهن على الخروج من المشاكل والصعوبات التي تواجههن وإن حدث ذلك فإن متابعة الحالة لا يكون وتنقطع العلاقة بين الطرفين إلا إن التقيا صدفة- حسب ما استقيناه من شهادات حية من أفواه مرشدات روين لنا تجارب عملهن في هذا المجال-، وعن نشاط المرشدة الدينية داخل المسجد أجمعت أغلب الآراء التي استطلعناها في الميدان على

أن دور المرشدة في الوقت الحالي تم اختزاله بشكل أدى إلى تقزيمه ولا يزال بعيدا جدا عن جوهر المهمة الحقيقية وحتى الحلقات ودروس الوعظ لا تكون إلا مرة في الأسبوع أو مرتين على أكثر تقدير فالممارسة الضيقة للإرشاد والوعظ على محاور بذاتها دون غيرها يجعل الإرشاد عديم الفعالية المرجوة.

ويظهر الجانب الاجتماعي في كل ما يهم المرأة في حياتها الاجتماعية [(8)]، على سبيل المثال حماية الطفولة والأمومة، وقد نص المرسوم على هذا البند، فالتوعية الاجتماعية داخل المسجد وخارجه مطلب أكيد في بث الوعي الحقيقي، بقيمة هذه الروافد الاجتماعية الجمالية.

وقد رأينا رئيس منظمة اليونيسيف (توماس دافان) يبدي إعجابه بدور المرشدات الدينيات اللواتي أضيفت إليهن مهام جديدة ذات طابع اجتماعي، تتعلق بحماية الطفولة والأمومة من الأمراض المتنقلة، وكيفية الحفاظ على صحة المرأة الحامل، من خلال الدروس التوعوية التي تتلقاها المرأة بالمساجد [(9)].

إضافة إلى عقد الصلح بين أفراد المجتمع المتنازعين (الزوج والزوجة، أم وابن، أب وابنته)، والمساهمة في النشاطات الاجتماعية للمستشفيات ودور العجزة ودور الطفولة المسعفة.

4/ المساهمة في النشاط الديني الموجه للنساء والأحداث في مؤسسات إعادة التربية:

إن تواجد المرشدات الدينيات في المؤسسات العقابية أصبح أثرا بعد عين، حيث أكد الوزير أن قطاعه يتعامل مع وزارة العدل في هذا الإطار حيث تقوم العديد من المرشدات بزيارة المؤسسات العقابية لتقديم دروس دينية والموعظة وتلقين الفتيات من المحبوسات مبادئ الأخلاق للقضاء على مختلف الآفات الاجتماعية.

تقول رئيسة المنتدى العالمي للمرأة المسلمة عائشة بن حجار " المرشدة فكرة رائعة لو أنها تطور فالمرشدة الدينية للأسف الشديد حصر دورها في المساجد فقلما نجدها تنشط خارجها لذا يجب أن يكثف تواجدها من الناحية القانونية إلى دور غير المساجد على غرار مراكز إعادة التربية والسجون" (10)

حسيبة خالد ذات الـ45 سنة، مرشدة دينية رئيسية بمسجد "مالك بن أنس" بالعلمة، منذ 22 سنة، هذه السنوات الطويلة في حقل الإرشاد مكنتها من اقتحام أسوار السجون لإعادة تأهيل السجينات اللواتي تورطن في جرائم مختلفة، وترغيبهن في التوبة والأوبة إلى الله، عبر دروس تتحدث عن حياة الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم، وتنظيم مسابقات في حفظ القرآن الكريم وتجويده، بينما يخصص يوم 8 مارس للحديث عن دور المرأة في إصلاح المجتمع، ومن خلال انتدابها على مستوى السجون، لاحظت حسيبة أن السجينات ينقسمن إلى قسمين: قسم غير مهتم إطلاقا بالدروس التي تلقى من طرف المرشدات الدينيات. أما القسم الثاني فيتأثر ويذرف دموع الندم، ويرغب في التوبة، على غرار السجينات اللواتي جمعن أموالهن من مصدر حرام كالدعارة، حيث يستفتين حول كيفية التخلص من هذه الأموال، وكيف السبيل إلى العيش الحلال بعد الخروج من السجن، إذا كانت البيوت التي يملكنها مصدرها حرام، في هذه الحالة تقوم المرشدات بتحويل الاستفتاء الى المجلس العلمي على مستوى مديرية الشؤون الدينية بسطيف.

5/ المساهمة في الحفاظ على الوحدة الدينية والوطنية للجماعة وتماسكها:

يظهر هذا في طبيعة التكوين الذي تخضع له المرشدات الدينيات، فالمرجعية الدينية الموحدة، عامل أساس في إبعاد شبح الفتن والاختلافات المذمومة التي لا يرتضيها الشرع، ولا مصلحة فيها للوطن، ولهذا كان المذهب

المالكي أساسا منيعا في حياة الناس التشريعية، إضافة إلى المعتقد السني الذي يحفظ أركان الأفكار الدينية عن كل فرقة واعوجاج وزلل.

وتتمثل الهوية الوطنية في إحياء المناسبات الوطنية وإقامة التظاهرات العلمية، والاحتفاء بتاريخ الوطن وأبطاله، وكذلك مختلف العادات والتقاليد التي تجمع وحدة الجزائري في وحدة عاداته وتنوعها، كل ذلك ضرورة ملقاة على عاتق الخطاب الديني النسوي، لأن العولمة تلتهم كل الثقافات وتقوم على تشتيتها عبر السلاح الإعلامي الذي لا يغادر صغير ولا كبيرة إلا أحصاها، فلا بد من استغلال الثروة العولمية الإعلامية في بعث وتأكيد الخصوصية الجزائري، وهذا مطلب ديني وطني على حد السواء.

وعلى سبيل المثال، وفي الميدان استطاعت مرشدة إنقاذ عائلة من التنصير «راضية هلال» (33 علما)، مرشدة متطوعة منذ 10 سنوات تقريبا بمسجد «البشير الإبراهيمي»، وبالإضافة إلى إشرافها على المدرسة القرآنية بالمسجد، استطاعت أن تنقذ عائلة من اعتناق المسيحية، فبعد أن بلغتها إحدى طالباتها أن جيرانهم على وشك أن يرتدوا عن الإسلام، وقد بدؤوا فعلا في ممارسة بعض الطقوس التي تتعلق بالنصارى تحت تأثير الابن الذي عاد من الخارج وهو يحمل المسيحية في حقائبه، قامت المرشدة الدينية باستدعاء الأم وابنتيها إلى المسجد بحجة عرض زواج، ثم فاتحتهن في موضوع التنصير، وحدثتهن بإسهاب في أمور تتعلق بالعقيدة، الأمر الذي جعلهن يعلن توبتهن، ويعبرن عن ندمهن الشديد وخوفهن من الله، وكانت لديهن القدرة على إقناع بقية أفراد الأسرة بترك المسيحية، والعودة إلى الإسلام.

وتتذكر جيدا «راضية هلال» تلك الفتاة ذات الـ30 علما التي جمعها بها القدر في الشارع دون أي ترتيب، وتقول: «تتبعت خطاي إلى المسجد بعد أن كانت تسير في الاتجاه المعاكس لي دون أن يكون لي بها سابق معرفة، وسألتني

إذا كنت مستعدة للإصغاء إليها قبل أن تقتل نفسها»! تضيف «راضية»: « أبديت اهتماما كبيرا بما ستقوله، وعرفت أنها تحمل سما قاتلا وفي نيتها أن تشربه بين المغرب والعشاء للتخلص من حياتها بعد أن ارتكبت خطيئة مع شخص وعدها بالزواج ثم تخلى عنها، وكتبت رسالة وداع لعائلتها تتضمن أسباب إقبالها على الانتحار»، وهنا تدخلت المرشدة الدينية لإقناعها بالتراجع عن التفكير في الانتحار بتذكيرها بعقاب الله للمنتحر، وترغيبها في رضاه، وتخلت الفتاة عن فكرة الانتحار وأصبحت طالبة في المدرسة القرآنية. دموع الندم أمام المرشدات.

5/ المشاركة في الدراسات وأعمال البحث العلمي التي ينظمها المجلس العلمي لمؤسسة المسجد:

ومع صدور المرسوم سنة 2008م المعدل، والذي أضاف منصب مرشدة دينية رئيسية، أصبح بإمكان المرشدة الدينية الرئسية إعداد الفتاوى وتقنينها، والمشاركة الفعلية في المجلس العلمي عن طريق إعداد البحوث والدراسات التي يحتاجها المجلس العلمي. والرد على استفسارات واستفتاءات النساء اللائي يتحرجن من طرحها على الرجال، إلا ما استشكل على المرشدات، فإنهن يقمن بتحويلها إلى هيئة الفتوى بوزارة الشؤون الدينية.

كل هذه المهام والمجالات ما هي إلا دليل على عنوان كبير اسمه بعث الثقافة الدينية والوطنية، وهذا جزء ركين في ترسيخ هوية المجتمع، وإبعاده عن شبح المنزلقات والاضطرابات المختلفة، خاصة أمام الرياح المختلفة التي نتجت عن الثورات العربية والأفكار المتشددة التكفيرية.

التطلعات المستشرفة والمقترحات الممكنة للنهوض بالإرشاد الديني النسوي:

رغم الجهود المبذولة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، يبقى الخطاب الديني النسوي، مفتقرا إلى مزيد من التألق والإبداع، لا سيما في

عصر المتغيرات السريعة، والثقافة العولمية التي تخطت كل السقوف لتلج نحو أعماق المجتمعات الإنسانية والعربية على وجه الخصوص، اقتضى أن تكون هذه التحديات في مستوى الاستجابة التي تنهض بالإرشاد النسوي، تعليما وخبرة وميدانا وتأهيلا.

وقد رأينا صيغة المرسوم الجديدة المعدلة في تحديد مهام المرشدة الدينية الرئيسية حيث كانت مفتوحة دون تقييد وإحجام، فانطلقت هذه المهام ترسم الأفق نحو النزول إلى المجتمع والإجابة عن احتياجاته، وكذلك الحفاظ عليه من الانحرافات التي أصبحت أثرا بعد عين، وهنا نخلص إلى بعض التطلعات والمقترحات التي نراها في مزيد التألق للإرشاد الديني في المجتمع الجزائري:

أولا: تعميق العمل المسجدي النسوي عن طريق فتح الورشات الثقافية والاجتماعية المختلفة، مثل ورشة القرآن الكريم تحفيظا وتعليما وتفسيرا، وجعل هذه الورشات مشفوعة بنشاطات دورية من مسابقات ومنافسات فكرية على مدار السنة.، ورشة المبادئ الدينية، وتضطلع بتدريس مختلف العلوم الإسلامية، وجعلها كذلك مشفوعة بمسابقات، ورشة الطفولة وتقوم هذه الأخيرة عن القيام بشؤون الأطفال الحضانة والمدارس التحضيرية، ورشة الأمومة، خاصة بالأمهات المتزوجات حيث يفتح هذا الفضاء سلسلة من المواد التعليمية التوعوية، في علم نفس الأطفال، وعلم طب النساء، والعلاقات الزوجية.....الخ، ورشة الفتيات اليافعات، حيث تضطلع هذه الورشة بتقديم المواد التي تحتاجها المراهقات، خاصة علم نفس المراهقات، وكيفية إنشاء العلاقات السليمة الاجتماعية في الوسط الثانوي وحتى الجامعي، والدورات العلمية في التأهيل الأسري والتركيز على أبجديات التحصيل

العلمي .....الخ، ورشة النساء الأميات عن طريق التدريب الخاص على مواد محو الأمية، ورشة سبل الخيرات مخصص للمعوزين والمرضى والمعدومين....

ثانيا: إقامة الأيام الدراسية والندوات الشهرية في مصلى النساء، عن طريق التعاون مع مختلف المساجد ما يشبه إقامة التوأمة من أجل إنجاح الدورات العلمية المختلفة، ونقلها خارج المسجد مثل قاعات المحاضرات بدور الثقافة والجامعات، والمراكز المختلفة.

ثالثا: التنسيق مع المركز الثقافي الإسلامي للولاية عن طريق جعله فضاء لتنشيط كل البرامج العلمية المختلفة.

رابعا: إنشاء دورات تكوينية مستمرة للمرشدات الدينيات، خاصة في الإعلام الآلي وعلم النفس وعلم الاجتماع والانتربولوجيا، ومبادئ العلوم النسائية الطبية التوعوية. إضافة كل روافد الثقافة العولمية، ولا نغفل إحكام الثقافة الدينية.

خامسا: إقامة ورشة الخدمات الاجتماعية، وهذه ورشة متعددة الخدمات مثل تزويج الفتيات وتقديم العون المعنوي والمادي بما يسمح به القانون.

وفي الأخير نحن نهيب بالخطاب الديني النسوي لما للمرأة من مكانة في المجتمع فهي أم وهي بنت وزوجة وأخت، وقد رأينا في تاريخ الفكر الإسلامي [(11)] نماذج لا تحصى لتفاني المرأة المسلمة في حياتها ودينها، فهي العالمة والمفسرة والمهندسة والطبيبة وربة البيت....الخ، ولا يمكن أن نتوجه إلى إصلاح الأسرة بما لم نقم على تأهيل المرأة كما هو الرجل أيضا، لكن وراء كل رجل عظيم امرأة، ولا أظنها بهذا العظيم الذي أخرجته إلا وصفا يزيدها فوق العظمة والشرف والسؤدد والرفعة أسمى معاني العز.

الإحالات:

---

[1] عقيلة حسين، مجالات إسهامات المرأة المسلمة في العلوم والتربية، مجلة رسالة المسجد،(العدد السابع، السنة السادسة، رجب1429/2008م)، إصدار وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ص61.

[2] ليلى بلخير، قضايا المرأة في زمن العولمة، دار الهدى، عين مليلة، ص98.

[3] الجريدة الرسمية، العدد73، السنة الخامسة والأربعون، الأحد 30 ذو الحجة 1429هـ/الموافق 28ديسمبر 2008م، المطبعة الرسمية، حي البساتين الجزائر ص32.

[4] الجريدة الرسمية، العدد16، السنة 28، الأربعاء 25رمضان1411هـ، الموافق 10 أفريل1991م، المطبعة الرسمية، شارع عبد القادر بن مبارك، الجزائر، ص539

[5] الجريدة الرسمية، العدد17، السنة 39، الأربعاء 22 ذو الحجة 1422هـ/ الموافق6مارس2002، المطبعة الرسمية، شارع عبد القادر بن مبارك، الجزائر، ص22.

[6] منية سليم، مجلة رسالة المسجد، العدد الأول، السنة الرابعة، ص93، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائر.

[7] النهار أولاين، http://www.ennaharonline.com 2009/07/18م، التوقيت: 14:52:00

[8] دور المسجد في عملية الإرشاد الأسري، آمال زواغي، مجلة رسالة المسجد (العدد السابع، السنة السادسة، رجب 1429هـ/ جويلية 2008)، ص53. إصدار وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائر.

[9] جريدة الشروق اليومي، العدد: 3731 ، الإثنين 30جويلية 2012م الموافق 11رمضان 1433هـ، الجزائر ص3.

[10] الشروق أولاين http://www.echoroukonline.com ،بتاريخ 2009/08/10 :على الساعة 21:30

محور الدراسات الفكرية



آليات وقواعد تغير الفتوى بين الاستنباط والتنزيل دراسة في المنهج

أ. إسماعيل نقاز
جامعة سيدي بلعباس

Abstract:

Talking about the fatwa is coming down and talk about the problem, which is waiting for the Mufti and industrious to answer its questions, and stand on its own challenges.

On this basis, the fatwa generally pose a real challenge for al-Faqih, as it is in a position statement, which must not be delayed at a time of need, as the purists, and more say they represent the fountain of Islamic law, which does not need to be explained to all people, even decided to say the legislation in religion and life, on the other accountable for negligence in a statement communicated to the people.

Keywords:

Fatwa - Answer – Islamic law – Rules- Diligence.

إن الحديث عن الفتوى هو حديث عن النازلة والمشكلة التي تنتظر من المفتي والمجتهد الإجابة عن تساؤلاتها، والوقوف على تحدياتها. وعلى هذا الأساس فإن الفتوى بصفة عامة تشكل تحديا حقيقيا يجابه الفقيه، حيث إنها في مقام البيان الذي لا يجوز تأخيره عند وقت الحاجة، كما يقول الأصوليون، وأكثر من ذلك فإنها تمثل ينبوع التشريع الإسلامي الذي لا بد من توضيحه للناس أجمعين، حتى يتقرر قول التشريع في الدين والحياة، وهذه

مسؤولية منوطة ومعلقة بالفقهاء، يحاسبون يوم القيامة عن التقصير في تبليغها وبيانها للناس. ولما كانت الفتوى بمقام هذه الميزات والخصائص، استدعى من الأصوليين أن يدرجوا في أبواب الأصول فصولا كاملة تتحدث عن الفتوى وآداب المفتين وشروطهم؛ حيث إن فصول الفتوى لا تقل خطورة وأهمية عن أي باب من أبواب الأصول.

انطلاقا من هذه الديباجة يتناول بحثنا القواعد والآليات التي يستند عليها المفتي في توجيه ضوابط الفتوى وتغيرها، وذلك عن طريق معرفة الاجتهاد الاستنباطي والاجتهاد التنزيلي والتمييز بينهما، بوصفهما دعامتين أساسيتين في الإفتاء؛ حيث إن كثيرا من اللبس الذي يقع فيه كثير من الباحثين هو عدم التفريق بين الاجتهاد الاستنباطي والاجتهاد التنزيلي، وهذا المعيار الأصولي هو الذي من خلاله نتمكن من التقعيد والتأسيس لتغير الفتوى، فالأصوليون طالما نادوا بقاعدتهم "أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان" [(1)]، ما المقصود بالفتوى أولا؟ هل الفتوى هي الحكم التشريعي؟ وهذا مدخل زلت فيه أقدام وضلت فيه أفهام، فبعض الذين يرتمون في أحضان الفقه من دون علم ينادون "بتغير الأحكام بتغير الزمان والمكان"، وهي مقولة حداثية تريد من وراءها أن تنسف الدين، وللأسف نجد من الباحثين في الدراسات الإسلامية من ينضوي تحت هذه الأطروحات.

وعلى هذا الأساس فإننا نطرح في ورقتنا كيف نفرق بين الاجتهاد الاستنباطي والاجتهاد التنزيلي، حيث يتركز الاجتهاد الاستنباطي أساسا على دائرة المتغيرات والظنيات دون أن يقترب من دائرة القطع، لأن اشتغال الفقيه في هذا الجانب من الاجتهاد يتأسس على تدبير الوسع في النصوص الظنية والاستعانة بمصادر التشريع الأصلية والفرعية على حد سواء من أجل الوصول إلى الحق في معرفة الحكم على النوازل والإشكالات.

أما الاجتهاد التنزيلي فهو أداة يتركز فيها عقل الفقيه باعتناق النصوص القطعية والظنية على حد سواء، لكن اجتهاده في النصوص القطعية ليس من أجل تغييرها، وإنما من أجل معرفة مقاصد التشريع الإسلامي في كيفية تنزيلها على الواقعة، وهذا الاجتهاد هو ما تفانى فيه فقهاء الصحابة، بعدما شربوا من ينابيع النبوة فأورثتهم ملكة فقهية يتوسلون من خلالها إلى تصيد موارد التشريع ومقاصده، وهذا ما وجدناه مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في تنزيله لنص المؤلفة قلوبهم، والتعامل مع نازلة عام الجوع، وعدة مسائل أخرى نعرفها أثناء الدراسة.

وهذا مدخل أساس وعميق إذا أردنا أن نؤسس وأن نقعد لآليات ضوابط تغير الفتوى، فلا يمكن أبدا ونحن بصدد التأسيس للقواعد الكلية في ضبط تغير الفتوى، دون أن نتخذ من هذا المدخل أساسا في ذلك. وقد وجدنا عدة اجتهادات تتخذ من الفتوى منبرا تعبر فيه عن موقفها، لكنها لعمري أفسدت في التشريع أكثر مما أصلحت، وقد تشدقوا في ذلك باجتهادات عمر وعلي رضي الله عنهما، لكن لم يفقهوا حقيقة ذلك الاجتهاد وأساسه، فاتخذوا منهما سلما نحو قصف قطعيات الشرع الحكيم وكلياته.

ما أشد الحاجة إلى تذليل مصاعب الفتوى والفقه عن طريق التقعيد للكليات و القواعد التي يستند عليها الفقيه والمفتي أثناء ممارسة الإفتاء، بعيدا عن كل موارد التيه والضلال، بعد أن تأخذ به هذه القواعد والآليات نحو بر الأمان، ومقاصد الشارع الحكيم سبحانه وتعالى.

إذا أعرنا البحث في بيان هذه القواعد عن طريق هذا المدخل، استطعنا بعد ذلك أن نجنب فقهنا السقوط في وحل الافتئات على النصوص القطعية، وسوء الفهم للنصوص الظنية.

فلابد أن نفرق أولا بين الفتوى والحكم الشرعي، حيث إن الفتوى هي التي تتغير، أما الحكم الشرعي فلا يتغير أبدا. لأن الفتوى تتعلق أساسا

بتحقيق المناط، وتحقيق المناط كما يقول الإمام الشاطبي رحمه الله بأنه الاجتهاد الخاص [2]، وهو خطير وصعب يحتاج بالإضافة إلى ألمعية الفقه وملكته، إلى معرفة عميقة بملابسات الواقع المعيش المتعلق بالمسألة المراد الإجابة على إشكالاتها.

أما الأحكام فلا تتغير بتغير الزمان والمكان أبدا، فحكم الله قار لا ينسخ ولا يتغير، لأنه يتعلق بالمقاصد التي تغياها من وراء تشريعه فلا تتبدل أبدا، فلا يمكن أن يطل علينا أحد، ويقول بأن الربا حلال، وأن الخمر جائز، فهذا حكم والحكم لا يتغير أبدا، فمقاصد التشريع هي من سنن الله التي لا نجد لها تبديلا أبدا. فعندما يأتي الشارع الحكيم ليقرر بأن الحرج مرفوع والضرر لا بد أن يزال، فهذه مقاصد تتعلق بها أحكام لا يمكن أن تتغير أبدا، فالذي يتغير هو الفتوى لأن هذه الأخيرة تتعلق بكيفية تنزيل الحكم لا بالحكم ذاته، لذلك فالحكم لا يتغير إنما الذي يتغير هو تنزيله وكيفيته، وهذا ما يصطلح عليه الأصوليون بالفتوى.

ومن خلال هذه المقدمة فإن بحثنا سيتوجه أساسا نحو الإبحار في بيان وضبط القواعد العميقة التي يستند عليها المفتي في تقرير المسائل والوقوف على إشكالاتها، وفيها كذلك إجابة على كل التساؤلات والملابسات التي تواجه الفقيه، وتشتبه عليه في مسائل الفتوى. تأتي محاور هذه الدراسة في النقاط التالية:

_ الإطار المفهومي للفتوى وعلاقتها بالحكم الشرعي.

_ ماذا تعني قاعدة "أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان" هل تتغير الفتوى؟ كيف ذلك ؟

_ الفتوى بين الاجتهاد الاستنباطي والاجتهاد التنزيلي.

_ القواعد الأساسية والكليات المقاصدية في ضبط تغير الفتوى.

_ خلاصة البحث.

أولا : الإطار المفهومي للفتوى وعلاقتها بالحكم الشرعي .

قبل الخوض في الإشكالات الجوهرية للفتوى، لابد أن نتطرق لحديث الفتوى مفهوما وتعريفا، وعلاقتها بالحكم الشرعي، ومقاصد التشريع.

التعريف اللغوي:

جاء في لسان العرب:« والفتيا والفتوى والفتوى: ما أفتى به الفقيه، الفتح في الفتوى لأهل المدينة، وفتى وفتوى: اسمان يوضعان موضع الإفتاء» [3] ، ويقال أفتيت فلانا رؤيا رآها إذا عبرتها له، وأفتيته في مسألة إذا أجبته عنها، والفتيا تبيين المشكل من الأحكام، وأفتاه في الأمر أبانه له [4].

قال ابن فارس:« الفاء والتاء والحرف المعتل أصلان: أحدهما يدل على طراوة وجدة، والآخر على تبيين حكم، والأصل الآخر الفتيا. يقال أفتى الفقيه في المسألة إذا بين حكمها، واستفتيت إذا سألت عن الحكم، قال تعالى:﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾[سورة النساء الآية 176]. ويقال منه فتوى وفتيا » [5].

من خلال التعريف اللغوي لدلالة الفتوى نستنتج أنها تتمحور حول تبيين ما أشكل من الأحكام، وبيانها، بالإضافة إلى إجابة السائل عن سؤال عندما يستفتي.

التعريف الاصطلاحي: عرفت بعدة عبارات أهمها:

_ إخبار عن حكم الله في إلزام أو إباحة [6].

_ إخبار بحكم الله تعالى عن دليل شرعي لمن سأل عنه في أمر نازل [7].

_ بيان الحكم الشرعي في قضية من القضايا جوابا عن سؤال سائل، معين كان أو مبهم، فرد أو جماعة[8].

ما يمكن قوله من خلال عرض هذه التعاريف، نجد أن الفتوى هي**"الإخبار بالحكم الشرعي لا على وجه الإلزام، لمن سأل عنه"** . تتميز بعدة موجهات تجعلها تختلف عن باقي الصيغ التي تناط بها الأحكام.وتتمثل هذه الموجهات والأوصاف في الآتي:

1_ الإخبار: يعني أن الفتوى لا تتعلق بالإنشاء، أي أن الفقيه أو المفتي لا يكون أمام إنشاء، لأن الإنشاء هو من الشارع الحكيم سبحانه وتعالى، وإنما هو إخبار أي نقل لما هو مقرر عند الشارع الحكيم.وكذلك إذا جئنا في مقارنة قول الحاكم وقول المفتي، فالمفتي يقول على وجه النقل والإخبار، أما الحاكم فهو ينشئ الحكم ويقيمه على وجه الإلزام [9].

لأن الحاكم نائب عن الشارع الحكيم فينسحب عليه الوصف من حيث الإلزام والإنشاء [10]، ولذلك قالوا الحاكم يرفع الخلاف، لأنه منشئ للقضية وملزم لها أيضا.

2_ عدم الإلزامية أو الاعتبار الدياني: حيث إن الفتوى لا تقوم على الإلزام القضائي، وتأخذ وجه الإلزام ديانة فقط. فإلزام الفتوى إلزام دياني منطلق من وجدان الإنسان [11]، أما القضاء فمبني على السلطة والقوة والقهر والإلزام، حماية للحقوق، وضمانا لاستقرار المعاملات.

أما العبادات فلا دخل لها في القضاء إلا ما تعلق منها بأمر دنيوي، أو تعلق بحق الغير.وهنا تظهر مقصدية الإفتاء حيث إنه تبيان للأحكام على وجه الإخبار، والإلزام فيه ديانة لا قضاء، لأن

القضاء يحتاج إلى جهة مخولة لذلك، يخضع لها المجتمع بمحض القوة والقهر، ولا يمكن أن تتجاوز.

ثانيا: ماذا تعني قاعدة "أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان".

لا يمكن أن نسلم أبدا بهذه القاعدة إلا إذا بينا متعلق الفتوى، ومستواها التطبيقي، قبل أن نشير إلى هذه المسألة، لابد أن نقر بأنه من غير الصحيح أن نقول "تتغير الأحكام بتغير الزمان والمكان"، لأن الأحكام الشرعية لا تتغير أبدا، فهي قارة أبدا واكتمل الحديث عنها بعدما اكتمل التشريع،

حيث بعد أن لحق النبي عليه الصلاة والسلام بالرفيق الأعلى، لم يعد هناك نسخ ولا تبديل لأحكام الله تعالى، بل إنها اكتسبت صفة الصلاحية الزمانية والمكانية، فلا تتبدد عبر الزمان والمكان.

لأن الحكم الشرعي كما الأصوليون هو خطاب الله المتعلق بالمكلفين(12)، وما دام أنه خطاب لله فلا يتغير أبدا، فلابد أن نضبط مصطلحاتنا حتى لا تبقى مرتعا للمغرضين والمبطلين، وما أكثرهم في زماننا. فالحكم الشرعي الذي توضحت مصلحته لا يتغير أبدا، فلا يأتي زمن ويقول أحد بأن الربا حلال وجائز، لأن تحريم الربا حكم شرعي لا يتغير، ما دامت مبنية على درء مفسدة أكل اموال الناس بالباطل، وهذا أصل مقاصدي لا يمكن أن يتغير أبدا.

لكن هل تتغير الفتوى؟ لقد ذكر ابن القيم في إعلام الموقعين قاعدة مفادها " فصل في تغير الفتوى، واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات" (13).

والفتوى أو الحكم هما بمعنى واحد من حيث الثبات، لكن تتغير الفتوى إذا تعلقت بعرف، أو تنزيل مغاير؛ لأن الفتوى لا ينظر إليها في هذه المسألة بمعزل عن مقدمتين اثنتين (14):

المقدمة الأولى: تحقيق المناط في المسألة، أي عندما نكون بصدد حكم شرعي، فإن هذا الحكم لا يتغير أبدا مهما كانت الظروف، ولا يتغير مقصده أيضا، فالمقصد لا يتغير، إن الذي يتغير إنما هو تنزيله، أي أن الحكم الشرعي ينتقل إلى الاجتهاد التنزيلي، أو ما يسمى بتحقيق المناط، كما يقول الشارع الحكيم بأن "كل مسكر حرام"، ثم رأينا رجلا يشرب عصيرا، فحققنا مناط هذا الحكم فيه، فقلنا بحله لأنه ليس مسكرا، وفي اليوم التالي نخمر العصير، فقلنا بالحرمة لوجود مناط الحكم الشرعي في الحالة الثانية دون الأولى، فالحكم لا يتغير بتغير المصلحة، وإنما تغير لأن تحقيق مناطه هو الذي تغير، وسنوضح ذلك أكثر في المباحث القادمة.

المقدمة الثانية: ترجع إلى الحكم الشرعي نفسه، حيث إن هذا الحكم لا يتغير أبدا، فالأحكام الشرعية بعد استنباط مناطها لا يلحقها التغيير ولا التبديل، وإنما تطبق على الوقائع، كما يطبق القاضي حكما يقضي به القانون على واقعة معروضة أمامه.

إذن فالحكم الشرعي تحت مسمى "افعل ولا تفعل" ثابت لا يتغير أبدا، كذلك المصلحة ثابتة ودائمة لا تتغير، مثل مقصدية حرمة الخمر، لعلة السكر، فالسكر علة وهو مقصد لحفظ العقل لا يتبدل أبدا، إنما الذي يتغير إنما تنزيل الحكم واختبار وجوده في الواقعة.

وقد ذكر الأصوليون أن الحكم الشرعي متعلق بعلته وجودا وعدما، فيكون بوجودها وينعدم بدونها، وقد نظم هذه الحقيقة الأصولية الأغلالي فقال:

وكل ما يبنى على العرف يدور   معه وجودا وعدما دور البدور

فاحذر جمودك على ما في الكتب   فيما جرى عرف به بل منه تب

وكل ما في الشرع فهو تابع   إلى العوئد لها فجامع

فما اقتضته عادة تجددت   تعين الحكم به إذا بدت

وقد أطال الإمام القرافي في المسألة كثيرا حيث يذكر أن تغير الفتوى لا تكون إلا في تنزيلها أو عندما تتعلق بعرف فقال: «كل ما في الشريعة مما يتبع العوائد يتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة»(15).

وفي الحقيقة الحكم لا يتغير إنما الذي يتغير هو تنزيله، والفتوى متعلقة بالحكم والتنزيل، فتعلقها بالحكم يعطي لها المصداقية والمصدرية، وتعلقها بالتنزيل يحدد مناطها وتكيفها مع مراعاة الأحوال والظروف الملابسة، خاصة إذا تعلقت بالعوائد والعادات.

ثالثا: الفتوى بين الاجتهاد الاستنباطي والاجتهاد التنزيلي

إن الفتوى لها علاقة وطيدة بكبريات قواعد الفكر المقاصدي في جانبه التشريعي، فلا تكون أبدا بمنئ وبمعزل عن مقاصد التشريع وقواعده، وكل نظر في الإفتاء دون استصحابها فهو مردود.

ومعلوم أن المسألة المراد الإجابة عنها خاضعة للاجتهاد والاستنباط، وهذه الآلية (الاستنباط)،تنظر إلى الأحكام النازلة بنظرين:

1. الاجتهاد الاستدلالي، 2. الاجتهاد التنزيلي.

الاجتهاد الاستدلالي يكون في النصوص الظنية فقط، ولا يدخل حيز النصوص القطعية، فالفتوى إذا كان متعلقها نص ظني، فإن الفقيه يجتهد في الاستنباط من خلال ذلك النص، عن طريق القواعد الأصولية والفقهية المختلفة. أما النصوص القطعية لا تحتاج إلى اجتهاد يقوم على الاستدلال والاستنباط، لأنها واضحة الدلالة مفهومة لا تحتاج إلى تأويل.

أما الاجتهاد التنزيلي فهو يدخل النصوص القطعية والظنية على حد سواء، فالاجتهاد التنزيلي قائم على تحقيق المناط، وإعمال الفكر في رؤية الأصل أو النص على النازلة أو المسألة المستفتى فيها، فدخوله على النصوص الظنية هذا واضح وجلي، أما دخولها على النصوص القطعية، فهنا لا بد أن نقرر بأن الاجتهاد التنزيلي هو ليس تغيير وقلب للأحكام، وإنما هو رؤية استباقية في حصول الأصل على فرعه أو على تجليه في واقع المسألة وظروفها.

بمعنى أن دخوله على النص القطعي هو ليس اجتهاد جديد في الحكم الشرعي، وإنما هو متعلق بإمكانية تطبيق هذا الحكم في هذه الحالة من عدمها، يعني هل يصلح هذا الحكم وينطبق في الحالة المستفتى عليها، فمقصود النظر متعلق بتنزيل الحكم لا الحكم في حد ذاته.

لأن الأحكام إما أن يكون منصوصا عليها أو لا، فإن كان منصوصا عليها، بحثنا عن طريق الاجتهاد الاستدلالي في مظان النصوص والقواعد المباشرة حول المسألة في جنسها، أما إذا لم يكن منصوصا عليها، أو كان منصوصا عليها، لكن حدثت صور مختلفة عند تطبيق الفتوى على بعض الحالات، فهنا نوظف الاجتهاد التنزيلي، أو ما يسمى في أصول الفقه بتحقيق المناط [16].

فقاعدة تحقيق المناط هي جوهر في مقاصد التشريع، والفتوى لها تعلق كبير بتحقيق المناط، لأن غالبا ما تكون الأحكام النازلة لها جنس في الشرع يقضي إما بحرمتها أو وجوبها أو حليتها أو غير ذلك، لكن تنزيل هذه الصور والأحكام قد يختلف عند التطبيق والحدوث العملي للمسألة، فهنا يمثل تحقيق المناط الجوهر الأساس في بيان حكم المسألة النازلة.

وقد قال الإمام الشاطبي في باب الاجتهاد، عن تحقيق المناط:«كل دليل شرعي؛ فمبني على مقدمتين: إحداهما: راجعة إلى تحقيق مناط الحكم. والأخرى: ترجع إلى نفس الحكم الشرعي. فالأولى نظرية وأعني بالنظرية هنا ما سوى النقلية سواء علينا أثبتت بالضرورة أم بالفكر والتدبر، ولا أعني بالنظرية مقابل الضرورية، والثانية نقلية، وبيان ذلك ظاهر في كل مطلب شرعي، بل هذا جار في كل مطلب عقلي أو نقلي؛ فيصح أن نقول: الأولى راجعة إلى تحقيق المناط، والثانية راجعة إلى الحكم، ولكن المقصود هنا بيان المطالب الشرعية»(17).

ومعنى ذلك في نظر الإمام إذا:« شرع المكلف في تناول خمر مثلا؛ قيل له: أهذا خمر أم لا؟ فلا بد من النظر في كونه خمرا أو غير خمر، وهو معنى تحقيق المناط، فإذا وجد فيه أمارة الخمر أو حقيقتها بنظر معتبر؛ قال: نعم، هذا خمر، فيقال له: كل خمر حرام الاستعمال. فيجتنبه، وكذلك إذا أراد أن يتوضأ بماء؛ فلا بد من النظر إليه: هل هو مطلق أم لا؟ وذلك برؤية اللون، وبذوق الطعم وشم الرائحة، فإذا تبين أنه على أصل خلقته؛ فقد تحقق مناطه عنده »(18).

فتحقيق المناط متعلق تمام التعلق بالفتوى، لأنه كما قال الإمام الشاطبي لا ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف، أي أنه مساوق لما يحدث من المشكلات والنوزال، فهو« لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف، وذلك عند قيام الساعة »(19).

لقد تنبه علماء الفكر المقاصدي إلى بنية النص بوصفه حمولة متخمة من المعاني (20)، لهذا فرضوا في بنيته جملة من المكونات الداخلية التي

يستدعيها النص ذاته، وتفرض عليه تمديدا، هذا التمديد هو الذي يعطيه الروح السارية التي تضمن له المواكبة الزمانية والمكانية، وعلى هذا الأساس فليس بعيدا أن نرى في التنظير الفقهي للقواعد الفقهية أنهم يدرجون قاعدة "العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني"، في أس المباحث المقاصدية.

إن النص لا يعبر بمنطوقه ولا بمفهومه، إلا إذا كان يحتوي تلك المؤشرات التي تدل عليها النصوص إما على الإفراد في عينها، أو عن طريق الاستقراء في جنسها، ففي سياق ذكره عن المصالح المرسلة يبين الشاطبي قضية الاعتبار لجنس موارد الشرع، فقال:« أن يلائم تصرفات الشرع، وهو أن يوجد لذلك المعنى جنس اعتبره الشارع في الجملة بغير دليل معين وهو الاستدلال المرسل» (21).

أمام كل هذه المعاني يقف النص موقفا حاسما في استنطاق الواقع ومعاشرته وفهمه، حتى يستطيع الفقيه بعد ذلك أن ينظر نظر الحصيف الذي لا يعزب عنه مقاصد الشارع الحكيم من المسألة المراد كشفها، وقد عبر عن هذه المعاني الإمام الشاطبي في حديثه عن المصلحة المرسلة بقوله:«إن الأصل الكلي إذا انتظم في الاستقراء يكون كليا جاريا مجرى العموم في الأفراد» (22).

والاستقراء هنا ليس استقراء للألفاظ فقط مجتمعة بل إنه استقراء للمعاني فهو يتسامى عن أن يبقى حبيس اللفظ والظاهر، فالحكم كما يظهر من لفظه وظاهره كذلك يظهر من معناه، والمعاني إذا اجتمعت فإنها تشكل عموما لا يقل وزنا عن العموم اللفظي؛ بل إنه يفوقه أحيانا فـ «العموم إذا ثبت فلا يلزم أن يثبت من جهة صيغ العموم فقط... بل من استقراء مواقع المعنى حتى يحصل منه في الذهن أمر عام كلي فيجري في الحكم مجرى العموم المستفاد من الصيغة» (23).

على أن عين الشرع وجنسه يبقيان هما الأساس الذي يستند منهما الواقع موقف الشرع فيه، وهنا إيراد ضروري ذكره مصطفى شلبي في حديثه عن جدلية النص والمصلحة التي هي جوهر الواقع المدروس، حيث يقر بأنها: «إذا تعارضت معه(النص) في أبواب المعاملات والعادات التي تتغير مصالحها أخذ بها... وأما إذا كانت المصلحة المستفادة من النص لا تتغير فلا يترك النص أصلا... وأما غير المعاملات كالعبادات والمقدرات فلا سبيل إلى عمل المصلحة فيها»[(24)]، ولقد انطلق فضيلته من أن الأحكام تتغير بتغير المصالح؛ وهذا يقتضي تقديم المصلحة المتغيرة على النص والإجماع.

ذلك أن الحكم الشرعي الذي شرع تحقيقا لمصلحة معينة ثابت لا يتغير ولا يتبدل، لأن المصلحة التي شرع لتحقيقها كذلك، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن النص لا يترك بمصلحة سواء كانت ثابتة أو متغيرة، لكن هذا لا يسلم.

وتحقيق الفكرة في هذا المقام الذي نبين فيه جدلية النص والواقع أو المصلحة وعلاقة كل ذلك بالفتوى، أن كل دليل شرعي مبني على قاعدتين لا ينفك عنهما كما قال الإمام الشاطبي، إحداهما راجعة إلى تحقيق المناط، والأخرى ترجع إلى نفس الحكم الشرعي، والأولى نظرية والثانية نقلية، فإذا نص الشارع الحكيم على أن "البينة على المدعي واليمين على من أنكر"، فإن هذا حكم شرعي تعين لمصلحة محددة؛ فهذا الحكم لا يلحقه التغيير ولا التبديل، لأن المصلحة التي قصد به تحصيلها ثابتة كذلك.

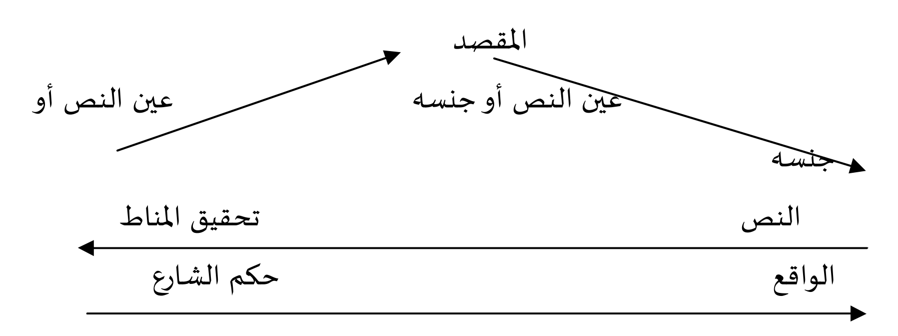
فإذا عرض على الفقيه واقعة مضمونها أن الصانع يدعي تلف السلعة من غير تقصير ولا تعد، في حين أن صاحب السلعة لا يوافقه على دعواه، فإن الفقيه ينظر فيجد أن الغالب على طائفة الصناع الصدق والأمانة، فيقول إن الصانع لا يضمن ويصدق في دعواه الهلاك أو التلف، وليس لرب السلعة إلا اليمين، وتؤسس الدعوى على أن المدعي هو الذي لا يشهد له الغالب.

فإذا تغير الزمن وفسدت الذمم، وضعف سلطان الدين على النفوس وغلب على طائفة الصناع الخيانة والتعدي، فإن الفقيه يحكم بتضمين الصانع لأنه يعتبر مدعيا، وقد تغيرت الفتوى في الحالتين ولم يتغير الحكم ولا المصلحة التي لأجلها شرع.

إذن فالمسألة في أساسها مبنية على تحقيق المناط، وهذا هو الذي يتغير، ولهذا :«فإنه يعتمد على العادات والتجارب والخبرات، وغير ذلك من الظروف المتغيرة، فيتغير بتغييرها»[25].

وهنا نفهم جدلية النص والواقع؛ بأن تحدي الواقع يجعل النص يستجيب لكن من حيث إنه يتغيا الوصول إلى مقصد أراده النص ذاته إما عينا أو جنسا أي باستقراء موارد الشرع، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقيم المخطط التالي الذي يبين حقيقة الواقع وموقف النص منه، فالنص يحتاج إلى الواقع كي يحقق مناطه، والواقع يحتاج النص كي يقف على موارد الشرع فيه.

المخطط:



فإذا كان مقصود شلبي هو الفتوى، فإن تغيير الفتوى متوقف على تغيير مناطها، أما المصلحة والحكم فلا يتغيران، ولهذا فتقسيمه المصلحة إلى متغيرة وثابتة هذا فيه نظر، إذا عرضنا المسألة في محور جدلية النص والواقع.

أهم استناد يخضع له النص في بيان الواقع هو تحقيق المناط، ولهذا فإن الواقع في فهمه لا يتوقف على النص ولا على المقصد، بل في كثير من الأحيان لا يمكن للنص أن يعيه، لأن النص عبارة عن أحكام مطلقة لا تبين كل واقعة بخصوصها « ذلك أن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدتها، وإنما أتت بأمور كلية، وعبارات مطلقة، تتناول أعدادا لا تنحصر، ومع ذلك فلكل معين خصوصية ليست في غيره، ولو في التعيين نفسه، وليس ما به الامتياز معتبرا في الحكم بإطلاق.. . فلا يكون الحكم واقعا عليها إلا بعد المعرفة بأن هذا المعين، يشمله ذلك المطلق، أو ذلك العام، وقد يكون ذلك سهلا وقد لا يكون» [26].

وعلى هذا فتحقق الحكم في الواقع ليس طريقه النص وإنما طريقه تحقيق المناط، لأن الاجتهاد في تحقيق المناط:«لا يفتقر في ذلك إلى العلم بمقاصد الشارع، كما أنه لا يفتقر فيه إلى معرفة علم العربية؛ لأن المقصود من هذا الاجتهاد إنما هو العلم بالموضوع على ما هو عليه، وإنما يفتقر فيه إلى العلم بما لا يعرف ذلك الموضوع إلا به من حيث قصدت المعرفة به، فلا بد أن يكون المجتهد عارفا ومجتهدا من تلك الجهة التي ينظر فيها ليتنزل الحكم الشرعي على وفق ذلك المقتضى» [27].

وقد اصطلح عبد المجيد النجار على معنى فهم الواقع بقوله "تمثل الواقع"، ويقصد به «الاستيعاب المعرفي الشامل والمفصل للصورة الواقعية من الحياة التي يراد معالجتها بالهدي الديني، ولا يتم هذا الاستيعاب إلا بالكشف عن حقيقة تلك الصورة، في عناصرها الظاهرة والخفية، وفي علاقتها بالصور الأخرى، التي لها بها علاقة، وفي أبعادها الفردية والاجتماعية والدولية، وفي مظاهر الخلل، التي تتأتى الأضرار منها، فتفوت مصالح الأفراد والجماعة، وكل ذلك يراعى فيه عناصر التشخيص التي تتعلق بالظرف المكاني

والزماني للصورة المدروسة بعيدا عن التعميم، الذي لا يقوم على أساس من الاشتراك في تلك العناصر»[28].

إن الوعي بالواقع هو الذي يضع الفقيه أو الناظر في مقصود الشرع أن ينزل إلى الواقع أولا يسائله، يباشره، يصاحبه، ثم بعد ذلك يأتي إلى النص ليستجلي منه المقاصد العلية عن كل الإشكالات التي تبدت من هذا الواقع بمختلف مجالاته[29].

وانطلاقا من هذا النظر الأصولي المقاصدي نجيب على كثير من الأحكام الشرعية التي تصرف فقهاء الصحابة خاصة الخليفة الراشد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، مثل إسقاط حق المؤلفة قلوبهم، وحادثة عام الرماد والجوع، فتصرفهم بهذه الأحكام يوحي بظاهره أنه اجتهاد في مورد النص القطعي، والحقيقة ما فعله فقهاء الصحابة ليس اجتهادا استنباطيا يقوم على تأويل النص، وإنما هو اجتهاد تنزيلي يقوم على إمكانية إسقاط الحكم على الحادثة أو المسألة المستفتى بها من عدمه.

رابعا: القواعد الأساسية والكليات المقاصدية في ضبط تغير الفتوى.

يتوجه النظر في تغير الفتوى نحو القواعد والكليات الأساسية التي تضبط عوامل وظروف تغيرها، وقد نص الفقهاء أن "الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان"، وفي هذا المقام نذكر أهم المحددات والقواعد التي تضبط ذلك.

_ لا تتغير الفتوى إلا بنص شرعي يشهد لها عينا أو جنسا

_ مراعاة المقاصد ضرورية في تغير الفتوى

_ تحقيق المناط أساس أصولي في تغير الفتوى

_ مراعاة الأعراف والعوائد أصل في تغير الفتوى

1/ لا تتغير الفتوى إلا بنص شرعي يشهد لها عينا أو جنسا:

ويتحدد النظر في هذا الضابط بمعرفة مصدرية ومعيارية تغير الفتوى، حيث إن تغير الفتوى لا يقوم إلا على أساس شرعي يشهد لها بالتغير، وهنا يقف التشريع الإسلامي في وجه كل الأفكار والآراء الشاذة، الذي تبتعد عن معين الأصول التي تشهد لها، وشهود الشرع بتغير الفتوى يتركز أساسا على النص الشرعي، وهو إما أن يكون نصا عينيا، أي بذاته وعينه، فلا تتغير الفتوى إلا إذا كان هذا النص شفيعا لذلك.

وإما أن يكون تغير الفتوى بناء على مدرك لا يشهد الشرع بعينه، وإما بجنسه، مثال ذلك عندما يتعلق تغير الفتوى مثلا بمسألة تتعلق برفع الحرج، فرفع الحرج قاعدة كلية ثبتت لا بعين الشرع، وإنما باستقراء جزئيات كثيرة دلت على رفع الحرج معنى، فنأخذ من هذه الجزئيات مفهوما كليا مفاده أن الشرع شهد بجنس فروعه على أن الحرج مرفوع.

لذلك ينص الإمام الشاطبي بقوله:« فإنا نستفيده[رفع الحرج] من نوزال متعددة خاصة مختلفة الجهات، متفقة في أصل رفع الحرج، كما إذا وجدنا التيمم شرع عند مشقة طلب القيام، والقصر والفطر في السفر...وإباحة الميتة وغيرها عند خوف التلف الذي هو أعظم المشقات ...إلى جزئيات كثيرة جدا يحصل من مجموعها قصد الشارع لرفع الحرج، فإذا تم للمجتهد هذا الاستقراء، فإنه يطبق هذا العموم الاستقرائي على كل ما تحقق فيه مناطه، تماما كما يفعل العموم اللفظي..فإننا نحكم بمطلق رفع الحرج في الأبواب كلها، عملا بالاستقراء فكأنه عموم لفظي » [(30)].

نضرب لذلك مثالا بالتسعير، فإذا كان التسعير مسألة تحددها الأسواق، ولا يتغير فيها أحد، بل إن هنالك دليلا واضعا في نهيه عليه الصلاة والسلام عن التسعير [(31)]، لكن قد تتغير هذه الفتوى فيصبح التسعير حاجة يتطلبها المجتمع، لكن ماهو المرجع والمستند الذي اعتمدنا عليه في تغير هذه

الفتوى، نجد أن الاستناد لا يشهد له الشرع بعينه، وإنما يشهد له بجنسه. حيث إن رفع الحرج مرفوع كما استدل عليه الإمام الشاطبي استقراء.

لابد أن يخضع تغير الفتوى لمعيار يدل عليه التشريع عينا ونصا، أو جنسا واستقراء، بعد استصحاب مواطن ذلك في جزئيات التشريع.

وهذا ضابط يقوم في وجه أولئك الذين ينادون بتغيير كثير من الفتاوى، لا بناء على قواعد التغير، وإنما تشوفا إلى مصالح موهومة، وهوى مطاع، لا يشده التشريع لا عينا ولا جنسا.

2/ مراعاة المقاصد ضرورية في تغير الفتوى:

إن هذا الضابط يعد أساسا تحتكم إليه الفتاوى عند تغيرها، حيث إن الانتقال من فتوى إلى فتوى أخرى تغايرها مضمونا وحكما، هذا لن يتم إلا على أساس مقاصدي رفيع يشهد لها، لا يمكن أبدا أ، نلاحظ أي اجتهاد وقول في الشرع إذا كان خاليا من مقصود الشرع، فقاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد، تعد أصلا يستند إليه الفقيه في أي إفتاء يقوم به.

مثاله ما جاء في فتوى تضمين الصناع، إذ لا ضمان على مؤتمن [32]، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام، لكن مع مرور الوقت، وفي عهد أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، أنه ضمن الصناع [33]،ما يحصل من تلف لسلع الناس عندهم.

وهنا تأتي الرؤية المقاصدية التي استند عليها أمير المؤمنين؛ حيث إنه نظر إلى المجتمع فوجد ذمم الناس قد فسدت، وضعف سلطان الدين على النفوس، وأصبح الغالب عليهم التعدي والخيانة، بحيث يحال سبب الهلاك إلى التفريط وترك الحفظ عندها قضى علي بذلك وقال لا يصلح إلا هذا.

وهنا قد اعتمد على قاعدة جلب المصلحة ودرء المفسدة، وحفظا لحقوق الناس، ونفي الظلم في المجتمع والتعدي على الحقوق، وهذه كلها

مقاصد جليلة تضرب في عمق المنظومة المقاصدية التي شيدها التشريع الإسلامي.

مثال آخر قسمة الغنمية بما فيها العقار على الغانمين، أمر مشروع مأذون فيه لما يترتب عليه من المصالح، وقد رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ووافقه الصحابة عدم قسمة الأرض وتركها بأيدي أصحابها على خراج يؤدونه للدولة [34]، وذلك لأنهم رأوا أن قسمة الأرض على الفاتحين ذريعة إلى مفسدة راجحة على تلك المصلحة؛ حيث إن الأرض لو قسمت على الفاتحين، فإن الدولة الإسلامية لا تجد المال اللازم لتجهيز الجيوش، وإمدادها بالسلاح لحفظ الثغور الإسلامية، وحماية أرض الدولة.

وسند عمر والصحابة في هذه الفتوى هو قاعدة الذرائع، وهي أصل في مقاصد التشريع.

مثال آخر منع الدولة ذبح إناث الأنعام، حيث إن الأصل في ذلك هو الجواز، لكن قد تتغير هذه الفتوى بناء على تشوف مقاصدي أصيل، فإن للدولة أن تمنع ذبح الأنعام إذا كان يؤدي إلى قلة الإنتاج، وحدوث المجاعات، وعدم توفر ما يكفي حاجة الاستهلاك من اللحوم.

3/تحقيق المناط أساس أصولي في تغير الفتوى:

لا يمكن أن نتصور تغيرا في تنزيل الحكم والفتوى مالم نستصحب تحقيق المناط، وقد تحدثنا في المبحث السابق عن أهميته، بعد تعريفه وتحديد مفهومه.

فتحقيق المناط متعلق أساسا بتنزيل الفتوى على الواقعة، هل يصدق عليها الحكم الواضح البين في دلالته أم لا؟ فالتنزيل متعلق دائما بالواقع لا يفارقه أبدا، لذا فتغير الفتوى يكون له أساس في تحقيق المناط، لأن تغير هذه الأخيرة بناء على مدرك تحقيق المناط في المسألة المراد الإجابة عن مدلولها.

وتحقيق المناط كما يتحصل من الحكم الواحد يتحصل كذلك من مجموع النصوص، وتدل على أصل كلي تعد المصلحة المفروضة في الفرع جزئيا لهذا الأصل ونوعا يدخل تحت هذا الجنس الذي شهدت له النصوص، وقامت عليه الأدلة، مثل الحكم في تضمين الصناع.

فإن حكمها أخذ من معقول نصوص كثيرة، هي النصوص التي أخذت في استقراء أصل أن الشارع يقصد تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة عند التعارض. وإعمال الذهن يتمثل في استنباط هذا المعنى الكلي من تلك الجزئيات، ثم تطبيقه على بعض الفروع، أي أن عمل المجتهد هو استخراج المناط بطريق الاجتهاد من نصوص الشريعة [(35)].

ثم تحقيق هذا المناط في بعض الفروع، فيقول المجتهد إن مناط تقديم إحدى المصلحتين عند التعارض هو أن تكون إحداهما عامة والأخرى خاصة، ثم ينظر في الجزئي من تضمين الصناع، فيرى أن فيها مصلحة عامة وهي حفظ المال ومنع الغش، ثم يرى أن هناك مصلحة للشخص في أن لا يضمن دون قيام بينة التعدي، وهاتان المصلحتان متعارضتان، هنا يقدم المصلحة العامة على الخاصة.

إن الذي كان شفيعا في هذه العملية الاستدلالية التأصيلية في ضبط تغير هذه الفتوى، ألا وهو تحقيق المناط.

4/ مراعاة الأعراف والعوائد أصل في تغير الفتوى:

إن الأعراف تعد أصلا أساسيا في تغير الفتوى، لذا لابد من تبيين حقيقة العرف، والوقوف عليه موقفا، يجعلنا نراعي حقيقة القاعدة الأصولية التي اعتمدها جل الأصوليين، ألا وهي "العادة محكمة".

إن مدلول العادة المحكمة يتمثل في ذلك الاعتبار الذي يوليه التشريع الإسلامي للعرف، عندما يكون رافدا واقعيا في ترشيد العمل الإنساني، ولم يصادم أي مصلحة شرعية متشوفة.

لأن العادة المحكمة هي في الحقيقة مصلحة شرعية تقصدها الشارع الحكيم سبحانه وتعالى، وأهم تعلق مقاصدي يحيط بسياج العادة المحكمة؛ ألا وهو مقصد التيسير، والتخفيف على الناس، ونفي الإصر والمشقة الزائدة عن تصرفاتهم ومعاشهم، لذا نص ابن عابدين بقوله [36]:

والعرف في الشرع له اعتبار   لذا عليه الحكم قد يدار

وقد نبه الفقهاء إلى أنه من الواجب أن تدور الأحكام مع العوائد [37]، فليس من المعقول أن يلبس العرف لباس الديمومة والقداسة، بل إن الأحكام المترتبة على العوائد تدور معها حيثما دارت ، وتبطل معها إذا بطلت، لأن أحكام الأقضية والفتاوى تتبع عوائد الزمان وعرف أهله [38].

ونقل عن القلشاني قوله:« إن العرف كالشرط فيجب على القاضي والمفتي أن لا يجمد مع الروايات. ويقطع النظر عن العرف الجاري بين الناس في هذا الباب، ولا في كل باب أصله ملاحظة العرف » [39].

وللإمام القرافي كلام لطيف وهو يؤصل لأحقية العرف بالتشريع وضرورة ملاحظته، حيث يقول:« كل من له عرف يحمل كلامه على عرفه» [40] ، ثم نص بقوله:« إن الأحكام المترتبة على العوائد تدور معها كيفما دارت، وتبطل معها إذا بطلت، كالنقود في المعاملات، والعيوب في العروض والمبيعات.

فلو تغيرت العادة في النقدين والسكة إلى سكة أخرى، لحمل الثمن في البيع على الإطلاق على السكة التي تجددت العادة بها دون ما قبلها، وكذلك إذا كان الشيء عيبا في الثياب في العادة رددنا به المبيع، فإذا تغيرت تلك العادة، وصار ذلك المكروه محبوبا لم يرد به.

وبهذا القانون تعتبر جميع الأحكام المترتبة على العوائد وهو تحقيق مجمع عليه بين العلماء لا اختلاف فيه، بل قد يقع الخلاف في تحقيقه » [41].

وقد لاحظ أبو زهرة تأصل القول بالعرف عند المالكية والحنفية فقال:« الفقه المالكي كالفقه الحنفي يأخذ بالعرف ويعتبره أصلا من الأصول الفقهية فيما لا يكون فيه نص قطعي، بل إنه أوغل في احترامه أكثر من المذهب الحنفي، لأن المصالح دعامة الفقه المالكي في الاستدلال، ولا شك أن مراعاة العرف الذي لا فساد فيه ضرب من ضروب المصلحة لا يصح أن يتركه الفقيه »[42].

فالوقوف على العرف كما قال أبو زهرة إنما هو وقوف على المصلحة التي تتخذ من التيسير ورفع الحرج والعنت أساسا مقاصديا لها، وفي هذا المقام لابد أن نؤكد بأن تغير الفتوى بسبب العرف إنما يتأكد ذلك شريطة صلاحية العرف، أي أن لا يكون العرف فاسدا، وفساد العرف بمعنى أنه يخالف ما جاء في التشريع أصولا أو فروعا، وقد يكون الفساد عندما لا نجد ما يشهد للعرف مما هو من جنس الشرع الحكيم ولا من عينه.

ويلاحظ تغير الفتوى نظرا لتغير العرف لهذا عنون بعضهم قاعدة الفتوى بقوله" تتغير الفتوى بتغير العادات والأعراف". والمقصود أن الفتوى الخام لابد أن تناط بعرف الناس وعاداتهم، ولا تنقل نقلا،

وتنزل اعتباطا من دون سوابق ولواحق تراعى، لأن عدم المراعاة هو عين الجهل بمقاصد التشريع.

نضرب لذلك مثالين على سبيل التمثيل، - ما يحدث من تجهيز للشوار (أثاث البيت)، ومعناه تجهيز الأب ابنته لزوجها وقت الزفاف، فقد جرى العمل في بعض بلاد المغرب أن الغني لابد أن يشور لابنته مثل ما أعطى الزوج من مهر، وأصل الفتوى أن الشوار لا لزوم فيه لأب الزوجه ولا غيره، لأن الصداق وحده هو العوض عن البضع[43]، إلا أن ما جرى به العرف هو إلزامية دفع

مثل ما أعطى الزوج، وله أن يقضي عليه بتلك الزيادة إن امتنع، وحصل النزاع.

ومثال الثاني يتمثل في النظر إلى عورة المرأة، المعروف في الفقه المالكي مثلا أن المرأة تصدق في داء فرجها، وفي بكارتها فيما لو ادعى الزوج أن بفرجها داء أو أنها ثيب، وهو قول ابن القاسم وجميع أصحاب مالك إلا سحنون، فإنه أفتى بالنظر معللا ذلك بقلة أمانة النساء، وبقوله جرى العرف عند المتأخرين [(44)]، بحيث لو أنكرت ذلك واحتيج إلى إثبات، للقاضي أن يمكن من يوثق به من النساء لترى حقيقة ما أنكرت، وعن طريقها يحل النزاع ويحكم للرجل على الزوجة الكاذبة.

وقد لاحظنا كيف أن العرف يعد عاملا أساسا في توجيه الفتوى الخام وتغيرها، طبعا كل ذلك إذا كان يشهد للعرف ما يقويه أصولا وفروعا، وإلا عد فاسدا، لعدم اعتباره.

ختام:

إن الفتوى تعد موردا عظيما في بيان مقصود التشريع، لأنها تجيب عن الراهن الجديد الذي يعيشه المسلم في حياته، ولذا عظم خطر هذه الفتوى من حيث دلالتها، ومن حيث بيان ضوابط تغيرها واستقرارها.

هذه أهم الضوابط التي رأيتها ملحة في مخيلة الفقيه وملكته، تعد أساسا أصوليا ومقاصديا في توجيه الفتوى وتغيرها إن اقتضى ذلك، ولا يمكن أبدا أن نصل إلى عمق الفقه النفيس ما لم نستصحب معنا هذه القواعد، ونجعلها أنيسا في عملية الفتوى والاجتهاد.

فمراعاة تغير الفتوى خاضع لهذه الضوابط التي لابد من مراعاتها عند عملية الاجتهاد والإفتاء، لأن تغير الفتوى هو نزوع عن الفتوى الخام إلى

الفتوى المناطة بالتنزيل على الواقعة، والحقيقة بها، وهنا لابد من مسوغ يجعلنا ننتقل من الفتوى الخام إلى غيرها في الحكم، ولا يتحصل ذلك إلا إذا أعرنا التغير نفسه بأصل يشهد له التشريع إما عينا أو جنسا.

أو أن تناط بقاعدة تحقيق المناط وهنا لابد أن نختبر الفتوى في صلاحيتها للواقعة أم لا. أو أن يناط التغير بقاعدة مقاصدية يشهد لها جنس الشرع بالاعتبار ، فتناط الفتوى على منوالها، ويعدل بها عن منطوقها وملفوظها، ويتأكد هذا كثيرا في مسائل الاستحسان، فكثير من مسائل الاستحسان خاضعة لهذا التغير.

أو أن يناط تغير الفتوى، والعدول بها عن موردها الخام، بمسوغ العرف الذي يستوعب الواقع، ويحصل المقاصد، ويراعي الظروف والأحوال والعوائد، ومقصودنا بالعرف هنا المعتبر لا الفاسد، بعد أن تحيلنا القواعد المقاصدية إلى عمق مدلول الفتوى المغير.

الإحالات:

[1] القرافي شهاب الدين، الفروق، (دار إحياء الكتب العربية، ط1: 1346هـ)، 162/3.

[2] الشاطبي أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، تحق عبد الله دراز، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط2: 1395هـ/1975م)، 232/3.

[3] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 147/15.

[4] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، فصل الفاء من باب الواو والياء، 38/2.

[5] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، كتاب الفاء باب الفاء والتاء، تحق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت،1399هـ، 473/4.

[6] القرافي شهاب الدين، الفروق، 53/4.

[7] محمد سليمان الأشقر، الفتيا ومناهج الإفتاء، مكتبة المنار الإسلامية، ط1: 1976م، ص09.

(8) يوسف القرضاوي، الفتوى بين الانضباط والتسيب، دار الصحوة، القاهرة، ط1: 1988م، ص11.

(9) القرافي شهاب الدين، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، تحق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1378هـ، ص 29.

(10) محمد رياض، أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، ط1: 1996م، ص178.

(11) المرجع نفسه: ص 178.

(12) أحمد الحصري، نظرية الحكم ومصادر التشريع في أصول الفقه الإسلامي، مكتبة الكليات الأزهرية، ص65.

(13) ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحق أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار ابن الجوزي، ص337/4.

(14) محمد حسين حامد، نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي، مكتبة المتنبي، ص40.

(15) شهاب الدين القرافي، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، ص111.

(16) التعليل المصلحي في الفقه المالكي بين التقصيد الاستدلالي والتقصيد الحكمي وأثره في الاجتهاد المعاصر، إسماعيل نقاز ، بحث قدم في الملتقى الدولي السابع للمذهب المالكي، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ولاية عين الدفلى، دار الثقافة،يومي 09/08 جمادى الثاني 1432هـ الموافق 12/11 ماي 2011م.

(17) الشاطبي أبو إسحاق، الموافقات، 232/3.

(18) المصدر نفسه: 323/3.

(19) المصدر السابق، 11/5.

(20) إسماعيل نقاز، آليات التفعيل المقاصدي في الفكر النوازلي بين حركية الواقع ومرونة النص الونشريسي أنموذجا" من أعمال الملتقى الوطني بجامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، يومي 20/19 جمادى الأولى 1433هـ الموافق 12/11 أفريل 2012م.

(21) الشاطبي أبو إسحاق، الاعتصام، المكتبة التجارية الكبرى، ص215/1.

(22) الشاطبي أبو إسحاق، الموافقات، ص41/1.

(23) الموافقات، ص 3/304 .

(24) محمد مصطفى شلبي، تعليل الأحكام، جار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1401هـ، ص341.

(25) حسين حامد حسان، نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي، ص41.

(26) الموافقات،ص 17/4.

[27] المصدر نفسه، ص165/4.

[28] عبد المجيد النجار، فقه التدين فهما وتنزيلا، 52.

[29] إسماعيل نقاز ، "التفسير السني وتجربة التأصيل "، ضمن أعمال الملتقى الوطني للقرآن الكريم، حول "مجتمع القرآن وحركية النماء"، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر العاصمة أيام 13/12 /14 فيفري 2012م. ص 05.

[30] الموافقات، ص299/3.

[31] سنن أبي داود" : ٣/٧٣١/٣٤٥٠-٣٤٥١، "سنن الترمذي" : ١٣١٤، "مسند أحمد" : ٣/١٥٦ و٢٧٦، "سنن ابن ماجة" : ٢/٧٤١- ٧٤٢-٢٢٠٠، "سنن الدارمي" : ٢/٢٤٩، والحديث صححه الألباني في "صحيح الجامع الصغير: : ٢/١٣٥ وفي "غاية المرام" : ١٩٤.

[32] حديث "لا ضمان على مؤتمن"، سنن الدارقطني، كتاب البيوع 41/3، سنن البيهقي الكبرى، حديث رقم 12700، 473/6.

[33] الزيلعي، نصب الراية، 141/4، السنن الكبرى للبيهقي، باب ماجاء في تضمين الأجراء، حديث رقم11437.

[34] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر(3994).

[35] حسين حامد حسان، نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي، ص96.

[36] ابن عابدين، منظومة رسم المفتي، مخطوط بالرباط تحت رقم 602، ص3

[37] عمر الجيدي، العرف والعمل في المذهب المالكي، مطبعة فضالة، المغرب، 1984م، ص87

[38] ابن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، طبعة الحلبي، 1958م، 67/2.

[39] السجلماسي أبو عبد الله، شرح العمل الفاسي، الطبعة الحجرية، 94/1.

[40] القرافي شهاب الدين، الفروق، 76/1.

[41] المصدر نفسه، ص176/1.

[42] محمد أبو زهرة، مالك حياته وعصره آراؤه وفقهه، دار الفكر، ص420.

[43] عمر الجيدي، العرف والعمل في المذهب المالكي، 435.

[44] السجلماسي، شرح العمل الفاسي، ص31/1.

الدور الحضاري لمدينة المسيلة
خلال القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي

أ. سعداني محمد

باحث جامعة سيدي بلعباس

Abstract:

This research highlights the cultural role of city Masila during the fourth century AH, tenth century from prosperity has known in the cultural, and urban economic fields in the reign of Bani Hamadoun period constructed for this city a strong memory and distinctive.

Keywords:

Masila, Bani Hamadoun, Civilizational, Cultural, Urban.

لم يقتصر دور إمارة بني حمدون التي حكمت إقليم الزاب انطلاقا من عاصمتها "**المسيلة**"على تأمين حدود الدولة الفاطمية ،وقمع القبائل المتمردة. وإنما تجاوز الوظيفة العسكرية التي كانت تروم إحلال الأمن ،و تعزيز سلطة الخلافة.إذ انصرف الاهتمام إلى المجالات الثقافية،و العمرانية، والاقتصادية،والسعي إلى تحسين أسلوب العيش .وسيبرز لنا هذا بشكل جلي من خلال استكشاف المظاهر الحضارية في هذه الإمارة.

لقد شد الازدهار الحضاري في إمارة بني حمدون انتباه بعض المؤرخين فسجلوا ذلك في كتبهم .فنجد منهم ابن حماد الصنهاجي الذي نوه بدور علي بن حمدون وابنيه في تعمير مدينة المسيلة فذكر أنها وصلت في عهدهم" من العمارة

والحضارة" منزلة كبيرة ،وملكوا فيها "إلى الغاية القصوى والأمد الأقصى"[1].ويؤكد ابن خلدون أنهم:" استجدوا بها سلطانا ودولة،و بنوا القصور والمنتزهات واستفحل بها ملكهم وقصدهم بها العلماء والشعراء"[2]والأدباء.

ولعل اهتمام بني حمدون بالجانب الحضاري في إمارتهم يرجع إلى شخصية علي وأبنائه، و إلى تركيبتهم الثقافية في الأساس. ومن غير المستبعد أن يكون حمدون والد علي قد تشرب من الرقي الحضاري الأندلسي. ثم إن أحد أبنائه و هو أبو عبد الله محمد الأندلسي عرف عنه بأنه كان صاحب معرفة وفهم ،ومارس مهنة التعليم بالموضع الذي استوطنه ببلاد سماتة،بل قد وصل إلى درجة العلماء[3].ولا شك أن عليا كان مثل أخيه أبي عبد الله الأندلسي محبا للعلم ،ومما يشهد على ذلك المهمة التي كلف بها في أثناء الحملة العسكرية بقيادة ولي العهد أبي القاسم الفاطمي،إذ كانت مهمة عمرانية وحضارية في الأساس.وقد تمثلت في بناء مدينة المسيلة وتحسينها وتحصينها[4].ولاريب أن نشأته في أسرة أندلسية شغوفة بالثقافة والعمارة،كان لها عظيم الأثر فيه،فجعلته يهتم بتنشيط مدينته حضاريا وعمرانيا،كما قرب إليه أهل العلم والأدب ورعاهم.ولا مراء أنه نتيجة ذلك غرس في ولديه جعفر ويحيى حب العلم وإكرام أهله .

ولا جرم أن النشاط العمراني والثقافي في إمارة بني حمدون قد برز بقوة وبلغ أوجه في عهد الأمير جعفر بن علي متبعا في ذلك سيرة أبيه،فاجتهد في تشييد القصور الفاخرة والمنتزهات الخاصة به و بأفراد أسرته[5]،وقد أكد ابن خلكان والدوادارى أنه كان محبا لأهل الأدب و الشعر، فأكرمهم و أجزل لهم العطاء وأغدق عليهم الأموال[6]. وذكر ابن حيان نقلا عن الوراق في وصف جعفر بن علي أنه كان يمتلك قدرة و"مهارة بخصال من الأدب وبراعة،طار له بها في الناس حديث صار إليه الأفئدة"[7].في حين وصفه ابن بسام الشنتريني في ذخيرته أنه كان " منفق سوق الأدب."[8] إذ من شدة اعتنائه بالعلم كانت له مكتبة خاصة به[9].وقد لجأ إليه الشاعر ابن هانئ الأندلسي حينما خرج من الأندلس هاربا ، بسبب ما سمع عنه من كرمه واحتفائه بالشعر والشعراء[10].بل نجد أن شهرته في حب أهل العلم والأدب وصلت إلى المشرق، فقد بعث إليه الشاعر الصنوبري

الشامي قصيدة من حلب يمدحه فيها[11] ، فأرسل إليه جعفر ألف دينار مكافأة له[12].وأما أخوه يحيى فقد كان على معرفة بقرض الشعر، وقد ذكره ابن الأبار في كتابه " الحلة السيراء"ضمن من نظموا الشعر وبرعوا فيه[13]. ولعل التنشئة الراقية التي تلقاها هذان الأميران على يد جوذر في قصور الفاطميين كانت سببا في نزوعهما نحو حياة الترف و الرفاهية.

وقد عبر الشاعر ابن هانئ بجلاء عن مستوى الرقي الحضاري الذي بلغته إمارة بني حمدون ، ويبدو ذلك بوضوح من خلال مدائحه لأمرائها ، وإن كان قد تغنى بصفات الكرم لأمراء المسيلة ونسبهم القحطاني العريق،وفروسيتهم وشجاعتهم في الحروب، فقد جعل التغني بإقليم الزاب ووصف جماله مدخلا إلى التقرب منهم. ولعلنا لا نجد مثل هذا التعلق بالمناطق التي دخلها أو زارها ابن هانئ. ومن الغريب أن يهمل المؤرخون توصيف حضارة إمارة بني حمدون بالمسيلة، فلا نجد لها سوى إشارة عابرة عند ابن حماد الصنهاجي أو ابن خلدون كما سلف الذكر.

ويتمثل ابن هانئ الزاب عراقا في عمارته بالسكان،وكثرة حدائقه وطيب هوائه،ولا يشذ عن ذلك مدينة المسيلة بوصفها مشمولة في هذا الإقليم[**الكامل**]:

ورأيت حولي وفد كل قبيلة حتى توهمت العراق الزابا

أرضا وطئت الدر رضراضا بها والمسك تربا والرياض جنابا

وسمعت فيها كل خطبة فيصل حتى حسبت ملوكها أعرابا[14]

وصارت هذه البقعة من المغرب مماثلة لبغداد،المدينة التي كانت في ذلك الوقت تمثل قمة الرقي الحضاري والرفاهية،مما جعل سكان الزاب متعودين على "الترف والأناقة حتى صاروا يستخشنون النسيم العليل،"[15] وينفرون من رقته تعبيرا عن ترفهم [**الطويل**]:

تبغدد منه الزاب حتى رأيته يهب نسيم الروض فيه فيستجفى[16]

بل إن الحياة الراقية التي أوجدها أمراء بني حمدون في الزاب جعلت

الشاعر[17] يتعلق بهذا البلد،ويتمثله جنة الخلد [**الخفيف**]:

إنما الزاب جنة الخلد فيها   من نداه غضارة التفويف

ويلاحظ بعض الباحثين أن حضارة إمارة بني حمدون ذات صبغة أندلسية في عمرانها وثقافتها و أسلوب العيش بها[18]،وأن الأمير جعفرا شيد فيها معالم تماثل معالم إشبيلية وقرطبة،ونقل إليها العوائد الأندلسية[19]. والسبب في ذلك حنين أمراء بني حمدون إلى الأندلس بوصفها الوطن الأول الذي كان متجذرا فيهم، حتى صار الأمير منهم يلقب **"بابن الأندلسي"**.بل إن أندلسيتهم جعلت النازحين من الأندلس إلى المغرب يفضلون الاستقرار بمدينة المسيلة على غيرها من المدن المغربية ،وتحولت ملجأ لهم[20]. وهذا الأمر جعل أمراء الزاب بالمغرب في منزلة "القناصل الأندلسيين"[21].ومن غير شك فإن هذه الجالية الأندلسية المستقرة بمدينة المسيلة كان لها دور كبير في ازدهار المدينة،وطبعها بالطابع الأندلسي.

وعليه،فإن أفراد أسرة بني حمدون تميزوا بتكوينهم العلمي، مما جعلهم ميالين إلى تشجيع الحركة العمرانية والثقافية بإمارتهم، وقد ساعدهم أصلهم الأندلسي على ذلك، بحيث جعل الشخصيات العلمية والأدبية الوافدة من الأندلس إلى العدوة المغربية تختار الاستقرار بإمارة بني حمدون في إقليم الزاب.ويتجلى الازدهار الحضاري الذي شهدته هذه الإمارة أكثر حينما نسلط الضوء على الجوانب الحضارية لمدينة المسيلة،عاصمة إقليم الزاب خلال القرن الرابع الهجري.

بعد أن قام علي بن حمدون ببناء مدينة المسيلة أو المحمدية وأحسن عمارتها [22]، صارت كما وصفها البكري المدينة الجليلة[23]،كما أكد صاحب "الاستبصار" بأنها "مدينة عظيمة على نظر كبير."[24] ولعل العصر الذهبي لهذه المدينة قد تجلى بوضوح في القرن الرابع الهجري ، حيث تحولت إلى عاصمة إقليمية،ومقرا لعامل منطقة الزاب كلها،وصارت مركزا لإمارة بني حمدون ،الذين عمروها وحضروها[25]،ومن ثم تحولت في عهدهم إلى مدينة مزدهرة اقتصاديا وعمرانيا وثقافيا.

1_**النشاط الاقتصادي**: تحولت مدينة المسيلة في ظل الدولة الفاطمية إلى خزان كبير من الأطعمة والحبوب والميرة واعتمد المنصور الحاكم الفاطمي عليها في مواجهة ومحاصرة أبي يزيد الخارجي المتحصن بجبل كيانة بالقرب من المسيلة[26] مما يدل على أنها كانت مدينة ذات "وظيفة تموينية "وتتوفر على ثروة اقتصادية مهمة .و يؤكد ابن حوقل بوصفه شاهد عيان على هذه المدينة في القرن الرابع الهجري أن سكانها كان لهم على نهرها "كروم وأجنة كثيرة تزيد على كفايتهم وحاجتهم ، وأن من أهم غلاتهم السفرجل المعنق المصدر إلى القيروان ، وأصله من تنس ، والقطن والحنطة والشعير ، وأنه كان لهم المواشي الكثيرة من الدواب والأنعام والبقر."[27]

وفي القرن الخامس الهجري نقل البكري عن محمد بن يوسف الوارق المعاصر لابن حوقل أن مدينة المسيلة ، تسقى من نهر سهر عن طريق منافذ موجودة في السور المحيط بها ، وفيها" أسواق وحمامات ، وحولها بساتين كثيرة ، ويجود عندهم القطن ، وهي كثيرة اللحم رخيصة السعر. "[28] وقد استمرت هذه المدينة في رخائها الاقتصادي بعد غزوة بني هلال ،وهذا ما يؤكده الإدريسي بوصفه أحد جغرافي القرن السادس الهجري، حيث أخبرنا أنها كانت عامرة بالناس والتجار،وأن لها نهرا فيه ماء كثير،وهو عذب، ولأهلها سوائم خيل وأغنام و أبقار. ولها مزارع ممتدة أكثر مما تحتاج إليه،ولها جنات وعيون وفواكه و بقول، ومزارع قطن وقمح وشعير ، ولحوم.[29] ويصفها أيضا صاحب "الاستبصار" الذي عاش في القرن السادس الهجري بأنها كثيرة النخل والبساتين، تشقها جداول المياه العذبة[30]. ويلاحظ من خلال وصف ابن حوقل والإدريسي لشبكة الطرق والمسالك التي تربط شرق المغرب بغربه أن المسيلة كانت تعد مركز التقاء الطرق البرية الداخلية المستخدمة في الفعاليات التجارية المغربية في القرنين 4هـ/10م 6هـ/12م[31].

من خلال هذه المعلومات الجغرافية التي زودنا بها هؤلاء الرحالة الجغرافيون نستشف أن مدينة المسيلة في ظل إمارة بني حمدون كانت عامرة بالسكان، وكانت منطقة مهمة للإنتاج الزارعي والحيواني.فضلا عن أنها ذات أرض خصبة ،و تتوفر على نهر كثير الماء ،وهذا قد شجع سكانها على العمل في الزراعة و ترقية

الإنتاج الفلاحي وازدهار مهن وصناعات لها علاقة بإنتاج الأرض؛ فتنوعت بها المزروعات وكثرت بها الخيرات من قمح وشعير وفواكه وبقول ،واشتهرت بصفة أخص بزراعة القطن وبسفرجلها المعنق المصدر إلى القيروان .وهي أيضا مدينة رعوية تربى فيها أنواع المواشي من غنم وبقر.ثم إنها كانت من الحواضر الإسلامية المرتبطة بطرق المواصلات ومسالك التجار والمسافرين، مما أكسبها أهمية تجارية كبيرة،فتحولت إلى مركز تجاري مهم في منطقة الزاب بخاصة ،وفي المغرب عامة.

2_ **الجانب العمراني**: وفيما يتعلق بالجغرافية العمرانية لمدينة المسيلة فلا نجد إلا إشارات مختصرة من بعض المؤرخين والرحالة عن هذه الناحية دون إعطاء أي تفاصيل عن أبنيتها وأحيائها وعدد سكانها.فابن حيان نقلا عن الوراق ذكر أن علي بن حمدون أحسن عمارتها وحصنها بسور(32)، غير أن الجغرافيين والمؤرخين اختلفوا في وصفه ، فابن حوقل يخبرنا أن عليها سورا حصينا من طوب(33)، أما البكري وابن عذارى فيذكران أن للمدينة سورين (34)، ولكن يختلفان في مكان الماء المحيط بهما ، فالبكري يقول إن عليها سورين بينهما ماء جار يستدير بالمدينة ،وله منافذ تسقى منها عند الحاجة (35)، أما ابن عذارى فيذكر أن الماء يجري حول السور الخارجي وليس في وسط السورين(36)،ويمكن التوفيق بين هاتين الروايتين بحيث نعتبر أن ابن حوقل ذكر ما شاهده في مدينة المسيلة عند مروره بها،وأما ما أورده البكري وابن عذارى من وجود سورين حول هذه المدينة،فربما تم إنشاؤه بعد عهد ابن حوقل(37).

وفي هذا السياق ، لا بأس أن أذكر هنا ما لاحظه الحسن الوزان في رحلته عندما مر بالمسيلة في القرن العاشر الهجري ،إذ يخبرنا أن "أسوار المسيلة المحيطة بها جميلة بخلاف الدور فإنها قبيحة ."(38) وربما كانت هذه الأسوار الجميلة من بقايا ذلك الازدهار العمراني الذي عرفته المدينة في القرن الرابع الهجري .وأما أبواب المدينة ، فقد ذكر ابن حماد أن عددها اثنان ؛ باب القاسمية نسبة إلى مؤسس المدينة أبي القاسم الفاطمي ، وباب الأمور(39).

وذكر البكري أنها تمتاز بكثرة حماماتها(40)،ووصفها الإدريسي بأنها كانت عامرة بالناس(41). وابن حماد أشاد بازدهار العمارة بها في إمارة علي بن حمدون وابنيه جعفر ويحيى وذكر أنها بلغت الغاية القصوى والأمد الأقصى(42).وأما ابن خلدون فقد انفرد ببعض التفصيل عن الناحية العمرانية لمدينة المسيلة رغم ما

فيه من الاختصار الشديد،فهو أورد أن بني حمدون اهتموا ببناء القصور والمنتزهات(43) دون أن يعطينا تفاصيل وافية عن مواقع هذه المنشآت المعماريةوأوصافها وأسمائها.

و مما زاد الأمر غموضا وتعقيدا عن عمران هذه المدينة هو الاندثار والاختفاء الكلي لهذه القصور الحمدونية بحيث لا نجد لها أثرا على الأرض،مما يصعب عملية البحث في آثار هذه المدينة(44)،ولعل هذا يرجع إلى التخريب الذي تعرضت له فيما بعد في خضم الصراعات والحروب،فقد وقعت ضحية لموقعها المفتوح غير المحصن و "الشبه الأمامي" بين مناطق الصراع بين الحفصيين والمرينيين،فأدى هذا إلى ظهور الاضمحلال عليها والذبول تدريجيا،واضطراب الأوضاع فيها،وتعرض آثارها العمرانية إلى التدمير و المحو من على وجه الأرض.

ولقد وردت إشارات ذات قيمة توثيقية في شعر ابن هانئ(45) عن عناية أمراء بني حمدون ببناء القصور العظيمة،والمرفهة و العالية[**الطويل**]:

وكم لك من قصر سواه مشيد   تسير به البزل العناجيج تهدر

وقال أيضا في مدح جعفر بن علي من خلال جلال القصور[**الكامل**]:

إن تمتثل منها الملوك قصورهم   فلطالما كانوا لها حجابا(46)

وفي موقف آخر نجد الشاعر يهنئ الأمير جعفرا بمناسبة انتهائه من تشييد قصر فاخر[**الطويل**]:

ألكني إلى القصر المشيد تحية   فقد حدث الركبان عنه فأكثروا

فرغت له من بعض شغلك في الوغى   ومثلك عن إغفاله ليس يعذر

ليشكرك في تأسيسه آل جعفر   فمثل الذي يبقى لها الفخر يشكر(47)

وقد شد بياض جدران القصور انتباه الشاعر ،لما أضفاه على المكان من جمالية[**الطويل**]:

ودر القصور البيض يعمر ملكها   ملوك الدنيا وهن الكرائم(48)

ويكاد يكون اللون الأبيض ملازما للقصور الحمدونية،إذ يتكرر ذلك

حينما يصف ابن هانئ[49] مجلسا بناه إبراهيم بن جعفر[**الكامل**]:

تغـدو القصـور البـيض في جنباتـه ... صـورا إليـه يكـل عنـه عيانهـا

وقد استرعى نظر الشاعر أيضا القباب البارزة عل سقوف القصور المشيدة[**الكامل**]:

أحبـب بتيـاك القبـاب قبابـا ... بالحـداة ولا الر كـاب ركابـا[50]

وهو بذلك يشير إلى نوع التسقيف الذي تميزت به هذه القصور،وهذه الميزة نجدها مستعملة كثيرا في الفن المعماري الفاطمي ،وقد وصفت بأنها:"القبة ذات الزوايا البارزة المتكونة من تقاطع قوسين في شكل نصف أسطواني."[51]وحضورها في القصور الفاطمية هو نوع من التجديد في الهندسة المعمارية[52].

ويشير الشاعر[53] إلى أن هذه القصور الفاخرة عامرة بالجواري وألوان الترف واللهو،مما جعل حياة أمراء بني حمدون يغلب عليها الترف والليونة والرقة[**الطويل**]:

فرغت من المجد الذي أنت شائد ... فجر ذيول العيش في الزمن النضر

ومازلت تروي السيف في الروع من دم؛ ... فحقك أن تروي الثرى من دم الخمر

وتنعم بالبيض الأوانس كالدمى ... وترفل من دنياك في حلل خضر

ومن ثم وجود فئة الجواري في القصور الحمدونية دليل على اهتمام بني حمدون بالموسيقى والرقص،و اشتمال قصورهم ومجالس أنسهم على عدد من الفنانين والمغنيين وأصحاب آلات الطرب[54].

وليس من الغريب أن يهتم ابن هانئ بذكر قصور الأمراء في قصائده،إذ نجده يشير إلى أن كل أمير يملك قصره الخاص ،ويظهر ذلك من خلال القصيدة التي كتبها في مدح جعفر ويحيى ابني علي ،فنلفيه يهنئ يحيى بجارية أهداها له جعفر،والملاحظ هنا بأنها انتقلت من قصر إلى قصر،وهما موصوفان بالعلو والارتفاع[**الطويل**]:

فمن ملكٍ سامٍ إلى ملكٍ رضى ... تهادت ومن قصرٍ منيفٍ إلى قصر[55]

ونجد أيضا في هذه القصور مجالس خاصة بالأمراء ،وفيها تستقبل الوفود[**الطويل**]:

فأشفع فيه للوفود إلى الثنا لي الإذن فيه والمقام المشهر[56]

وقد تقترن المجالس بدلالة الألفة والقداسة إذ يعبر عنها الشاعر[57] بلفظ"منسك" الذي له خلفية دينية توحي بالطهارة والعظمة ،ومن ثم مجلس الأمراء مقصد مرغوب للوفود[**الخفيف**]:

منسك للوفود يعتام قد نضى المطايا بطول وخد ورتك

وعلى هذا تبدو الوفود مزدحمة على باب الأمير يحيى[**الطويل**]:

وتقسو على يحيى الوفود ببابه كما ابتدرت أم الحطيم المواسم[58]

وفي هذه القصور سرير يجلس عليه الأمير لاستقبال الوفود و القيام بمهام الإمارة،وثمة أيضا رواق ممدود[**الكامل**]:

لقد اغتدى والمجد فوق سريره والغيث تحت رواقه الممدود[59]

وإن كان وصف الشاعر للقصور مقتضبا، إلا أنه يفيد بأن أمراء بني حمدون كانوا مهمتين بالعمارة،فأكثروا من بناء القصور البيضاء،ذات القباب والأروقة،والتي كانت مقرا يديرون منه شؤون إمارتهم،ويستقبلون وفود الشعراء وزعماء القبائل،وكأن إمارتهم مملكة صغيرة مستقلة.

ومن مظاهر العمران والترف الحضاري،نذكر أيضا اهتمام أمراء بني حمدون بتشييد مجالس الأنس واللهو والمنتزهات، وقد نظم ابن هانئ قصيدة في وصف مجلس من مجالس اللهو التي بناها إبراهيم بن جعفر،وسنلاحظ من خلال ما سيقدمه من أوصاف لهذا المجلس مدى الرقي الذي وصلته فنون الزخرفة والنقش و العمارة في ظل إمارة بني حمدون.وقد بدأ ابن هانئ[60] قصيدته بتصوير الشمس المتعبة العيون الدامعة انبهارا وغيرة مكتومة من جمال مجلس إبراهيم بن جعفر؛إذ يتضاءل لمعانها أمام ضيائه [**الكامل**]:

الشمس عنه كليلة أجفانها عبرى يضيق بسرها كتمانها

لو تستطيع ضياءه لدنت له يعشو إلى لمعانه لمعانها

وذكر الشاعر أن لهذا المجلس إيوان ينافس ويفوق إيوان كسرى[**الكامل**]:

إيوان ملك لو رأته فارس   ذعرت وخر لسمكه إذعانها(61)

وفوق ذلك تصبح القصور البيض المحيطة به مائلة إليه إعجابا، حتى أنها تتعب من طول النظر إلى حسنه[**الكامل**]:

تغدو القصور البيض في جنباته   صورا إليه يكل عنه عيانها(62)

ويتميز هذا المجلس بقبته البيضاء المتطاولة علوا،فيغدو ارتفاعها طيرانا حتى أن ريح الصبا لا تستطيع بلوغ سموها رغم شهرتها بالسرعة،ومن حولها ضربت أروقة ترفرف وتخفق بليونة كما لو أنها طائر العقاب.وهي موشاة كأنها ثوب فارسي أبيض اللون،مزين بالمرجان والدر. وأمام هذا الحسن الباهر لا تستطيع العين مقاومة هذا السحر.وفي هذه الأروقة أيضا ستور أطرافها كأنها الأوشحة الجميلة المزينة باللؤلؤ. كما يصور الشاعر إلى جانب ذلك جنبات هذا المجلس وكأنها حدائق غناء تلونت بشتى الألوان الزاهية.ثم إنه يطلب من الداخل إلى هذا المجلس أن يحدق النظر في حيطانه وسقوفه المزخرفة[**الكامل**]:

والقبة البيضاء طائرة به   تهوى بمنخرق الصبا أعنانها

ضربت بأروقة ترفرف فوقها   فهوى بفتخ قوادم خفقانها

وتعرضت طرر الستور كأنها   عذبات أو شحة يروق جمانها

وكأن أفواف الرياض نثرن في   صفحاتها فتفوفت ألوانها

فأدر جفونك و اكتحل بمناظر: غشى فرند لجينها عقيانها

مستشرفات من خدور أوانس   مصفوفة قد فصلت تيجانها (63)

والظاهر أن هذه المجالس كانت حافلة بمظاهر اللهو من رقص وغناء و خمرة وجواري مما دفع ابن هانئ أن يدعو الأمير جعفر بن علي إلى عدم الحضور حفاظا على منزلته،وتوقيرا له [**الكامل**]:

حاشيت قدرك من زيارة مجلس ولو أن فيه كواكب الجوزاء(64)

ويذكر ابن هانئ أنه اجتمع مع جماعة من أصحابه الشعراء في مجلس أنس ،يتسامرون بقرض الشعر وامتداح الأمير جعفر ثناء عليه[**الكامل**]:

إنا اجتمعنا في الندي عصابة نثني عليك بألسن النعماء

إن الذي جمع العلى لك كلها ألقى إليك مقالد الشعراء(65)

وعلى هذا الأساس جمعت هذه المجالس أحيانا بين اللهو وإلقاء الشعر و إثارة قضايا أدبية ، وما يصحب ذلك من غناء وعزف على آلات الطرب. ومن غير المستبعد أن الجالية الأندلسية الوافدة على المسيلة كان لها دور في تشييد مثل هذه المجالس.

3_الدور الثقافي: عرفت المسيلة عصرها الذهبي ثقافيا في زمن إمارة بني حمدون ،حيث صارت حاضرة للعلم ، ووسطا ثقافيا راقيا ، و مركزا كبيرا للأدب ؛فأمها العلماء والأدباء من كل فج وصوب،وبالأخص حين صار جعفر بن علي أميرا عليها(66)،إذ فتح بلاطه للأدباء والشعراء ،فرحب بهم وأكثر لهم العطاء(67).ولعل الجو الأدبي الذي أشاعه في مدينة المسيلة، كان سببا في تنشيط الحياة الثقافية بعد زوال إمارته، حيث كانت هذه المدينة مهادا لعدد من الأدباء البارزين . ففي القرن الخامس هجري/ الحادي عشر ميلادي برز الشاعر باديس عبد الكريم بن إبراهيم النهشلي المتوفي سنة 405هـ/1014.1015م،وهو لم يفارق المسيلة إلا قبل مدة قليلة من وفاته بالمهدية.وقد كان عارفا باللغة والشعر، خبيرا بأيام العرب(68).

وظهر في هذه المدينة أيضا نابغة من نوابغ الأدب ، وهو الأديب ابن رشيق المسيلي المشهور بالقيراوني (ت.456هـ/1064م).ورغم خفوت مكانة المسيلة السياسية في القرون التالية للقرن الرابع الهجري ، خاصة بعد بناء قلعة بني حماد، إلا أنها استمرت في إنجاب العلماء الذين ينسبون إليها ؛ ومنهم الفقيه المالكي حسين بن محمد بن سلمون،أبو علي المسيلي (ت.431هـ/1040م)

،والقاضي عبد الله بن حمو المسيلي الذي له معرفة بالأصول والفروع[69]، والفقيه المالكي حسن بن علي بن محمد المسيلي، (ت.580/1185م)[70]، والفقيه المفسر أحمد بن محمد بن أحمد المسيلي(ت بعد 785هـ/1383م)[71].

غير أن ابن هانئ كان أبرز شخصية أدبية في مدينة المسيلة خلال القرن الرابع الهجري ،وفي ظل إمارة بني حمدون ،حيث كان ممن استقبلهم الأمير جعفر في بلاطه وأكرمهم وقربهم إليه. و بلا شك يعد هذا الشاعر من أهم نبغاء الثقافة الأدبية بإفريقية في العصر الفاطمي ،كما أن له علاقة متميزة بمدينة المسيلة وبأسرة بني حمدون.و يظهر ذلك جليا من خلال شعره الذي تضمن إشارات تاريخية وسياسية وحضارية عن هذه الأسرة .

ولعل اشتراك الشاعر ابن هانئ و بني حمدون في الموطن والأصل،هو ماجعل علاقته بهم عميقة، بحيث يعتقد قارئ القصائد التي خصصها لهم ؙأنه واحد منهم ،فهو لا يكتفي بمديحهم كما تعود مع غيرهم من الممدوحين .بل كان يشاركهم أفراحهم وأتراحهم.ونلاحظ ؙأنه نظم ثلاث قصائد رثائية[72] في مواساة عائلة بني حمدون في مصابهم؛اثنتان في رثاء أم جعفر ويحيى[73] ،والثالثة في موت ابن جعفر[74].كما نراه ينظم شعرا في مرض أصاب الأمير جعفر، وفي يحيى حينما عالج نفسه بالفصد[75].ونلاحظ أن ابن هانئ قد عدد بعض أفراد أسرة بني حمدون في شعره[76].

ومما يدل على الارتباط الوثيق بين ابن هانئ وأسرة بني حمدون، أنه لم يفرد شعره لفرد واحد من هذه الأسرة،بل نجده يوزع قصائده ومدائحه على أفرادها، فقد خلد في شعره الأمير جعفرا وأخيه يحيى ، وإبراهيم بن جعفر.وهذا بخلاف ما نجده في قصائده التي نظمها في ممدوحيه الذين اتصل بهم ،إذ اكتفى بمدحهم فقط.ونجد أن معظم ديوانه متعلق بأسرة بني حمدون،حيث نظم تسعا وعشرين قصيدة خاصة بأمراء المسيلة[77].و خصص خمس عشرة قصيدة ومقطوعتين في مدح جعفر،أما يحيى فقد مدحه

بخمس قصائد وأربع مقطوعات،كما مدحهما في قصيدة مشتركة[78].و عدد الأبيات التي نظمها فيهما معا ألفان وستمائة وأربعون(2640بيتا)[79].

وقد صرح ابن هانئ[80] عن العلاقة المميزة والقوية التي تربطه بأسرة بني حمدون،إذ اعتبر نفسه واحدا منهم[**الكامل**]:

إنا لتجمعنا وهذا الحي ... بكر لمة سالف لم تخفر

أحلافنا فكأنا من نسبة ... ولداتنا فكأنا من عصر

ويؤكد الشاعر[81] أيضا على ارتباطه ببني حمدون من حيث النسب[**الطويل**]:

فمهلا ابني عمي وأعيان معشري ... وأملاك قومي والخضارم من

و يبدو أن ابن هانئ بقي في بلاط جعفر بن علي أكثر من سنتين قبل أن يرحل إلى الخليفة المعز ويقيم عنده،وقد علل ذلك بعض الباحثين بوفرة شعره عن بني حمدون،إذ رأوا أنه من غير الممكن أن يكون نصف ديوانه الذي خص به هذه الأسرة قد أنتجه في مدة عامين. وأغلب الظن أن رحيله إلى بلاط المعز كان حوالي سنة 353هـ/964م ،وهذا ما ذهب إليه محمد اليعلاوي وأبو القاسم محمد كرو[82] بالاستناد على أن أول قصيدة نظمها ابن هانئ بالقيروان/المنصورية كانت في سنة353هـ[83]. ويلاحظ أن كثرة قصائده في أمراء بني حمدون ترجح استمراره في نظم قصائد المدح المتعلق بهم ،وإرسالها إليهم[84]. وهذا يعني أن علاقته ببني حمدون استمرت سواء عن طريق إرسال مدائحه إلى جعفر وهو ملازم للمعز ببلاطه[85]، أو أنه ربما كان يزورها بين الحين والآخر بمدينة المسيلة. والظاهر،أن صلة الشاعر ببني حمدون يغلب عليها الجانب الوجداني والعائلي والإنساني،بحيث يمكن

وصفها بأنها علاقة مودة وصداقة ووفاء[86]. حتى أننا لا نجد لها نظيرا في علاقته بممدوحيه الآخرين .

وعلى العموم، تركت أسرة بني حمدون بصماتها التاريخية على الخريطة العمرانية والسياسية لمنطقة المغرب حيث إنها صاحبة الفضل في بناء مدينة المسيلة وتعميرها.واستطاعت أيضا أن تؤسس لنفسها إمارة قوية،وساهمت من خلالها في تنشيط منطقة المغرب حضاريا وعمرانيا وثقافيا،وبالأخص إقليم الزاب الذي شيدت له ذاكرة تاريخية مميزة.

الإحالات:

---

[1] ابن حماد،أبو عبد الله محمد بن علي بن حماد،أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم،تحقيق التهامي نقرة وعبد الحليم عويس.القاهرة:دار الصحوة،سنة1401هـ،ص46.

[2] ابن خلدون،عبد الرحمن،ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة ومراجعة سهيل زكار.بيروت:دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،سنة2000م،ج4،،ص108.

[3] القاضي النعمان،أبو حنيفة بن محمد المغربي ،افتتاح الدعوة ،تحقيق فرحات الدشراوي.تونس:الشركة التونسية للطباعة والنشر،سنة 1975.ص39.

[4] ابن حيان ،أبو مروان حيان بن خلف القرطبي ، المقتبس في أخبار بلد الأندلس، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي.بيروت:دارالثقافة ،ص34.

[5] ابن خلدون،ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ،ج4،ص108.

[6] ابن خلكان،أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر،وفيات الأعيان وأنباء الزمان،تحقيق إحسان عباس.بيروت:دار الثقافة،سنة1968.،ج1،ص360. الدواداري،كنز الدرر و جامع الغرر،الدرة المضية في الدولة الفاطمية، تحقيق صلاح الدين المنجد.القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،قسم الدراسات الإسلامية بالمعهد الألماني للآثار،سنة 1380هـ/1961م،ج6،ص242.

[7] ابن حيان،المقتبس،تحقيق عبد الرحمن علي الحجي،ص34.

[8] ابن بسام أبي الحسن علي الشنتريني،الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة،تحقيق سالم مصطفى البدري.بيروت:منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،ط1،سنة 1419هـ/1998م،ص126.

[9] محمد اليعلاوي،ابن هانئ المغربي الأندلسي،شاعر الدولة الفاطمية.بيروت:دار الغرب الإسلامي،سنة 1405هـ/1985م،ص23.

[10] الدواداري،كنز الدرر و جامع الغرر،الدرة المضية في الدولة الفاطمية، تحقيق صلاح الدين المنجد ،ج6،ص242.

[11] ينظر محمد اليعلاوي،ابن هانئ المغربي الأندلسي،صص120،121.

[12] ابن بسام الشنتريني، الذخيرة،ص126.

[13] الحلة السيراء،تحقيق حسين مؤنس،القاهرة،دار المعارف،ط2،سنة 1985.،صص305،308.

[14] ابن هانئ الأندلسي، ديوان ابن هانئ الأندلسي:شرح وتعليق حمدو أحمد طماس.لبنان:دار المعرفة،ط1،سنة1426هـ/2005.،ص53.

[15] محمد اليعلاوي،ابن هانئ المغربي الأندلسي،صص 181،182.

[16] ديوان ابن هانئ الأندلسي،ص196.

[17] المصدر نفسه،ص199.

[18] بوعبدلي، المهدي :ماضي المسيلة السياسي والثقافي عبر التاريخ والخلاف بين زيري بن مناد وجعفر بن علي أمير مسيلة.مجلة التاريخ،الجزائر،العدد 6،جويلية 1978.،صص136،138،144.

[19] L.Golvin,Le Magrib Central a l'époque des Zirides,Recherches d' Archéologie et d'Histoire.Paris :arts et métiers graphiques ,1957,p159.

[20] محمد اليعلاوي،ابن هانئ المغربي الأندلسي،ص88.

[21] محمد اليعلاوي:بلاط بني حمدون بالمسيلة من خلال شعر ابن هانئ لأندلسي، مجلةالأصالة،الجزائر، السنة (4) ،العدد(24)،مارس أبريل،مطبعة البعث قسطينة،السنة 1975.،ص51.

[22] ابن حيان ، المقتبس، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي ،ص34.

[23] البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز المرسي،المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، تحقيق دوسلان De Slane. القاهرة: دارالكتاب ،ص59.

[24] مؤلف مجهول،كتاب الإستبصار في عجائب الأمصار،تحقيق سعد زغلول عبد الحميد.الدار البيضاء،المغرب:دار النشر العربية،سنة 1985.،ص172.

(25) ابن حيان ، المقتبس، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي ،ص 34.

(26)ابن حماد الصنهاجي، أخبار بني عبيد،ص47.

(27) ابـــن حوقـــل:أبـــو القاســـم محمـــد بـــن علـــي البغـــدادي النصـــيبي ،صـــورة الأرض.بيروت:منشورات دار مكتبة الحياة ،ص85.

(28) البكري،المغرب،ص59.

(29) الإدريســي،أبو عبــد الله محمــد الشــريف الســبتي،المغرب العربــي مــن كتــاب نزهــة المشتاق،تحقيق محمد صادق الحاج.ديوان المطبوعات الجامعية،سنة 1983، ص 108.

(30) مؤلف مجهول،الإستبصار،ص172.

(31) الإدريسي،المغرب العربي،صص،109،110.

(32) ابن حيان،المقتبس،تحقيق عبد الرحمن علي الحجي،ص34.

(33) ابن حوقل ، صورة الأرض ،ص 85.

(34) البكري ، المغرب ، ص59. ابن عذارى، المراكشي أبو العباس أحمد بن عذارى،البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج.س.كولان و إ.ليفي بروفنسال.بيروت،دار الثقافة،ط2،سنة 1400هـ1980م،ج1 ، ص190.

(35) المصدر نفسه،ص 59.

(36) ابن عذارى ، البيان،ج1 ، ص190.

(37) مرمــول ، محمــد الصــالح :السياســة الداخليــة للخلافــة الفاطميــة في بــلاد المغــرب الإسلامي.الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية،سنة 1983.،صص298،299.

(38) حســن محمــد الــوزان الفاســي ، وصــف افريقيــا ،ترجمــة محمــد حجــي ومحمــد الأخضـــــــر.بيـــــــروت،دار الغـــــــرب الإسلامي،الرباط،الشـــــــركة المغربيـــــــة للناشرين،ط2،ج2،سنة1983، ص 52.

(39) ابن حماد، أخبار بني عبيد،ص46.

(40) البكري،المغرب،ص59.

(41) الإدريسي ، المغرب العربي ، ص 108.

(42) ابن حماد الصنهاجي، أخبار بني عبيد،ص46.

(43) ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ،ج4،ص108.

(44) Golvin .L,Le Magrib Central a l'époque des Zirides,Recherches d' Archéologie et d'Histoire,p159_

(45) ديوان ابن هانئ الأندلسي،ص165.

[46] المصدر نفسه،ص53.

[47]نفسه،ص163.

[48]نفسه،ص308.

[49]نفسه،ص324.

[50]نفسه،ص50.

[51]جورج مارسي ،الهندسة المعمارية الإسلامية في المغرب،باريس ،1954،نقلا عن إدريس ،الهادي روجي :الدولة الصنهاجية،تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م، نقله إلى العربية حمادي الساحلي.بيروت:دار الغرب،ط1،سنة 1992،ج2 ،ص432.

[52] ينظر روجي الهادي إدريس،الدولة الصنهاجية،ج2،صص431،432،433.

[53] ديوان ابن هانئ الأندلسي،ص147.

[54] حسن حسني عبد الوهاب،ورقات عن الحضارة العربية بافريقية التونسية.تونس:مكتبة المنار،سنة 1966، القسم الثاني،ص206.

[55] ديوان ابن هانئ الأندلسي،ص147.

[56]المصدر نفسه،ص165.

[57]نفسه،ص228.

[58]نفسه،ص305.

[59]نفسه،ص104.

[60] ا نفسه،ص324.

[61]نفسه،ص324.

[62]نفسه،ص324.

[63]نفسه،ص325.

[64]نفسه،ص23.

[65] نفسه،ص23.

[66]عثمان الكعاك،موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي.بيروت:دار الغرب الإسلامي،ص161.

[67] ابن خلكان،وفيات الأعيان،ج1،ص360.

[68] عمر فروخ،تاريخ الأدب العربي ، الأدب في المغرب والأندلس إلى آخر عصر ملوك الطوائف.بيروت:دار للملايين،ط2،سنة 1984،ج4،سنة 1984،ص342.

(69) ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك،كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق صلاح الدين الهواري.بيروت:المكتبة العصرية،ط1،سنة 1423هـ/2003م،مج1،صص134،247.

(70) الغبريني أبو العباس أحمد بن أحمد،عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية،تحقيق رابح بونار.الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،سنة 1981،ص66.

(71) الحفناوي أبو القاسم محمد،تعريف الخلف برجال السلف.الجزائر:موفم للنشر،ج1،سنة1991،ص327.

(72) أحمد خالد:ابن هانئ. الجزائر:الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،تونس:الشركة التونسية للتوزيع،سنة 1976،ص44.

(73) ينظر ديوان ابن هانئ الأندلسي،صص30،154.

(74) المصدر نفسه ،ص112.

(75) نفسه،ص103.

(76) نفسه ، صص115،66.

(77) محمد اليعلاوي،ابن هانئ المغربي الأندلسي،ص47.

(78) وأما الخليفة المعز فقد مدحه ابن هانئ بإحدى وعشرين قصيدة ومقطوعتين ، وسميت كلها بالمعزيات". أحمد خالد، ابن هانئ،ص45. وعدد الأبيات التي قالها فيه ابن هانئ(1774) بيتا.عمر فروخ،تاريخ الأدب العربي،ج4،ص268.

(79) أحمد خالد، ابن هانئ ،ص45.وعند عمر فروخ أن عدد الأبيات الشعرية التي نظمها ابن هانئ في جعفر وآله(1631) بيتا.

(80) ديوان ابن هانئ الأندلسي،ص152.

(81) المصدر نفسه ،ص149.

(82) محمد اليعلاوي، ابن هانئ المغربي الأندلسي ،صص 4،49،122. كرو ،أبو القاسم محمد ، ابن هانئ الأندلسي متنبي الغرب.تونس:الدار العربية للكتاب، سنة 1984،ص15.

(83) محمد اليعلاوي، بلاط بني حمدون بالمسيلة من خلال شعر ابن هانئ،ص52.

(84) أبو القاسم محمد كرو،ابن هانئ الأندلسي متنبي المغرب،ص15.

(85) محمد اليعلاوي، بلاط بني حمدون بالمسيلة من خلال شعر ابن هانئ الأندلسي،ص52.

(86) المرجع نفسه،ص54.

العلماء والأولياء في تلمسان الزيانية في ضوء بغية الرواد

أ.د. هلايلي حنيفي
جامعة سيدي بلعباس

Abstract:

Brings together scholars that the Covenant Zayani - Almarena- Hafsid represents the height of the Arab-Islamic culture valuable Maghreb. In this era of Morocco became the pole and center.

Numerous kingdoms and the UAE. The multiplicity of historians and history. Should not be dazzled by Ibn Khaldun (1) and forget solution of his contemporaries, and that went even deeper and familiar, that awareness of the privacy of the history of Morocco is one of the most important achievements of the Covenant Azayani- Almarena- Alkhvsa, and perhaps the basic work to devote personal Maghreb.

Keywords:

Arab Islamic culture - Historians –Historical Studies – Sciences- Exploratory trips.

يجمع الدارسون على أن العهد الزياني – المريني- الحفصي يمثل ذروة الثقافة العربية الإسلامية في بلاد المغرب . ففي هذا العهد أصبح المغرب القطب و المركز . تعددت الممالك و الإمارات. فتعدد المؤرخون و التاريخ. ولا يجب أن ننبهر بابن خلدون[1] وننسى حل معاصريه، و إن فاقهم عمقا و دراية،

إن الوعي بخصوصية تاريخ المغرب هو من أهم إنجازات العهد الزياني- المريني- الخفصي،و ربما كان العمل الأساسي في تكريس الشخصية المغاربية. عندما نثير مسألة التفاعل الحضاري- الثقافي بين الأندلس و المغرب خلال الفترة الممتدة من تراجع المد الموحدي بالأندلس(1212 م) و إلى غاية الطرد النهائي للموريسكيين من إسبانيا سنة 1609م.

يرتسم في أذهننا عدد من المفاهيم و المعطيات التاريخية، عن تاريخ التفاعل بين العدوتين، و إذا كانت الدراسات التاريخية العربية و الأوروبية قد ركزت اهتمامها على دراسة مختلف مظاهر الحياة السياسية و الاقتصادية لتاريخ المنطقتين، و قدمت لنا إطارا كاملا لهذه الحركية. فإن مثل تلك الدراسات مازالت تفتقر إلى عمل كثير، سنحاول في هذه الدراسة أن نتتبع عن وعي أبعاد التفاعل بين الفضائين الأندلسي و المغاربي و الحيز الجغرافي لهما و هذا من خلال تجربة يحيى بن خلدون السياسية ف بلاطات المغرب العربي.

لقد ساعدت سياسة السلاطين في بلاد المغرب، غلى ازدياد النفوذ الأندلسي بالمنطقة، فأصبح تولي الحجابة (الوزارة)، و إسناد الوظيف الإداري و القيام بالمهام الدينية و التعليمية من نصيب الأندلسيين. فكان الوافدون من الأندلس يجدون مجالا واسعا لاستثمار مواهبهم في قطاعي التجارة و الصناعة،زيادة على الحقل الثقافي و الإدارة و البلاط، وكانت بلدان المغرب العربي تمثل في نظرهم- قي ذلك الحين- الملاذ الأخير لما كانت تتمتع من استقرار و منعة نسبية[2].

و يلاحظ أن عبد الرحمان ابن خلدون يستعمل عند الحديث عن الهجرة الأندلسية إلى بلاد المغرب-في كل الحالات- كلمة " جالية" حيث يقول:" و أنزل معهما محمد بن طاهر من صنائع الدولة و من بيوت أهل الأندلس

القدمين في الجالية........"[3]. و يذكر في موضع آخر:" و كان من خير ابن الذباغ هذا أن إبراهيم أباه وفد على تونس في جالية إشبيلية ....[4] . و ما يؤكد استعمال ابن خلدون لكلمة جالية، يبين أن النزوح من الأندلس اكتسى صبغة جماعية/و هذه الهجرة الجماعية تواصلت و تجددت بتجدد النكبات[5]

.

لم تستطع الإمارة الزيانية أن توفر لنفسها المجال الجغرافي الضروري لحملة أراضيها ، إذ أن جزء كبير من الشرق الجزائري (قسنطينة ، عنابة،بجاية،بسكرة و تقرت) كان تحت نفوذ الحفصيين، و اكتفت هي بالجزء الغربي و الأوسط من الجزائر،متخذة كقاعدة لها تلمسان. و لم يكن التنافس مقتصرا على الزيانيين و الحفصيين بل تدخل المرينيون في دائرة الصراع تارة ضد الزيانيين المجاورين، و تارة ضد الحفصيين. فقد وضلت جيوش المرينيين إلى تونس و الزاب و قسنطينة كما وصلت جيوش الحفصيين إلى المدية ومليانة و تلمسان[6]

وقد لخص الحسن الوزان هذه الوضعية قائلا:" و قد استقر الملك في بني زيان ثلاثمائة سنة، غير أنهم اضطهدوا من قبل ملوك فاس – أي بني مرين –الذين احتلوا تلمسان نحو عشرات المرات ، حسبما جاء في التاريخ ، وكان مصير ملوك بني زيان حينئذ إما القتل أو الأسر أو الفرار إلى المغارات عند جيرانهم الأعرب، و تعرضوا أحيانا أحرى إلى الطرد من فبل ملوك تونس- يعني الخفصيين-. [7]

وقد كان لكل ذلك نتائج خطيرة على جميع الأصعدة ، فعلى الصعيد السياسي حرمت هذه الوضعية الإمارة الزيانية من البروز كإمارة مستقرة بفعل القضاء المستمر على عدد من أطر الدولة، و على الصعيد البشري حرمت الإمارة من قاعدتها البشرية الأساسية بفعل هجرة السكان، و على

الصعيد الاقتصادي أدت إلى الضعف المستمر للقاعدة الاقتصادية بفعل الاعتماد على التجارة مع السودان ، و على المبادلات مع الخارج انطلاقا من وهران، و أمام هذه الوضعية كان الأندلسيون يفضلون الاستقرار بمكان يستطيعون فيه تحقيق طموحاتهم العلمية والسياسية والعسكرية والإقتصادية.

1- تجربة يحي بن خلدون(734هـ -1337م / 780هـ - 1378م):

بالرغم من أن يحي بن محمد بن محمد بن الحسن بن خلدون المكنى بأبي زكريا قد تردد ذكره لدى عدد من المؤرخين المعاصرين له من أمثال ابن الخطيب[8] والمقري [9]والتنسي[10] فإننا لا نعلم إلا النزر اليسير عن حياته. فمن الراجح أنه ولد في تونس حيث استقر والده وجده من قبل، وعاش في ظل والده الذي أمضى حياته بعيدا عن السياسة منصرفا لدراسة العلم وأعمال البر. إن حياة يحي بن خلدون تكاد تكون مجهولة، إذ لم يصلنا من أخبارها إلا القليل. ولولا ما ذكره عن نفسه، وما ورد على لسان أخيه، لأصبح من العسير علينا تتبع مسار حياته التي استغرقت زهاء ثمانية و ثلاثون سنة. على أية حال، فإن الأجواء الثقافية والعلمية التي سادت تونس إبان العهد الحفصي في النصف الأول من القرن الثامن الهجري . الرابع عشر الميلادي[11] قد صقلته وأثرت ذاكرته بالعلوم المختلفة. إذ كان من عادة السلطان المذكور اصطحاب علماء دولته البارزين في حله وترحاله.

وقد بين عبد الرحمن بن خلدون في (رحلته) أسماء العلماء الذين تتلمذ عليهم، وذكر منهم عبد الله بن يوسف بن رضوان (ت 783 هـ/ 1381 م) الذي اشتهر في العربية والأدب[12]، وأبا عبد الله محمد بن النجار (ت 750 هـ/ 1349 م) وهو من أهل تلمسان وكان إملما في علم النجامة وأحكامها[13]،

والخطيب ابن مرزوق التلمساني (781 هـ/ 1379 م)[14]، ومحمد بن عبد الله بن عبد النور (ت 749 هـ/ 1348 م) وكان مشتهرا في علوم الفقه، والفقيه محمد بن الصباغ (مات غريقا سنة 749 هـ/ 1348 م) [15]وقال عنه إنه "كان مبرزا في المنقول والمعقول وعارفا بالحديث ورجاله وإماما في معرفة كتاب "الموطأ" وإقرائه"[16]، ومحمد بن علي بن سليمان السطي (مات غريقا سنة 749 هـ/ 1348 م)[17] قيل إنه كان في الفقه لا يجارى حفظا وفهما وأبناء الإمام أبا زيد عبد الرحمن وأبا موسى عيسى الذين وصفهم ابن خلدون بقوله: "هم سباق الحلبة في مجلس السلطان أبي الحسن اصطفاهم لصحبته من بين أهل المغرب"، ومحمد بن إبراهيم الآبلي (المتوفى 756 هـ/ 1356 م) شيخ العلوم العقلية[18]، وأحمد الزواوي إمام المقرئين بالمغرب[19]. والفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد الشريف الحسني (ت 771 هـ/ 1369 م) القائل بحقه » شيخنا أحد رجال الكمال علما ودينا لا يغرب عن علمه فن عقلي إلا وقد أحاط به[20].

سنقتصر على عرض بعض مظاهر التجربة الأندلسية في الميدان الدبلوماسي، خلال فترة حكم أبي حمو موسى الثاني(760هـ -1359/ 791هـ -1389)، وهذا من خلال إقامة يحي بن خلدون في المنطقة على أن هذه الدراسة ستساعدنا على فهم بعض الجوانب السياسية التي لم يقع الإهتمام بها في هذه الفترة. و لا شك أن الصورة التي رسمتها هذه الشخصية عن واقع الإمارة الزيانية قد ساهمت في تهيئة الأندلسيين نفسيا للاستقرار. فقد جاء العلماء الأندلسيين إلى بلاد المغرب و معهم تقاليد عريقة في حقل العمل السياسي و قواعد جد معقدة في الخدمة السلطانية، فهم ذهبوا أبعد من ذلك وجعلوا من السياسة شأنا مستقلا لا يخضع بالضرورة للأعراف والأخلاق.

2- يحي بن خلدون و الحراك السياسي.

ولد أبو زكريا يحيى بن خلدون بتونس سنة 734هـ، و نشأ بها تلقى العلم على علمائها[21] و هو ينتمي إلى أسرة عريقة في الثقافة و العلوم، و قد

شغل بعض أفرادها مناصب سامية في الدولة الحفصية، و قد نشأ يحي بن خلدون في جو علمي يخمل طابع الجد و العناية، و الاهتمام الكبير بالعلوم الدينية، و التفتح إلى الأدب و الشعر ، وشغل في حياته مناصب سياسية وإدارية هامة في خدمة الأمير أبي عبد الله الحفصي، و في خدمة السلطان الزياني أبي حمو موسى الثاني ثم في بلاط الأمير عبد العزيز المريني، ثم عاد برا إلى خدمة أبي حمو الثاني بتلمسان، حيث قتل في رمضان سنة 780هـ-1378 و هو لا يزال في مقتبل عمره، و في بداية مرحة الإنتاج الفكري.وكانت السنوات السبع التي قضاها بتلمسان أزهى أيام هذه الفترة الهامة من حياته،فكان التأليف الوحيد الذي أنتجه يتناول تاريخ الدولة العبد الوادية[22].

يظهر دور يحي بن خلدون في الأحداث السياسية، منذ مجيء السلطان أبي سالم إبراهيم بن أبي الحسن المريني (760 . 762 هـ/ 1358 . 1360 م) ([25]). إذ عمل عند الأخير كاتبا في ديوان الإنشاء المريني بعد أن انتقل إلى فاس مع أميره حاكم بجاية الحفصي أثناء حكم السلطان أبي عنان المريني[23] الذي تمكن من ضم بجاية إلى دولته سنة 753 هـ/ 1352 م بطريقة سلمية[24]. وبموت السلطان أبي عنان، عادت بجاية إلى طاعة الحفصيين، الأمر الذي دفع بحاكم المغرب الأوسط محمد بن أبي عنان إلى إطلاق يد الأمير أبي عبد الله الحفصي الحاكم السابق بن أبي بكر الحفصي. ولم يتمكن أبو عبد الله من استردادها إلا في رمضان سنة 765 هـ/ 1363 م[25]. إذ ترد إشارة في خضم تلك الأحداث إلى قيام يحي بن خلدون بمهمة عاجلة إلى الأمير أبي حمو حاكم تلمسان [26].

امتد نشاط يحي بن خلدون إلى القيام بخدمة الأمير عبد الله الحفصي لمساعدته على امتلاك إمارة بجاية سنة 761هـ/1359م من عمه السلطان أبي إسحاق و بمساعدة قبيلة رياح. و لا شك أن الأمير أبي عبد الله عينه في هذا المنصب لما يعلم فيه من الدهاء لاتصالاته بعرب المنطقة [27].

وقد قرر الأمير الحفصي طلب المساعدة من السلطان أبي حمو الثني، فأرسل يحي بن خلدون إلى تلمسان 764هـ/1362م. ليقوم بهذه المهمة ، وفعلا

أنجز هذه المهمة بمهارة، و عندما فطن الأمير إسحاق الحفصي بالاتصالات المتكررة بين أبي عبد الله و البلاط الزياني أخفق هذه المساعدات ، و عندها اتجهت الحنكة السياسية لدى يحي بن خلدون مشيرا إلى سلطانه بضرورة الإتصال بقبائل الدواودة. و في سنة765هـ/1363م، تمكن أبو عبد الله من الإستيلاء على إمارة بجاية صلحا،و عين يحي حاجبا عليها، ثم تركها لأخيه عبد الرحمان الذي رحل إلى بجاية قادما من الأندلس في السنة 766هـ/1364م [(28)]. وبموت السلطان أبي عنان، عادت بجاية إلى طاعة الحفصيين، الأمر الذي دفع بحاكم المغرب الأوسط محمد بن أبي عنان إلى إطلاق يد الأمير أبي عبد الله الحفصي الحاكم السابق بن أبي بكر الحفصي.

ولم يتمكن أبو عبد الله من استردادها إلا في رمضان سنة 765 هـ/ 1363 م([28]). إذ ترد إشارة في خضم تلك الأحداث إلى قيام يحي بن خلدون بمهمة عاجلة إلى الأمير أبي حمو حاكم تلمسان. وتشاء الأقدار أن تتغير الأحوال، وتنشب بين أفراد الأسرة الحفصية صراعات جديدة. إذ قام أبو العباس الحفصي صاحب قسنطينة سنة 767 هـ/ 1365 م بالسيطرة على بجاية وقتل صاحبها أبي عبد الله، وأخضع يحي ابن خلدون تحت سيطرته بعد أن أغراه بالبقاء، فأكرمه أول الأمر هو وأخاه عبد الرحمن، ثم انقلب عليهما لوشاية وقعت على عبد الرحمن بن خلدون، ثم اعتقل يحي وسجنه بمدينة بونة(عنابة)، فيما هرب أخوه.[(29)]

لم يدم اعتقاله طويلاإذ تمكن من الهروب والتوجه إلى مدينة بسكرة، حيث استقر أخوه عبد الرحمن. وفي بسكرة وصل الأمير الزياني عمر بن محمد الذي حضر بمهمة إقناع قبائل رياح بالخضوع للأمير أبي حمو. ولما كان يحي معروفا بمكانته لديهم، فقد ألح عليه السفير عمر بالتوجه معه إلى شيوخهم لغرض إقناعهم. وفعلا وافق يحي ونجح في مهمته مع شيوخ رياح وقصدوا

تلمسان لتقديم البيعة سنة 769 هـ/ 1367 م. وهناك اصطفاه الأمير أبو حمو لمهمة الكتابة؛ إذ يقول:"...ثم اصطفاني لكتابة إنشاه... وأمرني باستقدام ولدي من بسكره محمولين بإحسانه محفوفين ببره وعنايته. فكان ذلك أول سعادة أوتيتها وأعظم عناية ربانية رأيتها".[30] ثم حدث أن تدهورت العلاقات السياسية من جديد بين المرينيين والزيانيين. إذ قام السلطان المريني أبو فارس عبد العزيز[31] سنة 767 . 774 هـ/ 1365 . 1372 م بشن حملة على الأمير أبي حمو الزياني، فأخضع تلمسان ودخلها سنة 772 هـ/ 1370 م. بينما هرب باتجاه الصحراء. أما كاتبه يحيى بن خلدون، فقد قبل أن يفارق أميره، ملتحقا بخدمة السلطان المريني أبي فارس وولده السعيد بالله من بعده[32]. وقد شعر بالخطإ الفادح الذي ارتكبه فيما بعد. وتبريرا لذلك الموقف، يقول: "ومن هنا فارقته أي أبي حمو لخيالات سوداوية اعتورتني ونزعات شيطانية تجاذبتني وسوء بخت تقاعس عن إدراك الفخر برحلي وشقاء مكتوب أهوى إلى درك الخسارة بي"[33].

إلا أن مقام يحيى بن خلدون في خدمة السلاطين المرينيين لم يدم طويلا؛ إذ عاد الأمير أبو حمو إلى تلمسان، فيما جاء على حكم المرينيين المستنصر بالله أبو العباس أحمد بن أبي سالم (776 . 786 هـ/ 1374 . 1384 م)، فاستأذنه في العودة إلى تلمسان. ويبدو أن مغادرته لفاس كانت بعد مشاهدته لنكبة الوزير الغرناطي ابن الخطيب اللاجئ في فاس سنة 776 هـ/ 1374 م[34].

ومهما يكن من أمر، فقد عاد يحيى إلى تلمسان في غرة شهر ربيع الأول سنة 776 هـ/ 1374 م وهو يدرك ذنبه، ملتمسا العفو لنفسه. فاستجاب له الأمير أبو حمو وعفا عنه وأعاده إلى منصبه كما كان كاتبا لسره. إلا أن الأقدار سرعان ما أوقعته مرة أخرى في شرك الخلافات السياسية، لكن هذه المرة

داخل تلمسان عاصمة الزيانيين. فقد اشتعلت بذور الخلافات والشقاق بين أبناء الأمير أبي حمو، وقامت منافسة شديدة بين ولديه أبي زيان[(35)] حاكم وهران وأبي تاشفين الذي[(36)] طمع بحكم وهران لنفسه. غير أن والده ماطله بطلبه، فظن أبو تاشفين أن الأمر قد دبر من قبل كاتبه يحيى ابن خلدون، فدبر له مكيدة ذهب ضحيتها، إذ قام الأمير أبو تاشفين بالإيعاز إلى صاحب الشرطة الزياني موسى بن يخلف وأمره بقتل يحيى. وفعلا قام موسى بن يخلف وأعوانه بالتربص بيحيى: إذ بينما كان يحيى خارجا من قصر الأمير أبي حمو في ليلة من ليالي رمضان سنة 789 هـ/ 1378 م، هاجمه موسى وأعوانه وأردوه قتيلا. وفي اليوم التالي، عرف الأمير أن مقتله قد دبر من ولده، فحاول إسدال الستار على جريمة قلته أو كما قال أخوه عبد الرحمن :"أغفى وطوى عليها جوانحه" [(37)].

لكن لم تلق إمارة أبي عبد الله النجاح المرجو، و ترجع أسباب ذلك إلى سوء معاملة الرعية و حتى لأحلافه من العرب ، و قد مكث يحيى في بلاط الأمير يعيش الأزمة، إلى أن استولى أمير قسنطينة أبو العباس الحفصي على بجاية في شعبان سنة 767هـ/1365 م، و قتل الأمير عبد الله الحفصي ، وألقي القبض بعد ذلك على يحيى بن خلدون و سجنه بعنابة، كما حجزت أمواله ، و لكنه تمكن من الفرار و اللحاق بأخيه عبد الرحمن في بسكرة معتصما بحماية بن مزني[(38)] .

تلك كانت المرحلة الأولى من تجربة يحيى بن خلدون و هي تجربة قاسية، لكن طموحه الأندلسي ذلل من الصعاب و كرر التجربة مع الإمارة الزيانية، في بلاط الأمير أبي حمو الثاني. ففي سنة 769هـ/1367 م، عرض يحيى خدمته على العاهل الزياني ، حيث عينه كاتبا للسلطنة الزيانية ، ومن أهم العوامل التي دعت الأمير الزياني إلى استدعاء يحيى المشاكل السياسية

الخطيرة التي كان يواجهها من جراء الفتن التي أحدثها في المنطقة الشرقية ثورة إبن عمه أبي زيان ابن السلطان أبي سعيد الثاني.

توجه أبو حمو ، عبر نواحي الشلف، و فتح مليانة سنة 769هـ ، و أصلح أحوالها و حصنها، وكان القضاء على منافسه أبي زيان يتطلب الحصول على مساعدة عرب رياح و خاصة قبيلة الدواودة للتحالف معهم لأن الدواودة كانوا في نزاع مع الأمير زيان و نجح في مهمته(39). فكان لذلك أحسن الوقع في نفس الأمير الزياني و عينه كاتبا له، و قربه إليه و جعله من مستشاريه، و عندئذ طاب المقام ليحيى بتلسمان و استقر هناك (1). وقد مكنت هذه الإقامة يحيى من الإتصال بالشعراء و الأدب و العلماء الذين كان يزخر بهم بلاط أبي حمو الثاني مما أفاده في تكوينه العلمي (2). غير أن الأمر لم يستقر للأمير الزياني مما جعل إمارته تشتعل مرة أحرى بالفتن و الإضطرابات إلى أن استولى عبد العزيز المريني(1365-1372)، على تلمسان سنة 772هـ/1370م بمساعدة قبائل معقل (3) فقرر يحيى الإلتحاق بالبلاط المريني.

وحين احتل السلطان عبد العزيز مدينة تلمسان،اتصل يحيى بن خلدون بلسان الدين بن الخطيب و استفاد منه مما كان له أكبر الأثر في تكوينه العلمي، وبوفاة عبد العزيز المريني سنة 774هـ/ 1372م، انتقل البلاط المريني إلى فاس ، فاتحه على إثر ذلك يحيى و ابن الخطيب إلى العاصمة المرينية ، لكن الفتن و الإضطرابات والدسائس التي كانت تحاك في البلاط المريني ، حالت دون بقاء يحيى بفاس خاصة بعد قتل ابن الخطيب في سجنه، بعد أن اتهم بالزندقة و حوكم و عذب سنة 776هـ/1374م (4). فقد يحيى بن خلدون من كان يعتمد عليه من الشخصيات السامية في البلاط المريني بعد استسلام الوزير ابن غازي، و مقتل لسان الدين الخطيب فأضحى المغرب المريني مسرحا للمناورات تمزقه الفتن و الصراع القائم بين المتنافسين على الحكم، مما سبب في انتشار الفوضى داخل البلاد.

في أوائل سنة776 هـ/ 1374م ، لم يجد يحيى بن خلدون بدا من الرجوع إلى بلاط أبي حمو،معترفا بزلته ، طالبا العفو و الصفح ، مما ساعد

على ذلك أن الأمير الزياني كان في حاجة إلى مستشار مخلص يساعده على حل المشاكل الخطيرة التي كانت تواجه إمارته، لكن الأمور لم تدم على هذا الشكل طويلا ،إذ أصبح البلاط الزياني منذ أوائل سنة 779هـ /1377م مسرحا للمناورات و قد كان يحيى نفسه ضحية لهذه المناورات[5] . إن عودة يحيى بن خلدون إلى تلمسان كانت في ظروف سياسية بالغة الأهمية ، إذ كان أبو حمو الثاني يواجه مشاكل خطيرة جعلته في حاجة ماسة إلى استشارة مساعد مخلص ، يتمتع بثقته و رضاه.و كان المغرب الأوسط يعيش وضعا سياسيا صعبا، بسبب السياسة المعادية لأبي حمو، فبسبب سياسة التقارب بين قبيلة بني عامر و السلطان المريني عبد العزيز أيام تواجده بتملسان ، اضطر الملك الزياني إلى البحث عن مواقع جديدة ، و أنصار أقوياء، يعتمد عليهم فلم يجد أمامه سوى قبول سويد، حيث منحها الإمتيازات و الإقطاعات التي كانت من قبل لبني عامر، و هكذا فسح المجال لسويد في تأييد العرش الزياني [6] .وجد أبي حمو نفسه في مأزق، حينما عزم على نقل أبي زيان إلى ولاية وهران، بعد ما حدث في منطقة المدية من فتنة، حينذاك غضب أبو تاشفين و قرر منع ذلك التعيين ، و طلب من أبيه أن يعقد له على وهران عوض أخيه أبي زيان.لم يرد السلطان أن يرجع عن قراره، و إنما أسعفه ظاهرا، وعهد إلى كاتبه يحيى بن خلدون بمماطلته في كتابتها حتى يرى المخلص من ذلك[7] .

عمل حساد يحيى بن خلدون ، ممن كانوا في خدمة الأمير أبي تاشفين على تحريضه، و أنه بمماطلته هذه، يعمل في صالح الأمير أبي زيان، و يؤثر عليه ، الأمر الذي جعل أبو تاشفين يغضب عليه ، و يعزم التخلص من يحيى، حيث دبر أمر مقتله على يد أتباعه، وهذا في رمضان سنة 780هـ بعد خروجه من قصر السلطان [8] .

2- الشخصيات الأندلسية:

إهتم أبي حمو الثاني بالعلم و أهله لما امتاز به من إلمام بالعلوم واستعداده للمساهمة في النشاط الأدبي، و كانت تلمسان في عهده ، و بفضل مدارسها الخمس و مسجدها الأعظم، مركزا ثقافيا هاما، و بلد إشعاع علمي يضاهي أهم مراكز المغرب الثقافية [9] .

فلا غزو أن يجد يحيى بن خلدون العطف و التشجيع و الحظوة من لدن السلطان أبي حمو الثاني، سيما وأن يحيى يعد من الكتاب المبرزين بالإضافة إلى نبوغه في سائر العلوم الإنسانية و الإجتماعية و خصوصا التاريخ. وقد نظم يحيى قصائد عديدة في مدح أبي حمو، و من بين القصائد التي التمس بها رضى الأمير ، أثناء مقامه بفاس أواخر سنة 775هـ/1373م ، جاء فيها :

وإذ الديار تعرضت لأي الهوى لم يغن عنه الصبر و الكتمان

يعتاد الذكرى و يبحث وجده أثر تخلفه بها السكان

يا سائل العرصات أقوى ضلة من أين تدري الدار ما الظعان

لا تخش أن ضن الغمام لرجعها ظمأ فدمعي عارض هتان(10)

تنوعت اهتمامات الشخصيات الأندلسية التي استقرت بالمنطقة، فهناك شخصيات أثرت الميدان العلمي، و هو اهتمام تطور من مجرد اهتمام بالعلم إلى زهد و تصوف، في حين أثرت شخصيات أخرى المغامرة في الميادين السياسية و العسكرية، و قد استعرض يحيى بن خلدون لمجموعة كبيرة من الشخصيات الأندلسية في كتاب ألفه للسلطان بعنوان : بغية الرواد. والسؤال الذي يستدعينا إلى البحث عن الأسباب التي قد تكون دفعته إلى أن يخصص لها هذا الحجم من الكتاب : فالجواب على ذلك يكمن في استعراضنا لبعض الشخصيات و التي من شأنها أن تزيد من توضيح صورة هذا الوجود الأندلسي في الإمارة الزيانية.

أبو مدين شعيب:

هو شخصية صوفية مشهورة توسعت في ذكر مناقبه كتب التراجم،لكننا سنقتصر على ترجمة يحيى بن خلدون لأنها تمثل رئيا أندلسية لشخصية أندلسية، و هكذا فقد قال عنه:" الشيخ الصالح قطب العرفين

وشيخ المشائخ أبو مدين شعيب بن الحسن الأنصاري،منشؤه قطنيانة من قرى إشبيلية، و أجاز البحر إلى المغرب .... و استوطن بجاية فاشتهر بها خبره و علا في مقام الولاية صيته.... فلما بلغ تلمسان أعجبته خارجها قرية، فسأل عن اسمها فقال العباد،فقال أي موضع هو الرقاد، فمرض يومئذ و مات ، ودفن هنالك[11] .

أبو العيش بن عبد الرحيم الخزرجي:

إشبيلي الأصل، ذكر يحيى أنه:" كان أدبيا بارع الكتابة – شاعرا مجيدا..... فسر الكتاب العزيز و شرح الأسماء الحسنى، و صنف عقائد أصولية في الدين، وكتبا في أصول الفقه، وله في التصرف نظم حسن...." [12] .

أبو الحسن ابن الصقيل:

هو يحيى بن عيسى بن علي المرسي، ذكر يحيى عنه أنه "كان رواية الحديث عدلا صالحا" [13] .

أبو عبد الله الحلوي:

قال يحيى عنه :" الشيخ الولي أبوعبد الله الشوذي الإشبيلي المعروف بالحلوي نزيل تلمسا، من كبار العباد العرفين ..... وقيل أنه ولي القضاء بأشبيلية آخر دولة بني عبد المؤمن ثم فر بنفسه منه و آوى إلى تلمسان في زي المجانين....." [14] .

أبو بكر بن سعادة:

ذكر عنه يحيى أنه: " كان مجود للقرآن ، ضابطا ، محدثا، ناقدا عالي الرواية، نزل تلمسان و عمر بها "[15].

أبو عبد الله محمد بن ابراهيم الآبلي:

اهتم بتعليم أبناء محمد بن خلدون مدة أربع سنوات ، و قد بلغ تأثير الآبيلي في تكوين يحيى بن خلدون و أخيه عبد الرحمن مبلغا عميقا سيما

للعلوم العقلية و الطبيعية قال عنه يحي:"........ و شيخنا العالم الأعلى الشيخ أبو عبد الله محمد بن ابراهيم الآبلي ....لا أعرف بالمغرب و إفريقيا فقيها كبيرا إلا و له عليه مشيخه....."[(16)] .

عائلة بن الملاح:

ذكر يحيى بن خلدون أن الأمير الزياني أبا حمو بن أبي سعيد :" ألقى تقاليد الوزارة و الحجابة إلى محمد بن ميمون بن الملاح، ثم ولده الأشقر ثم ولده ابراهيم و عمه علي بن عبد الله"[(017)] .

و يلاحظ أن يحيى بن خلدون حين استعرض مجموعة من الشخصيات الأندلسية المستقرة بالمغرب الأوسط (الجزائر)، كان يرمي إلى الحصول على رضى الأمير الزياني أبي حمو الثاني، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى التعرف على إمكانيات الجالية الأندلسية و العلمية. و لا شك أن الأمير الزياني كانت لديه صورة خاصة عن أندلسي المغرب الذين كانوا يتهالكون على البلاط المريني، فأراد يحيى بن خلدون أن يمحو هذه الصورة بذكر عدد من العلماء و الزهاد و المنصوفة و هو يرمي بذلك إلى شيئين:

أولا: أن هناك فئة من الأندلسيين زهدت في الدنيا و أعرضت عن السياسة و المال.

ثانيا: أن الحصول على تأييد هؤلاء الزهاد و المتصوفة معناه الحصول على تأييد العامة لما تكنه لهم هذه الأخيرة من تقدير و احترام .

سلوك الأندلسيين:

لقد أوردنا الدور النشيط و الحاسم الذي لعبته الجالية الأندلسية في شخصية يحيى بن خلدون على الركح السياسي المغاربي أيام الحفصيين

والزيانيين و المرينيين ، و كانت تمثل على الركح فواجع كثيرة أليمة و كثيرة وقاسية.

إن السعايات و الدسائس التي عرفتها بلاطات المغرب العربي، كانت موجودة في بلاطات العواصم الأندلسية، و كانت أجود المدارس للتخرج فيها فلا عجب إذن أن شاهدنا الأندلسيين يحتلون المرتبة الأولى في الدس والسعاية على ركع المغرب. و لئن تخصص بنو هلال في شؤون السيف ، فإن الأندلسيين استقلوا بأمور القلم، هاجروا بكثرة من قواعد الجزيرة المتساقطة بأيدي النصارى إلى بر العدوة، فملأوا قصور بجاية و تلمسان، وحيثما حلوا أدخلوا النظام و الأبهة ، التراتيب و المراسيم و الآداب.

وفي ظل اقتصاد متدهور و سلطة مهلهلة موزعة تنازع الأمراء و القواد الهلاليون [18] و الكتاب الأندلسيون كانت كل جماعة تدافع و تستميت في الدفاع عن مصالحها الظرفية العابرة فتتحالف حسب مصلحتها الآنية مع هذه الجماعة ضد تلك أو عكس: و تتجزأ الجماعات إلى فئات تتحالف فيما بينها بدون اعتبار للقرابة أو لوحدة الأصل. فيكثر عدد المشاركين في اللعبة فتزيد هذه تعقيدا و لم يعد يتحكم فيها أحد. فاتخذت المنطقة كلها طريقها نحو الإنهيار التدريجي، هذه هي القاعدة التي اعتمد عليها ابن خلدون ليستلهم منها و يبرر بها نظريته. لا شك أن الدارس لا يسعه إلا أن يعترف أن ابن خلدون يرى حوادث زمانه من منظار فئة الأندلسيين و هي تنافس الجماعة الهلالية. اعتبر نفسه منها لذلك نراه يفسر كثيرا من الظواهر الإجتماعية " بكثرة العوائد البدوية بالمغرب و انقطاع العوائد الأندلسية" [19]

ومن هذا الأساس ارتفع ابن خلدون بواسع اطلاعه و تمرسه على استنباط الأحكام من القواعد الفقهية إلى مستوى التاريخ العالمي إن علة أوضاع و حوادث مغرب ابن خلدون لا توجد في النظرية الخلدونية بقدر ما

توجد في العوامل الكامنة في المجتمع و لئن صح أن الممارسة السياسية التي عمت شيئا فشيئا منطقة المغرب كانت مستعارة من بلاد الأندلس وهي في طريقها إلى الإنهيار فإنها كانت أيضا متجاوبة في العمق مع الواقع المغربي فالمغرب قد ارتفع من مستوى المدينة الشورى في القرنين السابع و الثامن الميلاديين إلى مستوى المملكة المنظمة المنسجمة أثناء القرن الرابع عشر.

كان تأثير الأندلسيين أوضح في دولة بني زيان بسبب انعدام المملوكية فيها و كان الكتاب الأندلسيون يمثلون جماعة متخصصة ينتقلون من خدمة أمير إلى آخر حسب الظروف يحتلون الوظائف في دواوين الإنشاء أو في إدارة الأشغال وأحيانا يرتقون إلى مرتبة الوزارة و بما أنهم كانوا وافدين على مجتمع لا عصبية لهم فيه حسب التعبير الخلدوني فإن نفوذهم و حتى أمنهم كان متوقفا من جهة على حاجة الأمير إلى ثقافتهم و كفاءتهم، ومن جهة أخرى على نوعية العلاقة التي كانت تربطهم بالجماعة المنافسة لهم في تسيير البلاد، أي رؤساء الجيش من بني هلال [20].

تفرع سلوك الأندلسيين إلى قسمين :

فئة حاولت الإرتزاق عن طريق التعليم في المساجد و الزوايا، و إبراز العلم الأندلسي للدخول إلى بلاطات المغرب العربي، و لا شك أن الأندلسيين لتفوقهم الثقافي و انتشار المعرف في صفوفهم، كانوا مهيئين لذلك بصفة خاصة. و فئة عزفت عن الدنيا و اتجهت كلية الزهد و التصوف و ذلك نتيجة التجربة المريرة التي اجتازوها في الأندلس و التي خلقت في أنفسهم اليأس والتشاؤم كما خلقت في أنفسهم كذلك قناعة ، ناسين أن الأندلس قد سقطت و هي تغص بالعلماء و الأدباء و الشعراء.

و الفئة الثانية تتمثل في سلوك السياسيين التي ستدخل في صراع حاد مع المغاربة إذ أتى أفراد هذه الفئة و هم يحملون (أوراق اعتماد

أندلسية) تبرز ماضيهم العريق في السياسة و القضاء والحسبة فكانوا يطمحون للوصول إلى مناصب قيادية .

أوجب المقام هنا إلى ذكر الخطوات التي اتبعها هؤلاء للوصول إلى البلاط و كانت تسير على شكل مراحل:

المرحلة الأولى: الدخول في اتصالات مع بلاطات المغرب العربي عن طريق وسطاء أو بصفة مباشرة، لأن أمراء المغرب كانوا في حاجة إلى الاسترشاد بذوي الرأي نظرا لمشاكلهم الداخلية و الخارجية.

المرحلة الثانية: الممارسات السياسية إما كوزراء أو مستشارين أو حجاب، وقد حقق بعضهم نجاحات باهرة و عبروا بذلك عن كفاءتهم ومقدرتهم، و لكن طابع الاستحواذ على السلطة هو الذي كان يسود سلوكهم.

المرحلة الثالثة: بدأت النخبة المغربية التقليدية داخل البلاط تشعر أنها همشت و أن مقاليد الأمور أصبحت تفلت من يدها، من هنا بدأت المؤامرات و الدسائس تحاك ضد هذه الفئة أو تلك ، وكان مصير الفشل القتل أو الإبعاد.

الإحالات:

---

[1] عبد الرحمن ، بن خلدون (1332-1406) مؤرخ و فيلسوف و عالم اجتماع و رجل دولة و سياسة. تقلد عدة مهام في حياته : الوزارة و السفارة و القضاء و التدريس يعده كثير من الأكادميين المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع فمقدمته في الحقيقة هي من أوائل المؤلفات التي تنهج في التصدي لمسألة تطور التاريخ البشري نهجا علميا

[2] محمد الطالبي " الهجرة الأندلسية إلى إفريقية أيام الحفصيين" مجلة الأصالة ، العدد 26 الجزائر، جويلية أوت 1997، ص 57

[3] عبد الرحمن بن خلدون ، العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العجم و البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، 1959،ج 6 ص 787

[4] العبر، ج 6 ص 683

[5] أهم الهجرة الأندلسية بعد سقوط الحواضر الإسلامية بيد النصارى كانت على الشكل التالي : هجرة جالية شرق الأندلس بعد سقوط قرطبة (633هـ/1236م) ، بلسنة(636هـ/1228)، مرسية(666هـ/1268)، هجرة جالية غرب الأندلس بعد سقوط إشبيلية
(464هـ/1249).

[6] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1981، ج 1، ص 28-2

[7] الحسن بن محمد الوزان ، وصف إفريقيا (ترجمة محمد حجي و محمد الأخضر)، الرباط 1982، ج 2 ص 8.

[8] لسان الدين بن محمد بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن الخطيب، ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، تحقيق محمد عبد الله عنان، ط 1، القاهرة :مكتبة الخانجي، 1981، ج 2، ص 134.

[9] شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني المقري، أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق محمد بن السقا وآخرون، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، الرباط، 1978، ج 1، ص ص 246 . 247؛ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1980، ج 6، ص ص. 389 . 396؛ ج 7، ص ص 133 . 135.

[10] محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي، نظم الدر والعقيان في بيان شرف بن زيان، تحقيق محمود بوعياد، ط 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص ص 110 . 128.

[11] دخل تونس تحت طاعة المرينيين في زمن السلطان علي بن عثمان المكنى بأبي الحسن (748 هـ/ 1347 م). للمزيد، ينظر: أحمد بن حسين بن قنفذ، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، (تحقيق: محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968، ص ص 169 . 170؛ وأبو عبد الله محمد الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية،(تحقيق :محمد ماضور)، ط 2، تونس، 1966، ص ص 81 . 82.

[12] عبد الرحمن بن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1979، ص 42

[13] الرحلة، ص 48.

[14] نفسه، ص ص 50 . 56. وقد ترجم له أبو عبد الله بن محمد بن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق محمد بن أبي شنب، الجزائر، 1908، ص ص 184 . 190.

[15] الرحلة، ص ص 46 . 47.

[16] نفسه، ص. 46؛ أحمد بن يحيى الونشريسي، وفيات الونشريسي من كتاب ألف سنة من الوفيات، تحقيق محمد حجي، الرباط، 1976، ص 117؛ ابن القاضي، جذوة

الاقتباس، مصدر سابق، ج 1، ص 301؛ عبد الرحمن بن زيدان، أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة المغربية الأهلية، المغرب، 1929، ج 3، ص ص581 . 582.

(17) الرحلة، ص ص 32 . 33؛ و أيضا:محمد بن مرزوق التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، (تحقيق :ماريا خيسوس بيغيرا)، الجزائر، 1981، ص. 261؛ المقري، نفح الطيب، مصدر سابق، ج 5، ص ص 240 . 241.

(18) الرحلة، ص 21.

(19)يحي بن خلدون، بغية الرواة في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق ألفرد بل، مطبعة بيير فونطانا، الشرقية ، الجزائر، 1902، ج 1، ص 9

(20) البغية، ص 57.

(21) حول حياة يحي بن خلدون، راجع:

- أحمد المقري ، أزهار الرياض، القاهرة 1939،ج 1، ص 246-247
- أحمد المقري ، نفح الطيب، (تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد)، بيروت 1949، ج 9،ص 340-341

(22) يذهب المؤرخ الجزائري عبد الحميد حاجيات إلى أن تأليف القسم الأول من كتاب – بغية الرواد- كان سنتي 774/775هـ أما تاريخ الإنتهاء منه فكان في بداية 777هـ، يتناول الكتاب تاريخ الدولة العبد الوادية و تاريخ تلمسان للمزيد من التفاصيل أنظر: يحي بن خلدون بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد(تحقيق : د عبد الحميد حاجيات)، الجزائر/ 1980، ج 1،ص 28

(23) البغية، ج 2، ص 76؛ ألفريد بل، ابن خلدون، ج 1، ص 156.

(24) ابن خلدون، العبر، ج 6، ص 366. أما الزركشي، فيقرر أن بجاية دخلت في طاعة أبي عنان سنة 755 هـ/ 1354 م. (تاريخ الدولتين، ص 149). وللمزيد، ينظر: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر ومحمد الناصري، الدار البيضاء، 1954 . 1959، ج 3، ص 184.

(25) ابن خلدون، المصدر السابق، ج 8، ص 418؛ البغية، المصدر السابق، ج 3، ص 123.

(26) تمكن الأمير أبو حمو موسى الزياني من استعادة حكمه في تلمسان، ثم عقد صلحا بعد ذلك مع المرينيين؛ فيما ظل على خلافه القديم مع الحفصيين، حكام تونس، (للمزيد، ينظر: البغية، المصدر السابق، ج 2، ص 124.

(27) نفسه.

(28) عبد الحميد ،حاجيات، أبو حمو موسى الزياني: حياته و آثاره ، ط2 ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982، ص175

(29) تمكن الأمير أبو حمو موسى الزياني من استعادة حكمه في تلمسان، ثم عقد صلحا بعد ذلك مع المرينيين؛ فيما ظل على خلافه القديم مع الحفصيين، حكام تونس، للمزيد، ينظر: البغية، ج 2، ص 124.

(30) أبو حمو موسى بن يوسف: بويع بتلمسان سنة 760 هـ/ 1358 م، وقتل سنة 791 هـ/ 1338 م وله 68 سنة. وقد ذكر له ترجمة طويلة ابن الأحمر الذي أبدى كعادته تحامله على حكام بني عبد الواد ووصفهم بنعوتات لا تتطابق وحقيقتهم. ينظر: روضة النسرين، المصدر السابق، ص ص. 54 . 58.

(31) هو عبد العزيز بن أبي الحسن. كانت دولته ستة أعوام وأربعة أشهر. للمزيد، ينظر: ابن الأحمر، روضة النسرين، ص 33.

(32) يكنى أبا زيان. بويع في ربيع الآخر سنة 774 هـ/ 1372 م وخلع سنة 776 هـ/ 1374 م، فكانت دولته سنة وثمانية أشهر وبضعة أيام، (ينظر: ابن الأحمر، روضة النسرين، ص ص. 33 . 34.

(33) البغية، ج 2، ص 238.

(34) استقر ابن الخطيب في فاس بعد أن غادر غرناطة مضطرا. وكان قد اشترط ابن الأحمر على أبي سالم أن يساعده في حكم المغرب لقاء تسليمه ابن الخطيب. ولما تولى ولده أحمد بن أبي سالم الحكم، اتخذ سليمان بن دؤاد وزيرا له وهو المعروف بكراهيته لابن الخطيب الذي سبق أن على تعيين سليمان المذكور شيخا للغزاة بالأندلس، الأمر الذي أودى بحياته بعد سنة 776 هـ/ 1374 م. للمزيد، ينظر: لسان الدين بن الخطيب، معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، مقدمة المحقق محمد كمال شبانة، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، المحمدية :مطبعة غرناطة، ، دون تاريخ، ج 11، ص 39.

(35) تولى حكم تلمسان سنة 796 هـ/ 1394 م حتى سنة 801 هـ/ 1399 م. للمزيد، ينظر: التنسي، نظم الديار والعقيان، ص ص 210 . 228.

(36) يلقب بأبي تاشفين الثاني. حكم دولة بني زيان في تلمسان سنة 791 هـ/ 1389 م حتى سنة 795 هـ/ 1383 م. للمزيد، ينظر: التنسي، المصدر السابق، ص ص 184 . 203.

(37) العبر، ج 7، ص 140.

(38) نفسه.

(39)) العبر ،ج7 ، ص272-273

([1]) عبد الحميد حاجيات، مقدمة بغية الرواد ص32

([2]) ازدهرت العلوم الدينية و الأدبية ، و تطورت الفنون في عهد السلطان أبي حمو الثاني، ويعد السلطان من طبقة العلماء فقد كتب واسطة السلوك في سياسة الملوك ، وهو عمل ذو قيمة أدبية و فكرية لا تنكر.

للمزيد حول موضوع الكتاب و قيمته التاريخية و الأدبية و الإجتماعية ، يمكن الرجوع :
عبد الحميد ، حاجيات ، المرجع السابق ،ص 187-280
([3]) ابراهيم حركات ، المغرب عبر التاريخ، ط2، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1984، ج 2 ص 52
([4]) المرجع نفسه ص53-54
([5]) عبد الحميد حاجيات ، مقدمة بغية الرواد ص 41-42
([6]) المصدر نفسه ص 40-39
([7]) العبر ، ج 7 ص 292
([8]) عبد الحميد حاجيات ، المرجع السابق ص 140
([9]) حول مدارس و مساجد تلمسان راجع : رشيد بوروبة :" جولة عبر مساجد تلمسان" مجلة الأصدقاء، الأصالة ، العدد 26 الجزائر: جويلية ، أوت 1975، ص 174-171
([10]) عبد الحميد حاجيات ، المرجع السابق ص 177
([11]) يحيى بن خلدون ، المصدر السابق ج 1 ص 126-125
([12]) المصدر نفسه ج 1 ص 103
([13]) المصدر نفسه ج 1 ص 105
([14]) المصدر نفسه ج 1 ص128-127
([15]) المصدر نفسه ج 1 ص 129
([16]) المصدر نفسه ج 1 ص 120
([17]) يحيى بن خلدون ، بغية الرواد (نشر و ترجمة : ألفرد بيل) الجزائر: 1910-190 (جزءان) الجزء الأول ، ص 213-212
ذكرت راشيل أربيه و هـ بصدد الحديث عن التأثيرات الأندلسية المتسربة إلى مملكة بني عبد الواد في بداية القرن 13م ، تحت حكم أبي حمو موسى الثاني إلى بلاط تلمسان فقد طابعه البدوي بفضل التأثير الأندلسي، و تطرقت بعد ذلك إلى التأثير في المجال السياسي، فأوضحت أن أربعة من وزراء الأمير الزياني كانوا من عائلة أندلسية(تقصد ابن ملاح من قرطبة).
A.ARIE, l’Espagne Musulmane au Temps des Nasrides , Paris, P.U.F,1973,PP.458-460.
([18]) صار لبني هلال نفوذ في كل دولة من دول بلاد المغرب ، إذ كانوا يمثلون قوة لا يستطيع أي أمير أن يستغني عنها.
([19]) عبد الرحمن ، بن خلدون ، المقدمة ط 7 بيروت : دار القلم 1989، ص 294،297
([20]) عبد الله العروي ، مجمل تاريخ المغرب، ط2، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،2،2000/215-241

بول سيزان من ميتافيزيقا اليومي إلى انطولوجيا الصمت

أ.الفريوي علي الحبيب
جامعة صفاقس – تونس

Abstract:

Merloponte addresses in his book "Sowing the world," Language is after he saw the depth of the crisis: the absence of meaning and an inability to connect to it at its inception anarchist who is making the daily obstacle anthology to understand the meaning of existence.

"You must understand that language is not a barrier to sense, because they are placed in the emerging is the appeal and recovery movement that I have numerous my presence in the world

Keywords:
The absence of meaning - The meaning of existence – The meaning of the world – Sciences- Artwork.

فينومينولوجيا الصمت أو العودة إلى لغة الأشياء :

يتناول ميرلوبونتي في كتابه "نثر العالم" أمر اللغة بعد رأى فيها عمق الأزمة: غياب المعنى و عدم القدرة على الاتصال به في بدئه الفوضوي هو الذي جعل اليومي عائقا انطولوجيا لفهم معنى الوجود. "يجب أن نفهم أن اللغة ليست عائقا أمام المعنى، لأنها في وضعها الناشئ هي حركة الاستئناف والاسترجاع التي تجمعني بوجودي في العالم"[1]. و لان اليومي لا يجعل الإنسان تقوى الفكر بعد أن فصل قطعا بين اللغة و الفكر و عزل الدلالة عن نوابت

العالم، اتجهت الفينومينولوجيا إلى أن يكون المعنى "وعيا مقوما، شفافا، يتبدى أمامه العالم و اللغة بتمام الوضوح على أنهما دلالته و موضوعاته"[2]. لما تعود الفينومينولوجيا إلى "الأشياء ذاتها" تعود إلى اللغة لتجعل من الكلام تعبيرا عن مستطاع الجسد و ترجمة لفوران المعنى في لحمية العالم.

يعتقد بول سيزان أن الرسم هو تفكير في معنى العالم الفنومينولوجي، لذلك ليس الرسم محاكاة أو تمثل للعالم أو نقل لليومي لأن المعنى السيزاني هو فعل تعبير. قد يكون هاجس الرسم هو هاجس الفلسفة وهنا يلتقي سيزان و ميرلوبونتي على أرضية مشتركة، البحث في معنى الوجود من خارج "ميتافيزيقا اليومي"، كما التقى هيدغر مع فان غوغ في نقد "ميتافيزيقا الحداثة و الإنفتاح على بدو جديد للوجود". ما يعنيه الإبداع الفني و التفكير الفلسفي هو الانشباك و الانغراز في جسد العالم لأجل معنى أصيل يجعل الإنسان وجودا حقيقيا في العالم. فماذا يعني أن يقول سيزان "أنه يفكر من خلال الفن"[3]. ألا يكون سيزان في رأي الفلسفة "نحات وجود" ، و أن الفكر لا يجد تربته و أرضه الحقيقية إلا في ارض الفن. بل أن سقوطه في اللامعنى ولعنف هو تفكيره من خارج الفن و في اليومي الذي يعطل مستطاع الإدراك الحسي عند الفنان و يؤجل انكشاف المعنى. و عندما يقول سيزان "الطبيعة توجد في الداخل"، فهذا يعني أن العالم الذي يسعى الفنان إلى إظهاره في العمل الفني هو عالم منغرز في الجسد و متشابك معه.

ينقل الفنان جسده إلى العمل الفني. ينشأ سيزان داخل الأشياء و في عمق العالم. و لعل هجران سيزان للانطباعية دليل على تعلقه بعمق العالم وبالعودة إلى الأشياء ذاتها و إلى بدائيات التشكل وهي أثناء تشكلها أو بعد التشكل. فليس ثمة في رسوم سيزان غير فكرة التعبير عن الانشباك بين جسد الإنسان و جسد العالم في وحدة كلية هي وحدة الوجود. تمثل "لوحة

المستحمات الكبيرات" عملا فنيا يدرك وحدة الوجود من خلال وحدة العالم و الجسد في الروابط الممكنة التي تجمع بينهما. المستحمات إثبات جسدي لوجود أصيل في العالم، يمنح المعنى لأشياء العالم، و هي إحدى طرق التعبير عن امتلاء الوجود بالمعنى. "فالسماء و الصخور و الأشجار و الأشياء لايمكن أن تكون لها حدود لأن الطبيعة دائما تناديني وتجذبني. إنه جسد العالم"[4].

تتجاوز الفينومينولوجيا اليومي إلى "كوجينو صامت" ينبع من التقاطع الإنطولوجي بين اللغة و الصمت. أن نفكر في اللغة و باللغة ، تلك عين إنهاء "ميتافيزيقا اليومي"، فالفكر متجسد في جسد المفكر يورق المعنى من لحمية العالم و من فينومينولوجيا الكلام الذي يحول الصمت إلى تعبيرية جسدية تحفر في مدارات المعنى الذي يسكن دروبا يستحيل تحديد متاهاتها. لا يحتمل المعنى التحديد و التعين فهو من طبيعة شذرية، "ففي اللحظة التي نصل فيها إلى المعنى التام نصل أيضا إلى النسيان والغياب. المعنى الحسي يمتد إلى أفكارنا الواضحة إلا أنه مفتوح و بلا نهاية و ليس نهائيا"[5].

شكلت تجربة سيزان فرادة إبداعية جعلت من الفن تقوى الفكر. كانت أعماله تعبيرا عن العلاقة الأولى بين الإنسان و الطبيعة كعلاقة تلقائية متوترة محكومة بلوغوس كائن وصائر في الآن نفسه. عادت بنا أعمال سيزان إلى البدايات الأولى لتشكل العالم و نشأته الأولى في غفلة و فحولته و وحشيته. كانت اللوحة السيزانية نافذة مفتوحة على العالم، علمتنا لوحة "البحر في الأستاك" معنى الوجود في العالم من خلال عناصرها التي اختارها سيزان من العناصر الأولى التي شكلت العلم البدني؛ منحتنا رؤية العمق للانفتاح على هذه العناصر الأساسية: (الماء والتراب ,الهواء و النار).

لا تبحث الفينومينولوجيا عن التقاطع بين الصمت و اللغة، إنما تتبدى في فهم عين التقاطع الذي يبقى أمرا مأمولا و مؤجلا على الدوام. تلك هي مزية "الحدثية"؛ أن تطلب المعنى من الخارج "الغراماتولوجيا" و من هامش "ميتافيزيقيا اليومي" ما يسمح بعقد صلة التواصل الثقافي و الحضاري بين

ذوات إنسانية؛ قدر وجودها أن تنصت في فجوة المعنى إلى نداء الوجود في صمته و لغزيته خارج "حدود اليومي"[6].

بلغ الغرب حدود الكارثة، بعد أزمة مصير غدتها غلبة العقل اليومي ووقعها "القحط الأنطولوجي" الذي بلغه العقل الغربي. تمكن اليومي من بسط نفوذه و إشاعة ثقافة رخوية حملتها أساطير رولان بارط في "رغوة الصابون والبفتيك والفريت والتنجيم والستربتيز الفرنسي والثقافة المطبخية"[7] التي بثها تلفزيون مسطح (Plasma)، علامة على التسطيح الثقافي و الوعي المسطح الذي حول اليومي إلى هيمنة و إلى عنف و قمع و تدجين . يرى أدرنو أن "اليومي حول العمل الفني إلى بضاعة كارثة, تحول فيه المعنى إلى لا معنى يتحكم بمجال الثقافة".

و لكي نتحرر من أوهام اليومي و من أساطيره البارطية و من قبحه الذي رفعه أدرنو مبحثا جماليا، كان لا بد من معاودة فينومينولوجية و من مجاوزة أنطولوجية، نستدعي العمل الفني خارج مفازات اللغة و في عمق الصمت استكشافا للمعنى و إنصاتا لنداء "الفيزيس" منعرجا يوجه الفن خارج حدود العقل اليومي، بإتجاه أنطولوجيا ترعى لأصل العمل الفني، هو "اللوغوس الإبداعي" و لا غيره.

الجسد و المعنى :

يبقى المعنى صامتا، لأنه يتصل بالأشياء في شيئيتها و لا يسكن الكلام اليومي أو حق الخطاب، لأن ما يقال استنفذ محتواه، فقد التوتر و الاختلاف، فالصمت هو ما يمنحنا الوجود في العلم و مع الأشياء في غياب الكلمات، لأنه ليس السكوت عن الكلام، إنما الصمت هو صمت العلم و عدم قدرة اللغة على تعبير عن المعنى و إظهاره. "العالم هو صمت يسكنه نداء أخرس لا يسمع هو الوجود يحرجنا على الدوام لكي ننصت إلى ندائه"[8]، فهو الذي يجعلنا

نكون وجودا في العالمو مع الأخرين. يولد المعنى من جسد صامت حامل لحقل سيميولوجي متوتر، هادر، متحفز إلى التفكير فيما لم يفكر فيه، منغرز ومتشابك مع "نسيج العالم لأنهما من القماشة نفسها". إن وجودنا الجسدي في العالم يعبر عن أنطولوجيات بدنية صامتة و عن تجربة إنسانية خرساء لمعنى أخرس.

عبرت لوحة "الأولمبيا الجديدة" عن منزلة الجسد الأنطولوجية في أعمال بول سيزان. الجسدي بما هو تعبير و أسلوب وجود الإنسان في العلم والسكن فيه سكنا مغامرا متقلبا تقلب المعنى خارج حدود اليومي والروتيني. جعل سيزان من الرسم أسلوب ملامسة العالم الفينومينولوجي من خلال إمامة الرسام و تعبيراته الجسدية. فالمعنى الذي رفعه الإنسان وهبا و تقوى وأمانة ليس ما قالته اللغة و عبر عنه اليومي في حياة الحشود. أو ما دلت عليه البراهين و الوصايا في لغة الكلمات. يتناسل المعنى "إليثيا" من رحم الصمت من رحم الصمت و لغة الجسد التعبيرية دون أن تستولى على كمستطاعه لأنه أساسها.

إن صمت الجسد ليس غيابا و تهميشا. إنه "اللوغوس" الذي يقول ذاته بصمت بواسطة مشاركتنا الجسدية و بواسطة تصعيد علاقتنا اللحمية بالعالم. يوجد انشباك أنطولوجي بين الجسد و العلم في أعمال بول سيزان، ففي لوحة "المستحمات الكبيرات" يظهر الانشباك و الالتحام الاندغام بين الجسد و الطبيعة، لأنهما من "الأرومة" اللحمية ذاتها، فالمستحمات عن تعبير هن تعبير عراء و على تناسقه الأنطولوجي مع الإنسان في أول لحظة لقاء. تظهر المستحمات متنبتات في الأرض شأن النباتات، لأنهما من ذات اللحمة، فما يطلبه سيزان في لوحته "سان فيكتوار"، هو كيف تصبح الأشياء أشياء والعلم عالما. يرسم سيزان الجبل و هو بصدد التكون و النشأة، ينجز "مولد الأشياء" في بدوها

الأول، يعود إلى "العالم في عذريته و نقائه و مصافحته في فجر فحولته و غلاظته المعتمة"[9].

إن اللغة لا تنتج المعنى، هي تقوله و تعبر عنه في الكلمات، بعد أن كان صامتا منغرزا في أشياء العالم متوطنا في لحمية أجسادنا. هنالك تماسف بين اللغة و الصمت، يتحرك المعنى في هذا التماسف الفاصل بينهما قبل أن يتحجر في الكلمات. قد يكون العمل الفني أهم أداة عبرت عن صمت المعنى، وتحررت إنشائيتها من اليومي. عبرت اللغة عن وجودها في الكلام و في منبت اليومي، فقد وجد الصمت في نداء العمل الفني تعبيريته الخرساء. إن لغة الفن هي لغة بلبلة، تصم من يسمع، لأنها تتصل بالبدء الأول، و بفجوة الانكشاف النوراني للوجود. و لما حصلت البلبلة كانت مدينة بابل ميلادا لميتافيزيقيا اللغة، أو لما يمكن أن يكون اليومي باعتباره فائض معنى و هامش عنف.

لا يعني صمت المعنى لن الفنان لا يتكلم، الصمت هو دلالة التعبير وأسلوب انغرازه في العالم انغرازا جسديا. و لعل العمل الفني هو الذي يسمح لنا بالتعبير عن طبيعتنا اللحمية التي تؤمن لنا الارتقاء بالمعنى الصامت إلى معنى فهم العالم و تأويله. يحسم الصمت في أمر اليومي و يتجاوزه عودا على بدء نحو الأصل و الأساسي، " بما أنه الركيزة الصامتة و السابقة على كل تفكير و على ثرثرة كلامية تتوهم امتلاك المعنى"[10]. يبقى المعنى مؤجلا و متعثرا لا يخضع لإستراتيجية التسمية حتى و إن سعت الكلمات إلى تعريته، لأن الصمت هو ظاهرة لغوية شكل العمل الفني أسلوب التعبير عن معنى هذا الصمت. كان على الفن أن يجد اللغة البديلة عن اليومي و عن الميتافيزيقي، و أن يجد في الصمت المعنى الذي يصل بين الكلمات الأشياء والذي ظل متوطنا في القاع البعيد ينتظر الإظهار و الانكشاف.

يبقى المعنى متحولا و غامضا يتحرك بين ضفتين : الطي و الثني/ الوجه والقفا/الكلمة والشيء لأنه من طبيعة انطولوجية و ليس من طبيعة ابستمولوجية. فاللغة لا تنبت المعنى، لأن حدودها لا تجعلها رحما ولودا للمعنى. تؤسس

ميتافيزيقا الكتابة و ثرثرة الكلمات و فراغ المفاهيم و فقر المقولات لليومي الذي يتحول إلى فائض معنى، و إلى عنف بكل أشكاله. ليس الفن انغماس في اليومي و في البحث عن "اللذة الشيطانية"[11] كما يقول مالرو. إن الفن في جوهره العميق "نداء". قد يخطأ بنيامين، بل قد يضاعف من مفاعيل كارثة المعنى، و يوسع من مساحة "القحط الأنطولوجي"[12]، لما يدعو إلى تحطيم "هالة العمل الفني"[13] و إلى استنساخ الأعمال الفنية استنساخا آليا قصد إشاعتها بين الجماهير. إن سلب العمل الفني من هالته وقداسته قد يضاعف من نسيان الأصل الانطولوجي للعمل الفني، و قد يحول الفن في رأي أدرنو إلى "صورة قبيحة لليومي" بعد أن تحول إلى بضاعة للتبادل السوقي، و بعد أن تم الاستيلاء على هالته بفعل الصناعة الثقافية، ومن طرف ثقافة الترفيه اليومية التي سنها "المد الإديولوجي للغة الثقافية المسماة بالثقافة الجماهيرية" و حولها إلى أساطير يومية تتحكم بنا و توجهنا بحسب مكرها و عنف إديولوجيتها.

لقد كان الإنسان علامة قبل أن يكون كلمة، و كان طبيعة قبل أن يكون ثقافة، و كان صمتا قبل أن يكون لغة. ندرك بذلك أن المعنى شأن إنساني لا يجب البحث عنه خارج حدود التجربة الإنسانية في العالم بما هي تجربة جسدية صامتة، تتطلب التحرر من تفاهة اليومي و من ثقافة "الحشد"، و أن ننهمك في صمت المعنى انصاتا لصوت الوجود، نداء من فجوة هاوية المصير. عمل سيزان على تحويل علاقتنا بالعالم إلى علاقة "تداور" circularité ، ففي العمل الفني يلتقي الإنسان بالعالم في فجوة صمت مريع و غفل طبيعي متوحش.

و بفضل وحدة الكوجيتو الصامت أو اللوغوس المتجسد الذي شكلته الألوان و الخامات و الخطوط و الأشكال يستحضر الفنان العالم على قماشة الرسم للتعبير عن تجربة الإنسان الأولى في العالم قبل أن يسقط في ميتافيزيقا "العقل اليومي". ليست العلاقة بين سيزان و الطبيعة علاقة ساذجة و سطحية، ففي أعماله صدق عن فهم الأشياء و عن نفاذه إلى بدء

كثيف يتصل بعمق الطبيعة و صلابتها. مثلت "لوحة البحر في الأستاك" نافذة منفتحة على العالم يتجاوز فيها سيزان المنظور الهندسي لينفذ إلى معنى الطبيعة بما هي أعمق من سطح.

الإبداع الفني إبداع للمعنى من رحم الصمت:

سعى التقويض الفينومينولوجي إلى الحفر في ترسبات اللغة قصد تحريرها من إرتكاسية اليومي، جعل من العمل الفني منطلقا للتعبير عن مطلب المعنى، لأنه يتكلم لغة الصمت، تحرر من مطلق المعاودة و التكرار، ومن سلطة المطابقة و مبدأ الهوية اللذان فرضهما اليومي من منطلق جموده و إبتذاليته و عنفه الفائض. يمثل الإبداع الفني إبداعا لغويا و إن تنوعت الفنون، وهو التجديد و الكشف عن اللامفكر فيه تعبيرا عن معنى الوجود، ففيه تجد اللغة أسلوبا للتعبير عن ما تريد قوله فينا، ذلك أن كل الفنون بإمكانها التعبير عن أنطولوجيا المعنى، إذا ما إمتلك الفنان الأسلوب في التعاطي مع اللغة و إستدراجها إلى مرسم الصمت دون أن تتكرر أو تسقط في الرتابة. إن الإبداع هو "فن إلتقاط معنى لم تقع موضعيته إلى حد تلك اللحظة" [14].

إن ابتكار لغة تشكيلية و تفعيل اختلاف العلامات من شأنه أن يجدد أسلوب وجود الإنسان في العالم، و من شأنه كذلك أن يغيّر في رؤية الفنان إلى الأشياء . حين يستعيد بول سيزان في العمل الفني الوجود في كليته، تصبح اللغة لغة كونية تعبر عن معنى تجربة صامتة. تلك هي مهمة سيزان، الإنسان والرسم. أن تكون اللغة و أصوات الرسم هما في حقيقة الأمر ليس إلا أصواتا صامتة. الرسم عند سيزان هو تساؤل حاد عن معنى الوجود، وعمقه، ليس العمق السيزاني هو معنى هندسي، يعتبر سيزان الطبيعة الثابتة، هي عمق أكثر أن تكون مساحة. و إذا كان هيدغر يرى اللغة بيت الوجود و هي تتكلمنا، فإن

سيزان يرى أن الرسم يجعل الفضاء و الألوان و الضوء يتحدثون هنا. العمل الفني لغة و حديث، إنما هو أمر صامت ينبع من عمق العالم و ليس من الكلمات. إن العالم الذي أراد رسمه سيزان هو العالم الذي يمثل العمق الذي لا تطاله اللغة.

يمثل إبداع عمل فني عند سيزان إبداع عالم و كشف معنى، و تحرير الإنسان من عبودية الواقع و رتابة اليومي؛ لأن المعنى و الحرية مطلب واحد في الفن. رب معنى يمنحنا حقيقة وجودنا، و رب حرية هي معنى هذا الوجود وأسلوب وجودنا في العالم. أن نطلب الحرية هو أن نطلب معنى لوجودنا، لا يولد العالم الفني إلا من رحم المعاناة و لا يبتدي المعنى إلا في هذه المأساة الإنسانية التي تتجه إلى الحرية و تطلبها على على الدوام، ما يجعلها سؤالا مؤجلا و مطلبا ملغزا، "لأن الحرية الحقيقية و الكاملة التي تضمن للفرد حقوقه و للأقليات تعبيراتها الإجتماعية هي التي تولد الفكر المبدع و الفكر الإبداعي الأصيل هو الذي يستطيع مقاومة الهيمنة و الغطرسة"[15]. تعلمنا الأعمال الفنية التلقائية و عدم الاستسلام إلى المألوف، تثير فينا الغرائبي، تربكنا، تفسد معتقداتنا، تؤجل مطلب اليومي، تحيل أسئلتنا إلى غموض وإلتباس. يعلمنا الفن عدم الشفاء من اليقين، و مقاومة "اليومي" و إنهاء شريعة المألوف التي ترفض كل ابتكار و تجديد و تمقت التفكير بتطوير أساليبنا التعبيرية و تجديد رؤيتنا للعالم و للمعنى. تدفع طبيعة الفنان الثورية إلى تحدي معيقات الإبداع، و إستراتيجيات التسمية التي سمت الأشياء بتسميات ترفض الاختلاف و المغايرة.

تمثل الإيديولوجيات أهم معيقات الفعل الإبداعي، لأنها تعتقد في اليومي و تسعى إلى المحافظة عليه، بل أن الثرثرة في الشأن الديني و السياسي هي صورة ليومي آمن بالانغلاق و المطابقة، و رفض الآخر، مؤمنا أن يومه لا

يحتاج إلي نقد أو مجاوزة. إن لغة اليومي هي لغة غير مبدية، لأنها لا تحترم شروطها الأنطولوجية، و لا تراهن على الفكر و التجديد و السعي إلى التعبير عن العالم بلغة فنية و بأسلوب إبداعي مفتوح على التنوع، "فالإبداع الأصيل لا يولد إلا على التنوع و الإختلاف (...) ففلسفة التنوع هي فلسفة الإبداع، لأنها تضمن لك أن تفكر بوجه آخر"[16]. إننا نحتاج إلى يوم فني يعلمنا الإبداع ويكرمنا بالحرية ويفيض علينا بمعين المعنى، و تلك هي مطالب الإنسان، الحقيقية؛ أن لا يكون متشيئا تحت ما يفرضه اليومي من مطالب واستحقاقات آنية لا ترتقي إلى لحظة مكاشفة بالمعنى و الإنفتاح على خلوة الوجود و مداراته الأنطولوجية.

أراد سيزان في أعماله أن يعبر عن معنى الوجود من خلال العودة إلي "الأشياء ذاتها" بما هي التربة الخام التي يسكنه الصمت. "يفكر الفنان من خلال الرسم و أنه يفكر بلوغوس متكون من الألوان و الخطوط و الأضواء والكتل، لأن معنى الوجود لا يستقيم في الأفهوم. ينحت الفنان معنى الوجود من ركام الصمت لأنه "نحات وجود"[17]، يفكر من داخل الرسم. ففي المؤلف المشترك بين جيل ديلوز وفيليكس غاتاري "ما الفلسفة" نرى توفر "خلق المفاهيم لدى الفنانين إلى درجة أن الفلاسفة مدعوون إلى إلتقاط الأفاهيم الكامنة في الأعمال الفنية"[18].

علمنا هيدغر أن " ميتافيزيقيا اليومي" و هيمنة الـ"هم" ضميرا للغائب، و غياب ثقافة الإختلاف هي من العوامل التي تماثل الوجود و الموجود، بل كانت الغلبة للموجود اليومي، وكان نسيان معنى الوجود خسرانا شد الإنسان إلى السقوط في الهاوية. يحررنا الفن من اليومي وهو جزء مهم من هذا الشئ الذي نسعى إلى مجاوزته. ليس الإنهاء هو القطع وليست المجاوزة هي الانقطاع النهائي مع "اليومي"، لأن ذلك هو ضرب من العبثية و اللامعقول. تعني المجاوزة:

تفكيك "العقل اليومي" و هدم أيقوناته ومعتقداته و هتك أختام سطوحه، نفاذا إلى العمق و تسللا إلى البدء الأول عقلا "متكوثرا" مفتوحا على الإختلاف و التنوع، مجبولا على التلقائية و على التواصل مع الآخرين.

يتراجع "الرائع الأنطولوجي" في زمن اليومي وتنهار "السرديات الكبرى". يرى فرنسوا ليوتار أن أزمة السرديات الكبرى أدت إلى "موت المعنى" و صارت كل الأعمال عاطلة عن العمل بعد أن تحولت إلى أعمال فنية يسكنها القحط و غير قابلة للتأويل. في الزمن اليومي، تسطحت الجمالية. لم تعد قادرة على إدراك معنى العمل الفني بعد أن تحولت إلى ميتافيزيقا. تغلبت الثقافة الجماهيرية أو"ثقافة الجموع"[19] على ثقافة الإبداع والتأويل، و استولى اليومي على مجال الصناعة الثقافية التي تحولت إلى "فنون مطبخية" عاجزة على مقاومة التراجع المريع للمعنى.

نحتاج في زمن القحط الأنطولوجي إلى الأخذ بالفن أسلوبا تعبيريا للعودة إلى هنا اك، ففي العمل الفني يبدع الفنان الأسلوب الذي يحملنا إلى هناك، لأن له وحده دون سواه الرؤية التي تسمح برؤية العالم و بإدراك المعنى في تبديه و تفجره في لحظة كاشفة عن عناء الولادة و عسر الإنقشاع من رحم الصمت، و ركام "المتكوثر الفني". يعلمنا بول سيزان رسم الطبيعة الخام، رسمها و هي تتشكل و الأسلوب وهو ينتظم تلقائيا، إنه هذا العالم البدئي "الغفل" الذي يرسمه قبل أن يبتلعه جوع "اليومي" ويلحفه بلحاف النسيان، يعلمنا سيزان في مرسم الصمت تدفقات الحياة، فبإمكان اللون والشكل أن يضمننا أنطولوجية العالم بالإيحاء إلى انفتاحه التلقائي على المعيش وعلى المعنى.

يقف الفنان في الضفة المقابلة لليومي. يقف في ضفة الصمت أين يرقد المعنى بعيدا عن الثرثرة، و عن روتين الـ"هم"، فمن طبيعة المعنى أن لا تحدده الكلمات و تسجنه المقولات، يترحل دائما في "غابة السرد" (ايكو) و في "الإختلاف المرجأ" (داريدا) ، في "فجوة الإنكشاف" (هيدغر) ، في "الصمت

المتوحش" (ميرلوبونتي) ، في "تأويل المرويات الكبرى" (ريكور) ، في "الفكر البري" (شتراوس). لا يقف المعنى على الأرض واحدة، يترحل بين كل الأعمال الفنية، يتناسل خارج دائرة اليومي، يسكن دهاليز الصمت التي رفعها الفن عوالم للمعنى و للحرية. "إن المعنى الذي يقوله الفنان ليس موجودا في أي مكان"[20].

إن وطن المعنى هو العمل الفني الذي يراه هيدغر في الطبيعة الغفل، و في عناصر الأشياء التي يراها بول سيزان منبع المعنى. عاد سيزان في أعماله حول "الطبيعة الصامتة" إلى الطبيعة في بدئها الأول، و في فجرها الخام و غفلها قبل أن تتحول إلى موضوع للإستهلاك اليومي بفعل نسيان أنطولوجيا الوحدة بين الفكر و المعنى، أو "لوغوس الصمت" الذي يلغي كل عقبات العقل اليومي، و يتصل مباشرة بفيزيس المعنى، لتشكيل لوحة العالم التي تتجه وحدها نحو جسد الفنان، الذي يجعلها تعبر و تكشف عن المعنى تلقائيا. شكلت لوحة "سان فيكتوار" قدرة هذا اللوغوس الصامت على تأكيد معجزة التعبير التي يبديها الجسد بما هو رؤية تنفذ إلى العالم.

إن قدر الفنان أن يحمل معاناة المعنى و أن يكابد صمته الدائم، إنه الوجود الأصيل و قد استعصى إظهاره والإحاطة به، لأنه ليس حدثا من أحداث اليومي، هو "حدثية" من بلاغة الصمت و أنطولوجية الوجود. يتابع الفنان مسيرته الإبداعية دون أن يبلغ المعنى، و دون أن يحدد خرائط العالم ويشكل عملا فنيا كاملا و نهائيا، و السبب في ذلك الصراع الأبدي بين المعنى وهيمنة "اليومي"، بين "الحدثية و الحدث". يبقى العمل الفني معلقا دون إكتمال و إلى الأبد بين بلاغة الصمت و ثرثرة "اليومي". و يظل الفنان ملتزما بهذه المقاومة و مؤمنا بأهمية الصراع الأبدي بين حدثية المعنى و حدث اليومي. دعا ادرنو في أكثر من أثر "إلى ثقافة المقاومة، مقامة اليومي في قبحه وأحزانه و كوارثه الثقافية وأعماله السلعية"[21]، ففي فضحه و تعريته يمكن إعادة معنى العالم، و في مواجهة

قمعه، و بطريقة شجاعة تتحدى كارثة المعنى و تتجاوز منزعه الشمولي الذي يسعى إلى إبتلاع كل شيء، و إلى فرض إديولوجيا لتحميل الحياة التي لم تعد تبهجها. رب صمت كابده الفنان و شكله عملا فنيا يتوطنه معنى ملغزا و مركبا، فمن رحم هذا الارتباك والتوتر ينبلج عالم المعنى ويتفجر الصمت لغة تتكلمنا و لا نتكلمها. لا تحددها "الغراماتولوجيا" ؛ هي لغة الإستعارات الحية (نيتشه) أو "بيت الوجود" بيتا هيدغريا بامتياز.

الأسلوب هو مجاوزة اليومي :

لتجاوز الـ"هم" أو الإبتذال الموجودي الذي حجب معنى الوجود و سطح اللغة إلى درجة النسيان، بل تولد عن ذلك خطاب يومي، حمل الإنسان إلى التشيئ والإغتراب. دعا هيدغر إلى إستئناس أسلوب فينومينولوجي يبحث في المقاصد التي بها تشكل أنطولوجيا المعنى أمرا مؤجلا غير مفكر فيه. ألم يكن الأسلوب هو اللامرئي الذي يسمح للفن أن يكون "طوبولوجيا العالم" و بؤرة مستطاع الجسد في توتره و فورانه. إن كان هذا برأي ميرلوبونتي و من جاوره من ذوي الفهم الفينومينولوجي، فالمعنى شأنه شأن طائر المينيرفا لا يسكن إلا الخرابات المهجورة و لا يتوطن إلا في الهوامش و العتبات التي تبقيه على الدوام في صمته الثائر، لا يتبدى إلا في تجاويف الإدراك الحسي، لأنه اقتضاء نابع منه.

يصبح الأسلوب سلوك تبدي الجسد و تواصله مع من يشاركه الوجود في العالم، و هو عين العودة إلى الأشياء ذاتها تحررا من رتابة اليومي، و من سلطة فصل المقال، و لأن طبيعة الجسد و لحمية العالم لا تختلفان عن أصل العمل الفني، فهما من منبع أنطولوجي واحد، الأرض أو "الأرومة" هي رحم وجودنا في العالم و الصمت هو المعنى الذي يجمعهما. يكشف العمل الفني التعبير عن أسلوب وجود الإنسان في العالم، و لأن العالم صامت صمت المعنى لا يعبر عنه اليومي بل يدركه العمل الفني ليحافظ عليه لما يؤجل ظهور، و يفسح للفنان

من تحسس مسارب المعنى في أصل الأشياء، و في عناصرها الأولى، دون أن يبلغ الاكتمال و دون أن يحاكي اليومي الذي يعلمنا معرفة الأشياء و اكتمال إنجازها وهويتها في التطابق و التشابه.

لم يكن بول كلي بعيدا عن بول سيزان في الدعوة إلى الأشياء ذاتها، وإلى الانفتاح على عالم بري متوحش، نداء إلى حل أزمة "اليومي"، استبصره في ذهابه إلى القيروان: مدينة مائية تنفتح على محراب الروح. "إن الأشجار تبصرني أن أكون هناك منصتا وأنتظر أن أكون مرهفا. إن الاستنشاق هو لفظي، فالرسام يتنفس الوجود، لأن الرؤية التصورية هي ولادة عسيرة ومستمرة على الدوام"[22].

أن تحقق اليومي في المنجز و الاكتمال و الحضور و في ميتافيزيقيا اللغة، يبقى العمل الفني خارج دائرة الإنجاز والتحقق المطلق، و يضل غريبا عن الأشياء التي سقطت في إستراتيجية تسمية اليومي. فالاختلافات " بين الخلفية و الشكل و بين المعنى و الصوت و بين التصور و الإنجاز هي الآن غائمة كما كانت اختلطت من قبل حدود الجسد و الفكر (...) يتخلص الأدب كما في الآن نفسه الرسم من التشابه بين الأشياء ومن نمودج أثر فني مكتمل".

شكلت التقنية و"المشهدية" أبرز مقومات العقل اليومي. خضع المعنى إلى سلطة السمعي البصري. لم نعد نفكر في سؤال المصير، و في إنقاذ الوجود و المعنى من السقوط في الهاوية. هناك ضمانة حقيقية للعودة مجددا إلى غفل البدايات و توحش الفكر البري. تعبر "الفلسفة المفتوحة" في العمل الفني عن غلاضة الوجود في فجره الصامت و نداء جسد متشابك مع أشياء العالم، متواصلا مع الآخرين في تنوعهم واختلافهم. أحتاج الجسد إلى أسلوب تعبيري يتحرر به من تعاظم سلطة المجتمع المشهدي الذي تعطت فيه أسباب الإنصات و احتاج إلى سيميولوجيا لقراءة صمت العلامة الجسدية، ليتفاعل مع عرضية التعبير ولـ يتدفق معينا أخرس من تضاريس جسدية صامتة لا تعود إلى مرجعيات سوسيو ثقافية، لأن كل التعبيرتتصل بهذا النبع الصافي.

إن كان التعبير هو أسلوب، فهو كذلك إبداع: إبداع لما به نضمن هذا الوصل الأنطولوجي بين مستطاع الجسد و معنى العالم. ليس الإبداع الفني أمرا يكفل التلقي الجمالي الحسي، إنما هو سعي إلى إبداع المعنى من رحم صمت الأشياء في توحشها وغفلها، " بعد تخصيصها بمعامل تقوس جديد وبإخضاعها لتضريس معين للمعنى"، مجاوزة لميتافيزيقيا الثرثرة البلبلة التي يمارسها "العقل اليومي". فالتجاوز الانطولوجي لعتبة اليومي يحتاج إلى الإلتزام بدواعي التعبير، و الوصول إلى منبع المعنى. إن الإبداع هو ما يحقق هذه المجاوزة و العبور إلى الضفة المقابلة دون سقوط في الاعتقاد و اليقين. فمجاوزة اليومي و التعبير عن الأساس في العمل الفني لا يشكل إلا لحظة من لحظات التجاوز؛ لأن المعنى من طبيعة مغايرة و مخاتلة لا تخضع للانكشاف وللانحباس في الدلالات، لذلك كان الفن في رأي نيتشه صيرورة الحياة. و كان تعبيرا تتوالد منه الأساليب الظافرة برسم "رابطة داخلية بين التعبير و ما يعبر عنه، و هي رابطة المعنى ... ووجد رابطة معنى بين مختلف التعابير"[23].

لا يختلف أتباع الفينومينولوجيا في أن التحرر من هيمنة اليومي ليس في إلغائه و التخلص منه، إنما في تجديد علاقتنا بالعالم، وكشف العهد بين المعنى و التعبير وهو مطلب حمله الفن انخراطا في تجديد رؤية الإنسان إلى العالم، و في تغيير أساليب العودة إلى الأشياء ذاتها، اصغاء لنداء الصمت إنصاتا لصوت أخرس يتوطن قعر الهاوية: هو صوت المعنى الذي لا تعبر عنه الكلمات، إنما يبلغه الإنسان بتجديد أساليبه التعبيرية التلقائية. أن نتجاوز ميتافيزيقيا "العقل اليومي"، يعني أن يمتلك الفنان أسلوبه التعبيري الخاص، و أن يضمن الحياد خارج الحدود المسبقة بإقرار التواشج بين التعبير والأسلوب، والتقاطع الأنطولوجي بين عفوية الإبداع و إصالة الأسلوب وفوران المعنى الذي لا يملك الفنان مفاتيح أقفاله، لأن للعالم نوافد متعددة ومفازات لا تبلغها الدلالة.

و لأن الأزمة في "عصر طغيان المشهد" و في "مجتمع الحشد" هي أزمة معنى، كان الأسلوب هو الخيط الهادي إلى مقاومة هيمنة العقل اليومي الذي

بسط نفوذه بفضل رداءة المرجعيات و نمطية الفكر و سطحية العلامة في رسم خرائط العالم. ففي تغير الأسلوب، تتغير رؤية الإنسان إلي الأشياء، ويصبح الفنان في مواجهة مع متغيرات العالم، الذي هو وهب فني وعهد تعبيري أظهره الأسلوب، و حفظه المعنى بعيدا عن الدائرة التعبير، ففي العمل الفني لا ينفصل الأسلوب عن المعنى و عن المعنى و عن العالم ." ما يضعه الرسام في للوحة ليس هو الأنا المباشر و تفرد فعل الإحساس ذاته. إنه يضع أسلوبه الذي يكتسبه لمحاولاته الخاصة "[24]. يتعين على الفنان أن يرتقي بفعله الإبداعي و مغالبة السائد بالبحث عن أساليب جديدة قادرة على تجديد معنى العالم، والتعبير عن مستطاع الإنسان، فأمر العمل الفني هو الانفتاح على منابت المعنى في بواكيره والتحرر من ميتافيزيقيا الدلالة التي فرضها اليومي.

يرى اليوتار في كتابه "اللاإنساني" أن طغيان"اليومي" و تراجع"الفني" وهيمنة "الامعنى" في ظل العنف العالمي و الإرهاب الدولي الذي أدى إلى كارثة إنسانية أفقدت العالم الأمن و الطمأنينة و بات على حافة الهاوية تهدده فواجع خطر المصير. يمثل اللاإنساني يومي حضارة ما بعد الحداثة أو عصر صارت فيه الأعمال الفنية بدون معنى. لم يعد للفن ما يرسمه غير عراء "اليومي" و سذاجة موضوعاته. لم يعد حمال للمعنى بعد أن تمركز المعنى في بيداء "اليومي"، ففي زمن العولمة الثقافية لم تعد الأعمال الفنية بهامة"المرويات الكبرى". تحولت إلى مجرد مرئيات و أحداث بعد أن هجرها الصمت وغادرها المعنى. علينا أن نعيد الصمت إلى اللوحة، و أن نعيد المعنى إلى الصمت الأنطولوجي الذي يراه نيغري الإيطالي " الكائن الذي يتحرك وكأنما من داخل رحم عميق من اجل أن يتخذ شكل عالم، شكل خفقان كوني"[25].

الإحالات:

[1] Merleau-Ponty, la prose du monde, Gallimard, Paris, 1964, p 214

[2] Merleau-Ponty, la phénoménologie de la perception, Gallimard, Paris, 1945, p 289

[3] Merleau-Ponty, L'œil et l'esprit, Gallimard, Paris, 1964, p 18

[4] Merleau-Ponty, sens et non sens, Gallimard, Paris, 1996, p 38

[5] Merleau-Ponty, le visible et l'invisible, Gallimard, Paris, 1994, p314.

[6] David, Marie, Expérience quotidienne et expérience esthétique chez Heidegger et Merleau-ponty, L'Harmattan, Paris 2002, p 84.

[7] بارط رولان، أسطوريات، ترجمة فائز مقداد، دار المركز القومي، اللاذقية، سورية، 1994، ص 184

[8] علي الحبيب الفريوي، الفن و الحقيقة، دار الفارابي، بيروت، 2007 ، ص 148.

[9] Jean Yves Mercurey, la chair du visible, Paul Cézanne et Merleau-Ponty, L'Harmattan, Paris 2005, p 51.

[10] Jean Yves Mercurey, Approches de Merleau-Ponty, L'Harmattan, Paris 2001, p 101.

[11] Merleau-Ponty, Note de cours (1959-1961), Gallimard, Paris, 1996, p 134.

[12] Benjamin, Walter, sens unique, traduit de l'allemand par Jean Lacoste, Paris 1978, p 186.

[13] Serge Valdinoci, Merleau-Ponty dans l'invisible, L'Harmattan, Paris 2003, p97.

[14] Bonan, Ronald, Premières leçons sur l'esthétique de Merleau-Ponty, PUF, Paris 1979, p134.

[15] التريكي، فتحي، قراءة في فلسفة التنوع، الدار العربية للكتاب، تونس طرابلس، 1988 ، ص 20

[16] المرجع نفسه، ص 20 .

[17] Merleau-Ponty, L'œil et l'esprit, p107.

[18] Deleuze, G, Guattari, F, qu' est que la philosophie, minuit, Paris 1994, p204.

[19] Lyotard, J, F, L'Inhumain, Causeries sur le temps, Galilée, Paris, 1988, p 117.

[20] Du sensible à l'œuvre, Esthétique de Merleau-Ponty, sous la direction d'Emmanuel Alloa, et Adnen Jdey, CNL, Paris, 2012, p 280.

[21] Adorno, Théorie esthétique, Klincksieck, Paris, 1995, p 289.

[22] Paul Klee, Journal, Editions Grasset, et Fasquelle, Paris, 1959, p 314.

[23] Merleau-Ponty, Note de cours (1959-1961), p134.

[24] Jean-Yves, Mercury, L'Expréssivite chez Merleau-Ponty, Du corps à la peinture,L'Harmattan, Paris, 2002, p 118

[25] Lyotard, J, F, L'Inhumain, Causeries sur le temps, Galilée, Paris, 1988, p 184.

التنسيق والتعاون وإشكاليه الهجرة:
منظور مقارن للتعاون الإقليمي في إقليم غرب المتوسط

د.الحراثي ميلاد مفتاح
جامعة كمبردج

Abstract:

The coordination of political and security cooperation in the Western Mediterranean operations are two sides of the same coin, rarely discover that there is a difference between the two suggests that, all coordination political cooperation operations, and security focused on the dual-dimensional one issue, namely, the problem of immigration, political and security Bbaadiha.

The theme of the migration problem in the western Mediterranean impose recognize that if it is required from the host migration respect for human rights of the States, it is required from the source countries, transit should pay attention to the political, economic, social and cultural structures and institutions of disrepair.

Keywords:
Political Cooperation - The migration problem – Human Rights – The ruling minority- Partnership.

إن عمليات التنسيق والتعاون السياسي والأمني في غرب المتوسط وجهان لعمله واحدة، فنادرا ما نكتشف أن هناك فرقا بينهما يوحى بذلك،

فكل عمليات التنسيق التعاون السياسي، والأمني تنصب على قضية واحدة مزدوجة الابعاد آلا وهي إشكاليه الهجرة، ببعديها السياسي والأمني. إن موضوع إشكالية الهجرة في غرب المتوسط تفرض الاعتراف بأنه إذا كان مطلوبا من الدول المضيفة للهجرة احترام حقوق الإنسان، فإنه مطلوب من دول المصدر، والعبور أن تنتبه إلى العطب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهياكلها ومؤسساتها، والذي يستدعى إصلاحها من خلال المناخات الملائمة للمشاركة السياسية، وصنع القرار و تغليب " الفعل الجماعي " على عنف " الأقلية الحاكمة ". في هذا التحليل نقدم إطار مقارن للتعاون الإقليمي في غرب المتوسط لمستويات عمليات التنسيق، والتعاون السياسي الأمني الكتلي والثنائي ومقاربه مقارنه لإشكالية الهجرة. و من خلال رصد وتحليل عمليات التنسيق والتعاون السياسي والأمني في الإقليم تبين اختلاف اهتمامات، ومستويات عمليات التنسيق والتعاون باختلاف طبيعة القضايا في منطقة غرب المتوسط. وفي إطار التحليل والاستطلاع، ومن خلال الأدبيات المتاحة لعمليات التنسيق والتعاون الكتلي، والثنائي على مستوي وزراء الخارجية والخبراء ووزراء الداخلية و القمة، فإن التحليل إنما يعتمد علي رصد مؤشرات، واتجاهات التنسيق والتعاون الكتلي، والثنائي الذي شهدته المنطقة خلال الفترة ما قبل ثورات الربيع العربي.

أولا: التنسيق والتعاون في إقليم غرب المتوسط

أ) التنسيق والتعاون الكتلي لمجموعة (5+5)

ويقصد بالتعاون الكتلي بتلك العمليات التنسيقية والتعاونية علي مستوى مجموعة (5+5) وبالتنسيق والتعاون الثنائي بتلك العمليات التنسيقية والتعاونية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب غرب المتوسط نحو قضايا محددة في إطار "الشراكة" أو" سياسات حسن الجوار". منذ عام

1988 وهو عام تأسيس اجتماعات مجموعة (5 +5) وحتى عام 2006 فقد تم عقد 20 اجتماعا على جميع المستويات وذلك حسب ما توفر لنا من معلومات، وبيانات في ظل انعقاد قمة واحدة في تونس في 2003. ومعدل تكرار قضية الهجرة غير الشرعية في اجتماعات التنسيق والتعاون يكاد يكون بنسبة (100 %) وذلك عند مقارنتها بالقضايا الأخرى المطروحة في المنطقة. وقضية الهجرة هي المتكررة، والسائدة في كل اجتماعات مجموعة (5 + 5) منذ بداية التسعينات وبالتحديد منذ اجتماع الخبراء في 19 . 20 / 6 / 1990 وحتى عام 2006.

إلا أنه ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ازداد الاهتمام بقضية الهجرة غير الشرعية ، فمنذ يوليو 2002 تم عقد عدة اجتماعات لوزراء الداخلية خصيصا لمناقشة هذا الملف، بالإضافة إلى تأسيس الاجتماعات الوزارية والتي اقتصر النقاش فيها على قضية الهجرة غير الشرعية، حيث انعقدت على التوالي في أكتوبر - 2002 ، أكتوبر- 2005 ، سبتمبر 2004. أيضا ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر لسنة 20001 نجد أن قضية الإرهاب أصبحت لصيقة بقضية الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى طرح قضية التنمية إلى جانب قضايا أخرى. ويمكن الاستنتاج أن هناك علاقة بين قضية التنمية والهجرة غير الشرعية. فالتنمية بحسب الأوروبيين سوف تعمل على شد المهاجرين غير الشرعيين في دولهم بعيدا عن أوروبا .

أيضا إن الهاجس الأمني يمثل مركز الصدارة لعمليات التنسيق والتعاون في مجموعة (5+5)، فقد تم تجاهل بقية القضايا والتي تمثل أهمية كبرى بالنسبة لدول جنوب غرب المتوسط كقضية التنمية مثلا والتي يقوم بعرضها الأوروبيون دون البث فيها على ارض الواقع. فيلاحظ على اجتماعات مجموعة (5 + 5) بمستوياتها المتعددة فقر الملف الاجتماعي والثقافي والتنموي

في اجتماعات الخبراء ووزراء الخارجية و حتى القمة، مما يوحي بان هناك قضايا أو عوامل ومتغيرات دوليه وإقليمية أخرى قد تؤثر في مسارات التنسيق والتعاون للمجموعة.

ويعكس موقف دول الضفة الجنوبية للمجموعة الموقف الأضعف في التنسيق والتعاون، وبالتالي يلاحظ إنها دائما تستجيب للرؤية الأوروبية مقابل استجابة أوروبية ضعيفة للطرف الجنوبي ويتضح ذلك من خلال مطالب دول جنوب غرب المتوسط للمجموعة لدعم التنمية في دولها، ومثال ذلك مطالبة الرئيس التونسي وملك المغرب، آنذاك، بدعم التنمية في هذه المنطقة، من خلال قمة تونس، لسنة 2004، دون أن يلمس المراقب أي دعم من الطرف الأوروبي في هذا المجال، وحتى بعد ثورات الربيع العربي. ومن خلال فحص الإعلانات والبيانات ونتائج الاجتماعات المختلفة للمجموعة تبين بأنها تشمل العديد من القضايا مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني، والتسامح والإرهاب، والانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة، وحوار الحضارات، إلا أن هواجس الأمن بمفاهيمه المختلفة يحصرها الطرف الأوروبي للمجموعة في نتائج معظم عمليات التنسيق والتعاون المنفذة. حيث يتخذ الطرف الأوروبي للمجموعة من قضيه الهجرة هدفا وملفا حاضرا في كل لقاءات المجموعة.

ب)التنسيق والتعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب غرب المتوسط

إن عمليات التنسيق والتعاون الثنائي هي تلك العلاقات السياسية والأمنية القائمة من خلال مستويات التنسيق والتعاون بين الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب غرب المتوسط. ومع أن الاتحاد الأوروبي يعلن باستمرار من خلال أدبياته المتوسطية أن عملية التنسيق والتعاون ينبغي أن تتم على المستوى

الإقليمي، إلا أن واقع سياساته تشير إلى أن إبرامه للاتفاقيات يتم فقط في إطار التنسيق والتعاون ثنائيا. ولكن الإشكالية في مسالة التنسيق والتعاون بين الطرفين تعدد حجم القضايا، وعدم وجود كيان مغاربي ذو مستوى عال من التنسيق والتعاون، ليقابل الجانب الأوروبي، الأمر الذي يسهم في جعل عمليات التنسيق والتعاون ثنائية، وليس بين كتل إقليمية. فهناك قضايا حازت على اهتمام تنسيقي وتعاوني، وأخرى لا تطرح للنقاش حيث جرت العادة بأن الطرف الأوروبي دائما هو المبادر لوضع السياسات، والتي يراها في خدمة مصالحه.

فقضية الهجرة مثلا إلى أوروبا قدمت بأنها قضية أوروبية وطنية وأمنية ضارة لها، أما الطرف الجنوبي لمنطقة جنوب غرب المتوسط فهو المسئول ، غير أن هذه الدول هي المتضرر الأساسي من مسألة الهجرة لكونها منطقة عبور ومنطقة استيطان، ولها انعكاسات اقتصادية وأمنية وديموغرافية ، وبهذا يعرف الطرف الشمالي لمنطقة غرب المتوسط المشاكل والقضايا، ويطالب الحلول وبرؤيته من دول جنوب غرب المتوسط وتحمل كل التبعات لهذه القضية والتي يصنفها الجانب الأوروبي بأنها مصدر " الإرهاب " وعدم الاستقرار. ومن خلال تتبع مسارات وعمليات التنسيق والتعاون الثنائي في منطقة غرب المتوسط تبين بأنها تجري تحت إطار اتفاقيات الشراكة وسياسات الجوار الأوروبية المتوسطية تفعيلا لإعلان برشلونة لسنة 1995. فالتعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب غرب المتوسط أنتج اتفاقيات شراكة بين المثلية الأوروبية وكل من تونس والجزائر والمغرب باستثناء ليبيا.

وبشكل عام فإن معظم المبادرات الثنائية في منطقة غرب المتوسط هي مبادرات أوروبية ، حيث قام الاتحاد الأوروبي ومنذ 1999 وحتى يوليو 2006

بالتنسيق والتعاون مع المغرب في قضية الهجرة غير المشروعة، وتقديم الدعم المالي والتقني والذي قدر في "عام 2001 بحوالي 145 مليون يورو "، وذلك من اجل حماية حدود وموانئ المغرب من المهاجرين غير الشرعيين. بالإضافة إلى قيام المغرب بإجراء تعديلات في وزارة الداخلية وذلك باستحداث وكالة للهجرة ومراقبة الحدود . أيضا فيما يتعلق بتونس فقد أصدرت هي الأخرى قيود ولوائح صارمة ضد المهاجرين غير الشرعيين خصوصا القانون رقم:75 / 40 لجوازات السفر الذي طبق في مايو 1995 وتم تعديله في ديسمبر 2004 والذي تطور إلى معاقبة الذين يسهموا في تسهيل الهجرة غير الشرعية[1] .

وعقب رفع العقوبات الدولية عن ليبيا في 12 سبتمبر 2003 بدأ التعاون بين المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية مع ليبيا فيما يخص قضية الهجرة غير الشرعية، والأطفال المحقونين بفيروس فقدان المناعة. حيث تتابع التنسيق والتعاون بين الطرفين فيما يخص قضية الهجرة وذلك بإرسال لجان خبراء منذ 14 ابريل 2003 إلى ليبيا تستهدف تقييم التعاون بشان هذه القضية. ليس ذلك فقط، ولكن إرسال بعثات فنية أخري، بالإضافة إلى وضع المفوضية الأوروبية إستراتيجية طويلة المدى مع ليبيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر السواحل الليبية إلى أوروبا.

وفي هذا الإطار يمكن القول كان هناك تنسيق وتعاون ليبي / إيطالي فيما يخص قضية الهجرة غير الشرعية، وذلك على اعتبار إن ايطاليا بلد أوروبي متأثر بالهجرة عبر ليبيا حيث اتفق البلدان على إجراءات مشتركة منذ يوليو 2003 للحد من تدفق المهاجرين. وفي الواقع إن قضية الهجرة حفزت كلا من ليبيا والمغرب وتونس باستصدار العديد من التشريعات، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية، والبوابات البرية والبحرية بما يتناسب مع الإجراءات الأوروبية المتخذة بالخصوص. إلا أن قضية حقوق الإنسان استبعدت من

ملف التنسيق والتعاون الثنائي، تركيزه علي اجتماعات ولقاءات محدودة اعتبارا من 2003 و لم يرتقي هذا التنسيق والتعاون إلى مستوى الاهتمام الفعلي والعملي المكثف مقارنة بالاهتمام بقضية الهجرة غير الشرعية، والذي يعكس عدم رغبة أطراف التنسيق والتعاون في الذهاب إلى ما ابعد من ذلك.

ثانيا : التنسيق والتعاون في إقليم غرب المتوسط

منظور مقارن لإشكاليه الهجرة

في هذا الجزء سوف نتقدم إلى عناصر الإعاقة لعمليات التنسيق والتعاون في إقليم غرب المتوسط، وتحديدها، وكذلك الصور النمطية السائدة لإشكالية الهجرة، كل ذلك في إطار عمليات التنسيق والتعاون الكتلي والثنائي.

أ) التنسيق والتعاون في غرب المتوسط وعناصر الإعاقة

إن التساؤل حول عمليات التنسيق والتعاون في غرب المتوسط وأيهما أقوى ،عمليات التنسيق أم عمليات التعاون، وأي القضايا ذات الاهتمام المشترك، يثير نقطة على درجة بالغة الأهمية، والتي تتعلق بالتصورات الأمنية التي قاربت من خلالها دول منطقة غرب المتوسط الأوروبية قضايا الهجرة غير المشروعة، والمشروعة والعمالة، وحقوق الإنسان والديمقراطية .في هذا الخصوص تبدو تصورات الإقليم الأوروبي في منطقة غرب المتوسط لأمن حدوده وفضائه البشري والجغرافي المشترك ساعدت كثيرا فى تعطيل عمليات التعاون الفعلي واستبدالها بعمليات تنسيقي أفقدت مضامين التعاون من محتواها. صحيح إن هناك أحداثا كثيرة حصلت والتي بدورها غلبت النقاشات في منطقة غرب المتوسط حول الأولويات مثل قضايا حقوق الإنسان ومفاهيم الحرية والمجتمع المدني والتسامح والإرهاب وقبول الآخر، الأمر الذي أربك الوعي الأوروبي كلية ودفعت جهات أوروبية عديدة تنبه إلى

خطورة اهتزاز منظومة القيم الأوروبية من جراء ما سمي" بالتطرف والإرهاب القادم بعباءة الإسلام " ، والإسلام دوما بريء مما ينسب إليه. ففي ظل هذه الاتهامات وقفت دول الإقليم الشمالي الأوروبي لغرب المتوسط حائرة، ومنقسمة حول كيفيه مقاربة هذا الملف، وهل دول الإقليم الشمالي الغربي للمتوسط تؤسس مسارها الخارجي المستقل في غرب المتوسط أو عليها الركون إلى أملاءات مجلس الاتحاد الأوروبي، والمضي قدما في تنفيذ السياسة الخارجية الأوربية الموحدة ؟

التحليل يشير إن عمليات التنسيق والتعاون الكتلي أو الثنائي في غرب المتوسط تأثرت وتتأثر بسياسات الاتحاد الأوروبي من خلال الشروع منذ مدة في استبدال " جدار برلين بجدار المتوسط " تلك السياسة التي يؤيدها التحول من سياسة الشراكة إلى حسن الجوار مع العلم إن مثل هذه المقاربة لا تؤيدها الوقائع والمعطيات ذات الصلة. " فنسبة الأجانب في أوروبا لا تتجاوز(4 %.إلى 5 %) من مجموع السكان في أوروبا وبالتالي إذا نظرنا إلى نسبة الأجانب في الإقليم الأوروبي الشمالي لغرب المتوسط فهي لا تمثل رقما، فقط يمثل كل المهاجرين القادمين من منطقة جنوب غرب المتوسط باستثناء مصر(0.6%) من مجموعة الساكنة الأوربية"[2] وحتى إذا أضفنا المقيمين من دول جنوب غرب المتوسط فان الرقم لا يجعل التواجد الأجنبي في أوروبا والمغاربي علي 2000. مصدر خوف وقلق بالأشكال والوثائق الأمنية للاتحاد الأوروبي.وعلى سبيل المثال، وليس الحصر. الجدول التالي (1) يوضح حجم الهجرة العالمية إلى أوروبا، والنسب المئوية للمهاجرين من بعض مناطق العالم إليها خلال عام 2000 .

جدول رقم (1) حجم الهجرة العالمية إلى أوروبا

حركة الهجرة	العدد
المهاجرون القادمون إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2000	680 إلف
إجمالي المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي	13000.000 مليون
بلدان الأصل للمهاجرين	أوروبا 45 % شمال أفريقيا 18 % أسيا 17 % أفريقيا جنوب الصحراء 9 % الولايات المتحدة 3 % دول أخري 8 %

Source: eurostattat, 2002

يشير الجدول السابق إلى أن إجمالي نسبة المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي خلال عام 2000 يقدر بحوالي 13 مليون نسمة منهم 680 إلف دخلوا الاتحاد الأوروبي. ومن خلال التحليل يتضح من الجدول أن مجموع المهاجرين من شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء يقدر بحوالي(27 %) في حين أن مجموع المهاجرين من باقي المناطق يقدر بحوالي(73%) منهم (45 %) من أوروبا و (28 %) من مناطق مختلفة ولكن إلى ماذا تقودنا هذه الأرقام ؟ إن أوروبا تشتكي من المهاجرين وتضع القيود والبوابات وتقيم المنتديات، واللقاءات على جميع المستويات للحد من المهاجرين خاصة أولئك القادمون عبر سواحل منطقة جنوب غرب المتوسط ،غير أن مقارنة بسيطة لمجموع نسب مهاجرين المناطق المختلفة إلى مجموع نسب مهاجرين منطقة شمال أفريقيا، وجنوب الصحراء يوضح أن هذه الأخيرة لا تمثل رقمل فلماذا يعتبر المهاجرين من هذه المناطق مصدر خوف وقلق بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي؟

إذا عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط أمام " معضلة اورو. مغاربية " ، ولم يستطيع مشروع الشراكة تقديم المعالجات الممكنة بعد استبدال الاتحاد الأوروبي هذه الشراكة " بسياسة الجوار " هذه المعضلة لها مسبباتها وظروفها الموضوعية . إن العلاقات المختلة وغير المتوازنة بين دول الإقليم الشمالي لغرب المتوسط ودوله الجنوبية تدعونا إلى قراءة نقدية لواقع هذه العلاقات و التي تساعد المراقب على فهم، ومعرفة مصدر هذه المعضلة في مشروع التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط.

الحقيقة إن العناصر الأوربية الفاعلة في عمليات التنسيق والتعاون في غرب المتوسط لا تمارس أداءها باستقلالية عن الاتحاد الأوروبي وسياساته، فهي مجبرة بان تتعامل مع دول جنوب غرب المتوسط كاتحاد أوروبي وامتدادا لمثليتة في بروكسل وعليها مسؤولية فرض تطلعات الجماعة الأوروبية في منطقة غرب المتوسط. المشكل كالتالي: فمقابل الانفتاح المتسرع والمنتظم مع أوروبا الشرقية تحولت علاقات أوروبا مع دول جنوب غرب المتوسط إلى الهاجس الأمني وسجينة المنطق التجاري ، فالهاجس الأمني انسحب علي كل عمليات التنسيق والتعاون والاعتبارات الأمنية تحولت إلى سياسات مبدئية وتارة أخري اشتراطيه لتأسيس تعاون شامل ودائم، فتم إعطاء البعد الأمني لقضية الهجرة ولحقوق الإنسان والإرهاب والتطرف والديمقراطية مما عطل آليات التعاون الفعلية التي ينبغي أن تؤتي ثمارها المشترك . فحتى قضايا الشراكة لم يتم تفعيلها جماعيا في منطقة غرب المتوسط ، فقط اختيرت تونس والمغرب والجزائر لتوقيع اتفاقيات شراكة مع أوروبا.

"وإذا ذهبنا إلى المنطق التجاري الصرف فصادرت أوروبا نحو دول منطقة جنوب غرب المتوسط باستثناء مصر لا تزيد على (2%) من صادراتها ،

علما بان صادرات الأخيرة إلى أوروبا تصل إلى (75%) تقريبا كمتوسط لدول جنوب غرب المتوسط من إجمالي صادراته . علاوة على اختلال بنية الصادرات والواردات بين الطرفين، تجدر الإشارة إلى محدودية معدلات الاستثمار الأوروبي في منطقة جنوب غرب المتوسط والتي لا تتجاوز (2 %) من استثمارات أوروبا في العالم "[3]. فالتدفقات المالية الأوروبية إلى هذه المنطقة تعتبر فقيرة ، فعلى سبيل المثال كانت التدفقات الأوروبية إلى دول منطقة جنوب غرب المتوسط ما بين 1999.1994 وفي إطار برنامج ميدا I حوالي (خمسة ملايين دولار) باستثناء ليبيا ومصر، ناهيك إن هذه التدفقات خصصت لاعتبارات جيوستراتيجية وأمنية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة.

فهذا المنطق في اختلال العلاقات بين الطرفين يلقي بظلاله دائما على مسارات التنسيق والتعاون في هذه المنطقة. وإذا صارت هذه المعطيات في هذا الاتجاه، فإن نسبة الهوة بين طرفي منطقة غرب المتوسط سوف تزداد والتي هي الآن بمعدل واحد إلى عشرة (1 : 10) ، وبفعل الرؤية الأوروبية والتي تتراوح مابين سياسات الشراكة، وسياسات الجوار سوف تصل سنة 2015 إلى واحد من عشرين (1 :20) مما سيجعل إمكانيات الاستقرار وتبادل المنافع من خلال التعاون المشترك صعبة وقد ترتقي إلى الاستحالة[4]. فالأسئلة الغائبة في عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط كثيرة، بحيث لا يسع المقام هنا لحصرها، فلقد اختلطت مفاهيم الشراكة كسياسات أوروبية متوسطية بسياسات الجوار، وما إذا كانت مؤشرالفشل سياسات الشراكة أو استمرإرا وتطويرا لها؟ وهنا ليس بالإمكان إضافة عناصر إضافية جديرة بالتفكير في طبيعة سياسات أوروبا، سوى منها الشراكة أو المتوسطية، أو الجوار، والإمكانيات التي يمكن أن توظف، وتجعل منها قيمة أوروبية مضافة في تعاونها في منطقة غرب المتوسط.

هناك أصوات أوروبية ذهبت إلى القول إن " أوروبا دفنت رسميا اتفاق برشلونة في مارس 2003 ف " لكي تدعم مفاهيم سياسة الجوار ، يلاحظ أيضا إن كل محاولات التنسيق والتعاون تذهب خصيصا إلى دعم سياسة الجوار، وليس التعاون والشراكة الفعلية والتنمية المستدامة . " لقد رسمت أوروبا في كلمتها بالمجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي في مارس 2003 إطارا استراتيجيا ولمدى طويل لعلاقاتها مع جيرانها ، خصوصا بين دول منطقة جنوب غرب المتوسط . ففي وثائق الخارجية المغربية أكثر من إشارة إلى الأهمية التي يراها المغرب لسياسة الجوار الأوربية الجديدة "[5]. إلا أن القراءة والأسئلة الغائبة في عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط توحي بأن " سياسة الجوار الجديدة " الأوربية تسعى إلى تأسيس " مجال من الرخاء وحسن الجوار " مع الدول التي لا يمكن لها أن تكون عضوا بالاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق أعلن رومانو برودي رئيس المفوضية الأوربية في ذلك التاريخ ، و هو رئيس مجلس وزراء ايطاليا سابقا بالقول " كل شيء ما عدا المؤسسات " أي عدم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، في ظل إعلان الاتحاد الأوروبي لنظريته في الحريات الأربع :" حرية تنقل الممتلكات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص شريطة التزام الدول المجاورة، ومن بينها دول منطقة جنوب المتوسط لها غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمنظومة القيم المشتركة في مجالات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والمواطنة، ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية" ، انه عقد جديد لسياسة جديدة مثلت أسئلة غائبة في عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط وفي المتوسط عموما .

وعنصر الإعاقة الآخر حول دول منطقة جنوب غرب المتوسط وموقعها في عمليات التنسيق والتعاون من خلال محددات الشراكة وسياسة

الجوار الجديدة ، فإذا أوروبا اختارت التوسع شرقا، فليس لدول الإقليم الشمالي لغربي المتوسط لها التوسع جنوبا وذلك لاعتبارات تاريخية وجيوسياسية . فلقد دأب الأوربيون في منطقة غرب المتوسط على تقديم جدول أعمال لإقامة مجال للرخاء والجوار وتحت مسميات الهجرة غير الشرعية واحترام حقوق الإنسان واحترام الديمقراطية[6]. ولكن ماذا قدمت دول منطقة جنوب غرب المتوسط في هذا المجال ؟ لقد أكدت مجمل الوقائع في هذه المنطقة أن المغرب العربي الرسمي غير مستعد، ولا يبدو ناضجا بعد حتى لإعلان المبادرات أو اقتراح يؤسس على قدر مطلوب بين الوضوح والتوافق والإدارة . فاتحاد المغرب العربي توقف بعد ميلاده في مراكش بخمس سنوات دون أن يقدم سياسات إجرائية تكاملية، اللهم تلك الاتفاقيات والتي وصل عددها 34 اتفاقية ، قليل منها حظي بالتصديق [7].

المشكلة تكمن في أن الأوروبيين أدركوا اختياراتهم منذ معاهدة روما لسنة 1957 لقيام الجماعة الأوربية وسعوا إلى التطوير والتدرج والمبادرة ، في حين جماعة جنوب غرب المتوسط لم تصغ بعد اختياراتها، ومن هنا تقتضي الموضوعية التشديد على هذه الإعاقات والتي هي بمثابة المعطى عند تحليل ما أنجز وما لم ينجز في سجل عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط . فالمغرب العربي في حاجة ماسة إلى تحديد ماذا يريد من نفسه قبل التساؤل عن المراد من غيره وتحديد القيم المشتركة التي يجب أن ينتسب إليها !

ب) الصورة النمطية لإشكالية الهجرة في إقليم غرب المتوسط

"لقد مثلث الهجرة موضوعا ثريا، ومعقدا وأفرزت قضايا سياسية متنوعة وذات صبغة اقتصادية وثقافية وديمغرافية وتحولت الهجرة وفي ظل العولمة إلى قضية مركزية تسهم في تحديد طبيعة القرارات الإقليمية والدولية والوطنية، وهي قضية مرجعية للسياسات الإقليمية والدولية "[8]. لأن ظاهرة

الهجرة غير الشرعية ظاهرة ثابتة في منطقة غرب المتوسط ككل، ولأنها تمثل الملف المحوري في عمليات التنسيق والتعاون في هذه المنطقة.

فالصور النمطية لدى الجانب الأوروبي حول الهجرة والمهاجرين بشكل معلن وغير معلن إنما ترتكز على جملة من القراءات خصوصا على أولئك القادمين من منطقة جنوب غرب المتوسط [9]. إنهم يؤمنون بدين مغاير للمسيحية وبالتالي فإنهم يمثلون خطرا دينيا وثقافيا يتطلب الأمر التوجس منه باعتبار المسيحية تمثل العمق الروحي للشعوب الأوروبية بالرغم من علمانية أنظمتها السياسية.

المسلم المهاجر القادم من منطقة جنوب غرب المتوسط ينظر إليه بأنه معتنق لدين مترسخ على مستوى كوني، فهو صعب المراس ويستعصى على التنصير والتلحيد وبالتالي عدم إمكانية اندماجه أوروبيا. ولقد ظهرت هذه الحقيقة في واجهة الخطاب الأوروبي السياسي عند تمرير مسودة الدستور الأوروبي على ضرورة توفر شرط الاعتقاد بالديانة المسيحية لكل دولة تطلب العضوية للاتحاد الأوروبي وكاد هذا المطلب يدون في الدستور الأوروبي لولا الخوف من ردود الأفعال اليهودية في العالم، فتم التراجع عن هذا الشرط في الدستور الأوروبي ، إلا انه ظل حاضرا في مواقف الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد من كل طلب عضوية للاتحاد [10].

والخطاب السياسي الأوروبي الآخر تمثل في الموقف من عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لا لشيء إلا لكونها دولة مسلمة. المهاجر القادم من الجنوب المتوسطي حامل لهوية ثقافية، ولأنماط وعادات وتقاليد والتي لا يمكن لها أن تنسجم مع الثقافة الاجتماعية الأوروبية وبالتالي فإن هذا المهاجر يتعين مداهمته ومقاومته [11].

"المهاجر القادم من الجنوب المتوسطي خطر ديموغرافي فهو يتمتع بخصوبة عالية وقدرة على التناسل في بلدان أوروبية لا يستطيع أغلبها تغطية نسبة الوفيات بعدد مناسب من الولادات، ومن ثم فإن المهاجر بمثابة عامل تهديد لتركيبتها السكانية وتوازنها البشري. ونذكر هنا - لا على سبيل الحصر -

العائلات الفرنسية وحدها تتبني سنويا حوالي 4100 طفلا أجنبيا من العالم الثالث، لتعويض النقص في الولادات وخسارة الوفيات المرتفعة بسبب الارتفاع بمعدلات العمر لدى الكبار"[12].

المهاجر القادم من جنوب غرب المتوسط مصدر للعنف والتطرف فكرا وعقيدة وسلوكا ، وتعززت هذه الصورة النمطية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبعد كل عملية فدائية فلسطينية داخل إسرائيل، أو في العراق، وما تلي ذلك من عمليات في بريطانيا وأسبانيا والمغرب وكينيا وأفغانستان والصومال والشيشان. وهو الذي ذهب إلى أوروبا ليسرق فرص العمل من المواطن الأوروبي، ويستفيد دون وجه حق، خصوصا الحقوق العلاجية والضمانية.

هذه الصور المتنوعة النمطية عن المهاجر هي التي تحرك سياسات الاتحاد الأوروبي نحو قضية الهجرة وتحدد طبيعة القرارات والسياسات في تفاعلها من خلال عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط الأمر الذي افرز رواجا كبيرا من الخطاب السياسي الأوروبي، والذي تتمثل أهم خصائصه في ما يلي: خطاب سياسي أوروبي يقصي التعددية الفكرية والثقافية والدينية التي يقتضيها تواجد مهاجرين مختلفين ثقافيا وعقائديا وعرقيا وطائفيا، خطاب لا يعترف إلا بالمسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية، انه يغيب ويعتم على نجاحات المهاجرين في مجالات مختلفة من أوجه الحياة في أوروبا ومساهمتهم في التنمية والإنتاج هناك.

خطاب يلقي بمسئولية تدفق المهاجرين إلى أوروبا على دول المصدر لهؤلاء المهاجرين وينكر المسئولية التاريخية للدول المستقبلة، ويتعيش على موضوع الهجرة سياسيا. فلقد عمدت معظم الأحزاب الأوربية إلى المزايدة على موضوع الهجرة كقضية انتخابية وسياسية وتوظيفها لتبرير الفشل أو النجاح

على حد سواء. المعارضة مثلا دائما تطرح برامج أكثر عداء للمهاجرين لجلب رضاء الناخب الأوروبي، وتربط نجاح برامجها السياسية باعتماد سياسات مناوئة للمهاجرين، بحيث أصبح الموقف السلبي من الهجرة موضوع إجماع كل القوى السياسية الأوروبية.ولكن هناك بالمقابل صور أخرى للهجرة والمهاجرين في أوروبا، فالمهاجر إلى أوروبا مثلا من حيث كونه مهاجرا شرعيا أو سريا له خصائصه [13]:

-لا يشكل عبئا على ميزانية الدول المضيفة لأنه لا يستفيد من خدماتها.

- يسهم في تخفيض التكاليف المالية وغير المالية للقوى العاملة في بلدان الاستقبال .

-رخص أجورها .

-يعزز القدرة التنافسية ويوقف رغبة المؤسسات الأوروبية في الانتقال إلى البلدان ذات العمالة الأقل تكلفة.

-يزيد من مرونة الإنتاج وتيسير وتكييف التشغيل مع الظروف والتغيرات الطارئة

-يخفف من الأعباء الاجتماعية لعملية التشغيل والإنتاج في أوروبا.

- يعتبر المهاجر قارب نجاة لعدد كبير من المؤسسات الأوربية الاقتصادية والتي وصلت أو تصل إلى وضع الإفلاس.

- ليس للمهاجر حق الانتخاب خصوصا المهاجرين غير الشرعيين أما الذين لهم وضع قانوني فحقوقهم الانتخابية في أضيق نطاقات.

-المهاجر دائما يقدم خدمات دون التمتع بالامتيازات والحقوق الممنوحة للآخرين.

إذا هذه هي الصور النمطية والتي بمثابة الحجج، والبراهين عن استفادة أوروبا من عدمها من الهجرة. ولم يعد خافيا إن أوروبا الرسمية وأوروبا الشعبية تلتقيان حول مناهضة الهجرة والمهاجرين من خارج الفضاء الأوروبي. فالمؤشرات تزداد يوما بعد يوم لتضييق الهجرة من أحكام وسياسات وتشريعات وتراجع الحقوق الممنوحة للمهاجرين، وابتكرت مصطلحات

أوروبية جديدة لسياسة الهجرة مثل " الهجرة حسب الطلب " أو " الهجرة المختارة " أو " الهجرة المنتقاة " وهذه المصطلحات هي نهب مقنن لكفاءات دول المصدر [14]. ولهذه الأسباب يمكن أن تستنتج إن مسار عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط، وضعت خصيصا لمقاومة الهجرة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وضمان سوق للإنتاج الأوروبي. وعندما نقرأ ما بين السطور لكل الإعلانات الصادرة عن أطراف العلاقات الثنائية، أو الكتلية في منطقة غرب المتوسط لاحظت الدراسة ما يلي:

1. إحداث فضاء ومجال للتبادل الحر بين دول الضفة الشمالية والجنوبية لغرب المتوسط يتضمن حرية تبادل رأس المال والخدمات والسلع ولا يتضمن حرية تنقل الأفراد بمعنى منع الهجرة والحد منها.

2. التنسيق والتعاون الأمني دائما يعني تصدير النموذج الأوروبي السائد بشمال المتوسط إلى جنوبه لتحقيق تجانس ثقافي يقلص من الخصوصية الثقافية للضفة الجنوبية للمتوسط ويدمجها ثقافيا في الفضاء الأوروبي.

3. المفهوم الأوروبي للهجرة هو قضية أمنية بالأساس وترغب الدول الشمالية لغرب المتوسط أن تعهد إلى دول جنوب غرب المتوسط للقيام بالوكالة للتصدي لظاهرة الهجرة. وبالتالي فإن كل ما تدفعه دول شمال غرب المتوسط أو الاتحاد الأوروبي من أموال ومساعدات لدول الضفة الجنوبية يندرج ضمن هذا الهدف وهو مقاومة الهجرة عبر طريقتين :

أولا، مساعدات دول جنوب المتوسط مع تحرير اقتصادياتها لتوفير فرص للعمل للمهاجرين المفترضين في المستقبل، ثانيا، منح دول جنوب غرب المتوسط معدات لمراقبة حدودها البحرية والبرية والجوية للتصدي الهجرة غير الشرعية مثلما حدث مع المغرب وليبيا.

وهكذا و من خلال فحص عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط، سواء على المستوى الكتلي، أو الثنائي إن وراء كل إجراء اقتصادي أو سياسي، أو أمني توجد صلة مباشرة، أو غير مباشرة بمقاومة الهجرة، وهي بيت القصيد في عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط . وما يقال عن عمليات التنسيق والتعاون أو شراكة أو سياسة الجوار في منطقة غرب المتوسط إنما هو مجرد واجهة، الدليل هو إعطاء البعد الأمني الأولويات دائما في مسارات التنسيق والتعاون، والانتقال من مسارات برشلونة، والتي تعني الشراكة إلى مسارات سياسة الجوار ولا تحويل مجموعة حوار (5 + 5) إلى منظمة إقليمية، وعدم الرغبة في بلورة نظام إقليمي في غرب المتوسط والدليل محاولة سركوزي، الرئيس الفرنسي السابق، للاتحاد من أجل المتوسط .

ثالثا: إشكالية الهجرة في إطار عمليات التنسيق والتعاون في غرب المتوسط

إن الهجرة عموما مشكلة وهي فرصة من جهة أخرى، وهي ظاهرة اجتماعية في منطقة غرب المتوسط والرهان المركزي لنجاح عمليات التنسيق والتعاون في هذه المنطقة. فمصير دول الشمال لمنطقة غرب المتوسط لا ينفصل عن مصير جيرانها في الجنوب. وإذا كانت الضفة الشمالية لغرب المتوسط تتقاسم مع الضفة الجنوبية طموحها في تحويلها إلى فضاء للسلم والتعاون والاستقرار والرخاء والحوار بين الثقافات، فان هذا الطموح يصطدم بعناصر إعاقة [15]. ولقد أصبح موضوع الهجرة يحظى بأهمية كبرى ضمن مختلف المحافل السياسية والإقليمية والأكاديمية ويشكل دائما محورا أساسيا للعديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، فكيف يمكن قراءة هذه

الظاهرة في منطقة غرب المتوسط كإشكاليات في إطار عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط ، وكيف نفهم أسئلتها وتفكيك عناصرها؟

الإشكالية طرحت في منطقة غرب المتوسط عندما تعلق الأمر بكتل بشرية كثيفة ملأت الفضاء الأوروبي، وأصبحت تطالب بحقها في الاختلاف الثقافي، والذي انعكس في الملبس والمأكل والعادات والعبادة، أي حينما تعلق الأمر بالمظهر الخارجي لوجود التنوع الثقافي المقبول نظريا، لكنه استقطب انتباه الأوساط اليمينية في أوروبا، وبالتالي حث على التحرك المضاد على حساب قيم الديمقراطية والعلمانية كما تراها أوروبا [16]. والمشكل ليس المهاجر بالنسبة لأوربا، ولكن ضرورة نشوء وإقامة ثقافة أوروبية جديدة تقبل المهاجر المستقر لتحل هذه الثقافة محل ثقافة البلد ذي اللسان الواحد والدين الواحد ، أي كما عبرت عنها أدبيات العولمة " بالمواطنة الثقافية ". والمشكل أيضا عدم رغبة دول الإقليم الشمالي لغرب المتوسط قبول الهجرة كأمر واقع يتمثل في التعددية الاثنية والثقافية. فالمواطنة الثقافية "تعنى ، وفق أدبيات العولمة ، حق الجماعة الفرعية، والأقليات في الاحتفاظ بهويتها الثقافية حتى لا يتم احتوائها، أو دمجها قصرا في الثقافة العامة في بلدان الاستقبال[17].

إن جوهر المشكل الهجروي من الضفة الجنوبية لمنطقة غرب المتوسط إلى شماله يكمن في الهوة الاقتصادية والتقنية بين الضفتين، فقلة السكان والعمالة الرخيصة في شمال الضفة لغرب المتوسط، وتوفر التقنية فيها هي التي تغذي أفواج المهاجرين بالاستقطاب إليها، والأمر ليس فقط من الضفة الجنوبية ولكن من كل بقاع العالم ، فبلدان شمال غرب المتوسط تمثل مركز جذب موضوعي، وبالتالي هي التي ترغب وبشكل متزايد اليد العاملة السرية، حيث يفضل القطاع الخاص الأوروبي قوة اليد العاملة المهاجرة وبطرق غير قانونية لأنها غير مكلفة.

ينبغي أن تضع المشكل في إطار الوضع الدولي الجديد حيث تسود الفوارق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة الصناعية والدول النامية، وتدهور

الأوضاع الأمنية والاقتصادية وسيطرة " الأقلية الحاكمة " في العديد من مناطق الجنوب، إضافة إلى انتشار الفقر والبطالة، فلابد أن يكون ذلك احد أسباب الهجرة غير القانونية. وفي ظل " العولمة " كيف يكون مستغربا أن تزداد حرية تنقل الأفراد في كل الاتجاهات ولا تتطور في اتجاه أوروبا؟ وكيف يكون طبيعيا أن يسمح بانتقال السلع والبضائع ورؤوس الأموال ولا يسمح للبشر والأفراد من حق الانتقال والتنقل؟ أسئلة نتركها خارج نطاق موضوع الدراسة الحالية.

نعم تعد الهجرة غير القانونية مشكل في منطقة غرب المتوسط وتحتاج ضفتي غرب المتوسط إلى المزيد من الإرادة والتحول من سياسات التنسيق إلى سياسات التعاون التعاهدى، ولا يعني ذلك عدم الاقتراب إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد المتاجرين، حيث تقوم شبكات الجريمة المنظمة باستغلال المحتاجين والمساس بسيادة القانون، إنما يتطلب الأمر أيضا حماية المهاجرين ومعاملتهم طبقا للقانون الدولي الإنساني، ومواثيق حقوق معاملة الإنسان.

لقد امتدت الحدود الأمنية للاتحاد الأوروبي من سواحل الضفة الشمالية للمتوسط إلى عمق الصحراء الكبرى، وتشكل المحور الليبي . الإيطالي . والمحور المغربي . الأسباني كمراكز أساسية لمكافحة الهجرة غير القانونية، وبسبب ملف الهجرة غير الشرعية. ففي سنة 2005 يذكر العالم الانفجار الهجروي الذي عرف بأزمة الهجرة غير الشرعية وما صاحبها من مآسي إنسانية في مدن سبته ومليلة المغربية، ومأساة لمبيدوزا الايطالية لسنة 2013 ، وقتل العشرات بالسلاح الأسباني، وكذلك موت العشرات في عرض البحر.

فمشكل الهجرة غير القانونية أصبح أكثر الأسئلة تواجدا في سياسات وعمليات التنسيق والتعاون، كما أنه السؤال الأكثر إربا:كا للحسابات

السياسية في غرب المتوسط، وفي ذلك مؤشر مباشر على حساسية وطبيعة أداء عمليات التنسيق والتعاون في هذا الإقليم وقوته الرمزية، والمادية في صياغة السياسات المستقبلية في منطقة غرب المتوسط [18]. هذه الأسباب شكلت قلقا أوروبيا، خصوصا مؤسسات صنع القرار من آلاف المهاجرين الذين يعبرون الضفة الجنوبية إلى الشمالية لغرب المتوسط، الأمر الذي تنامت معه ظاهرة العداء للأجانب وذلك بتقديرنا لعدة أسباب [19]:

أولا : التوظيف السياسي لهذا المشكل من طرف بعض الأحزاب السياسية وتحويل قضية الهجرة إلى قضية انتخابية.

ثانيا : الأحكام المسبقة من دول الاستقبال حول المهاجرين وجيرانهم الجنوبيين المرتبطة بمآسي التاريخ المشترك .

ثالثا : فقدان الثقة بنظرية "التعددية الثقافية"، وأخيرا الدعوة العامة والعلانية إلى ضرورة صهر المهاجرين والجاليات الأجنبية في هوية البلد المضيف. ولعل " الورقة الخضراء " التي أصدرها المجلس الأوروبي في الحادي عشر من يناير سنة 2005 ف توضح قصور الرؤية الأوروبية حول الهجرة ، حيث تضمنت " الورقة الخضراء " الخطوط العامة لسياسات أوروبا نحو الهجرة القانونية والعمالة القانونية التي تحتاجها أوروبا لأسباب اقتصادية وتركيبة السكان، ففي حين تولى الورقة اهتماما ملحوظا لاحتياجات وأولويات سوق العمل الأوروبي، فإنها لا تشير إلى أسباب ودوافع الهجرة من دول جنوب غرب المتوسط[20].

أضف إلى ذلك أن غالبية المشروعات والمبادرات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تركزت على الجوانب الأمنية، فمثلا مشروع إنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين على شواطئ دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط ، وغير ذلك من البرامج المالية والتقنية

لهذه الدول لحراسة الحدود البرية والجوية والبحرية. وبالرغم من أهمية مثل هذه الإجراءات، لا يمكن التسليم بالقول أن عمليات التنسيق والتعاون ببعدها الأمني تكون الوجه الوحيد للتعاون بين دول غرب المتوسط. ومما لا شك فيه أن دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط والتي يعبر من خلالها المهاجرين تتحمل بعض المسؤوليات عن مأساة المهاجرين، إذ أن إخفاق معدلات المشاركة السياسية في صنع القرار وإخفاق أنماط التنمية والفقر والمديونية والعجز عن تحديث مجتمعاتها، وتأمين حياة كريمة لأبنائها هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الانتقال إلى خارج أوطانها وبأي ثمن ومجابهة خطر الموت عطشا، أو غرقا في مياه غرب المتوسط ، وعدم قبول قسوة العيش في ظل التهميش ومرارة الضياع والبقاء في ذلك ذل البطالة.

إن التصدي للهجرة غير القانونية ليست من مسؤولية دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط لوحدها والتي لا يمكنها ولوحدها حراسة الحوض الغربي للمتوسط من التسلل البشري ، في الوقت الذي تتجه فيه أوروبا إلى تنشيط علاقاتها مع البلدان حديثة الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي أو مع التي سوف تكون عضوا فيه. فمعالجة ملف الهجرة في عمليات التنسيق والتعاون في غرب المتوسط تتسم بالبعد الأمني أكثر منه بالأبعاد الأخرى والمغيبة، حيث التركيز على الاعتقال والملاحقة والترحيل، بل يجب أن تنبع المعالجة من حوار متكافئ ومن مقاربة تضامنية وإنسانية تسمح بحرية تنقل الأفراد والتبادل الإنساني حتى لا تظل عمليات التنسيق والتعاون حبيسة المنطق التجاري والسلعي. وستظل عمليات التنسيق والتعاون عرجاء ومختلة التوازن مادامت التنمية في منطقة غرب المتوسط مختلة . وإذا كان يحق لدول الشمال الغربي للمتوسط اتخاذ القرارات بشأن قبول المهاجرين، لكن من غير الحكمة أن

تغلق هذه الدول الغنية أبوابها أمامهم. فذلك لن يؤثر على أفاقها الاقتصادية والاجتماعية، بل سيدفع بفقراء الجنوب اختراق حدود شمال غرب المتوسط من الأبواب الخلفية [21].

في ظل كل ذلك إن المقاربات المحكومة بالهواجس الأمنية للتقدم لمشكل الهجرة من الجنوب إلى الشمال والتي أكدت الوقائع الإجرائية عقمها وعجزها، ينبغي القول عمليات التنسيق والتعاون في هذا المضمار بين الطرفين لها أن تتراجع لفتح المجال أمام تدابير أكثر ديمقراطية وعقلانية وإنسانية، لأن الأمر يتعلق بإشكالية ذات أبعاد متعددة وموضوعية: في شمال غرب المتوسط حيث الحاجة إلى الأيدي العاملة المؤهلة، وفي جنوب غرب المتوسط حيث يغادر الآلاف لأسباب اقتصادية وسياسة نحو الشمال، وهكذا فبالرغم من أن لكل طرف في منطقة غرب المتوسط نهجا ثقافيا خاص به في التعامل مع الهجرة وفقا لخصوصيته الثقافية، فإنه لا ينبغي لأحد أن يغفل الإسهام العظيم الذي قدمه المهاجرون للمجتمع الأوروبي عقب الحرب العالمية الثانية.

إن إشكالية الهجرة في إطار عمليات التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط لن تجد حلا جذريا بسياسة القبضة الحديدية، وإغلاق الحدود والمطاردة البحرية والبرية والجوية ، وإنما بتضافر جهود دول الإقليم الغربي للمتوسط من خلال تحديث مؤسسات الجنوب، وتعديل قوانين وإجراءات الشمال. فالهجرة تسهم في التلاقح الثقافي ولقد كانت عبر التاريخ عنصر مثاقفة، وإثراء متبادل ورافد للوفاق والتعايش بين الثقافات .إن موضوع إشكالية الهجرة في غرب المتوسط يفرض الاعتراف بأنه إذا كان مطلوبا من الدول المضيفة للهجرة احترام حقوق الإنسان، فإنه مطلوب من دول المصدر والعبور أن تنتبه إلى العطب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي

لهياكلها ومؤسساتها والذي يستدعى إصلاحها من خلال المناخات الملائمة للمشاركة السياسية، وصنع القرار و تغليب " الفعل الجماعي " على عنف " الأقلية الحاكمة ".

الإحالات:

[1] Eu and Maghreb: asylums, immigration and externalization. P3. http:// Fiona world, net

[2] ــ بشارة خضرة ، التوسع شرقا وواقع الهجرة على الدول العربية والمتوسطية ، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة ، مركز الدراسات وبحوث العالم العربي المعاصر ، 2 / 4 سبتمبر / 2003 ، ص 18

[3] ــ ميلاد مفتاح الحراثي ، التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي،مجلة المؤتمر ، (العدد الثامن والخمسون ، ديسمبر ، 2006 ف) ، ص 23 .

[4] . المرجع السابق نفسه ، ص 23 .

[5] ـ محمد خاشاني ، واقع الهجرة المغربية في أوروبا على اقتصاد البلدان المصدرة ، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة ، القاهرة (2 / 4 سبتمبر / 2003) ، ص 15 .

[6] . ميلاد مفتاح الحراثي ، المرجع سبق ذكره ، ص 23 .

[7] . محمد خاشاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 .

[8] . الامين الكلاعي ، " الصورة النمطية للمهاجرين في أوروبا " ، مجلة دراسات دولية ، (العدد 100 مارس / 2006) ، ص 29 .

[9] . المرجع السابق نفسه ، ص 29 .

[10] . المرجع السابق نفسه ، ص 29 .

[11] . المرجع السابق نفسه ، ص 31 .

[12] ـ ces bebes venues dailleurs , Dominique mataillet , john afrigue (15 – 21) Javier 2006 page 29 .

[13] . عبد الله تركماني ، إشكالية الهجرة في إطار الشراكة الاورو. متوسطية ، مجلة درسات دولية ، (العدد 100 مارس / 2000) ، ص 46 .

[14] . ميلاد مفتاح الحراثي ، مرجع سبق ذكره ، 24 .

[15] . بشارة خضرة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[16] . ميلاد مفتاح الحراثي ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

[17] . محمد الأمين فارس ، اثأر العولمة على الهجرة في البلدان العربية ، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة ، القاهرة (2 / 4 سبتمبر / 2003) ، ص 17 .

[18] . ميلاد مفتاح الحراثي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

[19] . "ندوة العلاقات الأوروبية . المغاربية : من الشراكة إلي الجوار" ، تونس 23.22 مايو/2006

[20] . مركز الجنوب لحقوق الإنسان 2006 www.south.online.org.

[21] . فيلب فارج ، إدارة وتنظيم الموارد البشرية : حالة الهجرة العربية إلى أوروبا ، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة ، القاهرة (2 / 4 سبتمبر / 2003) ، ص 13 .

الأساس القانوني الدولي
لمسؤولية فرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر

د. شعاشعية لخضر

جامعة سعد دحلب البليدة

Abstract:

The issue of determining the international responsibility in international law from the tough issues, especially in front of intellectual diversity among countries, including what is considered the matter in which prejudice to national sovereignty, so the international jurisprudence number of international foundations of responsibility so that you can countries affected by the compensation claim, is that what happened in Algeria during the French occupation of France during the nuclear testing in the South Algerian calls Find conditioning that work even classified into one or more of the legal foundations of international responsibility.

Keywords:

International responsibility - International Law -French occupation –Nuclear tests- Victims.

تعتبر مسألة تحديد المسؤولية الدولية في مجال القانون الدولي من المسائل الصعبة خاصة أمام التنوع الفكري لدى الدول منها ما تعتبر المسألة فيها مساس بالسيادة الوطنية، لذلك فإن الفقه الدولي عدد أسس المسؤولية الدولية وذلك حتى تتمكن الدول المتضررة من المطالبة بالتعويض، غير أن ما حدث في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي من خلال قيام فرنسا بتجارب نووية

في الجنوب الجزائري يدعو إلى البحث عن تكييف ذلك العمل حتى يصنف إلى واحد أو أكثر من الأسس القانونية للمسؤولية الدولية، وسبب تطرقنا لهذا الموضوع كان نتيجة إصدار فرنسا للقانون من أجل تعويض ضحايا تجاربها النووية من بينها الجزائر وذلك من خلال إلحاقه بمرسوم تنفيذي صادر في 05 يناير 2010 المتعلق بتعويض جميع ضحايا التجارب النووية الفرنسية للفترة الممتدة ما بين 1960 و 1996، بل أن السبب الأساسي الذي جعلنا نسلط الضوء على هذا الموضوع هو انسياق بعض المفكرين الجزائريين بل حتى منهم القانونيين حول هذا القانون وإعطائه العديد من التفسيرات جلها تصب في كون أن فرنسا أصدرت هذا القانون حسب مقاسها، لكن التروي في حل المسألة يتطلب منا حنكة قانونية و سياسية دولية من أجل الوصول إلى أهم القواعد الموضوعية والإجرائية التي تجعل فرنسا موضوع المسؤول دوليا عن التجارب النووية في الجزائر.

كما أنه إذا أردنا أن نتطرق إلى القانون الذي أصدرته فرنسا الخاص بتعويض ضحايا التجارب النووية في الجزائر و المرسوم التنفيذي بشيء من الاحترافية القانونية لا يسعنا إلا أن نقول أنه من غير المعقول أن نصدر قانونا وطنيا يعوض أجانب بعينهم موجودين أصلا في الخارج عما أصابهم في بلدهم من ضرر لأن هذا في حد ذاته يشكل خرقا للسيادة الوطنية، أما تعويض قدماء المحاربين الفرنسيين عما أصابهم من ضرر فهذا شيئا منطقيا كونهم من مواطنيها، بل أكثر من ذلك لا يمكن التكلم فقط عن تعويض أفراد دون التحدث عن تعويض الدولة كشخص معنوي دولي عما أصاب البيئة من أضرار، غير أنه يمكن لهذا القانون الذي أصدرته فرنسا استعماله كدليل كما سيتم تبيانه فيما يأتي.

ولمعالجة هذا الموضوع فإن الأمر يتطلب منا عرض أهم أسس المسؤولية الدولية وذلك من خلال إبراز الجانب الفقهي و كذا ما جرى عليه القضاء الدولي، و تحديد نوع المسؤولية الدولية التي تتحملها فرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر وذلك من خلال إسقاط أنواع المسؤولية الدولية مع أعمال فرنسا في جنوب الجزائر لكي نحدد القواعد الإجرائية التي يمكن للجزائر من خلالها مطالبة فرنسا بالتعويض عن الأضرار النووية باعتبارها شخص معنوي دولي، أما فيما يتعلق الأفراد الذين تعرضوا إلى أضرار بسبب تلك التجارب فإن الأمر يتطلب عرض جملة من الإجراءات القانونية في القانون الداخلي ثم نتكلم عن اللجوء إلى القضاء الدولي عن طريق ما يعرف بالحماية الدبلوماسية وذلك من خلال ما يلي

المبحث الأول: مفهوم أسس المسؤولية الدولية بين الفقه و القضاء الدولي

لقد مر مفهوم المسؤولية الدولية بمراحل تطور عديدة منذ المجتمعات القديمة إلى يومنا هذا، وقد شمل هذا التطور الأسس الذي تقوم عليها المسؤولية الدولية ، إذ لا يوجد في فقه القانون الدولي موضوع أثار من الخلاف مثل ما أثارته المسؤولية الدولية بسبب الغموض والإبهام الذي اكتنف موضوع المسؤولية الدولية من الناحية النظرية، لذلك اتجهت الجهود لأجل تدوين قواعد المسؤولية الدولية وذلك من أجل استقرار العلاقات السلمية فيما بين الدول(1)

المطلب الأول: نظرية الخطأ كأساس للمسؤولية الدولية

إن المقصود بالخطأ هو الإخلال بواجب سابق(2)، وقد اتخذ كل من الفقهين" ريبير وسافاتيي Ripert et Savatier " تعريف الفقيه "بلانيول" كأساس لتعريف الخطأ فعرفه الأول على أنه "الإخلال بالتزام سابق ينشأ من العقد أو القانون أو قواعد الأخلاق " وعرفه الثاني على أنه الإخلال بواجب

كان بالإمكان معرفته ومراعاته، كما عرف الفقيه إمانويل ليفي Emanuelle levy "الخطأ بأنه:" الإخلال بالثقة المشروعة،" أما الفقيهان الفرنسيان" ليون مازو وهنري مازو فقد عرفاه بأنه " Henri Mazeaud et Lion Mazeaud « La faute quasi délictuelle est une erreur de conduite telle qu'elle n'aurait pas été commise par une personne avisée place Dans les mêmes circonstances éxternes que l'auteur du dommage » والمقصود بذلك أن الخطأ هو: "انحراف في السلوك على نحو لا يرتكبه الشخص اليقظ لو أنه وجد في ذات الظروف الخارجية التي وجد فيها مرتكب الفعل"(3)، ومهما يكن من تعريف للخطأ، فقد أجمع الفقه على أن فكرة الخطأ تقوم على عنصر الاحتراف أو التعدي وعنصر الإدراك أو التمييز.

لكنه وإن كان ما سبق ذكره يتعلق بتعريف الخطأ فقهيا فإن هذا لا يمكن تصوره في العلاقات الدولية لسبب وحيد هو أن المسؤولية الدولية الناتجة عن استخدام الطاقة النووية تتحملها الدولة ولما كانت هذه الأخيرة شخص معنوي فإنه لا يمكن تصور خطأ الدولة لأن هذا الأخير مناطه التميز والإدراك كما سبق تبيانه وهو الشيء الذي لا يمكن تصوره من الناحية القانونية، لذلك نجد أن الفقه الدولي نجح في إيجاد حيلة قانونية نستطيع من خلالها تحميل الدولة المسؤولية الدولية على أساس الخطأ و ذلك نتيجة خطأ موظفيها، من هذا المنطلق فإن الدولة تتحمل مسؤوليتها الدولية نتيجة الأضرار النووية التي تصيب الغير بسبب خطأ موظفيها القائمين على تسيير الطاقة النووية فيها.

المطلب الثاني:المسؤولية الدولية على أساس العمل الدولي غير المشروع

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الفعل الدولي غير المشروع هو المصطلح المستعمل من قبل لجنة القانون الدولي في دورتها الثانية والخمسون من أجل

إعداد مشروع قانون للمسؤولية الدولية، لذلك نجد المصطلح الفرنسي"Fait internationalement illicite" (فعل غير مشروع دوليا) أفضل من مصطلح"acte" لأن كلمة فعل أشمل من كلمة تصرف وهذا ما نستشفه من خلال المادة الثانية من المشروع المقدم من لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة التي يمكن معها الاستنتاج أن الفعل الدولي غير المشروع قد يضم العمل الدولي و كذا كل التصرفات التي تشكل عدم المشروعية نتيجة الإغفال، ولذات الأسباب نجد أن جل اللغات تستعمل مثل هذا المصطلح ففي الإسبانية نجدها تستعمل" hecho internacionalment ilicito " و نظرا لعدم وجود مقبل دقيق في اللغة الإنجليزية لمصطلح fait بالفرنسية نجد أنه أبقي على المصطلح " internationally wrongful act " لكنه حسب تقديرنا يستحسن استعمال مصطلح عمل دولي غير مشروع لكي نميز المسؤولية الدولية وفقا لهذا الأساس عن سابقتها التي يمكن أن تكون نتيجة إغفال (نظرية الخطأ) لأن المسؤولية الدولية الحالية هي نتيجة تصرف إيجابي مفاده خرق قاعدة دولية قائمة نتيجة القيام بعمل، ونتيجة لذلك نستعمل مصطلح عمل دولي غير مشروع بدل فعل دولي غير مشروع

يمكن أن يتألف العمل الدولي غير المشروع الذي ترتكبه الدولة من فعل واحد أو أكثر أو نتيجة امتناع أحد أو أكثر من فعل أو من كليهما معا، وتتوقف معرفة ما إذا تم ارتكاب فعل غير مشروع دوليا أولا على متطلبات الالتزام الذي يقال أنه قد أخل به و ثانيا على الشروط الإطارية بمثل هذا الفعل، ويشمل تعبير" المسؤولية الدولية " جميع العلاقات القانونية الجديدة التي تنشا بموجب القانون الدولي من جراء العمل الدولي غير المشروع(4).

لقد طبقت المحكمة الدائمة للعدل الدولي .C.P.J.I هذا المبدأ في العديد من القضايا المطروحة عليها مثلا في قضية " الفوسفات في المغرب"

بحيث أكدت المحكمة الدائمة للعدل الدولي أنه عندما ترتكب دولة فعل ما غير مشروع دوليا ضد دولة أخرى تنشأ المسؤولية فور بين الدولتين(5)، كما طبقت محكمة العدل الدولي هذا المبدأ في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية بنيكاراغوا(6)، كما أشارت المحكمة إلى هذا المبدأ من خلال رأيها الاستشاريين بشأن التعويضات عن الأضرار الملحقة بالأمم المتحدة و بشأن تفسير معاهدة السلام بين بلغاريا و رومانيا و هنغرايا.(7)

لذلك فإنه يقتضي الأمر على الدول التي ترغب في الاستغلال في الطاقة النووية، ضرورة الالتزام بالقواعد الدولية الاتفاقية التي تلزم الدول باستغلالها في الأغراض السلمية، حتى تكون تصرفاتها مطابقة لالتزاماتها الدولية، الأمر الذي يمكن أن نفهم معه أنها توجد تصرفات غير مطابقة لتلك الالتزامات الدولية في مجال استخدام الطاقة النووية وهي في حقيقة الأمر نشاطات نووية غير مشروعة من شأن الدول أن تقوم بها و يمكن تحديد العمل الدولي غير المشروع كأساس للمسؤولية الدولية عن الأضرار النووية في الأتي:

- الاستخدام العسكري للطاقة النووية في التجارب النووية أساسا لأن الهدف من التجارب النووية هو قياس القدرة التدميرية للقنبلة النووية لكي تكون الدولة التي قامت بها على استعداد كامل من أجل تطوير برنامجا نوويا عسكريا
- اختبارات الأسلحة النووية و الهيدروجينية.
- استخدام الفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية.
- منشآت إعادة معالجة الوقود النووي.
- عمليات نقل تداول المواد و العناصر المشعة.
- حوادث المنشآت و المفاعلات النووية.

- عمليات التداول غير المشروع للمواد و العناصر المشعة.
- استخدام الأسلحة النووية أثناء النزاعات المسلحة إذ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أجرت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التفجيرات النووية في صحراء نيفادا وفي بعض جزر المحيط الهادي وكانت هذه التفجيرات التي كانت في قوتها أكثر من قنبلتي هيروشيما ونكازاكي لغرض تجريب أسلحتها النووية واستطاعت دول أخرى فيما بعد من إمكانية تصنيع القنبلة النووية منها الإتحاد السوفيتي عام 1949 بعد ذلك إنجلترا عام 1952 ثم بعد ذلك فرنسا عام 1960، ثم جاءت بعد ذلك الصين والهند وإسرائيل وجنوب إفريقيا، في عام 1962 فجرت الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الهيدروجينية في جزيرة "أنيوتوك أتول" وهي إحدى جزر مارشال بالمحيط الهادي ولقد كان لهذا التسابق المحموم للأسلحة النووية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أثر في ظهور العديد من أنواع الأسلحة النووية(8).

المطلب الثالث: المسؤولية الدولية على أساس المخاطر

من الثابت أن اتساع نطاق أضرار التلوث النووي للبيئة بعد التوجه العالمي المتزايد لامتلاك التكنولوجيا النووية سيجعل من قضية المسؤولية الدولية عن استخدام الطاقة النووية وما تسببه من أضرار البيئة العابرة للحدود محل اهتمام، واستجابة لهذه الحاجة انبثق اجتهاد فقهي حديث للدفاع عن نظرية المخاطر أو ما يعرف بالمسؤولية الموضوعية، وضرورة نقلها إلى النظام القانوني الدولي من الأجل الاستفادة من الفوائد التي توفرها، من تحقيق الحماية الشاملة و بلوغ العدالة الكاملة وتعزيز التضامن بين أعضاء المجتمع الدولي(9)

تجدر الإشارة أنه مادام أنه هناك استعمال سلمي للطاقة النووية خاصة تنفيذ الالتزامات التي تفرضها اللجنة الدولية للطاقة الذرية من خلال إبرام البرتوكول الخاص بالمراقبة فإن ذلك لا يعني أن الدول المجاورة للدولة التي تستخدم الطاقة النووية سلميا هي بمنأى عن إلحاقها بأضرار بيئية

العابرة للحدود في حال حدوث حادث نووية مثل ما آل إليه الحال بالنسبة للمفاعل تشرنوبيل، إن مثل هذه الأفعال غير المحظورة كانت موضوع تساؤل من قبل العديد من الاتجاهات الفقهية وعلى رأسها لجنة القانون الدولي، وهو ما إذا كان الخطأ ضروريا للضرر الذي يقع خارج أراضيها أم لا؟ لكنه ونظرا للمحدودية الخطأ من حيث إمكانية ربطه بالمسؤولية الدولية للدولة المتسببة في التلوث ما دام أنها لم ترتكب فعلا غير مشروع، أو أن هذا التلوث كان نتيجة خطأ منها الأمر الذي معه دعت العديد من الاتجاهات الفقهية من خلال دراستها(10)، للأخذ بنظرية المخاطر التي تعتبر كوسيلة لتحديد تكاليف التغير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي كردع للنشاط النووي الملوث(11)، مع تسليم هذا الاتجاه- القائل بنظرية المخاطر- بأن أساس المسؤولية الدولية كقاعدة عامة يستند إلى نظرية الفعل غير المشروع، لكن هذا الاتجاه يحاول أن يؤسس مسؤولية الدولة استنادا إلى نظرية المسؤولية الموضوعية المعمول بها في الأنظمة القانونية الداخلية، وذلك بالنسبة للأنشطة النووية الممارسة ضمن ولاية دولة أو تحت رقابتها والتي تمثل خطورة استثنائية تترتب عنها أضرار للشخص من أشخاص القانون الدولي وأن كانت هذه الأنشطة مشروعة كأن تكون مفاعلات نووية من أجل التزود بالطاقة الكهربائية أو سفينة نووية، فقد كانت الفكرة السائدة بين هؤلاء الفقهاء هو إمكانية نقل الحل المعتمد في القوانين الداخلية بشأن المسؤولية بدون خطا إلى القانون الدولي وذلك من أجل تعويض ضحايا الأضرار الناتجة عن الأنشطة النووية ويتضمن هذا الحل تمكين المتضررين من الحصول على التعويض بمجرد حدوث الضرر نتيجة التلوث النووي دون اشتراط إثبات خطأ صادر من دولة نووية المتسببة في هذا الضرر النووي، وكذا تيسير حصول المتضررين على التعويض وتجنيبهم تقديم دليل عن وجود

الخطأ، خاصة إذا علمنا أن الحوادث النووية عادة ما تقع في مكان خاضع للدولة المسؤولة عنه مما يجعل مسألة إثبات الخطأ في الغالب عملية مستحيلة، فتكون الدولة التي تقع تحت ولايتها تلك الأنشطة النووية مسؤولة عن الضرر الذي تسببت فيه بسبب المخاطر النووية التي تحدثها لقد كانت نظرية الخطأ هي المسيطرة على الفقه الدولي على وجه العموم حتى أوائل القرن العشرين إلى غاية ظهور الدراسات الفقهية للفقيه الإيطالي أنزيلوني والذي بين أن فكرة الخطأ فكرة نفسية لا تتناسب ونظام قانوني أشخاصه كلهم من الأشخاص الاعتباريين، و أنه إذا كان تطبيق هذه النظرية قد ارتبط تاريخيا ببدء ظهور الدولة بمفهومها الحديث عندما كان الخلط منتشرا بينها و بين شخص الأمير أو الملك، مستهدفا من خلالها بفكرة الإخلال بالالتزام كأساس للمسؤولية الدولية، هذا وقد لاقت نظرية الفقيه أنزيلوتي روحا فقهيا منقطع النظير بحيث أصبح من المسلم به الآن في الفقه الدولي أن أساس المسؤولية الدولية هو إخلال الدولة بالتزاماتها وأن الفعل المنشأ للمسؤولية هو الفعل غير مشروع.(12)

المبحث الثاني: أساس مسؤولية فرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر

من خلال عرض الجانب الفقهي النظري وكذا العملي الجاري عليه القضاء الدولي حول أسس المسؤولية الدولية في العلاقات الدولية، سوف نحاول من خلال هذا المبحث التذكير بأعمال فرنسا النووية في صحراء الجزائر للفترة الممتدة بين 1960 و1966 وتحديد أساس المسؤولية الدولية الذي يمكن أن نسلطه على تلك الأعمال.

من بين الجرائم التي قام بها الاحتلال الفرنسي في الجزائر و التي لازالت آثارها إلى يومنا هذا كانت التجارب النووية في منطقة رقان من صحراء الجزائر والتي أطلق عليها اسم "يرابيع رقان"، اتخذ القرار من الحكومة الفرنسية في

عام1957 يقضي باعتبار منطقة رقان موقعا لإجراء التجارب النووية وعليه ألحقت الصحراء إداريا وسياسيا واقتصاديا بالإدارة الاستعمارية في الولاية العامة في الجزائر وتم التأكيد على ربط الصحراء بفرنسا بتاريخ1960/06/07 إذن الفكرة هي استباحة الأرض الجزائرية أي يجب حرقها واستغلالها، وبين تاريخ 1960/02/13و1960/04/01 تم الإعلان عن نجاح التجربتين النوويتين في منطقة رقان، وفي إطار المفاوضات حول قضية الصحراء بتاريخ 1961/02/20 تم تجريب قنبلتين ذريتين سطحيتين في صحراء رقان وهما اليربوع الأحمر، واليربوع الأخضر بطاقة تجاوزت 20 كيلو طن كما بدا في إعداد جبل انيكر للشروع في إجراء تجربة باطنية ابتداء من1961/11/07 في ولاية تمنراست الجزائرية، وللعلم فان التجارب التي قامت بها فرنسا في الجزائر قد بلغت أكثر من 12 تجربة نووية باطنية و لم يكن اختيار صحراء الجزائر من عدم و لكن كان نتيجة مجموعة من العوامل ألهمت فرنسا في الفترة الاستعمارية كما سيتم تبيانه.

المطلب الأول: اهتمامات فرنسا بالتجارب النووية في الصحراء الجزائرية

استيقظ سكان منطقة رقان صباح يوم 13 فيفري 1960 على و قع انفجار ضخم و مريع كسر الصورة البريئة التي كان يختفي وراءها وجه الاستعمار، ليكشف للعالم أجمع مدى فظاعة جرائم فرنسا وشناعتها، لذلك صرح الجنرال "لافو" يصرح أن اختيار منطقة رقان لإجراء تجربة القنبلة الذرية، وقع في جوان 1957 حيث بدأت الأشغال بها عام 1958 و في أقل من ثلاث سنوات وجدت مدينة حقيقية برقان يقطنها 6500 فرنسي و 3500 صحراوي كلهم كانوا يشتغلون ليل نهار لإنجاح إجراء التجربة النووية في الآجال المحددة، وقد بلغت تكاليف أول قنبلة ذرية فرنسية مليار و 260

مليون فرنك فرنسي، تحصلت عليها فرنسا من الأموال الإسرائيلية بعد الاتفاقية المبرمة بين فرنسا وإسرائيل في المجال النووي.(13)

أما عن عملية التفجير تحت اسم "اليربوع الأزرق"، هذا التفجير الذي سجل بالصوت والصورة بعد الكلمة التي ألقاها ديغول في نقطة التفجير بحموديا (65 كلم عن رقان المدينة)، قبل التفجير بساعة واحدة فقط، وتم نقل الشريط مباشرة من رقان إلى باريس ليعرض في النشرة الإخبارية المتلفزة على الساعة الثامنة من نفس اليوم بعد عرضه على الرقابة، وبعد شهرين فقط من إعلان عن نجاح التجربتين النوويتين الأولى في1960/02/13 و1960/04/01 في الصحراء الجزائرية في منطقة رقان بعدها منطقة "باسبوع" في 1960/06/14 ليعلن الجنرال ديغول في خطابه عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم و كذا احترام اختيارهم، واهما نفسه أن قضية الصحراء قد حسمت من خلال قراره في 1960/06/07 بضم الصحراء إلى فرنسا بعد امتلاكها السلاح النووي والتلويح باستخدامه كوسيلة جديدة لترهيب الجزائريين وبذلك سجلت فرنسا نفسها في صدارة قائمة الدول الكبرى، و هكذا شكلت قضية الصحراء النقطة الساخنة و حجر عثرة للوصول إلى اتفاق بشأن المفوضات التي انعقدت في مدينة روما الإيطالية بين فرنسا و وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة السيد "طيب بولحروف" بتاريخ 1961/02/20 على استبعاد قضية الصحراء من جدول المفاوضات.(14)

المطلب الثاني: خلفية الشراكة الفرنسية الإسرائيلية للتجارب النووية في الجزائر

تعتبر تجارب رقان النووية أهم الاتفاقيات التاريخية بين فرنسا وإسرائيل من خلال الاتفاق السري الذي وقعه الطرفان عام 1953، حيث

كانت إسرائيل تبحث عن الأرض لإجراء مثل هذه التجارب رغم امتلاكها لحوالي 11 بروفيسور في الذرة شاركوا في تجارب أوكلاهوما الأمريكية و6 دكاتره و400 إطار في نفس الاختصاص في الوقت ذاته، كانت فرنسا تبحث عن الحلقة المفقودة في امتلاك القنبلة النووية بعد أن تخلى عنها حلفاؤها القدماء أمريكا و بريطانيا، وامتنعتا عن تزويدها بالطرق والمراحل التجريبية الميدانية للتفجير النووي، كما استفادت فرنسا بشكل كبير من رؤوس أموال أغنياء اليهود لضمان القوة النووية للكيان الصهيوني بغية تأمين بقائهم في منطقة الشرق الأوسط(15) وهكذا شهدت سنوات الخمسينيات والستينيات (بالتوازي مع تنفيذ مراحل إنتاج الأسلحة النووية) فقد طورت إسرائيل بالتعاون مع فرنسا لصاروخ متوسط المدى والذي أطلق عليه "ياريحو" بالعبرية ما يعني بلدة ـأريحا، طور كأول مشروع مشترك من قبل مصانع "مارسيل داسو" الفرنسية و بتأييد من الحكومة الفرنسية و دوائر النفوذ السياسية وتمت تجربة هذا الصاروخ على الأراضي الجزائرية و شكل نواة تطوير للقدرات الصاروخية الفرنسية والإسرائيلية فيما بعد، لقد تم انجاز هذا المشروع بسرية تامة وتعاون وتامين.(16)

وبشهادة سكان المنطقة من عايشوا المرحلة، فإنهم كانوا يصادفون مدنيين أجانب يتحدثون بلغة غير التي كان يستعملها العسكريون الفرنسيون، و لم يتردد خبراء فرنسا و إسرائيل في استعمال سكان المنطقة بأكملهم فئران تجارب أما المجاهدون فأكدوا كشهود عيان أنهم تركوا مكبلين على بعد 200متر من نقطة الصفر(مكان التفجير) و التي لا تزال الآثار المترتبة على سلسلة التجارب النووية الفرنسية في رقان و الأهقار موضوع تساؤلات على البيئة والصحة والسكن والمحيط الحيوي في ظل نقص الوثائق العلمية والمعلومات التفصيلية عن المستويات المسجلة للإشعاع و التلوث بالمواد

المشعة ونقص الإحصائيات الدقيقة للحالات المرضية الناتجة عن التعرض للأشعة و المواد اللوثة(17)، إذ سجلت هذه التجارب تحت عنوان "التجارب النووية الفرنسية شهدتها الصحراء الجزائرية خلال و بعد سنوات الثورة التحريرية"، وما كتب عنها، استبعد من خلال الوثائق التي محت دور إسرائيل من سجل الجريمة رغم مشاركتها الفعلية في التخطيط والتنفيذ.

من خلال ما سبق يمكننا تكييف الأفعال التي قامت بها فرنسا من خلال تجربتها للسلاح النووي في الجزائر بالمسؤولية الدولية على أساس "العمل الدولي غير المشروع" لسبب بسيط كون أنها خالفت الالتزامات الدولية فيما يتعلق التعامل مع الطاقة النووية والتي تحظر أساسا التجارب النووية انطلاقا من اتفاقية مسكوا لسنة 1960 والتي كانت سارية المفعول في ذلك الوقت والتي تحظر صراحة التجارب النووية فوق سطح الأرض، من هذا المنطلق فإنه لا يسعنا إلا القول أن فرنسا خرقت الالتزامات الدولية في مجال الطاقة النووية بسبب عملها الدولي غير المشروع.

المبحث الثالث: الجهة القضائية المختصة لنظر في طلب الجزائر بالتعويض

أشار ميثاق الأمم المتحدة إلى طرق تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية والتي حددها عن طريق نص الفقرة الأولى من المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة وهي المفاوضات والتحقيق والوساطة والمساعي الحميدة، التحكيم والتسوية القضائية أو الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يمكن للأطراف اختيارها، لذلك تنقسم وسائل المطالبة بإصلاح الضرر في ظل العلاقات الدولية بصورة عامة والضرر الناتج عن الطاقة النووية بصورة خاصة، إلى وسائل قضائية و وسائل غير قضائية أو ما يعرف بالوسائل السياسية، تعني الأولى عرض النزاع على جهة قضائية دولية من أجل استصدار حكما قضائيا يكون ملزما لأطراف المنازعة، أما طرق غير

القضائية للتسوية فإنها وسائل لا تجب اللجوء إلى القضاء وهي عبارة عن حلول دبلوماسية تنحصر في المفاوضات والوساطة والتوفيق، غير أنه ليس في كل الأحوال تكون الدولة متضررة بأضرار بالغة الأهمية بل يتضرر شخص من رعاياها ، مثل ما هو عليه الأمر بالنسبة لسكان رقان و إينكر الذين أصيبوا بأضرار لا يزالوا يذوقون مرارتها إلى حد الساعة، لذلك نحالو من خلال هذا المبحث التوصل إلى الحل دون الحاجة إلى عرض الأسباب هذا من جهة من جهة ثانية التركيز على الوسيلة القضائية كحل دون الخوض في متاهات التسوية عن طريق الوسائل الدبلوماسية لأنها فشلت وهذا يظهر جليا من خلال إصدار فرنسا للقانون السالف الذكر دون أن تأخذ بعين الاعتبار أنها بذلك خالفت بديهيات لوجيستيكية التشريع.

لذلك سوف نحاول تسليط الضوء على الوسائل القضائية الدولية و إجراءات اللجوء إليها لتسوية الملف النووي الجزائري مع فرنسا، ونعالج الملف من خلال التطرق إلى الجهة القضائية المختصة بنظر في طلب تعويض الجزائر كشخص اعتباري دولي، ثم إلى تعويض ضحايا التفجيرات النووية في صحراء الجزائر وذلك من خلال عرض وسيلة قانونية إجرائية يلجأ من خلالها هؤلاء الضحايا من أجل الحصول على تعويضاتهم.

المطلب الأول: تعويض الدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي العام

أساس هذا التعويض يكون نتيجة الأضرار التي لحقت بالبيئة في الصحراء الجزائرية ومن جانب أخر يدخل ضمن التعدي على السيادة الوطنية.

أولا: دعوة فرنسا إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي

وهو دعوة فرنسا إلى التوصل إلى اتفاق مع الجزائر في إطار حسن الجوار و العلاقات الدولية وفقا للرضا المتبادل على رفع موضوع النزاع التجارب النووية والأضرار الناتجة عنها في الجزائر إلى محكمين يتم اختيارهم بإرادة الطرفين للفصل فيه على أساس الأعراف الدولية والقانون الدولي، مع التزامهم بالخضوع للحكم الصادر عن هيئة التحكيم.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من طرق التسوية القضائية منصوص عليه في العديد من المواثيق الدولية منها ما نصت المادة 15 من اتفاقية لاهاي لعام 1899 الخاصة بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، هو أن التحكيم هو الفصل النهائي في المنازعات الدولية بقرار ملزم يصدره محكمون اختاروهم أطراف النزاع للنظر فيه وفقا للقانون، كما تطرقت المادة 37 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 المتعلقة بتسوية المنازعات الدولية سلميا بقولها:" إن الغاية من التحكيم الدولي هي تسوية المنازعات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم هي على أساس احترام القانون واللجوء إلى التحكيم يستتبع التزما بالرضوخ بحسن النية للقرار الصادر".(18)

يصدر قرار التحكيم بالأغلبية، ويحتوي على الأسباب ويذكر فيه أسماء المحكمين ويوقع عليه رئيس الهيئة وأمين السر الذي يقوم بمهمة كاتب الجلسة، ويتلو القرار في جلسة علنية بعد النداء على كل من ممثلين الجزائر وممثلين عن فرنسا وقرار التحكيم يكون ملزم للطرفين أي يملك قوة الأحكام القضائية.

غير أن هذا الطريق القضائي لتسوية الملف النووي الجزائري الفرنسي غير سهل المنال لسبب وحيد هو أنه يمكن أن يرفضه الجانب الفرنسي، لأنه يبنى أساسا على الاتفاق لذلك فإنه لا مناص من اللجوء إلى التسوية عن طريق محكمة دولية والمتمثلة في محكمة العدل الدولية

ثانيا: التسوية عن طريق محكمة دولية دائمة

تعتبر محكمة العدل الدولي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة وهي تباشر أعمالها وفقا لنظامها الأساسي الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة وتنص المادة الثانية من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولي، تتكون هيئة المحكمة من قضاة مستقلين ينتخبون من الأشخاص ذوي

الصفات الخلقية العالية الحائزين في بلادهم للمؤهلات المطلوبة والمشهود لهم بالكفاءات بغض النظر عن جنسيتهم

تختص محكمة العدل الدولي بالتقاضي فيما بين الأشخاص الدولية(19)، وذلك بشأن المسؤولية الدولية عن الأضرار النووية فيما يتعلق بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة في النظام الأساسي لهذه المحكمة وفقا لما جاءت به المادة94 من ميثاق الأمم المتحدة، أما عن الدول غير الأعضاء في المنظمة فإن مجلس الأمن هو المنوط به تحديد طرق اللجوء إلى محكمة العدل الدولي(20)، هذين الشرطين محققين في الملف النووي الجزائري الفرنسي كون أن كل من الطرفين أعضاء في الأمم المتحدة.

ويعد اللجوء إلى محكمة العدل الدولي هو الأخر طريقا اختياريا للأطراف النزاع، غير أنه إذا كانت هذه هي القاعدة العامة، إلا أن نظامها الأساسي يقر بالولاية الإلزامية للمحكمة العدل الدولي وهذا ما نصت عليه المادة 2/36 من نظامها الأساسي والتي جاء فيها أن للدول الأطراف في هذا النظام الأساسي أن تصرح في أي وقت بأنها بذات تصريحها هذا وبدون حاجة إلى اتفاق خاص تقر للمحكمة بولايتها الجبرية للنظر في جميع المنازعات القانونية التي تتعلق ببعض المسائل منها التحقيق في واقعة من الوقائع إذا تبث كانت خرقا لالتزام دولي، لذلك يمكن القول أن اللجوء إلى محكمة العدل الدولي يعد إلزاميا وهذا يشكل الاستثناء الوارد على مبدأ القضاء الاختياري، ويعد الاختصاص الإجباري للمحكمة الدولية في حالة وجود إلزام مسبق من طرف الدول سواء في إطار اتفاقات مانحة للاختصاص أو ما يعرف بالتصريح بقبول الاختصاص الإلزامي للمحكمة المنصوص عليه في المادة 36 فقرة 2.(21)

بالنظر إلى الوقائع التي أسندت إلى فرنسا على النحو الذي بيناه في المبحث الثاني من هذه الدراسة فإن الأمر لا يتوقف على قبول فرنسا لاختصاص محكمة العدل الدولي حتى ينعقد لها الاختصاص للنظر في الملف النووي الجزائري الفرنسي وذلك على أساس المادة 36 من النظام الأساسي

للمحكمة العدل الدولي والتي ينعقد الاختصاص لها الإجباري ما دام أن عمل فرنسا ينطوي على خرق صارخ لالتزام دولي.

المطلب الثاني: تعويض الأفراد ضحايا التفجيرات النووية في صحراء الجزائر

قد يحدث أن يتعرض رعايا الدولة إلى ضرر في شخصهم أو ممتلكاتهم نتيجة لاستخدام للطاقة النووية، الأمر الذي يتعذر لجوء هؤلاء الأفراد أو المؤسسات إلى التسوية القضائية الدولية بسبب أن نظامها الأساسي لا يعطيهم الحق في اللجوء إلى المحكمة للمطالبة بالتعويض كون أن اختصاصها مقصور على أشخاص القانون الدولي العام وهذا ما أكده الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولي عام 1948، ولما كان الضرر الذي لحق برعايا الدولة وكأنها هي المتضررة لذلك فإن الدولة في هذه الحالة تلجئ إلى القضاء الدولي للمطالبة بالتعويض على أساس الحماية الدبلوماسية، الذي يعد حسب اعتقادنا أساس للمسؤولية الدولية و لكنه أساس غير مباشر كونه موقوف على شرط إذ قبل لجوء الدولة إلى تقرير الحماية الدبلوماسية لبد على المتضرر في الدولة الأجنبية أن يلجئ إلى القضاء الداخلي للمطالبة بالتعويض، وفي حالة عجزه هنا تقرر الحماية الدبلوماسية غير أن هذا اللجوء إلى القضاء الداخلي يطرح عدة إشكالات منها مشكلة الاختصاص القضائي وكذا القانون الواجب التطبيق من جهة أخرى كما أنه ليس من السهل لجوء ضحايا الصحراء الجزائرية للقضاء الفرنسي، لذلك سوف نحاول نعالج هذه الإشكالية من خلال تحديد الإجراءات التي يمكن أن يتبعها ضحايا رقان والمناطق المجاورة للحصول على التعويض من دولة فرنسا كونها من الشروط التي أقرها الفقه و القضاء الدوليين للتقرير الحماية الدبلوماسية.

- على الضحايا الجزائريين محاولة اللجوء إلى القضاء الفرنسي وبالضبط إلى القضاء الإداري بواسطة دعوى يسجلها كل ضحية أمام مجلس الدولة الفرنسي يكون فيها الضحية الجزائري في مركز المدعي و ووزارة الدفاع الفرنسية في مركز المدعى عليها.
- سبب اللجوء إلى مجلس الدولة هو أن وزارة الدفاع الفرنسية هي سلطة مركزية يختص مجلس الدولة الفرنسي بالنظر في كل الدعاوى التي يكون فيها أحد الأطراف شخص من أشخاص القانون العام ويختص كقاضي درجة أولى و أخيرة بالنسبة لمثل هذه الدعاوى.

فإذا حصل أن رفضت الدعاوى في هذه الحالة يجب على كل ضحية الحصول على مقرر القضائي الذي يصدره مجلس الدولة الفرنسي الذي رفض الدعوى مهما كان السبب في هذه الحالة يلجئ الضحايا للجزائر من خلال تقديم تلك الأحكام القضائية (المقرر القضائي الصادر عن مجلس الدولة القاضي بالرفض) يقدم إلى وزارة الخارجية من أجل ضمه إلى ملف المطالبة بالتعويض الذي يكون أماما محكمة العدل الدولي على النحو السالف الذكر ولكن في هذه الحالة يكون أساس المسؤولية مبني على أساس الحماية الدبلوماسية.

الخاتمة

يمكن القول في الختام أننا لسنا بحاجة أن ننتظر فرنسا كي تصدر لنا قانون خاص بتعويض ضحايا التفجيرات النووية عن طريق ترك العديد من مواده مفرغة من محتواها وذلك من خلال لصق معظم مواده بعبارة يحدد عن طريق التنظيم، محاولة منها ترك هذا القانون مرهونا للمرسوم أصدرته سنة لاحقة على صدور القانون، إن تصرف فرنسا بهذه الطريقة لم يكن من فراغ أو جهل ببديهيات القانون خاصة و أنها تعد مدرسة في سن القوانين،

وإنما أرادت فرنسا من خلاله أن تذكرنا أننا كنا فرنسيين ولا زلنا كذلك فكيف نفسر صدور قانون من برلمان فرنسي هدفه تعويض ضحايا موجودين في الجزائر؟ .

لذلك فإن فرنسا مسؤولة دوليا عن تعويض الجزائر ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق اللجوء على محكمة العدل الدولي للحصول على التعويض ولا يمكن الشك في إمكانية إتباع الإجراءات السالفة الذكر كونها الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها انتزاع التعويض بشقيه، التعويض المالي المادي من خلال الحصول على مبالغ مالية مقابل حرمان الجزائر من استغلال أراضيها بسبب التفجيرات النووية التي لا تزال أثاراها إلى يومنا هذا بسبب الاستمرارية التي يتميز بها التفجير النووي، أما التعويض الثاني هو التعويض العيني والمتمثل في تحمل فرنسا مسؤولية تنظيف مواقع التفجير النووي في صحراء الجزائر عن طريق إلزامها بتقديم الأرشيف لتحديد المواقع التفجير بالضبط، بالإضافة إلى تعويض الضحايا من الأفراد عن التشوهات الخلقية التي لحقت بهم وبخلفهم وكذا تعويض ذوي حقوق الذين جعلوا كفئران تجارب للسلاح النووي الفرنسي.

الإحالات:

([1]) د.محمد سامي عبد الحميد: أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 365

(2) د محمود جلال حمزة: العمل غير المشروع باعتباره مصدرا للالتزام . القواعد العامة و القواعد الخاصة . دراسة مقارنة بين القانون المدني السوري و القانون المدني الجزائري و القانون المدني الفرنسي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 ،ص 67 و 68 .

(3) بسام محتسب بالله: المسؤولية الطبية المدنية و الجزائية، دار الإيمان، دمشق ،الطبعة الأولى ،1984 ، ص 120 .

(4) المادة الأولى من مشروع لجنة القانون الدولي لدورتها الثانية و الخمسون لعام 2000

(5) Phosphates du Maroc, exceptions préliminaires, 1938, C.P.J.I., série A/B n 74, -p. 28

(6) د.بلقاسم أحمد: التسوية القضائية و مدى خضوعها لإرادة الدول المتنازعة, رسالة دكتوراه, جامعة الجزائر, كلية الحقوق,2000، ص 199-200

(7) موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948-1991، منشورات الأمم المتحدة لعام 1992، ص 9-18

(8) د.فتحي عبد الستار، د.إسماعيل هزاع: ماذا تعرف عن الذرة، بدون دار نشر، القاهرة 1980، ص 42

(9) د.إبراهيم الدسوقي:المسؤولية المدنية بين التنفيذ والإطلاق، دار النهضة العربية القاهرة،1980 ص 18-20

(10) ومن أمثلة هؤلاء الفقهاء J.Kelson / P.M.Dupy / G.Handl / L.Goldie / C.W.Jenks

(11) د. نبيل أحمد حلمي: الحماية القانون الدولية للبيئة من التلوث، دار النهضة العربية والنشر والتوزيع، القاهرة 1991، ص 127

(12) Dionisio Anzilotti : la responsabilité internationale des Etats à raison des- dommages par des étrangers R.G.D.I.P. 1906

(13) مدونات مكتوب في جريدة الجزائر كوم - من جرائم فرنسا النووية في الجزائر www.algariencom.dz.

(14) أ.د عبد الكاظم العبودي: يرابيع رقان وجرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية،دار الغرب للنشر و التوزيع، 2000،ص 14-23

(15) نجحت فرنسا و إسرائيل في تجاربهما النووية المشتركة و هما تدركان حق الإدراك أن سكان هذه المنطقة سيعانون لفترة تزيد عن 4500 عام من وقع إشعاعات نووية لا تبقي ولا تذر و لا تفرق بين نبات وحيوان و إنسان أو حجر!! ارتكبت فرنسا جريمتها الشنعاء مع سبق الإصرار، ذلك أنها كانت تسعي للالتحاق بالنادي النووي آنذاك بغية إظهار عظمتها للعالم مع مد الكيان الصهيوني بالتسلح النووي سرا بأي ثمن كانت أول قنبلة نووية سطحية بقوة ثلاثة أضعاف قنبلة هيروشيما باليابان عام 1945 تلتها قنبلة "اليربوع

الأبيض"، ثم "اليربوع الأحمر" حسب ترتيب الألوان الثلاثة للعلم الفرنسي لتختتم التجارب الاستعمارية النووية بمنطقة حموديا رقان بالقبنلة الرابعة و الأخيرة التي سميت "باليربوع الأخضر"، وهذا في 25 ابريل 1961، لتنفتح شهية النظام الديغولي من أجل التنويع في التجارب النووية في العديد من مناطق الصحراء الجزائرية لتصل قوة تفجيراتها إلى 127 كيلو طن من خلال التجربة الباطنية التي أطلق عليها اسم "مونيك" بمنطقة "إينكر" بالهقار. أنظر كذلك جريدة الجزائر كوم على الانترنت www.algariencom.dz

(16) أ.د عبد الكاظم العبودي: مرجع سابق، ص 33-34

(17) د.دالي يوسف فتحي، د.عبد الكاظم العبودي: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وتأثيرها على البيئة والصحة والسكن: مقال منشور في سلسلة الندوات، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دراسات و بحوث و شهادات، المركز الوطني للدرسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الطبعة الأولى، الجزائر 2000، ص141

(18) د. عبد الغني محمود: المطالبة الدولية لإصلاح الضرر في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية،ط1، دار الطباعة الحديثة، القاهرة 1976، ص 80

(19) أنظر في ذلك المادة 34 من النظام الأساسي للمحكمة العدل الدولي

(20) راجع في ذلك المادة 35 الفقرة2 من النظام الأساسي للمحكمة العدل الدولي

(21) د. أحمد بلقاسم: القضاء الدولي، دار هومة، الجزائر2005، ص197-108

واقع ترشيد أداء الحكم في الجزائر:
دراسة في ضوء مؤشرات إصلاح الدولة

أ. لبوخ محمد - أ. بهيليل عبد الرزاق
جامعة معسكر– جامعة سيدي بلعباس

Abstract:

In light of trends rework the state's role and increase the political movement regional, and with the advent of philosophy rationalize governance performance concepts, and to keep pace with these various Alttoratutkiev situation with developments variables introduced Algeria set of frameworks process as an attempt to rationalize the government's performance and the achievement of political and economic development and ensure social stability.

Where embodied these reforms through major themes highlighted by the Algerian government.

Keywords:
Political movement - Government Performance –Algerian historians – State institutions- Public administrations.

في ظل توجهات إعادة صياغة دور الدولة وزيادة الحراك السياسي الاقليمي،و مع ظهور مفاهيم فلسفة ترشيد أداء الحكم،ولمسايرة مختلف هذه التطورات وتكييف الأوضاع مع المتغيرات الحاصلة طرحت الجزائر مجموعة من الأطر العملية كمحاولة لترشيد الأداء الحكومي وتحقيق التنمية السياسية

و الاقتصادية و ضمان الاستقرار الاجتماعي. حيث تجسدت هذه الإصلاحات من خلال المحاور الكبرى التي ركزت عليها الحكومة الجزائرية، و ذلك بالتركيز على إصلاح مؤسسات الدولة و إعادة تفعيل وظائفهافي جميع القطاعات بهدف تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية.

وفي إطار الإصلاحات المنتهجة ولترشيد أداء الحكم كان لابد من إعادة النظر في السياسات التعليمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية الشاملة بجميع أبعادها،إضافة إلى ترشيد مهام الإدارة المركزية باعتبارها عصب الدولة والمنفذة لسياساتها العامة المتضمنة لكل مشاريع العملية التنموية الشاملة.والعمل على وضع مجموعة من الإجراءات والتدابير القانونية لمكافحة الفساد داخل الإدارات العمومية لضمان استغلال أمثل للموارد المالية .

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة لتحليل التجربة الجزائرية في مجال ترشيد أداء الحكم على ضوء مؤشرات جهود الدولة من خلال التطرق إلى أهم المؤشرات المؤسسية التي تشمل محاور الإصلاح المطروحة في البلد لتحقيق التنمية الشاملة بجميع أبعادها، كما سنتطرق إلى تقييم تجربة إصلاح المؤسسات في الجزائر من الجانب الممارسي. وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

-ما هي طبيعة الإصلاحات المنتهجة في الجزائر لتصحيح اختلالات البنى المؤسسية ؟ و ما هي حدود فعالية الإصلاحات المطروحة في تحقيق النتائج المرجوة ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات سنركز على محورين :

الأول : جهود الدولة الجزائرية لترشيد آداء الحكم.

الثاني: تقييم الاصلاحات: قراءة في ضوء المؤشرات الممارستية.

أولا :جهود الدولة الجزائرية في مجال ترشيد أداء الحكم :

إتجهت الدولة في عملية التخطيط لترشيد أداء الحكم وتحقيق التنمية إلى إصلاح هياكل الدولة ومهامها كأمر حتمي لإرساء دولة المؤسسات والإنتقال من نظام تقليدى فى التسيير إلى نظام عصري قائم على تعاقدية العلاقات في جميع المستويات.ومن أجل ترسيخ مؤسسات عامة أكثر نجاعة وفاعلية في تقديم الخدمة العمومية وتكييفها مع متطلبات دولة القانون،وفي إطار هذا التوجه نحو ترشيد أداء المؤسسات كمطلب أساسى لإصلاح الحكم أنشأ رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بموجب مرسوم رئاسي رقم 372-2000 المؤرخ في 22 نوفمبر 2000 لجنة لإصلاح هياكل الدولة ومهامها.[1]

إلي جانب هذا،فقد مس عمل لجنة إصلاح هياكل الدولة تحديد مهام الإدارات المركزية وإدارة الجماعات المحلية،ودور الدولة ودائرة تدخلها في الإقتصاد والتنمية الإجتماعية والبشرية مع دورها في ضبط المراقبة والتنظيم والتنفيذ في الأجهزة البيروقراطية.والعمل على إيجاد إطار أنسب للوظيف العمومي للتكفل بالمهام الموكلة إلى الدولة،وإتخاذ جميع التدابير والآليات لتنظيم الموارد البشرية داخل الإدارات العمومية.[2]

وبناءا على التقرير الأخير للجنة فقد إنصب إصلاح هياكل الدولة ومهامها لتعميق مسار الإصلاحات وترشيد الأداء،على مجموعة من المحاور الأساسية والمتمثلة فيما يلى:

- **تعزيز دولة الحق والقانون:** الضامنة للحقوق والحريات الأساسية للمواطن والمجسدة للقانون كإطار مرجعي وحيد تستمد الدولة منه سلطاتها في ممارستها لوظائفها،وهذا ما أكد عليه البرنامج الحكومي لسنة 2002 الذي أقر أن إصلاح الدولة وترشيد مهامها لابد أن يهدف بالدرجة الأولى إلى مطابقة مهام القطاعات العمومية مع متطلبات دولة القانون والمؤسسات، التي

سيمكن طابعها الفعلى من وضع حد لكل أشكال التعسف وسوء إستغلال المال العام والتجاوزات التي تغدى مشاعر الحرمان.[3]

ولتحقيق هذا المسعى وبناء دولة الحق والقانون فقد شرع في إصلاح العدالة منذ أكتوبر1999 وقد شملت هذه الإصلاحات ما يلى:

- مراجعة الإطار التشريعي وإعداد قانون جديد مثل قانون مكافحة الرشوة،والذي يهدف إلى تكييف التشريع الوطني مع إتفاقية الأمم المتحدة ضد الرشوة الموقعة سنة2003.وكذا إعداد مشروع مدونة أخلاقية لمهنة القاضي .

- الإهتمام بالموارد البشرية في قطاع العدالة بإصدار قانون لحماية القاضي من كل أشكال الضغوطات والمساومات،مع إصلاح نظام للأجر والتقاعد يأخذ بعين الإعتبار متطلبات المهنة ويخضع إلى القواعد والإمتيازات المطبقة على الوظائف العليا للدولة.[4]ولتعزيز دولة الحق والقانون فقد تم تأهيل الكوادر في مجال القضاء وإجراء نوعين من التكوين:تكوين قاعدي على مستوى المدارس العليا للقضاء يدوم لمدة ثلاثة سنوات،وتكوين تخصصي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2000 ويتعلق بالمنازعات الإدارية والإجتماعية والأمور العقارية، إضافة إلى التعاون الثنائي مع بلجيكا والولايات المتحدة، وقد وصل عدد القضاة المؤهل المستفيذ من هذا التكوين إلى 500 قاضي.[5]

- **تطوير قطاع العدالة:** ويتعلق هذا الجانب بتزويد العدالة بجهاز متطور كفيل بالإستجابة لمقتضيات السرعة والفاعلية، و في هذا الإطار أكد برنامج الحكومة لسنة 2000 على أن الحكومة الجزائرية ستعمل على بناء هياكل جديدة وتحديث التجهيزات،وتعزيز كل الوسائل التقنية والإعلام الآلي.[6]إضافة إلى هذا فقد اقر رئيس الدولة ببعض بضرورة ترشيد أداء قطاع العدالة، من خلال تطوير التعاون القضائي الدولى وتحديث القوانين

بغرض تعزيز حماية حريات المواطنين وحقوقهم الأساسية، وجعل العدالة فى متناول المواطنين.[7]

- **إصلاح مؤسسات الدولة:** لإعاد تنظيم مهام الدولة وترشيد الأداء على مستوى النظام السياسي، طرحت بعض الإصلاحات المؤسساتية في هياكل الدولة، من خلال إجراء تعديلات على السلطة التنفيذية بفرعيها رئاسة الجمهورية و الحكومة معا. من خلا اعادة بناء العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والصلاحيات المخولة لهم،[8] والمتمثلة فيما يلى:

فقد حدد القانون رقم08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 المتضمن للتعديل الدستوري لسنة 1996 صلاحيات السلطة التنفيذية طبقا للمادة 125: "حيث يمارس رئيس الجمهورية السلطةالتنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون، ويندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول". كما نصت المادة 79 من التعديل الدستوري لسنة 2008:"على رئيس الجمهورية أن يعين أعضاء الحكومة بعد إستشارة الوزير الأول وينفذ الوزير برنامج رئيس الجمهورية وينسق من أجل ذلك عمل الحكومة، ويضبط الوزير الأول مخطط عمله لتنفيذه ويعرضه في مجلس الوزراء.[9]

بالإضافة إلى حق الوزير الأول الإسهام في وضع جدول أعمال البرلمان حسب ترتيب الإستعجال،أو التي تراها أو تحددها الحكومة طبقا للمواد 16-17-18منالقانونالعضوي99- 02 لسنة 2008، وللوزير الأول صلاحية الإعتراض علىإقتراح القوانين المقدمة من طرف النواب طبقا للمادة 121- 162 من الدستور، والمادة 71 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني [10].

- **إصلاح المنظومة التربوية:** نظرا ما للتربية والتعليم من دور في تكوين العنصر البشري وترشيد الأداء بما يتماشي مع معايير الجودة والنوعية وتحقيق الأهداف الإنمائية[11]، وفى نفس السياق، قدم البنك العالمى للجزائر مساعدات فى إطار برنامجه العالمى لسنة 2002 والممتد إلى غاية 2015 الذي

يخص 85 دولة من بينها الجزائر، بهدف دعم مسار الإصلاحات التربوية ويمتد على مرحلتين :التعليم الإبتدائي والمتوسط، والثانوي، كما أعلن الإتحاد الأوروبي واللجنة الأروبية عن برنامج لدعم مشروع التربية والتعليم وتطوير أنطمة التعليم فى الجزائر بغلاف مالي قدر ب 4 ملايين أورو.(12) أما التعليم العالي فقد رصدت له الدولة مابين 2010- 2014 مبلغ مالى قدر ب768 مليار دينار. (13)

- **ترشيد مهام الإدارة المركزية للدولة:** من خلالتصحيح الاختلالات التي تعاني منها الأجهزة الإدارية وترشيد أدائهاعملت الحكومة على تعميق الإصلاحات الإدارية الكفيلة بتحسين الخدمة العمومية، ومحاربة البيروقراطية والفساد الإداري،(14)وبحكم طبيعة مهام الإدارة العامة المتكفلة بالوظائف التنفيذية الدائمة للدولة،وكذا بالوظائف الإستراتيجية في الإشراف على النشاطات الإقتصادية والإجتماعية وتأطيرها وتقديم الخدمات العامة.وعليه فإن الإدارات العمومية تمثل مركز إشكالية تطور مهام الدولة، لذلك لا بد أن يهدف ترشيد مهام الإدارة الجزائرية إلى تجسيد دولة عصرية تتسم بما يلى:

- إدارة عامة قادرة على تنظيم المجتمع وفرض إحترام سلطة القانون، بإعتباره الإطار الذي يسمو فوق الجميع بما في ذلك الدولة ومؤسساتها .

- إدارة متجددة بإستمرار في هياكلها ونظامها تستمد ضمانات سلطتها من إحترام القانون .

- إدارة قادرة على تسيير مواردها بأفضل الطرق وأنجعها،إستنادا إلى مبادئ الشفافية والفاعلية.

وضمن ترشيد أداء الإدارة الجزائرية،سطرت الدولة من خلال برنامجها الحكومي منذ 1999 مجموعة من الإجراءات والتدابير لإعادة صياغة

الوظائف الإستراتيجية،والأساسية للدولة ومهام الإدارة العامة،بإعتماد أسلوب جديد لتسيير النشاط العام وتنظيم العمل الحكومي.[(15)]

كما حرص السياسات الاصلاحية علىتعزيز اللامركزية وترشيد أداء الحكم المحلي و على تحديث الجماعات المحلية وإشراكها فى تحقيق التنمية بجميع أبعادها على المستوى المحلى. وفى هذا الإطار أكد تقرير لجنة إصلاح الدولة ومهامها أن اللامركزية الإدارية تعاني من نقص في الجزائر، ووصفت الوضعية بأزمة تمثيل وذلك راجع إلى الوحدات المحلية التي لاتؤدى دور الوسيط بين المواطن والدولة،بالإضافة هيمنة الإدارة والسلطة المركزية عليها وتجريدها من مسؤولياتها المخولة لها.[(16)] ويمكن حصر أهم ما ورد من إصلاحات في هذا المجال على النحو التالى :

- تعزيز مسار اللامركزية والقيم الديمقراطية،ومنح مهام جديدة للبلدية والولاية وإعطاء صلاحيات واسعة لمسؤوليهم في مختلف مجالات التنمية،مع تقديم الدعم المالي لتحقيق هذه الأهداف.

- تحسين هياكل سير الإدارات المحلية والعمل على تكوين إطارات الجماعات المحلية، وتعزيز مبدأ الشفافية والرقابة على مستوى الإدارات من أجل تقريب الإدارة من المواطن في مجال الخدمة العمومية.

- الأخذ بالتجارب الناجحة من الدول الأخرى في مجال إصلاح الإدارة المحلية.[(17)]

كما أكد برنامج الحكومة لسنة2013 أن تجديد الإدارة المحلية يكون عبر تعزيز اللامركزية وتخصيص موارد ماليةلتمكين المرافق المحلية من التكفل الأفضل بمهامها وضمان تسيير أكثر نجاعة،مع وجود ديمقراطية محلية من خلال ترقية مسعى تساهمي يشترك فيه المواطنين ولاسيما في الخيارات المرتبطة ببرامج التنمية المحلية.[(18)]

- **بناء الثقة بين الإدارة والمواطن**: ولتحقيق هذا الهدف يتطلب بناء علاقة جديدة بين الدولة والمواطن كمركز لإصلاح أداء الحكم قائمة على مبدأ التغيير،وهذا ما يقتضي ترسيخ ثقافة جديدة لبيروقراطية الإدارة وتجسيد ثقافة دولة حقيقية في ذهنيات المواطن. وكذا المساواة أمام الإدارات العمومية في الحصول على الخدمات.ولتقريب الإدارة من المواطن رصدت الدولة مجموعة من العمليات لتحقيق هذا الهدف:

- من الجانب العملي تم استحداث وزارة منتدبة مكلفة بإصلاح الوظيفية العمومية بما في ذلك علاقة الأجهزة البيروقراطية بالمواطن.

- تجسيد مبدأ الخدمات الإلكترونية في الإدارات العمومية تجاه المواطنين،والسماح بإستكمال معاملاتهم الإدارية عن طريق الأنترنيت دون الحاجة للتنقل إلى الإدارات.(19)

- **تعزيز الحكامة والديمقراطية التشاركية:** بعد إنضمام الجزائر إلى مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا والآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء سنة 2003،بادرت السلطات على تعبئة جميع الموارد لتعزيز الحكم الراشد كأداة أساسية لإصلاح هياكل الدولة ولتحقيق العصرنة والإستقرار. ومن أجل ترسيخ هذا المبدأ على المستوى الوطني أكد على ضرورة إشراك جميع الأطراف الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني،القطاع الخاص،والمنظمات غير الحكومية،ووسائل الإعلام جنبا إلى جنب في التشاور حول المشاريع والقرارات التي تخص إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

- **وسائل الأعلام و حرية الوصول الى المعلومات**:تظهر المؤشرات الرقمية التي افرزها قانون السمعي ا لبصري بنصه الذي تضمن 113 مادة والذي يعتبر استكمال لمسار فتح وسائل الإعلام التي تم الشروع فيها منذ 1990، و هو أول نص قانوني يتيح الانفتاح على السمعي البصري الذي

يعكس حتى الآن 12 قناة تلفزيونية خاصة، تبث مضامين إخبارية وفنية وبرامج سياسية واجتماعية جزائرية. بحيث فتح القانون 14. 04 المؤرخ في 24 فبراير2014 المتعلق بنشاط السمعي البصري الذي دخل حز التنفيذ بنشره في الجريدة الرسمية الصادرة يوم 26 مارس /آذار 2014 و الذي فتح باب الاستثمار والنشاط في هذا القطاع الذي ظل حكرا على السلطة، مثلما ظل مطلبا رئيسيا للمعارضة ورجال الإعلام طيلة ربع قرن من عمر التعددية السياسية في الجزائر.

-تعزيز الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية: في إطار إعادة تنظيم مهام الدولة كانت هناك مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية،تهدف إرساء مؤسسات إقتصادية أكثر شفافية وفاعلية.ولتحقيق هذه الأهداف أقر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الممتد بين 1999- 2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009 .إلزامية الدولة بإتخاذ جميع التدابير والأحكام التنظيمية لجعل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في تواصل وإستدامة،وأن تعمل الدولة على تحقيق الأمن الغذائي،ومبدأ العدالة الإجتماعية في التكفل بحاجيات المجتمع لمختلف الفئات السكانية للحد من الإختلالات وتوفير مناصب الشغل. [20]

وفى المجال الإجتماعى، فإن الإصلاحات مست قطاع الصحة العمومية،من خلال العمل على إنجاز مراكز طبية متخصصة وتدعيمها بأحدث التجهيزات، إلى جانب تعزيزشبكة الصحة الجوارية.وقدر خصصت الدولة لترشيد السياسات الصحية غلاف مالى قدر ب619 مليار دينار ما بين 2010-2014.[21]فقد صنف تقرير التنمية البشريةلسنة 2013 الجزائر على انها من الدول التي تعرف فيها التنمية البشرية معدلات مرتفعة حيث جاءت في المرتبة 93 من بين 186 دولة.

دليل التنمية	متوسط العمر	متوسط	متوسط	نصيب الفرد من	دليل التنمية

البشرية/ القيمة/ سنة 2012	المتوقع عند الولادة بالسنوات / سنة 2012	سنوات الدراسة بالسنوات / سنة 2010	سنوات الدراسة المتوقع بالسنوات / 2011	الدخل القومي الاجمالي/ بمعدل القدرة الشرائية بالدولار / سنة 2012	البشرية غير المرتبط بالدخل
0.713	74.7	6.5	14.5	8.103	0.746

مكافحة الفساد:أقرت الجزائر برنامج مكافحة الفساد الإداري،الذي أصبح يمثل السمة التي تطغي على المعاملات الإجراءات الإدارية.[22]وللتصدي لظاهر التسيب البيروقراطي وإصلاح بيروقراطية الإدارة، أكدت الحكومة الجزائرية من خلال برنامجها الحكومي لسنة 2004 عزمها على مكافحة الفساد،من خلال الإعتماد على تكريس وتعزيز مبادئ الشفافية في الإدارة العامة،والإقرار بحق كل مواطن في الحصول على المعلومة.[23]

كما تم إنشاء الهيئة الوطنينة للوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد الإداري.وهي هيئة إدارية تتمتعبالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتم إنشاؤها بموجب مرسوم رئاسي رقم06-413 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر2006، حيث باشرة هذه الهيئه في 11 يوليو 2010 و في هذا الصدد فقد وضع هذا الجهاز برنامج عمله للفترة 2012-2015 و الذي يتمحور اساسا حول الآتي:

- إقتراح سياسية شاملة للوقاية من الفساد،تتولي تجسيد مبادئ دولة القانون التي تعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية .

- تقديم التوجيهات التي تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية، وإقتراح التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد،وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد

قواعد أخلاقيات المهنة .بالإظافة إلى التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية للوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فاعليتها.(24)

إضافة إلىإعتمادالمعايير الموضوعية مثل: الجدارة والكفاءة والأخذ بالإجراءات المناسبة في إختيار وتوظيف مستخدمي القطاع العام،التي تكون عرضة أكثر للفساد مع تكوين الموظفين العموميين لتمكينهم من الأداء الصحيح والنزيه لوظائفهم،وضمان أجر ملائم.

كما انشأ الديوان المركزي لقمع ومكافحة الفساد الذي تجسد بموجب الأمر رقم 10- 05 الصادر في أوت 2010،ويتمتع هذا المركز بالإستقلالية التام في عمله وتسيير شؤونه،ويتكلف بالكشف والبحث في جرائم الفساد البيروقراطي وإحالة مرتكبيه أمام الجهة القضائية المختصة.(25)

ثانيا: تقييم مسار الإصلاحات مقارنة بالمؤشرات الممارستية:

بالرجوع إلى تحليل جهود الدولة في مجال ترشيد أداء الحكم من خلال إصلاح هياكل الدولة ومهامها،فإن الإصلاحات المذكورة أعلاه بقيت محدودة النتائج والفعالية. إلا أن هذه التدابير التي تضمنتها هذه التقارير لم يتم تجسيدها،فالواقع يثبت الغياب التام للمشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني بل هناكممارسات تسعى لإضعاف هذه الاخيرة و إدخالها في الدائرة السلطوية للنظام و هو ما يضهر جليا في ضعف حركية الإتحاد العام للعمال الجزائريين كأكبر تنظيم نقابي. فالجزائر فشلت في تحقيق هذا المسعى مقارنة بالتجارب التنموية الناجحة في دول آسيا مثل:كوريا والهند اللتان أقرتا مبدأ الحوكمة التشاركية،ونجحت في إشراك المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في مراجعة عملية الحسابات والمساءلة عن أداء الأجهزة الحكومية وإشراك هذه الأطراف في صنع السياسات العامة وإتخاذ القرارات.(26)

و من جانب آخر فهناك اقرار من طرف اصحاب القرار بأن المواطن الجزائري لا يزال يعاني من تعسف السلطة السياسية والإدارية،من خلال تعقيد الإجراءات ووضع العراقيل البيروقراطية والمحسوبية التي حالت دون تمتعهم بمختلف حقوقهم التشريعية،ومنعتهم من الحصول على أدني الخدمات الضرورية.[27]

وعليه يتبين،أن الإصلاحات المطروحة في مجال ترشيد أداء الحكم في هذه الفترة طرحت كآلية لإستمرارية النظام الحاكم والتكيف مع الظروف الحاصلة.فالتعديل الدستوري لسنة 2008 وإسقاط التجديد لمرة واحدة في الولاية الرئاسة بالإظافة إلى الابقاء على تعيين الرئيس لثلث مجل الأمة ، يثبت إلغاء مبدأ التداول السلمي على السلطة وتكريس الديمقراطية والعودة إلى ما قبل الإنفتاح.[28]و تقويضالمبادرة بصياغة نصوص قانونية مما يؤدي إلى تضاءل سلطة البرلمان وتقليص دور الجهاز التشريعي في المصادقة القوانين فقط، ، و تكريس سيادة سلطة بيروقراطية الحكومة المركزية.[29]

و في نفس السياق، فإن سياسة الدولة في مجال الإعلام تراجعت الجزائر مرة أخرى في التصنيف العالمي لـ"بارومتر" حرية الصحافة لسنة 2013 الذي نشرته منظمة "محققون بلا حدود"، بحيث انتقلت من المرتبة 122 العام الماضي إلى 125 من مجموع 179 دولة، بعدما حصلت على 36.54 نقطة فقط.وحتى وإن جاءت الجزائر أفضل من بعض دول الجوار كليبيا 131 وتونس 138 والمغرب 136 ومصر 158، غير أنها تبقى تقريبا الوحيدة المتقهقرة سنويا.

الأمر الذي يوضحه دفتر الشروط و التي تظهر فيه المادة 18 من قانون السمعي البصري "قرارا" فاصلا فيما يتعلق بالحجم الساعي الخاص بالأخبار والحصص الإخبارية، حيث لا يمكن لأصحاب القنوات الخاصة استعمال هذا المجال بشكل واسع، إذ أشارت ذات المادة إلى أن كل خدمة موضوعاتية مرخص لها في إطار هذا القانون إدراج حصص وبرامج إخبارية

وفق حجم ساعي يحدد في رخصة الاستغلال على أن تحدد كيفيات تطبيق ذلك من خلال تنظيم خاص، و هو ما يحول دون وضع حجم ساعي للبرامج الإخبارية وفق حاجة القناة التي يمكن أن يتعذر عليها تخصيص ساعات إضافية لبرامج إخبارية في الحالات الاستثنائية .

وفي تحليلها لوضع حرية الصحافة في الجزائر لاحظت المنظمة في تقريرها أنه "بعد أزيد من عام على مصادقة البرلمان الجزائري على قانون جديد للإعلام يفترض فيه أن يلغي احتكار الحكومة لمجال السمعي البصري، لم يتم الإعلان بعد عن إنشاء سلطة ضبط التي يعتبر وجودها ضروريا

أما فيما يخص الإصلاحات في المجال الإقتصادي لا يزال الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كلي و مطلق بالمحروقات الامر الذي تثبته مؤشرات وارقام قانون المالية لسنة 2014 و الذي تضعه الحكومة على مرجعية سعر برميل النفط و المقدر بـ 37 دولارا كسعر مرجعي جبائي.فبالرغم من سياسة الإنعاش الإقتصادي و التي ضخت فيها الحكومة منذ 2009 اكثر من 400 مليار دولار لم تحقق البرامج المسطرة سوى 3.5 كمعدل نمو وهو رقم يبقى ضعيف جدا مقارنة بحجم الانفاق.

اما في المجال الاجتماعي فلم تحقق السياسات العامة الحكومية في مجال التشغيل على توفير مناصب شغل حقيقية و دائمة. فاالجزائر لا تزال تشهد إرتفاع متزايد في معدلات البطالة ومظاهر الحرمان الإجتماعي نتيجة تغييب المساواة الإنسانية والعدالة التوزيعية للمنافع الإقتصادية وتكافؤ الفرص الإجتماعية،ما أدى إلى خلق فجوة عميقة في توزيع الثروات بين طبقة الفقراء والأثرياء، وتدهور الظروف المعيشية وإرتفاع معدلات الفقر والحرمان. (30)

خلاصة الدراسة:

بناء على ما سبق، فإن الإصلاحات والتدابير المتخدة لإصلاح هياكل الدولة ومهامها كضرورة حتمية لترشيد أداء الحكم في ظل إعادة صياغة دور الدولة،لم تحقق النتائج المرجوة منها نتيجة عدم وجود حكومة جادة مستقلة في وظائفها، وجهاز إدارى قائم على الكفاءة والفعالية فى الأداء يلعب دور المحرك التنموي لهذه الإصلاحات بل ساهم في تعميق الإختلالات الإجتماعية وتأزم الوضع.وهذا ما أقره رئيس الجمهورية في خطابه الرسمي سنة 2008 بقوله:«... **لم ننجح رغم جهودنا في بناء اقتصاد وطني حقيقي مستقل عن المحروقات، لقد عملت كل ما أستطيعو مازلت أرى هذا الكم الهائل من المشاكل .... لم أجد من ينفذ برنامجي بالطريقة التي أريدها».** (31)

الإحالات:

-(1)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 2000- 372 يتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل الدولةومهامها،الجريدة الرسمية، العدد 71، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2000،ص04.

-(2)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، تقرير لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها، جويلية 2001.

-(3)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العلاقة مع البرلمان،التعديل الجزئي للدستور،مجلة الوسيط العدد السادس ،الجزائر 12 نوفمبر 2008، ص– ص 5 -7.

-(4)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، برنامج الحكومة ، مصالح رئيس الحكومة ، 29 جويلية 2002.

-(5)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،إصلاح العدالة:الحصيلة والأفاق،وزارة العدالة ،الجزائر، فيفري 2005.

-(6)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،برنامج الحكومة ،المرجع السابق الذكر.

-(7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،ملحق بيان السياسة العامة،مصالح الوزير الأول،الجزائر أكتوبر2010.

-(8)صالح بلحاج ،"إصلاح الدولة:مكانة التجربة الجزائرية من التجارب الأجنبية"،المجلة الجزائرية للسياسات العامة العدد 10 ،ستمبر 2011، ص 25.

-(9)الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية، القانونرقم 08- 19 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدةالرسميةالعدد 63 ، الصادر بتاريخ 16نوفمبر 2008 .

-(10)الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية،القانونرقم 08- 19 مؤرخفي 15 نوفمبر 2008يتضمن التعديل الدستوري ،المرجع السابق الذكر.

-(11)الجزائرية الشعبية،التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،الألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء : نقطة الإرتكاز الوطنية ، الجزائر، جويلية 2012،ص – ص233- 236.

-(12)نور الدين دخان، تحليل السياسات التعليمية العامة:نمودج الجزائر،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2007، ص- ص 179-180.

-(13)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ملحق بيان السياسة العامة، المرجع السابق الذكر.

-(14)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العلاقة مع البرلمان،الناخب والمنتخب في المنظومة القانونية الجزائريةالمرجع السابق الذكر، ص 15.

(15)-Rèpublique Algèrienne Dèmocratique Et Populaire , Rapport Gènèral Du ComitéDeLa Reforme Des Structures Et Des Maissions De L'état ,November, 2000.

-(16)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العلاقة مع البرلمان،الناخب والمنتخب في المنظومة القانونية الجزائرية،مجلة الوسيط، العدد الثامن ، 2010، ص 45.

-(17)مجلة مجلس الأمة، المرجع السابق الذكر،ص – ص 25- 30.

-(18)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، برنامج الحكومة لسنة2007،23يونيو 2007

-(19)جردير، ليلى،"التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الراشد – دراسة حالة الجزائر"،رسالة ماجستير،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر،2011،ص- ص 140- 141.

-(20)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ،الألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: نقطة الإرتكاز الوطنية، الجزائر ، نوفمبر 2008.

-(21)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ملحق بيان السياسة العامة، المرجع السابق الذكر.

-(22)عبد الحميد براهيمي،"دراسة حالة الجزائر"،في إسماعيل الشطي،وأخرون،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية،بيروت:مركز دراسات لوحدة العربية ،2004، ص- ص841- 842.

-(23)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،برنامج الحكومة 2004،مصالح رئيس الحكومة،2004.

-(24)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم رئاسي رقم 06- 413 المتضمن تحديد تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها،الجريدة الرسمية،العدد 74،الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 2006 ،ص- ص 18- 19.

-(25)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم أمر 10 – 05 المتمم للقانون رقم 06- 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية ، العدد 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010،ص16.

-(26)تقرير لجنة خبراء الإدارة العامة،الحوكمة التشاركية وإشراك الواطنين في إعداد السياسات وتقديم الخدماتوالميزانية،المجلس الإجتماعي الإقتصادي، نيويورك،أبريل 2007،ص- ص 19- 22.

-(27)عنترة بن مرزوق،"معضلة الفساد وإشكالية الحكم الراشد في الجزائر"،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر الثالثة ،2013، ص 337.

-(28)صالح بلحاج ، المرجع السابق الذكر ، ص 26.

-(29)محصر لطفي،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، محاضرة غير منشورة، مخصصة لطلبة السنة الأولى ماجستير،تخصص السياسات المقارنة ، جامعة تلمسان ،2012.

-(30)عنترة بن مرزوق ، "معضلة الفساد وإشكالية الحكم الراشد في الجزائر"،المرجع السابق الذكر،ص 267.

(31)-خطاب رئيس الجمهورية نقلا عن:عمار بوحوش،ما أصعب تغيير السياسات العامة من دون ميكانيزماتذات فاعلية،ورقةمقدمةفي الملتقى الدوليحول:السياسية والإعلام المتغيرات النظرية والمعطيات الإجتماعية،جامعة الجزائر، 16- 17 أفريل 2008.

اللسانيات والصوتيات العربية في نظر المستشرقين
المستشرق ألكسندر ميخائيلوفيتش بيروزين نموذجا

د.عيساوي عبد القادر

جامعة سيدي بلعباس

Abstract:

For a long time has been Orientalists, from Europe, America and elsewhere, the study and research in all aspects of the Middle, from the date of religions, cultures and languages, and about linguistics but also audios.

Among these we find the Russian Orientalists Orientalist Alexander Mikhailovich Piroozan.

Keywords:

Orientalists - Linguistics – Acoustics – Sciences- Arabic Linguistics.

منذ فترة طويلة دأب المستشرقون، من أوربا وأمريكا وغيرهما، على الدراسة والبحث في كل ما يتعلق بالشرق، من تاريخ وأديان، وثقافات ولغات، ونحو ولسانيات وصوتيات أيضا. ومن هؤلاء المستشرقين نجد المستشرق الروسي ألكسندر ميخائيلوفيتش بيروزين، الذي كتب كتابا بالروسية تحت عنوان "تاريخ الدراسات اللسانية"، والذي صدر بموسكو سنة 1987، والذي ترجم إلى عدة لغات منها العربية.

وقد تناول في هذا الكتاب إسهامات الهنود والإغريق والرومان والعرب في مجال اللسانيات والصوتيات. غير أن ما يهمنا نحن، هو ما تناوله عن جهود العرب في هذا المجال.

وسنقتبس ما طرحه المستشرق بيروزين من أفكار وآراء ووجهات نظر في كتابه، المومى إليه آنفا، مع إدراجنا لها تحت عناوين توضيحية.

أصل اللسانيات والصوتيات العربية:

يقدم بيروزين رأيين حول تأسيس اللسانيات العربية ونشأتها، هما على النحو الآتي:

*الاقتباس: مفاد هذا الرأي أن العرب، في مجال اللسانيات، كما في مجالات أخرى، تأثروا بحضارات الأمم التي سبقت حضارتهم، كالهنود واليونان والرومان خصوصا. وبالتالي اقتبسوا منهم العديد من المفاهيم والمبادئ والنظريات في اللسانيات. وحسب هذا الرأي فإن اللسانيات الهندية والإغريقية والرومانية لها فضل في تأسيس اللسانيات العربية، أو أن هذه الأخيرة ثمرة لسابقاتها .

*الاستقلال: مؤدى هذا الرأي أن اللسانيات العربية تأسست بصفة مستقلة عن غيرها من اللسانيات التي عرفت قبل العرب من حضارات .

والذي نراه أن العرب تأثروا في نواحٍ معينة، قد لا تكون اللسانيات والصوتيات جزءا منها. لأن العرب اشتغلوا بهذين العِلمين قبل احتكاكهم بغيرهم من الأمم كالهنود والإغريق والرومان. حيث دفعهم الاهتمام بالقرآن وقراءاته إلى إحداث هذين العِلمين. وحتى إن اقتبسوا من غيرهم في هذا الصدد، فإنه يكاد يكون قليلا، مقارنة بإسهاماتهم الجليلة، وإبداعاتهم العظيمة .

دواعي اهتمام العرب باللسانيات والصوتيات:

يرجع بيروزين الأسباب والدواعي التي حدت بالمسلمين إلى الاهتمام بعدة علوم، منها اللسانيات والصوتيات، إلى سببين هما :

1. تمكين من المسلمين، على اختلاف شرائحهم وألوانهم وأعراقهم، من الفهم الجيد والإدراك الكبير لكتابهم المقدس القرآن الكريم.

2. المحافظة على اللغة العربية الفصحى وصونها من التأثر باللهجات .

والواقع أن ذلك الاهتمام لا يعود إلى هذين السببين فقط، بل إلى أسباب أخرى، كالحفاظ على الحديث الشريف، لأنه في المرتبة الثانية بعد القرآن، وتدوين العلوم الشرعية، وتعليم دين الإسلام للمسلمين، لا سيما الأعاجم منهم، وكذا فهم أشعار السابقين، ونظم أشعار أخرى .

مشاهير اللسانيات والصوتيات العربية:

يقدم بيروزين عالمين اثنين من كبار علماء العربية القدامى، معتبرا إياهما مؤسسين للسانيات العربية، وهما الخليل بن
أحمد الفراهيدي ، ويبدو ذلك جليا من خلال مؤلفه الشهير "كتاب العين"، وهو قاموس في اللغة العربية. والعالم الثاني هو سيبويه، من خلال مؤلفه الذائع الصيت "الكتاب"، والذي عرض فيه النحو العربي في أكمل صورة، حتى أن لاحقيه من اللغوين لم يضيفوا جوانب هامة أخرى في هذا النحو.

إن هذين العالمين لهما إسهامات جبارة في العربية عموما واللسانيات خصوصا، غير أنه يوجد علماء أخر أثروا الدراسات اللسانية، مثل أبي الأسود الذؤلي، ونصر ابن عاصم الليثي ويحي بن يعمر الوشقي العدواني ، وابن جني، والأخفش، وغيرها .

إسهامات العرب في اللسانيات الصوتيات

يمكن إجمال ما ذكره بيروزين، فيما يخص إسهامات العرب في اللغات وعلوم العربية، ومنها اللسانيات الصوتيات، في المحاور التالية:

-1 بنية اللغة العربية من صوتيات، وعلم المفردات وعلم المعجمات ، وعلم الصرف، والنحو.

-2 أصل اللغة، وللعرب في هذا نظريتين: النظرية التوقيفية والنظرية الاصطلاحية.

-3 الوظيفتين الأساسيتين للغة: الوظيفة الاتصالية والوظيفة التعبيرية.

-4 التمييز الدقيق بين الصوت والحرف.

5-الوصف الدقيق للأصوات على أساس فِزيولوجي، باستخدام في نفس الوقت المبدأ السمعي. فقد أشار سيبويه إلى 16 مخرجا لـ 29 صوتا صامتا، وأعطى وصفا دقيقا لنطقها. كما بين العرب بأن الصوائت تخضع للصوامت.

-6 البيان الجيد لأعضاء جهاز النطق وأوضاعها، مثل أوضاع الشفتين ، واللسان.

7- علم المعجمات من أهم فروع اللسانيات العربية، حيث قام العرب بإحاطة ممتازة للمادة اللغوية للمعجمات،،مدرجين فيها عدد كبير من المفردات. ونذكر في هذا الصدد ستة مجموعات من المعجمات: معجمات لغوية، معجمات موضوعاتية، معجمات الألفاظ النادرة، معجمات الألفاظ الدخيلة، المعجمات المترجمة. ومن أهم المعجمات العربية: "لسان العرب" لابن منظور (ت 1311م)، و"القاموس" للفيروز آبادي (1326-1414 م).

-8 ـ لمس العرب بحوثهم في النحو بدراسة البنية المميزة للغة العربية، التي سمحت لهم بالتحديد الدقيق لأقسام الكلام ومفاهيمها، والجذر الثلاثي، ودراسة معاني السوابق واللواحق، والتصريف الداخلي.

-9 أولى العرب علم النحو عناية وافيةحتى استفاد من ذلك الأوربيون، ويتضح هذا في دراسات ف. بوب.(F. Bopp)

-10 أدرك العرب، أثناء دراستهم النحو، التحليل البنيوي – الدلالي للجملة، والتي قسموها إلى جملة اسمية وجملة فعلية وجملة ظرفية .

-11 عرف العرب جيدا العلاقات النحوية، مثل التنسيق، والتعدي، والملاصقة.

12- ءأثرت كثيرا اللسانيات العربية في عدة علماء أعاجم، مثل العالم التركي محمود ابن الحسين ابن محمد، والمعروف باسم محمود الكشغاري، الذي عاش في القرون الوسطى.

الإحالات:

[1] - د. رماس فتيحة، مقال" الدراسات اللسانية في الهند القديمة"، مجلة النقد والدراسات الأدبية واللغوية، عدد ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 1426هـ/2005 م، ص. 268-273.

[1] - الخليل بن أحمد الفراهيدي: اسمه عبد الرحمن وشهرته الخليل. أشهر علماء اللغة والأدب، وواضع علم العروض. من أهل البصرة، شيخ سيبويه والأصمعي. ءألف كتاب "العين" ، والذيء يعتبر أول معجم عربي على الحروف، بدأه الخليل بحرف العين، ولم يكمله. توفي نحو 786.

مجموعة مؤلفين، المنجد في الأعلام، م.س، ص234 و 383.

أحمد بن الطاهر منصوري، المختصر في فقه ومتن اللغة العربية للطلاب، د.ط، د. د، د. م، د.ت، ص 9.

[1] - نصر ابن عاصم الليثي (ت 89 هـ / 708 م): فقيه تابعي وعالم بالعربية. ءينسب إليه بعضهم وضع النحو.

يحي بن ءيعمر الوشقي العدواني (ت 129 هـ / 746 م): عالم تابعي ومن كتاب الرسائل الديوانية. كان كاتبا ليزيد بن المهلب وللحجاج بن يوسف.

وهما تلميذا أبي الأسود الذؤلي، عاشا في القرن الأول الهجري. وهما اللذان وضعا نقاط الإعجام بعد حوالي 20 سنة من وضع نقاط الشكل. وكانا يرسمان نقاط الإعجام بمداد يختلف عن نقاط الشكل

التي اخترعها أبو الأسود الذؤلي، حتى لا يلتبس نوعا النقاط على القراء. وعملهماء يعد تكملة لعمل أستاذهما، وذلك فيما يخص توضيح الكتابة وتيسير القراءة.

د. إميل يعقوب، الخط العربي: نشأته، تطوره، مشكلاته، دعوات إصلاحه، د. ط، جروس برس، طرابلس (لبنان)، د. ت، ص 27. نقلا عن: الزركلي، الأعلام، 24/8 و 177.

د. عبد الفتاح مصطفى غنيمة، موسوعة الفنون الإسلامية: دراسات حول الكتابة العربية – تاريخها وتطورها، ج. 1، د. ط، د. د، د. م، 1991، ص 152.

[1]- لفظ معجم له جمعان: جمع سالم معجمات، وجمع تكسير معاجم.

[1]- ، فضل استعمال مصطلح (الشفتين) بصيغة المثنى، والذي نعتبره هو الصحيح، بدل مصطلح (الشفاه)، بصيغة الجمع، المستعمل من طرف بعض الباحثين، و الذي نرى عدم صحته، في مثل هذا المقام. وذلك لأن للإنسان شفتين اثنتين، عليا وسفلى، لا أكثر.

ونظن أن مصطلح (الشفاه) أخذه هؤلاء الباحثون عن لغة أجنبية (كالإنجليزية والفرنسية)، والتي ليس فيها صيغة المثنى، بل صيغة الجمع فقط. وقام هؤلاء الباحثون بترجمة المصطلح الأجنبي في صيغة الجمع إلى مصطلح عربي في صيغة الجمع، دون الانتباه إلى العدد المقصود، فكان ما كان.

جماليات الغموض

د.منصوري عبد الوهاب
جامعة سيدي بلعباس

Abstract:

Produced conflict between ancient and modern, who select a destination ancient Arabian Monetary and drawing features a range of monetary issues, vary their references and concepts, but they converge in being reflected conflict and aspires to contribute to the support of the party without the other.

Thus, the ancient and modern has become a reference these issues and is an asset, not less important than the rest of the assets. It then became the talk about -alqzaia-dependent nature of the position of the critic of that conflict. Lost triumph of meaning, for example, if the positions of pro-Old, and stick to the word, if you count no less modern poets Haddatthm of ancient art degree, as time is not a criterion, and common sense, luck of all people.

Keywords:

Arab Monetary - Monetary issues – Critic –Sciences- Literary texts.

أفرز الصراع بين القديم والحديث الذي حدد وجهة النقد العربي القديم ورسم معالمه مجموعة من القضايا النقدية،تتباين مرجعياتها

ومفاهيمها، لكنها تلتقي في كونها تجسد ذلك الصراع وتطمح إلى الإسهام في نصرة طرف دون الآخر. وبذلك صار القديم والحديث مرجعية تلك القضايا وأصلا من أصولها، لا يقل شأنا عن بقية الأصول. ومن ثم صار الحديث عنها –القضايا-مرتهنا بطبيعة الموقف الذي يتبناه الناقد من ذلك الصراع. فقد ينتصر للمعنى مثلا إذا كانت مواقفه موالية للقديم، ومشدودة إلى اللفظ، إذا عد المحدثين شعراء لا تقل حداثتهم من درجة فنية القدماء، إذ الزمن هنا ليس معيارا، والمعنى حظ مشترك بين جميع الناس.

لا يعني تطابق مرجعية تلك القضايا وارتباطها الوثيق بالصراع بين القديم والحديث تطابقا في الامتدادات، فكل قضية استحدثت لنفسها مسارا خاصا وفق علاقتها مع الثقافة الوافدة، وما راكمته من دراسات في النص القرآني وتأملات فيه، بغض النظر عن طبيعة تعاملاها معه. وبذلك تعددت تلك القضايا وتنوعت مفاهيمها. غير أن حصر ها في بحث واحد مطلب عسير، وبخاصة إذا كان البحث لا يروم التتبع والرصد فحسب، وإنما يعمد إلى تقديم نماذج بعينها يراها كفيلة برسم الامتداد الذي تولد عن تلك الأصول التي حصرها. وقد يكون سبيله في ذلك الانتقاء إلى جانب ارتباط القضايا بالقضية المركزية وامتداد بعض مفاهيمها تلك القضايا إلى النقد العربي الحديث، حيث استدعت للدلالة على السبق الزمني وتوكيد حداثة كثير من القضايا النقدية العربية القديمة، والدعوة إلى معاودة النظر في قضايا النقد القديم، بعد أن أثبت بعض مفاهيمه جدارة قراءة النصوص الأدبية، وأحقية اعتمادها أدوات إجرائية لا يشك في فاعليتها.

من التوجيهات التي قدمها النقد العربي القديم للمبدعين الوضوح في الشعر والابتعاد عن الغموض فطالبوا باختيار سهولة الكلام ووضعه في مواضعه وانكشاف معانيه، وقرب تناوله، وفهمه من عامة الناس، والبعد عن

التعقيد لأن الشعر المعجز الذي يطمع فيه من سمعه، فيحاول مثله، فيلقى النجم أقرب منه منالا[1] . اعتبر الوضوح عند كثير من الدارسين مقياسا للعمل الإبداعي وألحوا عليه رافضين التعبير الذي به مسحة من الغموض، لأنه يرهق المتلقي ويتعب فكره فهؤلاء يريدون تواصلا مباشرا بين المبدع والقارئ دون مشقة أو جهادٍ، وفي هذا مغالطة حيث إن المبدع لا يبدع إلا بعد جهد كبير ومخاض عسير، وتفكير عميق، ولذلك يفترض أن يكون الأمر كذلك بالنسبة للمتلقي في فهمه لهذا النتاج. فالقارئ اعتاد على نمط معين من الشعر يسمعه، بخصائص فنية متكررة، يساعده على ذلك مجموعة من النقاد " الحراس " على أنه يبقي المبدع يعبر في إطار ما اعتاد عليه القارئ، فابن طباطبا يحذر من الكلام الغث المستكره الغلق، والإشارات البعيدة، والإيماء المشكل، ويفضل استعمال ما يقارب الحقيقة من المجاز[2]،لأن ذلك سيخالف الطريقة العربية التي تعودها المتلقي وألفها، وعليه فأي خروج عليها يدخل ضمن دائرة الغموض والاستغلاق. ومن الذين مالوا إلى الوضوح والابتعاد عن الغموض أيضا أبو هلال العسكري الذي رأى أنه ((قد غلب الجهل على قوم فصاروا يستجيدون الكلام إذا لم يقفوا على معناه إلا بكد، ويستفصحونه إذا وجدوا ألفاظه كزة غليظة وجاسية غريبة، ويستحقرون الكلام إذا رأوه سلسا عذبا، وسهلا حلوا، ولم يعلموا أن السهل أمنع جانبا، وأعز مطلبا، وهو أحسن موقعا وأعذب مستمعا.))[3]وهو ما ذهب إليه ابن سنان حيث عد الوضوح شرطا من شروط الفصاحة وأن ((يكون معنى الكلام واضحا ظاهرا جليا لا يحتاج إلى فكر في استخراجه، وتأمل لفهمه، وسواء كان ذلك الكلام الذي لا يحتاج إلى فكر منظوما أو منثورا))[4]فلا حرج من الوضوح عند هؤلاء النقاد، ولا مجال لأتعاب الفكر في البحث عن الدلالة داخل النص وخارجه.

لم يلاق قارئ الشعر العربي صعوبة في التواصل مع الشاعر قبل عصر أبي تمام الذي أعلن ميلاد تحول واسع في الشعر العربي، فأوقع النقاد في

حلقة عنصري " المبدع . القارئ " ومنذ أن أجاب أبو تمام سائله الذي وقف حائرا أمام شعره / لما تقول لما لا يفهم/ ويجيبه أبو تمام على الفور / ولما لا تفهم ما يقال/، استخلص بعض النقاد أن ((. الشعر فن يتطلع ويتخطى. . يجب أن تنشأ مع كل شاعر طريقته التي تعبر عن تجربته وحياته، لا أن يرث طريقة جاهزة، فلا طريقة عامة نهائية في الشعر. . على القارئ أن يرقى إلى مستوى الشاعر، وليس على الشاعر أن يقدم للقارئ أفكارا بأسلوب يعرفه الجميع. وهذا يعني أن للشاعر لغة خاصة غير لغة الجمهور، مثقفين وغير مثقفين))[5]وهو نفس ما يلاحظه القارئ لشعر أبي تمام مثلا.

لم يعد الشاعر مضطرا لتقليد طرائق وقوالب جاهزة يبدع على مقاسها. إذ من الضروري ألا يصبح القارئ سلبيا ينتظر الشاعر أن يقدم له أشياء يعرفها فعليه ابتداء من هذا العصر أن يستعد ويجد إذا أراد التواصل مع الشاعر. ولذلك اختلف أبو إسحاق الصابي مع الذين رفضوا الغموض في الشعر وزعم ((أن الحسن من الشعر ما أعطاك معناه بعد مطاولة ومماطلة))[6] ، فليس الغموض مما يعاب فقدءيأتى به لتعظيم الشعر وتفخيمه لدى السامع، أو لأن فيه مزية ليس للوضوح مثلها ((ومن المركوز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاشتياق إليه ومعاناة الحنين نحوه كان نيله أحلى، وبالميزة أولى، فكان موقعه من النفس أجل وألطف وكانت به أظن وأشغف))[7]يعد عبد القاهر الجرجاني الغموض مقوما فنيا شريطة ألا يصير إلى تعقيد يتجاوز الحد المقبول فإنك إذا قرأت ما قاله العلماء فيه وجدت جله، أو كله، رمزا،ووحيا،وكناية، وتعريضا، وإيماء إلى الغموض من وجه لا يفطن له إلا من هو مهيأ لفهم تلك الإشارات[8]، لأن الغموض فيه الإيحاء والإشارة الفنية، وجمال العبارة،فليس المقصود من الغموض هو الاستغلاق الذي يستحال فهمه ((وإنما المقصود غالبا،هو الغموض الذي

يخيم على القطعة الأدبية،فيسبح الدخول إليها مقتصرا على ذوي الإحساسات الفنية المرهفة التي تهيأ لها مشاركة الأديب الرمزي ببعض تأثراته وترسماته الذاتية. وإن امتنع الدخول إلى عالم الأديب فعلى الأقل،النفاذ إليه من خلال ثقوب الصور والتهويمات المرتسمة على جوانب القطعة الأدبية.))[9] ولذلك اعتبر ضروريا عند كثير من شعراء الحداثة وعدد غير قليل من نقادها لأنه نابع من طبيعة الشعر ذاتها .

أرجع حازم القرطاجني غموض المعاني إلى ضروب من المقاصد،حيث إن ((وجوه الإغماض في المعاني:منها ما يرجع إلى المعاني أنفسها، ومنها ما يرجع إلى الألفاظ والعبارات المدلول بها على المعنى، ومنها ما يرجع إلى المعاني والألفاظ معا))[10]، فالغموض عنده لا يخص وجها يعينه.

منذ ظهور الشعراء الذين حاولوا الإبداع على غير أنموذج الذي يربطون به أنفسهم والنقاد لهم بالمرصاد، إذ رأوا أن ذاك تمردا على التقاليد الفنية. وبخاصة أن الشعر عند أبي نواس وأبي تمام مثلا لم يعد ((تقليدا لنموذج تراثي ولم يعد كذلك تقليدا للواقع. صار إبداعا لا يتم إلا بدءا من استبعاد التقليد والواقع معا. إنه خلق يمارسه الشاعر، فيما يخلق مسافة بينه وبين التراث من جهة، وبينه وبين الواقع من جهة ثانية))[11]، ولعل ما جعل شعره متهما بتكسير عمود الشعر الأنموذج ،غموضه وتعقيده، وتجاوزه ببساطة ما كان مألوفا، فهوجم وجرد من شاعريته و((كان ذلك في العصر العباسي الذي شكلت فيه مدرستان شعريتان، عمودية وحديثة أو محدثة، ويمكن القول إنه بإزاء هاتين المدرستين أو المذهبين الشعريين شكل اتجاهان نقديان، أحدهما ينتصر للغموض ويعده شيئا داخلا في طبيعة الشعر والآخر ينتقده منتصرا للوضوح عليه.))[12] فأصحاب المذهب القديم دافعوا عن الوضوح (عمود الشعر) وبخاصة عندما فاجأهم بالشعر الجديد وتعبيراته المخالفة لما كان مألوفا.

من خلال هذه الآراء المختلفة للنقاد عد((الغموض لاسيما كثيره، من عيوب الشعر عند أكثرهم، لكن القليل منه محمود، كالتعريض الخفي الذي

يبدو أبلغ من التصريح الظاهر. لكن بعضهم يعتبر الغموض خصوصية الشعر الجيد، لأن الشعر لا يمكن إلا أن يكون غامضا في رأيهم، وفي المقابل فإن بعضا آخر يرى الغموض شرا كله، وأن الوضوح مطلوب في الشعر والنثر من أجل أن يكونا مفهومين))[13]والحقيقة أن العملية الإبداعية والمراحل التي يمر بها تكون النص لا تدعو إلى الوضوح دائما، بل تدعو إلى التأمل وإعمال الفكر، وهذا يتطلب قارئا يتمتع بطاقة معرفية نوعية تمكنه من فك شفرات النص وتبديد غيومه فينكشف له المستور والبعيد، أما في حالة ضآلة الجانب المعرفي فالنص يبقى متأبيا مستعصيا، غامضا، فالزاد المعرفي يحدد درجة الغموض من عدمه.

ارتبطت قضية الغموض في الشعر مع المفهوم المتواضع عليه للشعر والغايات التي ترصد له، فكلما كان ذلك الشعر موجها للتوعية وبث فضائل الأخلاق استحسن النقاد الشعر السهل الواضح، وكلما عد عملا فنيا، لا تتداخل وظائفه مع وظيفة الإصلاح وتأجيج القلوب استحسن غموضه واستقبحت مباشرته. وتقريريته، إذ هو عندهم موجه لغير عامة الناس ولا هو من اهتماماتهم.

تتباين الرؤى حول الغموض قي الشعر أيضا، حين تكون القواعد الضابطة للشعر صارمة تصل حد القداسة، النسج على غير منوالها يدخل صاحبها دائرة الغموض. والغموض هنا نسبي مرتبط بطبيعة الالتزام بالمعايير المحددة سلفا. أما حين يتم الإبداع داخل تلك الحدود، فإن الشعر فيها يبدو سهلا بسيطا لا تعقيد فيه. ومن ثم تصبح قضية الغموض نسبية تقترن باستجابة المتلقي أو نفوره. وإذا كانت مستويات التلقي مختلفة فإن ردود الأفعال متباينة أيضا. تصل أحيانا درجة وصف العمل الشعري بالإسفاف وترتقي أحيانا أخرى إلى مصاف التميز والتفرد. بناء على درجة الوعي التي

يتصف بها القارئ. فالشاعر يدعو المتلقين باستمرار إلى السمو بأفكارهم ومعارفهم ليكونوا قادرين على التواصل مع ما يبدعه. والحقيقة أن قضية الغموض في الشعر العربي لم تطرح بوصفها قضية جوهرية تحدد طبيعة العلاقة بين الشاعر ومتلقيه إلا بعد أن صقلت مواهب الشاعر ولقحت بالمعارف الجديدة التي اقترحها الامتزاج الثقافي. ومن هنا يأتي نفور مناصري القديم من شعر أبي تمام. فشعره يجسد أنموذج المثقف الجديد الذي لا يكتفي بالسليقة كما أسستها الشعرية العربية، بل يعمد إلى تعزيزها بما توافر لديه من رؤى وأفكار تصل أحيانا درجة الاستدلال العقلي.

احتفظت طلائع النقد العربي الحديث بالمفاهيم الكبرى التي حددها النقاد القدماء، وانقسموا إزاء الغموض إلى فرقين الأول مناصر للوضوح والبساطة اعتمادا على ارتباط الشعر ببيئته، والثاني محتضن للغموض داع له، لا يصبح فيه القارئ مستهلكا سلسا يستقبل العمل الشعري، دون أن يجهد نفسه في فك شفراته وتأويل بنياته. ولم تقدم اقتراحات ملائمة تراعي القضية في أبعادها الثقافية والإيديولوجية وتم الاكتفاء بترديد ما جاء في المدونة النقدية العربية القديمة، ولم يتعد دور الناقد في هذه المرحلة غير الانزياح إلى طرف دون الآخر. ولم يشر أيضا –في الغالب-إلى أصول القضية ومنطلقاتها، ذاك أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بقضية اللفظ والمعنى. فإذا كان اللفظ عمدة على أساسه يصنف الشعر إلى جيد ورديء فإن مجال الإبداع والابتداع فيه مفتوح، قد يتعدى أحيانا حدود ما هو مألوف ومتعارف عليه، ومن ثم ينشأ الغموض، حيث لا يصبح العمل جاريا وفق سنن اللغة المعهودة. والشيء نفسه حول المعنى، يضرب بها الشاعر مضارب المجهول والغامض والغريب، ليكون سباقا إلى ما لم يصله غيره، وذاك وجه من وجوه الغموض. مادام الغموض في عمومه متوقفا على القارئ وحده.

استحدثت معضلة الاتفاق حول ضوابط دقيقة لقضية الغموض وإزالة الالتباس اختلافا حول ما ينبغي تسميته غموضا وما يصلح تسميته تعقيدا في ذاته مع الشعر الجديد. فقد استفز ذلك الشعر مجموع نقاد العربية فوقفوا أمامه حائرين لا يعرفون الطرائق الكفيلة بقراءته وتقديمه. وبخاصة أن رواد ذلك الشعر لم يستسيغوا في غالبيتهم ربط العملية الإبداعية بحاجات المجتمع والتعبير عن قضاياه بلغة يدرك كنهها الجميع. فهم يكتبون لقارئ لم يولد بعد. ومن هنا أعيد إحياء القضية وإن بمقاربات جديدة، بعضها مستوحى من المنجز الغربي.

توسل النقد العربي الحديث في سبيل الحد من إكراهات قضية الغموض بأدوات جديدة، تحاول دراسة القضية من أساسها. ومن أجل ذلك ميزوا بين الإبهام والغموض. وقدموا لذلك بيتا شعريا للمتنبي يوضح بجلاء الفرق بين المصطلحين:

وما مثله في الناس إلا مملكا * أبو أمه حي أبوه يقاربه

فهذا البيت مبهم ((لأن المشكلة الأساسية فيه لا ترتبط بالخيال أو بشيء منه وإنما هي قبل كل شيء مشكلة لغوية قائمة في طبيعة التركيب اللغوي نفسه. وفهم البيت –على هذا الأساس-يتطلب منا حل مشكلة هذا التركيب اللغوي لا أكثر ولا أقل، فبمجرد أن نحدد عائد الضمائر في هذا البيت تكون كل المشكلة قد حلت، ويكون المعنى قد اتضح تماما))[14] فالإبهام مرتبط بالاستعمال اللغوي أكثر من طبيعة جنوحه نحو معنى غامض لا تفك ألغازه.

استحسن النقد العربي الحديث الغموض ورآه مكونا أساسيا من مكونات الشعر، لا تحلو نسائمه إلا بوجوده، واستقبحوا الشعر البسيط الواضح الذي لا يرتبط بالتجربة الشعرية ولا يقدم الأشياء في أعماقها،

مكتفيا بما ظهر من قشور لا تنفذ إلى الأغوار. فالغموض((حقيقة واجبة الوجود في النص الشعري. تتموضع في قلب السياق الإنشائي، الذي يكتفي بذاته، ويحقق هويته بعيدا عن مراهنات الواقع وقواعد الاستدلال المنطقي الواضح. إنه طاقة الإبداع في النص التي تفتح مداه على عوالم لا نهائية من الدلالات الإيحائية.))[15]تأخذ القارئ إلى عوالم لا متناهية فتكسر وتيرة الرتابة والمعهود، وتدعو إلى معاودة النظر لتحقيق التواصل مع أجواء لا عهد له بها.

غير أن بعض المحدثين غالوا في الاعتداد بالغموض، فطلبوه لذاته وعدوه طاقة شعرية خلاقة لا تقوى المكونات الأخرى على القيام بالوظائف المنوطة به. بل إن قضية الغموض وصلت إلى مستوى القطيعة المعلنة مع المتلقي، وإعلان بعضهم عدم حاجتهم لجمهور لا يرتقي إلى مستواهم المعرفي.[16] مما ولد إشكالات جديدة تمحورت حول طبيعة العلاقة بين المبدع والمتلقي. وعلى أساسها تم التمييز بين القارئ النموذجي والقارئ الافتراضي مقابلا للمؤلف الافتراضي. ومن ثم صار الحديث مسهبا حول لمن يكتب المبدع؟ وما غايات الكتابة؟ وهل الكاتب ينتظر قارئا بعينه؟ أم أن المبدع لا يكتب في الحقيقة إلا نفسه، ولا يعد القراءات والتأويلات اللاحقة بنصه إلا مجرد مقاربات، هي إلى التقدير أقرب. وذاك إشكال جديد لم تقو نظرية التلقي على تجاوزه أو تقديم حلول دقيقة لانعكاساته، على الرغم من التصورات الموضوعية التي وضعت القارئ غير بعيد عن المبدع، تحقق قراءته سلطة خاصة، لا يصبح وفقها النص مغلقا يترجم رغبات المبدع، بل تفتحه على احتمالات عديدة تبنى تبعا لأفق انتظار المتلقي، يؤول وفقه العمل الأدبي متساميا على سلطة بينته ومقصدية صاحبه.

ومهما يكن فقضية الغموض لازالت في أوج بريقها، تقدم مرة على أنها مخلص المبدعين من إكراهات القراء ومن رغباتهم الآنية، وتقدم مرة أخرى

على أنها أداة يتوسل بها الشعراء الابتعاد عن المحاكمات المعدة سلفا ويجنحون بها إلى عالم لا يحبذون أن يكون جمهورا القراء طرفا فيها. فمملكة الشعر لا يقتحمها إلا من كان ضاربا بسهم في الابتهاج بالجمال ومنشدا للغموض الفني.

الإحالات:

[1]-ينظر الآمدي، الموازنة،تح،محمد محي الدين عبد الحميد،د،ت، ص. 10 . 11

[2]-ينظر ابن طباطبا، عيار الشعر،تح،عباس عبد الساتر،مراجعة نعيم زرزور،دار الكتب العلمية،لبنان،1982 ، ص. 44 . 47 . 123 . 124

[3]-أبو هلال العسكري، الصناعتين،تح،علي محمد البجاوي،محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية، بيروت،1998، ص. 60

[4] - ابن سينان الخفاجي، سر الفصاحة، تح، علي فودة، مكتبة الخانجي، مصر، 1994، ص. 259

[5] -أدونيس مقدمة للشعر العربي، دار العودة، لبنان، 1983، ص. 43

[6]-ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر،تح،أحمد الحوفي، بدوي طبانة،مكتبة نهضة مصر ومطبعتها،مصر،1959، 2 / 414

[7]-عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة،تح،د.محمد الإسكندراني،د.م.مسعود،دار الكتاب العربي،بيروت،1998، ص. 114

[8]-ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،تح،محمود محمد شاكر،مكتبة الخانجي،القاهرة،1992، ص. 250 251

[9]-ياسين الأيوبي،مذاهب الأدب ، معالم وانعكاسات، الجزء الثاني . الرمزية . ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1982،ص.33

[10]-حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء،تح،محمد الحبيب بن خوجة،دار الغرب الإسلامي، لبنان،1981، ص. 172

[11] أدونيس، الثابت والمتحول:بحث في الإتباع والإبداع عند العرب، صدمة الحداثة،بحث في الإتباع والإبداع عند العرب،صدمة الحداثة،دار العودة،1979، 3 / 18

[12]-عبد الرحمان محمد القعود، الغموض في شعر الحداثة، العوامل والمظاهر وآليات التأويل، عالم المعرفة، ع 279، 2002، ص. 7

[13] -مصطفى الجوزو، نظريات الشعر عند العرب،/الجاهلية والعصور الإسلامية/، نظريات تأسيسية ومفاهيم ومصطلحات،دار الطليعة،لبنان،2000، ص. 342

[14] -عز الدين إسماعيل ، قضايا الشعر المعاصر قضايا وظواهره المعنوية ، دار العودة بيروت، 1981، ص 189..

[15] -إبراهيم رماني، الغموض في الشعر العربي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991، ص.93.

[16] - ينظر، عبد الرحمن محمد القعود، الإبهام في شعر الحداثة العوامل والمظاهر وآليات التأويل،ص.294.

سوسيولوجيا الثورة في الفكر الخلدوني
دراسة معاصرة للربيع العربي في ضوء مقدمة ابن خلدون

د. الرواشدة علاء زهير
جامعة البلقاء التطبيقية

Abstract:

This is an induction sociological analytical study for Ibn khldoun revolution thinking aims at identifying revolution concept as mentioned in ibn Khadoun introductory and concepts that have the same meaning as war ,coup d'état in addition to identify forms ,aims ,reasons , ways ,results ,characteristics of leaders of revolutions and its effects on political and social life .and trying to predict the future of Arabic spring in light of Ibn Khaldoun Thoughts

.And through analytical deep induction method for the revolution and wars related chapters in Ibn Khaldoun introductory, and the most important references that discussed the subject directly. After presenting , discussing and analyzing the study concluded a group of conclusions about revolutions concept, its reasons ,forms and results.

Keywords:

party spirit - coup d'état -war -revolution status.

يجد الباحث نفسه وهو يتناول بعض الجوانب من شخصية ابن خلدون ،واستطلاع آرائه الثاقبة في مسائل الاجتماع الإنساني ،أمام شخصية علمية نابغة،اكتسبت دراية واسعة بشؤون الحكم والسياسة،من خلال تقلبه في المناصب،ومعايشته للسلاطين وحواشيهم، ولذلك جاءت أراءه مشبعة بهذه

الخبرة،طافحة بملاحظاته النابعة من تجاربه المكتسبة من اطلاعه العلمي ومراسه السياسي.

ولذلك يحتل ابن خلدون في التراث العربي الإسلامي وفي الفكر الغربي المعاصر،مكانة متميزة ،فهو أحد الرواد الذين شيدوا البناء الفكري لصرح العلوم الإنسانية، وعلى رأسها علم الإجتماع،وينظر إليه على أنه صاحب رؤية حضارية خاصة ،ولاسيما فيما يتعلق بدراسة التاريخ البشري ،والمجتمع الإنساني والعمران الحضاري ،ويتجاوز بعض الدارسين له ذلك فيتحدثون عن عبقريته في الفكر الاقتصادي والتربوي والسياسي وغير ذلك من الحقول المعرفية.

لقد كان ظهور العلامة العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر بمثابة الانعطافة الكبرى التي غيرت أسلوب التفكير ومنهج النظر في شؤون العمران البشري والاجتماع الإنساني،وقد وضع ابن خلدون لهذا الاجتماع جملة من الحاجات هي بمثابة الأركان التي يتكىءعليها الاجتماع البشري (لاكوش ،1974).

و ابن خلدون هو ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي كنيته "أبو زيد" ، عالم عربي شهير وواضع علم الاجتماع الحديث حيث خرج بنظرياته الاجتماعية حول قوانين العمران وملاحظاته الدقيقة حول قيام وسقوط الدول وأعمارها و أطوارها , كان يهو الاطلاع على الكتب والمجلدات التي تركها العلماء السابقين وذلك لكي تتكون عنده خلفية علمية يستطيع أن يستند عليها بأفكاره وهذا بالإضافة لتمتعه بالطموح العالي والثقافة الواسعة .

ولد بتونس عام 1332م لأسرة من أصول يمنية هاجرت الأسرة مع بداية سقوط الأندلس , اقبل ابن خلدون على العلم وقام بدراسة القران الكريم وتفسيره والفقه واللغة بالإضافة لعدد من العلوم الأخرى.

يعتبر ابن خلدون من الشخصيات الإسلامية الفذة التي أغنت المكتبة العربية بالكثير حيث كان من السباقين في طرح كم كبير من الأفكار والنظريات

، واستطاع أن يتوصل اليها قبل الكثيرين ممن يدعون الأسبقية ، وفي مجالنا في علم الاجتماع فأنة يعتبر المؤسس لهذا العلم قبل أوجست كونت و فيكو .

توفي ابن خلدون في مصر عام 1406م ,وكانت شخصية ابن خلدون ولا تزال جذابة من كل جوانبها ,ولكن جانبين منها قد جذبا أنظار القدامى والمحدثين من الباحثين ,وهما الجانب الفكري والثقافي والجانب السياسي ,وتتميز نظرياته بأنها صالحة لكل زمان ومكان لأنها مستقاة من القران الكريم ,والأحاديث الشريفة,فهذا المؤرخ العلامة أول من حفظ القران الكريم واستقى منه نظرياته في العمران ,والدولة والتربية وعلم الاجتماع .(عبدالواحد ، 1984)

وتحقيقا لاهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لمقدمة ابن خلدون وبالذات الفصول الخاصة بنظرية العصبية والثورات والحروب بالإضافة إلى اختيار أهم المراجع التي تحدثت عن ذات الموضوع .

مشكلة الدراسة :

في ظل ما يشهده العالم العربي المعاصرمن حركات اجتماعية وتغيرات ،وثورات يكون للحديث عن فكر ابن خلدون الثوري اهمية كبرى ،قد يساعدنا على فهم ما يجري في واقعنا من خلال استقراء الماضي والمقارنه معه،على الرغم من ان ابن خلدون لم يحدد فصل خاص بالثورات واسبابها كما فعل بالكثير من المواضيع الاخرى، والتي حدد لها فصل او اكثر في مقدمته، لذلك سيتم تجميع افكارابن خلدون حول موضوع الثورات مع ملاحظة ان كلمة ثورة لم ترد الا نادرا في مقدمته، لكن وجد ما يعتبر اليوم بالوضع الثوري ، حيث تم تجميع اراء ابن خلدون من فصول عدة في المقدمة، وبناء على ذلك فأن هذه الدراسة ستعرض تعاريف لبعض المفاهيم التي تعبر عن وجود وضع ثوري كلثورات والانقلاب والحروب....

كما سيتم تناول جزء من فكر وأراء ابن خلدون في موضوع الثورات حيث سيتم التعرف الى اهداف الثورة واسبابها الظاهرة والكامنه من وجهة نظر ابن خلدون .وسيتم الحديث عن ما بعد الثورة ونتائجها من حيث الاستيلاء على الحكم، وهو نقطة البداية عند ابن خلدون لنشأة دولة جديدة قوية ،ودور العصبية بأعتبارها المحرك الاساسي في هذا الموضوع.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الى التعرف على

- مفهوم الثورة عند ابن خلدون والمفاهيم التي تحمل نفس المعنى كالانقلاب ، والحرب.
- اهداف الثورات عند ابن خلدون .
- صفات قادة الثورات
- اسباب الثورات عند ابن خلدون.
- اشكال واساليب الثورات عند ابن حلدون.
- نتائج الثورة وماذا يحدث بعد نجاحها.
- استشراف مستقبل الربيع العربي في ضوء طروحات ابن خلدون

أسئلة الدراسة: تحاول هذه الدراسة الاجابة عن الاسئلة التالية:

- ما مفهوم الثورة عند ابن خلدون مقارنة بالمفاهيم التي تحمل نفس المعنى كالانقلاب والحرب؟
- ما اهداف الثورات عند ابن خلدون ؟
- ما صفات قادة الثورات ؟
- ما اسباب الثورات عند ابن خلدون؟
- ما اشكال واساليب الثورات عند ابن حلدون؟
- ما نتائج الثورة وماذا يحدث بعد نجاحها ؟
- ما مستقبل الربيع العربي في ضوء طروحات ابن خلدون؟

أهمية الدراسة : تتلخص اهمية الدراسة بما يلي:

- في ظل ما يشهده العالم العربي المعاصرمن حركات اجتماعية وتغيرات ،وثورات يكون للحديث عن فكر ابن خلدون الثوري اهمية كبرى ،قد يساعدنا على فهم ما يجري في واقعنا من خلال استقراء الماضي والمقارنه معه

- أن العصبية كانت المحور الأساسي الذي تدور حوله أبحاث ابن خلدون ونظرياته لذلك تكمن أهمية هذا البحث في محاولة التعرف على مفهوم العصبية بأعتبارها من المقولات النظرية الهامة التي استخدمها ابن خلدون في تفسير وفهم المجتمع.

- التعرف ومحاولة تفسير وتوضيح مفهوم واسباب واشكال واساليب الثورات والحركات الاجتماعية التي تحدث عنها ابن خلدون من خلال النظريات والدراسات التي قدمها .

- كما تستشرف هذه الدراسة الربيع العربي في ضوء طروحات ابن خلدون .

- ان استقراء اراء وافكار ومقولات ابن خلدون في الحركات والثورات والحروب و الدولة قد تساعد على فهم ما يجري في مجتمعاتنا العربية المعاصرة من تغيرات شاملة.

المفاهيم :

بما أن البحث سيتناول موضوع الثورة عند ابن خلدون فلا بد من تعريف هذا المفهوم وبعض المفاهيم الأخرى والتي تتداخل معها في المعنى مثل الحرب والثورة الاجتماعية والانقلاب حتى نتمكن من تحديد مفهوم ابن خلدون للثورة من ثم تحرى أسبابها .

***الحرب** حيث عرفها بعض المفكرين " أنها صراع عنيف بين القوات المسلحة من قبل أمتين أو دولتين أو حاكمين أو حربين في نفس الأمة أو الدولة

أو استخدام القوة العسكرية ضد قوة أجنبية أو حزب معاد في نفس الدولة "(الشكعة,1988) يلاحظ من خلال هذا التعريف أن وجود القوة العسكرية وتدخل القوات المسلحة كأحد أطراف النزاع شرط في الحرب .

اما **الانقلاب**: فيقصد به "عملية الاطاحة الفجائية والسريعة والعنيفة بالنخبة الحاكمة ، واستبدالها بنخبة اخرى اعتمادا على بعض عناصر القوة كالجيش والبوليس دون مشاركة شعبية ودون تغيرات اساسية في طبيعة النظام السياسي وانماط توزيع عناصر القوة في (الشكعة،1992: 19).فيلاحظ ان الانقلاب يكون هدفه السلطه الحاكمة فقط، ويأخذ طابع السرعة والعنف ولا يكون هناك تدخل من الشعب ، وهذا يعني تغيير الاشخاص الذين يحكمون فقط.

أما **الثوره** فلها عدة تعريفات نذكر منها :

- عرفت الثوره بشكل عام " بأنها التغيير الجذري للواقع الفاسد "

و عرفت كذلك بأنها " مرحلة بناء حتمية في تطور المجتمع تكمل أسبابها في التناقضات التي يقوم عليها البناء الاجتماعي و بالذات التصادم الحاصل بين قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج و التنافر بين الطبقات و قانون الثوره الاجتماعية و هو القانون الأساسي للانتقال من مرحله اجتماعية اقتصادية إلى أخرى ".(الشدادي، 2002) .

ويلاحظ هنا التشابه ما بين الثورة والانقلاب بأستثناء المشاركة او التعبئة الجماهيرية والتي تكون اساسية لاحداث التغيرات في الثورة، وتعبئة الجماهير واعدادهم لمرحلة جديدة يتم فيها اجراء تغيرات شاملة لبنية المجتمع. كما يلاحظ الهدف المشترك ما بين الثورة والانقلاب من حيث هو السلطة والنخبة الحاكمة، لان التغير لها هو السبيل لاجراء التغيرات الاخرى في المجتمع وبشكل شمولي.

وأشار متروك الفاتح إلى تعريف زمرمان الثوره لأنها تعني " الاطاحه الناجحة بالنخبة أو النخب الحاكمة من قبل نخبه أو نخب أخرى و هذه الاخيره عادة ما تقوم بعد الاستيلاء على السلطة و التي تتضمن قدرا من العنف و تعبئة الجماهير بإحداث تغيير جذري في البيئة الاجتماعية و كذلك في بنية السلطلة . كما تناول الفالح تعريف تيلي للثورة حيث عرفها بأنها "الاطاحه بالسلطة من قبل جماعه ما معباه نحو أفضل بالقوه و التي تعني استخدام و سائل عنيفة في الاطاحه , وفرض الإذعان على مجموعات أخرى (الفالح,1996,ص172-173) .

ان التعريفات السابقة اتفقت على أن هناك تغير سوف يطرأ أكان على مستوى النخبة الحاكمة أو على مستوى المجتمع ككل ، وهذا ما فرق بين مفهوم الانقلاب وبين مفهوم الثورة التي تكون اعم من حيث التغيرات التي تترتب على حدوثها،رغم أن التداخل فيما بينها حاصل كما يلاحظ من خلال تعريف تيلي للثورة والتي حددها بالاطاحه بالسلطة و لم يشترط المشاركة أو التعبئة الشعبية كما ذكر زمرمان في تعريف ألثوره , و هناك تعريفات للثورة بعضها حدد الأسباب التي تدعو إلى حدوث الثورات و كانت بتركيز البعض على العوامل الاقتصادية و نمط الإنتاج و صراع الطبقات بينما ركز البعض الأخر على إدخال العوامل النفسية من الإحباط و السخط و الحرمان النفسي كأسباب تدفع الجماهير إلى ألثوره .

كما أشار البعض إلى أن الأنساق و القيم و الاختلال في توازن المجتمع و مؤسساته بما فيها المؤسسة السياسية هو من أسباب و وقوع الثورات . كما نظر الآخرون إلى الديناميكية للجماعات المتنافسة باتجاه السلطة و سيطر عليها من منظور الصراع السياسي و ضعف السلطة المركزية و مراكز القوه وتحالفاتها و المسألة التعبوية

لذلك نرى و بكل الحالات أن هناك جماعه أو قوه متأهبة لإحداث تغيير في المجتمع و غالبا ما يكون بالثورة و الاستيلاء على السلطة و هي عند الماركسية الطبقة العاملة المستغلة و في النظريات النفسية مجموعه محبطه ترتبط بالحرمان أو ذات التوقعات أو الطبقات الوسطى والنظريات السياسية للثورة هي جماعة تحالف سياسيه .و بالعودة إلى تيلي فنجده حدد شروط للوضع الثوري بما يلي: (الفالح,1996,ص173).

1. توافر القوى المنافسة و ظهورها كبديله للسلطة .
2. درجة و مستوى الالتزام و الدعم للمطالب .
3. تشكل التحالفات بين القوه المتنافسة .
4. عجز أو عدم رغبة الحكومة في مواجهة تلك القوى .

و بذلك نكون قد عرضنا بشكل سريع بعض التعاريف التي تناولت الحرب والانقلاب و الثوره الاجتماعية حتى نستطيع أن نبين أفكار ابن خلدون في الثوره أو الوضع الثوري من خلال مقدمته .

1.الحروب وانتاج الثورات في الفكر الخلدوني :

يعتبر ابن خلدون الحروب و الثورات امر طبيعي وهي موجوده وسببها يكون ارادة الانتقام ,انتقام البشر بعضهم البعض وتصب كل لجماعته حيث يذكر في مقدمته.

" اعلم ان الحروب انواع المقاتله لم تزل واقعه في الخليقه منذ بدأها الله واصلها ارادة انتقام بعض البشر من بعض ويتعصب لكل منها اهل عصيبته فاذا تذمروا لذلك ولا توافقت الطائفتان احدهما تطلب الانتقام و الاخرى تدافع كانت الحرب وهي امر طبيعي في البشر"(ابن خلدون , المقدمة ,ص270-271)

كما ذكر ابن خلدون كذلك ان " من اخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان على بعض فمن امتدت عينه الى متاع اخيه فقد امتدت يده الى اخذه الا ان يصده وازع "(ابن خلدون,ص132) .

والوازع هنا : يعتبر بمثابة صمام الامان الذي يحول دون وقوع العدوان

.

ومن الملاحظ ان ابن خلدون نسب سبب الثورات و الخراب و الدمار في الاوطان الى العرب و السبب كما يذكر بمقدمته "انهم امه وحشيه باستحكام عوائد التوحش واسبابه فهم قصار لهم خلقا وجبله وكان عنده ملذوذا لما فيه من الخروج على رقبة الحكم وعدم الانقياد للسياسيه .

" ان للعرب ميلا للتمرد واصطناع الثورات طبيعتهم النهاب من الاخرين واخذ اموالهم السياسيه تقف عاجزة عن ايقافهم بسبب خراب العمران "(ابن خلدون,ص151) , وعلى ما يبدو ان ابن خلدون قصد الاعراب في الباديه وليس العرب وهؤلاء تفرض عليهم طبيعة الحياه التي يعيشونها اللجوء الى الغزو لتأمين قوتهم ومكان بقائهم في ظل الظروف الصحراويه القاسيه التي يعيشونها وعلى ذلك يفند ابن خلدون اسباب العدوان والانتقام بما يلي : (ابن خلدون , ص27) .

1. الغيره والمنافسه وهي غالبا ما تكون بين القبائل والعشائر.
2. العدوان بين الامم الوحشيه كالعرب والتركمان والاكراد كون ارزاقهم تقوم على الغزو والاغاره .
3. الجهاد في سبيل الله \ غضب لدين الله .
4. حروب الدول مع الخارجين عليها والمانعين لطاعتها (اي المتمردين او الثوار انجاز لنا التعبير) .

حيث اعتبر ابن خلدون الصنفان الاولان حروب بغي وفتنه وصنفان الاخيران حروب جهاد وعدل. ويقول ابن خلدون ان الوصول الى الملك في البدايه يكون مشجع للمزيد من التوسع والتغلب على عصبيات اخرى. " اذا حصل تغلب بتلك العصيبه على قومها طلبت بطبعها التغلب على اهل عصيبه اخرى بعيده عنها "(ابن خلدون ،1999: 140) .

واعتبر ان الرغبة بالتوسع و طبع يرافق الغالب عند احرازه النصر فهو يتطلع دائما الى المزيد .

1–1 الثورة عند ابن خلدون:

رغم ان ابن خلدون لم بفرد فصل خاص بالثورة الا ان الوضع الثوري عنده يبدا عند ظهور عدد من العصبيات تتنافس باتجاه السلطة بظل وجود دولة تعيش الطور الاخير وهو طور الهرم والانهيار حيث تكون من الضعف السياسي والاقتصادي وتردي الاوضاع الاجتماعية وهنا تبرز العصبيات التي تتنافس باتجاه السلطة والملك مما اسماه بعض المفكرين "بالكامنة الثورية "(الفالح,ص177) . وهي موجودة عند ان خلدون وتترتبط بتواجد العصبيات المتعددة في الاقاليم . بحيث تكون الغلبة للعصبية الاقوى وتنتهي الثورة مع الانتصار والسيطرة وقد تكون هذه المرحلة عنيفه وقد لا تكون كذلك فالامر يتعلق بالدولة ومدى ضعفها ومن اين تكون الحركة الثورية هل هي من المركز او من الاطراف . ويشير ابن خلدون الى وجود مناصرين للوضع الجديد من المضطهدين ايام الحكم السابق حيث يقول ابن خلدون في مقدمته بوجود " مناصرين للوضع الجديد من المقهروين او من كانوا يستعشرون الظلم وكذلك يتفق مع من بقي ايضا منتبذا عنه من عشائر امتهم"(ابن خلدون ,ص146).

1–2 بداية الثورة عند ابن خلدون:

تبدأ الثورة عند ابن خلدون بنقطة حاسمة بين عهدين لدولتين, نهاية دولة ضعيفة وبداية دوله قوية فالطور الاول وهو النشاه " طور الطفر بالبغية وغلب المدافع والممانع والاستلاء على الملك وانتزاعه من ايدي الدولة في هذا الطور اسوة قومه في اكتساب المجد والمدافعة عن الحوزة والحماية لا ينفرد

دونهم بشيء لان ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع بها الغلب وهي لم تزل بعد بحالها "(ابن خلدون ,ص175) .

فالاستيلاء على الملك يكون عند ابن خلدون بالقوة وهنا يكون القائد واتباعه يعيشون ظروفا واحدة ويتشاركون بكافة امور حياتهم وهنا يوضح ابن خلدون ان هناك عقد ضمني بين الملك واعوانه المساندين له في حال التغلب على الدولة السابقة بالاشتراك بمكتسبات النصر.

ورد ابن خلدون الشجاعة الى البداوية حيث اعتبر الجيل الاول في الدولة هو الاشجع حيث جاء في مقدمته:"هذا الجيل الوحشي اشد شجاعة من الجيل الاخر فهم اقدر على التغلبي وانتزاع ما في ايدي سواهم من الامم "(ابن خلدون ،1999: 138)وبالتالي فالثورة وقادتها تكون بالجيل الاول على يدهم يزول ما تبقى من الدول السابقة ويبداون بانشاء دولتهم القوية.

والتي تكون على اساسين حددهما ابن خلدون بما يلي:

الاول: الشوكه والعصبيه المعبر عنهما بالحند.

الثاني: هو المال والذي منه نفقات الجند ولاحتياجات المللك في ادارة الدوله.

وتكون الدوله في بدايتها قويه ذات اسس سياسيه واقتصاديه متينه ومع تطورها تزداد قوه وحضارة وبنفس الوقت تبدأ عندها بذور الانهيار والفناء بسبب فساد الاسس التي قامت عليها الدوله حيث تأتي عصبيه اقوى (ثوره على الوضع القائم لتنهية ويبدأ من جديد عهد اخر)(الجابري,2001)

1-3 اهداف الثوره عند ابن خلدون:

أما اذا حاولنا معرفه اهداف الثوره والتي ترتبط بالعصبيه فهي عند ابن خلدون الملك هو غايه العصبيه حيث يذكر ابن خلدون في مقدمته .

" ان الملك هو غايه العصبيه وانها اذا بلغت الى غايتها حصل للقبيله الملك اما بالاستبداد او بالمظاهره على حسب ما يسعه الوقت المقارن لذلك "(ابن خلدون,ص139-140)

ويضيف " فالتغلب الملكي غايه للعصبيه "(ابن خلدون,ص139). بالاضافه الى تحقيق تغير اجتماعي واقتصادي في حياة المجتمع ويبدو هذا جليا عندما حدد ابن خلدون صفات اهل العصبيه الجديده والامور التي سيحرص هؤلاء على تحقيقها في المجتمع وهي بطبيعه الحال ستحقق الرفاه والعداله للناس الذين شهدوا اسوأ طور في حياة الدوله وهو طور الهرم والانهيار.

1–4 صفات قادة الثورات:

قام ابن خلدون بالتطرق الى الصفات التي يتحلى بها اهل العصبيه وهم قادة الثوره والذين على ايديهم يحدث التغير في المجتمع سواء اكان التغير السياسي بالوصول الى السلطه او التغير الاجتماعي بالحرص على ايجاد قيم اخلاقيه وسلوكيه وتحقيق العداله بين افراد المجتمع حيث يذكر في مقدمته :" فاذا نظرنا في اهل العصبيه ومن حصل لهم من الغلب على كثير من النواحي والامم فوجدناهم يتنافسون في الخير وخلاله من الكرم والعفو عن الزلات والاحتمال من غير القادر والقرى للضيوف وحمل الكل وكسب المعدم والصبر على المكاره والوفاء بالعهد وبذل الاموال في صون الاعراض وتعظيم الشريعه واجلال العلماء الحاملين لها والوقوف عندما يحد دونه لهم من فعل او ترك وحسن الظن بهم واعتقاد اهل الدين والتبرك بهم ورغبه الدعاء منهم والحياء من الاكابر والمشايخ والانقياد الى الحق مع الداعي اليه وانصاف المستضعفين من انفسهم والتبذل في احوالهم والانقياد للحق , التواضع للمسكين , استماع شكوى المستغيثين والتدين بالشرائع والعبادات والتجافي عن الغدر والمكر والخديعه ونقض العهد هذه خلق السياسه قد حصلت لديهم واستحقوا ان يكونوا ساسه لمن تحت ايديهم "(ابن خلدون,ص143) .

من الملاحظ ان ابن خلدون اعتبر هذه الصفات والاخلاق الكريمه من اخلاقيات السياسه وبها يستحق هؤلاء ان يكونوا قادة , واذا ما حدث ان

تدهورت الاخلاق وذهبت هذه الفضائل فان الامر خطير وينبىء ببداية النهايه حيث يذكر في مقدمته " وعكس ذلك انقراض الملك بفقدان الفضائل السياسيه منهم ويخرج الملك منهم ويتبدل به سواهم "(ابن خلدون,ص144) . من الملاحظ ان الشروط السابقه يجب استمرارها لضمان استمراريه الثوره اما عند تبدل الاحوال بتغيرها لعكسها والذي يأتي من التطور الطبيعي لعمر الدوله عند ابن خلدون , عندئذ تكون بدايه النهايه وتبدأ عصبيات اخرى بالتأهب للثوره على الوضع القائم وارجاع الامور الى نصابها الصحيح

2. الاسباب التي تؤدي الى حدوث الثورات:

عند الحديث عن الثوره فلا بدلنا ان نتذكر العصبيه عند ابن خلدون والتي تعتبر عامل اساسي في اي حركه تغير في المجتمع الانساني، فالعصبيه عند ابن خلدون تكون بالالتحام والاتحاد سواء كان ذلك بسبب النسب او الولاء او الحلف فهي القوه الكبيره التي تكون فيها المدافعه والمقاومه والحمايه والمطالبه , وقد حدد ابن خلدون مجموعه من الاسباب ظهرت بمواقع مختلفه في مقدمته استطعنا الوصول الى ما نعتقد انه سبب لحدوث الثورات عند ابن خلدون وهي كما يلي :(زياد, 2009)

2–1 العصبية:

العصبيه عند ابن خلدون هي المحرك للثوره ويبدو ذلك من خلال ما يلي:

1. تحتاج الثوره عند ابن خلدون حتى تنجح الى عصبيه قويه تفوق العصبيات الموجوده في مجتمع ما للوصول للملك, يذكر في مقدمته " فلا بد من عصبيه تكون اقوى من جميعها تغلبها وتستتبعها وتلتحم جميع العصبيات وتصبح عصبيه واحده "(ابن خلدون,ص139) وبما ان ابن خلدون ذكر سابقا ان الغالب يرغب دائما بالمزيد من الغلبه والنصر والتوسع لذلك

تعتبر العصبيه القويه سبب للمزيد من الثوره والتوسع , وهنا اشاره كذلك الى ما بعد النجاح بحصول الاتحاد بين العصبيات المتعدده , وهذا يذكرنا بالشروط التي وضعها تيلي للثوره حيث نجدها عند ابن خلدون متوفره فالقوى المتنافسه موجوده بالعصبيات وعجز الدوله عن المواجهة والتصدي لهم موجوده كذلك درجه ومستوى الالتزام لتحقيق الهدف بالوصول للسلطه موجود , وكذلك تشكيل التحالفات بين القوى المتنازعه .

2. اعتبر ابن خلدون ان العصبيه هي السبب المباشر في حدوث الثورات , وكلما تعددت العصبيات وتنوعت تزداد الخلافات وتظهر الثورات واسقاط الحكم حيث يذكر :" الدول التي تخلو من العصبيات يمتد فيها الحكم فتره اكبر ويكون فيها استقرار ولا تحتاج الى عصبيه كثيره ومثال ذلك مصر والشام "(ابن خلدون,ص132).

3. الملك عند ابن خلدون يأتي بالغلب والغلب يكون بالعصبيه والبقاء هنا يكون للاقوى الذي يرفض على الاخرين قبوله وفرض الطاعه له.

" الرئاسه لا تكون الا بالغلب والغلب انما يكون بالعصبيه كما قدمناه فلا بد في الرئاسه على القوم ان تكون من عصبيه غالبه لعصبياتهم واحده واحده لان كل عصبيه اذا احست بغلب الرئيس لهم اقروا بالاذعان والاتباع له "(ابن خلدون,ص132).

4. اشار ابن خلدون الى دور الدين في دعم العصبيه وحدوث الثوره او الانقلاب حيث يذكر بمقدمته " وحده الدين ايقظت وحدة النسب فازدادت العصبيه بذلك قوه واصبحت قادره على احداث انقلاب في الاوضاع "(ابن خلدون,ص164).

والدين اذا وجد مع وجود هدف مشترك فان الغلبه تكون حيث ذكر بمقدمته " انما يحصل بالتغلب والتغلب انما يكون بالعصبيه واتفاق الاهواء

على المطالبه وجمع القلوب وتأليفها انما يكون بمعونه من الله "(ابن خلدون,ص157) .

2–2 الأسباب السياسية :

1. ضعف الجيش وقلة اعدادهم بحيث لا يعتمد عليهم بالدفاع عن الدوله وهذا يرتبط بالاوضاع الاقتصاديه بسبب الترف وزيادة الضرائب على الناس حيث يذكر ابن خلدون ذلك في مقدمته:" يعظم الترف وتكثر مقادير الاعطيات لذلك فينقص عدد الحاميه وثالثا ورابعا الى ان يعود العسكر الى اقل الاعداد فتضعف الحمايه لذلك وتسقط الدوله ويتجاسر عليها من يجاورها من الدول او من هو تحت يديها من القبائل والعصائب ويأذن الله فيها بالفناء(ابن خلدون, ص169).

2. ظلم الملك وقسوته قد تكون من اساليب الثوره عليه , وقد اعتبر ابن خلدون الملكيه المستبده امرا طبيعيا وكما اشار بعض الباحثين فان ذلك يعود الى طبيعة الظروف السياسيه التي عاش في ظلها ابن خلدون حيث التغلب للساحه السياسيه والحكم في اذهان المسلمين سلطه مطلقه(الخاتمي,2002). اذا كان الملك ظالما وقاسيا على رعيته لجأوا الى الكذب والمكر والخديعه وربما يلجأ هؤلاء لقتل الملك.

" فان الملك اذا كان قاهرا باطشا بالعقوبات منقبا عن كوارث الناس وتعديد ذنوبهم شملهم الخوف والذل ولاذوا منه بالكذب والمكر فتخلقوا بها وفسدت بصائرهم واخلاقهم وربما خذلوه في مواطن الحروب والمدافعات ففسدت الحمايه بفساد النيات وربما اجمعوا على قتله فتفسد الدوله"(ابن خلدون,ص189). والشواهد المعاصرة على ذلك ما حصل في تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا

3. وقد تكون الثوره بسبب صغر سن الحاكم او الملك او لضعف فيه وهنا يكون انقلاب الملك من قبل الوزراء والحاشيه , حيث يذكر ابن خلدون في مقدمته: " فربما حدث التغلب على المنصب من وزرائهم وحاشيتهم وسيده في

الاكثر ولايه صبي متغير او مضعف من اهل المنبت المرشح للولايه يعهد"(ابن خلدون, ص185).

4. كما اشار ابن خلدون الى ان النجاح بالوصول الى الحكم يكون دافع للمزيد من الثورات بهدف الوصول الى الملك كما يذكر ابن خلدون بمقدمته: " ثم اذا حصل التغلب بتلك العصبيه على قومها طلبت يطيعها التغلب على اهل عصبيه اخرى بعيده عنها فان كافاتها او مانعتها كانوا قتالا وانفارا ولكل واحده منهما التغلب على حوزتها وقومها شأن القبائل والامم المفترقه في العالم وان غلبتها واستتبعتها التحمت بها ايضا وزادت قوة التغلب الى قوتها"(ابن خلدون,ص139).

5. ان التنوع بين القبائل والعصبيات من اسباب الثورات المتلاحقه بسبب الاختلاف في الاراء والاهواء حيث لكل منها عصبيه تدافع عنها عندها يكثر الخروج على الدوله (بالانقلابات). " ان الاوطان كثيره القبائل والعصائب قل ان تستحكم فيها دوله والسبب في ذلك اختلاف الاراء والاهواء وان وراء كل رأي منها هوى وعصبيه تمانع دونها فيكثر الانقضاض على الدوله والخروج عليها "(ابن خلدون,ص164) . وضرب مثال افريقيا والمغرب البربر حيث ارتدت البرابره اثني عشرة مرة .

6. كما يشير ابن خلدون الى نقص العدل والظلم الذي يؤدي الى مزيد من الصراعات وبالتالي خراب العمران ان الظلم مخرب للعمران وان عائده الخراب في العمران على الدوله بالفساد وكل من اخذ ملك احد او غصبه في عمله او طالبه بغير حق او فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه والاسباب الى اخذ الاموال وما اخذها مجانا والعدوان على الناس في اموالهم وحرمهم ودمائهم واسرارهم واعراضهم(ابن خلدون,ص286-290) فهو يفضي الى الخلل والفساد دفعه وتنتقص الدوله سريعا بما ينشأ عنه من الهرج

المفضي الى الانتقاض ,وهذا ما اشار اليه محمد بن مختار الشنقيطي عندما تحدث عن الصراعات الداخليه في الدول العربيه محللا اسبابها بأن افتقاد الناس الى العدل وعدم الشعور بالمساواه يولد عند الناس احساس عميق بالظلم مما يثير عند الناس التحرك للاحتجاج على الاوضاع المترديه(محمود,2008).

2–3 الاسباب الاقتصادية:

1.الحاجه الى المال بسبب زيادة النفقات يضعف السلطان الذي يلجأ الى تغطية ضعفه بهدر الاموال ويقوم باهمال الانفاق على الدوله والجنود لذلك يبدأ المجاورين بالتطاول على الدوله حيث يذكر "تتصرف سياسة صاحب الدوله حينئذ الى مداراة الامور ببذل المال ويراه ارفع من السيف لقلة غنائه فتعظم حاجته الى الاموال زيادة على النفقات وارزاق الجند ولا يغتني فيما يريد ويعظم الهرم بالدوله ويتجاسر عليها اهل النواحي والدوله فتنحل عراها(ابن خلدون,ص297) .ونلاحظ حاليا كيف تتحكم الدول الغنية بالدول الفقيرة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وترسم سياساتها بسبب الحاجة الى المال .مما يجعلها تابعة وهامشية.

2.كثرة الضرائب والغرامات

" ان المغارم والضرائب ضيما ومذلة لا تحتملها النفوس الابيه الا اذا استهوته عن القتل والتلف"(ابن خلدون,ص142) وهنا يشير ابن خلدون الى تمادي الدوله وتسلطها بفرض الضرائب كما يشير الى بعض النفوس الابيه المعارضين لسياسة الدوله في ذلك وقد يكون هؤلاء نواة الثوره او مساندين لاي حركه تمرد خارجيه نتيجه الشعور بالظلم .

والسؤال هنا لماذا كثرة الضرائب؟

يشير ابن خلدون الى ان الدوله تصبح غايتها اخذ ما بأيدي الناس وتركز على استبقاء الاحكام والعقوبات التي تكثر الجبايات لها وذلك حتى تستطيع تغطيه النفقات المتزايده لها فابن خلدون يذكر ذلك بالمقدمه "جعلوا

غايه ملكهم الانتفاع بأخذ ما في ايديهم وتركوا سوى ذلك من الاحكام بينهم وربما جعلوا العقوبات على المفاسد في الاحوال حرصا على تكثير الجبايات"(ابن خلدون,ص152) .

ويشير كذلك ان الى الدوله تبدأ بمشاركة الناس بأرزاقهم فهو يذكر " ان القبيله اذا غلبت بعصبيتها بعض التغلب استولت على النعمه بمقداره وشاركت اهل النعيم والخصب في نعمتهم وخصبهم "(ابن خلدون,ص140).

ويشير ابن خلدون الى علاقه طرديه ما بين ضعف الدوله وزياده تسلطها على اموال وارزاق الناس حيث انه كلما زادت الدوله بالضعف كلما زاد الترف و النفقات وكلما زادت مشاركتها للناس املاكهم وانتاجهم , حيث يذكر ابن خلدون" بعد الانتصار تشارك الدوله الناس بأملاكهم وانتاجهم وبمقدار الترف الذي تنعم به الدوله يقاس بذلك ضعفها وتعتبر في مرحلة الانطلاق لثورة جديدة تغير الاوضاع القائمه لتبدأ من جديد"(ابن خلدون,ص141).

وقد اشار بعض الدراسين الى اهميه العامل الاقتصادي في قوة الدوله من ناحيه وسببا في انهيارها عندما تنتقل النفقات من الضروريات في الحياه الى الكماليات التي يتم التنافس في اقتنائها(عقاق,2001) حيث يذكر ذلك ابن خلدون " ثم اذا اتسعت احوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وجعل لهم ما فوق الحاجه من الغنى والرفه دعاهم الى السكوت والدعه وتعاونوا في الزائد على الضروره واستكثروا من الاقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعه البيوت واختطاط المدن والامصار للتحضر ". وهذا السبب في انهيارها كما كان السبب في ازدهارها في السابق.

2–4 الاسباب الاجتماعيه:

1. كما اشار ابن خلدون الى التدهور الاخلاقي كسبب للثوره على هذا الواقع حيث يذكر بمقدمته: " اذا تأذن الله بانقراض الملك من امة جعلهم على ارتكاب المذمومات وانتحال الرذائل وسلوك طرقها فتفقد الفضائل السياسيه

جملة ولا تزال في انتقاض الى ان يخرج الملك من ايديهم ويتبدل به سواهم ليكون نعيا علهم في سلب ما كان الله قد اتاهم من الملك"(ابن خلدون,ص139).

2. وقد اشار ابن خلدون الى طبيعة الجيل الذي به تنتهي الدوله والذي اعتبره ممهد للثوره بالقضاء على جيل سابق ليسجل مكانه جيل جديد , حيث يذكر بمقدمته" وجود جيل لا يعرف الاحكام ولا يستشعر القهر والظلم(افسدوا عصبيتهم , فناء الجيل الذين خرجوا من قبضه الذل والقهر والقوه وتخلقوا به وافسدوا من عصبتهم حتى نشأ في ذلك التيه جيل اخر عزيز لا يعرف الاحكام والقهر ولا يسأم بالمذله فنشأت بذلك عصبيه اخرى اقتدروا بها على المطالبه و التغلب)(ابن خلدون,ص141).

3. تدني مستوى معيشة الناس وانتشار الفقر بسبب الفساد وكثرة الضرائب والجبايات ونعود في ذلك الى قول ابن خلدون في مقدمته:" ويشير ابن خلدون الى وجود مناصرين للوضع الجديد من المضطهدين ايام الحكم السابق حيث يقول ابن خلدون في مقدمته بوجود"مناصرين للوضع الجديد من المقهورين او من كانوا يستشعرون الظلم وكذلك يتفق مع من بقي ايضا منتبذا عنه من عشائر امتهم"(ابن خلدون,ص298) .

3– اشكال واساليب الثورة والاستيلاء على الحكم:

حدد ابن خلدون طريقتين للوصول الى السلطة في نهاية عمر الدولة السابقة وطور نشأة الدولة الحديثة:

1- الثورة من الداخل

تكون هذه الطريقة سليمة بدون قتال عنيف ، حيث يقوم الولاة في اطراف الدولة المترامية والبعيدة عن المركز بالتمرد، وربما تبدأ الخلافات بين هؤلاء الولاة على الملك، وعندها سيكون الملك للقوي وصاحب العصبية

الاقوى كما حدث في دولة بني العباس فالحرب هنا تكون بين الولاة والدولة الضعيفة بل بين الولاة بعضهم البعض ،اذ الدولة من الضعف بحيث لا تقوى على الوصول لهؤلاء المتمردين. ويشير ابن خلدون الى انقسام الدولة الى دويلات قد تكون اثنتان او ثلاثة وضرب مثال الاندلس عندما استحدث عبدالرحمن الداخل دولة خاصه به ، وكذلك ملوك العجم بالمشرق ، وفي عصرنا الحاضر نشاهد الاتراك في شمال العراق ، وجنوب السودان في السودان، وبعض القبائل في ليبيا بعد زوال انظمة الحكم في تلك الدول." كل دولة لا بد وان يعرض فيها عوارض الهرم بالترف والدعة وتقلص ظل الغلب فينقسم اعياصها او يغلب من رجال دولتها الامر ويتعدد فيها الدول"(ابن خلدون،293). كأن ابن خلدون يشير الى ما يعرف اليوم بالحكم الذاتي اة الحركات الانفصاليةلدى بعض الدول ، كما في العرلق والسودان اليوم.

2- **الثورة من الخارج :**

وتكون من الدول و القبائل والامم المجاورة ، ويكون قائدها اما صاحب دعوة معينة او صاحب عصبية في قومه ، فيقودهم الى الملك حيث يذكر ابن خلدون في مقدمته "... يخرج على الدولة خارج ممن يجاورها من الامم والقبائل اما بدعوة يحمل الناس عليها كما اشرنا اليه او يكون صاحب شوكة وعصبية كبيرا في قومه قد استفحل امره فيسمو بهم الى الملك .....ويستولو عليه......" والنوع الثاني :" نوع الدعاة والخوارج على الدولة وهؤلاء لا بد لهم من الطالبة لان قوتهم وافية بها فان ذلك يكون في نصاب يكون له من العصبية والاعتزاز ما هو كفاء ذلك...فيقع بينهم وبين الدولة المستقرة حروب سجال تتكور وتتصل الى ان يقع لهم الاستيلاء والظفربالحرب"(ابن حلدون،298،999) يعود ابن خلدون ويجعل الاحتمالين واردين معا فالثورة بذلك تبدأ من اطراف الدولة التي تقل السيطرة عليها وتضعف جمايتها ويبدأ

الخوارج على الدولة بالاقتراب من المركز او الاستقلال بدولة صغيرة ، وهي التي اشار اليها ابن خلدون سابقا من ان الغالب يرغب دائما بالمزيد فالذي يبدأ من الاطراف فأنه سوف يواصل الى تحقيق المزيد من النصر بالوصول الى مركز الدولة. ويقول ابن خلدون " لذلك فتقل الحماية التي تنزل بالاطراف والثغور فتتجاسر الرعايا على بعض الاطراف .....حتى تصير في اقرب الاماكن الى مركز الدولة"(ابن خلدون،295).

وهذا ما اشار الية بعض الباحثين عند تحليلهم لاسباب سقوط الدولة العثمانية، حين اشاروا الى اراء ابن خلدون بفناء الدول القديمة المستقرة والتي يفنيها سببان:

الاول: الخركات التي تطالب بالاستقلال والتي تبدأ من الاطراف وهذه تبدأ مطالبها عند احساسها بضعف الدولة فتقوم بالنفصال وتكوين كيان مستقل خاص بها كالاكراد في شمال العراق .

الثاني: لانقضاء الدولة المستقرة يأتي من دعاة و خوارج داخل هذه الدولة حيث تكون البداية بمطالب صغيرة ، ويستخدم هؤلاء السلاح النفسي الوهمي والمطالبة في طلب الحقوق وصولا الى مطالب تمس هيبة الدولة ونظامها ومما يساعد هؤلاء الخارجين على نظام الدولة هو فتور الدولة في اتباعهم وملاحقتهم ، وتقوم في النهاية بالتسليم لهم ، وهنا تكون النهاية كون الحلل غزاها من كل الجهات، فهي من الضعف والهرم بحيث لا تستطيع مواجهة تلك التحركات ،كما حصل للدولة العثمانية ابان ضعفها....(زياد،2009) ويرى ابن خلدون بأن المحرك للثورة هو الحكام والدول بحكم سيطرتهم على الاخرين....فأما المدن والامصار فعدون بعضهم على بعض تدفعة الحكام والدول بما قبضوا على ايدي من تحتهم من الكافه.....(ابن خلدون،127).

4- نتائج الثورة – ما بعد نجاح الثورة-:

يشير ابن خلدون الى ان توزيع المناصب يبأ بعد النجاح والفوز بالملك كما يشيرالى انه من هنا تبدأ بدايات الاختلاف حيث التفرد بالحكم واسبعاد اهل العصبية من قبل الحاكم واستبدالهم بأخرين وحتى لو كانو من قوميات مختلفة. وكما يذكر ابن خلدون عن الحواضر العربية " انها كانت اعيالا على غيرها في المدافعة والممانعة وان العرب كانو يرضون بالحاكم الغاشم حتى وان كان اجنبيا؟ استلهاما للحكمة التي تقول" سلطان غشوم ولا فتنه تدوم"(ابن خلدون،134) وهذا ما اشار اليه ابو نائل في تفسيره لحالة التبعية العربية ، بأن لها جذور تاريخبة اقدم من ظاهرة الامبريالية الاستعمارية(ابو نائل ،2002) وتعود الحلقة وتسير حسب السلسل الزمني الذ افترضه ابن خلدون من بداية قوية الى نهاية ضعيفة.

وكمناقشة عامة وفي النهاية يطرح تساؤل هل قصد ابن خلدون من خلال طروحاته الثورة بالمعنى الذي ورد معنا عند تعريف الثورة؟ وكمحاولة للاجابة فأننا اذا اخذنا بشرط الوضع الثوري عند تيلي (TILLY) فنلاحظ ان شروطها متوفرة عند ابن خلدون وهي كما يلي :

1- وجود القوى البديلة المتنافسة كبديل للسلطة السابقة وهي حلول عصبية قوية بدل التي خضعت وانهارت.
2- درجة ومستوى الالتزام والدعم للمطالب ، فنلاحظ انها عند ابن خلدون تجمع افراد العصبية وتوحدهم وتجعل عندهم الالتزام حتى الوصول للسلطة.
3- تشكل التحالفات بين القوى المتنافسة ، فقد اشار ابن خلدون عند نجاح العصبية الاقوى بالوصول الى الملك فأن بقية العصبيات تنظم تحت لوائها.

4- عجز او عدم رغبة الحكومة في مواجهة القوى ، وهنا يكون الطور الاخير للدولة حسب رأي ابن خلدون. (جمعة،1991)

وقد حاول بعض المفكرين المقارنة بين طروحات ابن خلدون ولينين في الوضع الثوري، حيث انه عند لينين وجود تنظيم ما جماهيري وهو يعني وجود وضع ثوري ، اما عند ابن خلدون فأن الوضع الثوري يكون بهرم الدولة ووجود عصبية مانعة، اضافة الى الازمة الاقتصادية، وغالبا ما تكون الثورات على ايدي احدى العصبيات التي كانت منطوية في عصبية الدولة كون هؤلاء لديهم الخبرة في الحكم (الجابري،1971) اي ان هؤلاء نواة الثورة والذين يكونون في وضع ساكن الى ان تحين الفرصة المناسبة لهم.-لاحظ الانشقاقات على انظمة الحكم في اليمن وليبيا وتونس وسوريا في عصرنا الحاضر ابان الربيع العربي_

وقد اشار بعض الدارسين الى عصر الدولة العباسية والذي دخل الموالي كما دخل الاتراك وغيرهم، وهؤلاء بدأو بالتشاجر كل يتعصب لجماعته وبظل هذه الظروف قوى جند المرتزقة واستولوا على حزنة الدولة واصبح الخليفة لا قيمة له (زين العابدين،2001).

5– استشراف مستقبل الربيع العربي في في ضوء طروحات ابن خلدون:

جاء في نهاية الباب الثالث الخاص بالدولة وأطوارها ما معناه " أن التطلع إلى معرفة مستقبل الدول، من جانب الحكام والمحكومين على حد سواء، يزيد حدة وإلحاحا في نهاية كل دور من أدوار الدولة، عندما تهرم وتضعف عصبيتها (قوتها)، فيقل أنصارها ويكثر أعداؤها، وفي نفس الوقت عندما يستبحر العمران (التقدم الحضاري) وتتعدد الصنائع والعلوم (التكنولوجيا والمعرفة). فتتداخل، لمدة معلومة، مميزات البداوة (أساس

الدولة المستحدثة)، ومميزات الحضارة (معالم الدولة القائمة أو الحديثة على زمن ابن خلدون) .

يبدو أن هذه المقولة تنطبق حرفيا على المشهد الثوري في الدول العربية. وهذا يدل على أن مجريات الأمور في المشهد العربي التي نحاول قراءتها وتفسيرها، على تعقدها وغموضها بالنظر المباشر، إنما هي من طبائع أطوار ومراحل تطور الدول والمجتمعات عبر التاريخ، طبقا لرؤية إبن خلدون .

لقد وضع إبن خلدون الأساس الذي يفسر بها الصراع ، بل ويحدد نتيجته أيضا حتى بعد أكثر من 600 سنة!. يتعرض إبن خلدون في الباب الثاني من المقدمة إلى أن تأسيس الدولة لا يكون إلا بالعصبية (أجلى مظاهرها القوة العسكرية) وهي قوة طبيعية. فهي إذن الوسيلة الضرورية، أما الأصل فهو شأن آخر: "إن الدولة العامة الإستيلاء العظيمة الملك أصلها الدين إما عن نبوة أو دعوة حق". هنا يميز إبن خلدون بين الوسيلة والأصل في قيام الدولة، الوسيلة هي القوة العسكرية (بتعبيرنا العصري) والأصل هو الدين. لايكتفي إبن خلدون بهذا، بل يبحث في العلاقة الجدلية بين الأمرين فيقول من جهة: "إن الدعوة الدينية من غير عصبية لاتتم"، ومن جهة ثانية: "إن الدعوة الدينية تزيد العصبية قوة على قوة العصبية." يقول المفكر عبد الله العروي بعد أن يبين الطبيعة الجدلية بين "العصبية" و"الدين" : " إن ما يتغير، أو يحول في التعبير الخلدوني، هو ظهور مسلك آخر إلى العلم وبروز قواعد تهذيبية وتنظيمية جديدة، تخالف وأحيانا تعارض الأولى دون أن تنفيها أبدا نفيا تاما." ما يعنيه العروي هو أن هناك إتجاها ثالثا يقع بعد العصبية والدين وهو العلم أو بالتعبير الشائع العلمانية أو الليبرالية، وهذا الإتجاه قد يخالف أو يعارض البداوة ولكن دون أن ينفيها تماما. يوضح العروي هذا التحول من أقوال إبن خلدون كالآتي: "على قدر

عظم الدولة يكون شأنها في الحضارة إذ أمور الحضارة من توابع الترف والترف من توابع الثروة والنعمة والثروة والنعمة من توابع المـ ، لمك". (المشهداني , 2009)

وعطفا على ما تقدم نلاحظ انالشارع العربي يمر باضطرابات ومواجهات وعدم استقرار, منها ما تطور الى صدامات مسلحة وحرب شاملة مثلما حصل في ليبيا(ثورة من الداخل والخارج) واليمن، ومنها ما تطور الى قمع دموي من جانب السلطة فقط مثلما يحصل في سوريا (ثورة من الداخل)ومنها ما اخمد بعد ايام قلائل من اندلاعه مثلما حصل في مصر وتونس والبحرين وغيرها ، ويبدو ان المنطقة كلها مرشحة لهذا الاحداث. لكن الدول التي اخمدت تلك الاحتجاجات لازالت غير مستقرة ولازالت سفينتها تتلاطم مع الامواج العاتية التي يتقاذف بها الشعب والبلد معا , فتارة ما يسمى بالمعارضة تزيد من مطالبها مهددة بالخروج الى الشارع ثانية ان تم تجاهل مطالبها،وتارة توقع هدنة قصيرة الأمد لترى ما ستؤول اليها الامور.

كل هذه الاضطرابات والمواجهات تتشابه في ظاهرها المعلن وهو البحث عن الحرية والديمقراطية والمطالبة بالمزيد من الاصلاحات،ولكن هذه الاصلاحات المطالب بها ظلت مبهمة وغير واضحة على الطرفين المتحاربين الشعب والسلطة معا فلا الشعب يعرف تماما ما يريده لكثرة اطرافه واختلاف ارائهم التي تكاد معظمها لا تتقارب لا من بعيد ولا من قريب ،لابل والاكثر من ذلك بانهم كانوا اعداء بالفكر والعقيدة في الامس القريب فكيف لهم ان يتحدوا, ولا السلطة قادرة على المضي في طريق الاصلاحات لانها ترى ان هي فتحت الباب امام هذه الاصلاحات فان العروش والكراسي ستهتز لا محال وعند ذاك ستكون المصيبة اكبر وهو ما لا تقبله وترضاه كل الحكومات الموجودة في المنطقة بما فيها المستقرة نسبيا الان .

ان الشعب العربي مطالب هذه الايام بالمزيد من التركيز والتوحد لان حالته هذه لا يمكن ان تتكرر دائما ولايمكن اطالتها اكثر نظرا للتضحيات الجسام التي يقدمها كل يوم ولابد للمجتمع الدولي وخصوصا الدول المؤثرة منها التي بيدها زمام الامور ان تقف موقفا موحدا من كل هذه الاضطرابات، وان تقيس الامور بنفس المقياس دون النظر الى المصالح والحكومات والامور الاخرى التي باتت معروفة للكل لان الاهداف تبدو واحدة فلابد للمواقف ان تكون واحدة ايضا، وعند ذاك يمكن تسميته بالربيع لانه سيحول مجرى الحياة الى احسن وسيفتح صفحة جديدة بيضاء سيكتب الشعب عنوانها وسيقوم واقع جديد مشيد على اسس من الحرية والديمقراطية التي يصبو اليها الجميع وليس كما نراه الان خريفا حزينا.

6- الخاتمه و الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم من عرض وتحليل واستقراء ومناقشة لموضوع الثوره عند ابن خلدون نخلص الى الاستنتاجات التالية مرتبة حسب اهداف الدراسة واسئلتها:

1- فيما يتعلق بمفهوم الثورة: أن ابن خلدون لم يأتي على ذكر الثوره كمصطلح الا فيما ندر لكننا لاحظنا ان الحديث حول الاوضاع التي تفسر على انها وضع ثوري موجوده لديه فالحروب والثورات عند ابن خلدون هو امر طبيعي وحتمي يرتبط بتطور الدوله وفناءها لذلك فقد وجدنا بأن لحظه البدايه للثوره عند ابن خلدون موجوده وهي محدده بوقت هرم او فناء الدوله الضعيفه فتكون الثوره من قبل عصبيه قويه تنهي الوضع المتردي لتنشأ دوله قويه من جديد.
2- فيما يتعلق بأهاف الثورة:فقد وضع ابن خلدون اهداف للثوره وكان اهم هدف هو الوصول الى الملك والحكم باضافة الى تغير الاوضاع

الاجتتماعيه الاقتصاديه السياسيه المترديه وقد حدد ابن خلدون صفات قادة الثورات والتي تركزت حول الصفات الاخلاقيه والقوة و الشجاعه .

3- فيما يتعلق بالاسباب التي تؤدي الى حدوث الثورات : تبين لنا بأن الوضع المتردي للدوله التي تعيش الطور الاخير من حياتها وما يحيط هذه الفتره من عوامل واسباب التردي والتي نستطييع في النهايه حصرها بثلاثة اسباب رئيسيه وهي: العصبيه عند ابن خلدون هي المحرك للثوره وتعتبر الثوره شكل من اشكال العصبيه فالثوره حتى تنجح تحتاج الى عصبيه قويه تفوق العصبيات الاخرى واعتبر ابن خلدون العصبيه هي السبب المباشر في حدوث الثورات وكلما تعددت العصبيات وتنوعت زادت الخلافات وتظهر الثورات , والنجاح في الثوره يزداد اذا ارتبطت بدعم ديني لها .

اما الاسباب السياسيه فهي مجموعة الظروف المتعلقه بالسلطه الحاكمه في الدوله والتي تبدأ بالطور الثاني من اطوار الدوله حيث الفساد وعدم القدره على الاداره وتكون بعيده عن شعوبها اذ تبدأ الحواجز بالنمو نتيجة تفرغ الحكام لحياة اللهو والبذخ وعدم الاهتمام بشؤون الدولة وهذا بطبيعة الحال ينال الجند اساس قوة الدوله (الشوكه والعصبيه)

اذ يقل الانفاق على الجند ويقل عددهم في بعض الاحوال وفي احوال اخرى يتم استبدالهم بجنود مرتزقه هذه الظروف تؤدي الى تغذية الدسائس والمؤامرات التي تحاك للاطاحه بالحكم للتخلص من هذا الوضع المتردي للسلطه .

والاسباب الاقتصاديه وهي التي تتعلق بلاقتصاد وميزانية الدوله ومدى قدرتها او عجزها عن الوفاء بمتطلبات الحكم من توفير الحياه الكريمه لافراد الشعب عند ابن خلدون ترتبط الاوضاع الاقتصاديه بالاوضاع السياسيه

وهما تؤثران ببعضهما البعض فيسبب حياة اللهو والبذخ التي يعيشها الحكام والتي تحتاج الى نفقات كثيره لا يكون هناك من سبيل لتأمينها الا بأخذ ما بأيدي الناس ومشاركتهم ارزاقهم فتقوم الدوله بفرض الضرائب والجبايات والمغارم وتتعسف بها هذا من ناحيه من ناحيه اخرى تقوم بمشاركة الناس في ارزاقهم واملاكهم ومصالحهم هذا الامر يؤدي الى الركود الاقتصادي وتدني مستوى معيشة الناس ويزداد الفقراء والمظلومين نتيجة لهذا الوضع , هنا يكون الوضع مهيأ للناس لقبول من ينقذهم من هذه الاوضاع الاقتصاديه المترديه وسيكونون عونا لمن يقود لواء الثوره على الظلم .

واخيرا : الاسباب الاجتماعيه وهي ذات علاقه بالاوضاع الافتصاديه والسياسيه ومكمله لهما حيث تدني مستوى معيشة الناس بسبب الفساد وكثرة الضرائب . وعدم اقامة العدل في ظل التطاول على السلطه كما ان وجود جيل وهو التالي في حياة الدوله هذا الجيل الذي نسي الشجاعه والاقدام والحمايه والمدافعه تجعل الوضع من الخطوره على المجتمع اضافه الى المظلومين بسبب التعسف بالضرائب والذين لا يستشعرون العدل والانصاف لحقوقهم .

كذلك يلعب البعد الاخلاقي عامل مهم عند ابن خلدون فتقلص القيم الاخلاقيه في تعامل الناس بسبب ضعف الدوله وعدم قدرتها على مراقبه ومحاسبة الناس يجعل الفساد والتحايل والجرائم الاخلاقيه لعدم وجود الرادع للناس وهو الدوله عند ابن خلدون .

هذه العوامل تشكل اسباب واوضاع ثوريه عند ابن خلدون وهي التي يعود ويربطها بوجود العصبيه الضعيفه التي تكون سبب في نجاح التحرر والثوره على الاوضاع المترديه للدوله الهرمه واستبدالها بعصبة قويه تبدأ من جديد .

4-فيما يتعلق باشكال الثورة : فقد وجدنا ان الثورة والاستيلاء على الحكم يكون اما من الداخل ، وتكون غالبا من الاطراف حيث يقوم الولاة بالتحرر والاستقلال عن الدولة التي لا تقوى على ملاحقتهم والوصول اليهم وهنا تكون بدون قتال. واما تكون الثورة من خارج الدولة من قبل الدول المجاورة ،وهؤلاء اشار اليهم ابن خلدون بالدعاة والخوارج حيث يكون قلئدها صاحب دعوة معينة وبهذه الحالة تدور الحرب والقتال الى ان يحصل النصر للاقوى.

5- وفيما يتعلق بنتائج الثورة : يشير ابن خلدون الى انه وبعد نجاح الثورة تبدأ عملية توزيع المناصب والمشاركة بين اهل العصبية التي بها وبتعاونها نجحت الثموة بالاستيلاء على الحكم ، ومن ثم تفرد الحاكم بالسلطة...الى ان تصل الدولة الى النهاية حسب نظرية ابن خلدون.

هذه المقدمات قد تكون هي الظروف التي تحرك عصبية قوية للثورة على الوضع القائم وانهائه والاستيلاء على الحكم ، والذي هو هدف الثورات واحداث التغيرات المختلفة في حياة الناس ، فالثورة عند ابن خلدون هي احد اشكال العصبية.

6- إن النقد الذي يمكن توجيهه للفكر الثوري الخلدوني ، مبعثه محدودية وجهة نظر ابن خلدون بحدود الحالة الاجتماعية والسياسية التي شاهدها وعاش فيها ، وبحدود الوقائع التاريخية التي اطلع على تفاصيلها . أما البيئة التي عاشها فهي خاصة بالحياة البدوية والحياة الحضرية للقبائل العربية الإسلامية وما تضمنتها من أحداث التكوين والهرم والانهيار.

في ضوء ما تقدم من عرض وتحليل ومناقشة ونقد ، يمكن القول أن مقولات ابن خلدون شكلت مفاهيم نظرية موفقة إلى حد كبير في وصف وتفسير الواقع الاجتماعي العربي وتعيين أشكال الثورات واساليبها واسبابها .

في مثل تلك البيئات الجغرافية . وهي تدل على تفكير فاحص ونافذ ومتعمق في الحوادث الاجتماعية وتعليل الوثائق التاريخية .

وتوصي الدراسة بأجراء المزيد من الابحاث التحليلية و النقدية حول نظرية الثورة عند ابن خلدون. للتعرف على مصادرها و أشكالها و أسبابها في ضوء المتغيرات التي يشهدها المجتمع المعاصر في ضوء الربيع العربي و العولمة ومتغيراتها.

المصادر والمراجع:

- القران الكريم

- ابن خلدون ،عبد الرحمن ، مقدمة موسوعة العلامة ابن خلدون ، الفصل الثامن ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1999م .

- ابو نائل , عبد الفتاح , " الجذور التاريخية للتبعية العربية " , مجلة افاق , العدد 4,(1994) - تاريخ ابن خلدون , المقدمة, الجزء الاول,1879 .

- لاكوش، ايف ، العلامة ابن خلدون ، ط 1 ، ترجمة ميشال سليمان ، دار ابن خلدون للطباعة والنشر ، بيروت- لبنان ، 1974م

- الجابري , محمد عابد , العصبية و الدولة, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1984 , ص 119-120 .

- الجابري ,محمد عابد , العصبية والدولة ,معالم النظرية الخلدونية في التارخ الاسلامي , ط1 , الثقافة , دار البيضاء , 1971

- جمعه , نفين , فلسفة التارخ عند تونبي, الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , 1991.

- خاتمي , محمد , " الفكر السياسي عند المسلمين " , عرض ابراهيم الغرايبه , موقع الجزيرة , 2002

- زين العابدين , سهيلة ,"نظرية الدولة عند ابن خلدون " , التارخ , 2001 .

- الشدادي , عبد السلام , ابن خلدون من منظور اخر , دار توبقال للنشر , المغرب , ط1 , 2000 , ص 37-38

- الشعكة , مصطفى , الدار المصرية اللبنانية , ط3 , 1992. (www.4shared.com)

- الشعكة , مصطفى , الاسس الاسلامية في فكر ابن خلدون , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , 1988

- عبد الكريم , زياد , نشوء الدولة من منظور ابن خلدون , 2009 . (www.alrrayalarabi.com)

- عبد الواحد وافي، علي : عبقريات ابن خلدون ، ط 2 ، مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، جدة ، 1984 م ، ص 222 .

- عقاق , قادة , " هرم المدينة عند ابن خلدون " , منشورات اتحاد الكتاب العرب , دمشق ., 2001 (www.awa_dam.org/book)

- الفالح , متروك هايس , "ابن خلدون ونظريات الثورة : نظريته في الثورة ومفهوم العصبية" , دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية , 1996.

- محمود , محمد , سقوط الدولة كما يراها ابن خلدون , 2008)www.rayah.info/browse.php(

- المشهداني , ياسر , تدهور الحضارة عند ابن خلدون , 2009 . (www.fustat.com/i_hist/mashhadani>shtml)

أثر التكامل المالي وتماثل معدلات التضخم على نظرية المنطقة النقدية المثالية

د. كاملي محمد
د.صحراوي بن شيحة
جامعة سيدي بلعباس

Abstract:

Among the first studies that have addressed the issue of the optimal currency area is the MUNDELL theory in 1961 concerning the free movement of factors of production. Robert MUNDELL argued his theory on the free movement of factors of production (labor and capital) not only in the same country as he explained David RICARDO but in several countries.

The theory also INGRAM and Harry Johnson on financial integration and tax gave an evolution in the concept of optimum currency area. While FLEMING CORD and pose the problem of asymmetry in inflation rates.

The result of this research has confirmed the existence of a positive impact on the theory of optimum currency area.

Keywords:

the currency area- financial integration- monetary integration- the optimal currency area - Asymmetry of inflation.

المنطقة النقدية هي فضاء جغرافي يتميز بنظام سعر صرف ثابت بالنسبة للمبادات الداخلية، ونظام سعر صرف مرن بالنسبة للمبادلات الخارجية. كما انه تتم تسوية المعاملات داخل المنطقة النقدية إما عن طريق عملة واحدة أو بواسطة عدد من العملات المختلفة والتي تكون أسعار الصرف فيما بينها ثابتة، بينما تكون متغيرة مع عملات الدول الأخرى.

والمنطقة النقدية في حد ذاتها تعني تجمع فضاءات اقتصادية وهو خاضع إلى سيادة نقدية واحدة، وهذا يكون إما بواسطة عملة واحدة أو بوجود مجموعة من العملات تتميز بأسعار صرف ثابتة فيما بينها.[1]

إن ميزة المثالية للمنطقة النقدية يمكن معرفتها عن طريق هدف الاقتصاد الكلي من خلال المحافظة على التوازن الداخلي، عند النقطة المثالية وفقا للربط بين التضخم والبطالة، وكذلك من خلال التوازن الخارجي، والذي يتضمن توازن المدفوعات بين مختلف بلدان المنطقة وبقية دول العالم.

إذن فالمنطقة النقدية المثالية يجب أن تحافظ على التوازن في الاقتصاد الكلي سواء كان داخلي أو خارجي. وتتحقق المثالية حسب المعايير المشترطة. ولكي نكون أقرب إلى التحليل المنطقي للنظرية سنركز في هذا البحث على التكامل المالي ومعدلات التضخم.

لعل حداثة وأهمية نظرية منطقة النقد المثالية، وكذا الاختلافات في التحاليل والدراسات للأساس النظري في الأدبيات الاقتصادية والنقدية العالمية أعطت الميزة النوعية لهذه النظرية في علم المالية الدولية الحديث.إن ما وصلت إليه أوروبا اليوم هو خير دليل على صحة النظرية حسب وجهات النظر المختلفة.

وهدف بحثنا هو محاولة لدراسة تأثير نظرية التكامل المالي وتماثل معدلات التضخم على نظرية المنطقة النقدية المثالية من خلال الإشكالية الآتية:

هل أثرت فعلا نظرية التكامل المالي و تماثل معدلات التضخم على المنطقة النقدية المثالية ؟

أو بصيغة أخرى:

ما هو مدى تأثير نظرية التكامل المالي و تماثل معدلات التضخم على المنطقة النقدية المثالية ؟

ولتوضيح ذلك سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة من خلال فرضيتين أساسيتين:

الفرضية الأولى تكمن في توافق نظرية التكامل المالي وكذا تماثل معدلات التضخم مع المنطقة النقدية المثالية ، أي أن هذه الدراسات والتحاليل تشجع إنشاء الاتحادات النقدية ولها تأثير ايجابي على تكوين منطقة نقدية مثالية بحيث ينتج عنها مكاسب و منافع تحقق الرفاهية الاقتصادية لهذه البلدان . أما الفرضية الثانية تكمن في أن الاتحاد النقدي الذي انشأ على أساس تكامل مالي مع تماثل في معدلات التضخم للدول الأعضاء سينتج عنه تكاليف وانخفاض في الأرباح و بالتالي فان إنشاء اتحاد نقدي هو عملية غير مشجعة و مكلفة وعليه سيؤثر سلبا على المنطقة النقدية المثالية .

و قد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة ببعض المنحنيات البيانية لتوضيح التحليل النظري .و الهدف الجوهري المتوخى من هذا البحث هو دراسة اثر التكامل المالي ومعدلات التضخم على المنطقة النقدية المثالية.

لقد اعتمد البحث على ثلاث محاور أساسية يتعلق المحور الأول بمفهوم نظرية المنطقة النقدية المثالية، أما المحور الثاني فهو يتضمن نظرية التكامل المالي، بينما المحور الثالث يخص نظرية تماثل معدلات التضخم ثم أخيرا خاتمة البحث.

أولا: مفهوم نظرية المنطقة النقدية المثالية

لقد مرت نظرية المنطقة النقدية المثالية بمرحلتين،أولاهما تقليدية تدرس معايير المثالية من خلال قواعد نظام أسعار الصرف الثابتة بين الدول

التي تريد إقامة إتحاد نقدي فيما بينها، حيث تعتبر هذه الدراسات بمثابة القواعد التي على إثرها تأسست نظرية المنطقة النقدية المثالية. بينما المرحلة الثانية تدرس معايير المثالية من خلال إنشاء العملة الموحدة بين هذه الدول. ولا يمكن الحديث عن المنطقة النقدية دون وجود إتحاد نقدي، حيث أن للمنطقة النقدية المثالية عدة معايير ومميزات يشترط أن تكون محققة حتى تستوفي المثالية. ومن هذا المنطلق ليس كل إتحاد نقدي يمكن أن يمثل منطقة نقدية مثالية.

وعلى هذا الأساس يجب تحديد المعايير التي تسمح بتوضيح هذه المثالية. في الأصل وفي إطار المناقشات حول المنطقة النقدية المثالية انصب الانشغال حول توضيح الاختيار بين نظام المبادلات الثابتة ونظام المبادلات المرنة[2].

يرى الاقتصادي الشهير روبرت ماندل أن الأساس هو حركة عوامل الإنتاج، بينما ماكينون فيرى المثالية من جانب درجة الانفتاح الاقتصادي أما كينن فله رأي آخر حول طبيعة التخصص.أما إنغرام فيركز على الاندماج المالي، بينما فليمينغ فهو يدرس النظرية من جانب تماثل معدلات التضخم.بينما الدراسات الحديثة فهي تركز على تحليل التكاليف والأرباح.

إن الدراسات الحديثة جاءت على يد جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين لتحاول هي الأخرى وضع نماذج وتحديد المعايير الأساسية لتكوين المنطقة النقدية المثالية، ومن بين هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال أبحاث طافلاس سنة 1993، وبيومي سنة 1994.وتعتبر نظرية "KRUGMAN" سنة 1990 و 1991 وخاصة التحاليل التي عالجت المعيار الخارجي للمنطقة النقدية المثالية سنة 1993 الجوهر الذي أعطى دفعة جديدة للمناقشات.

ثانيا: نظرية التكامل المالي ل: إنغرام وجونسون J.INGRAM AND H.JOHNSON[3]

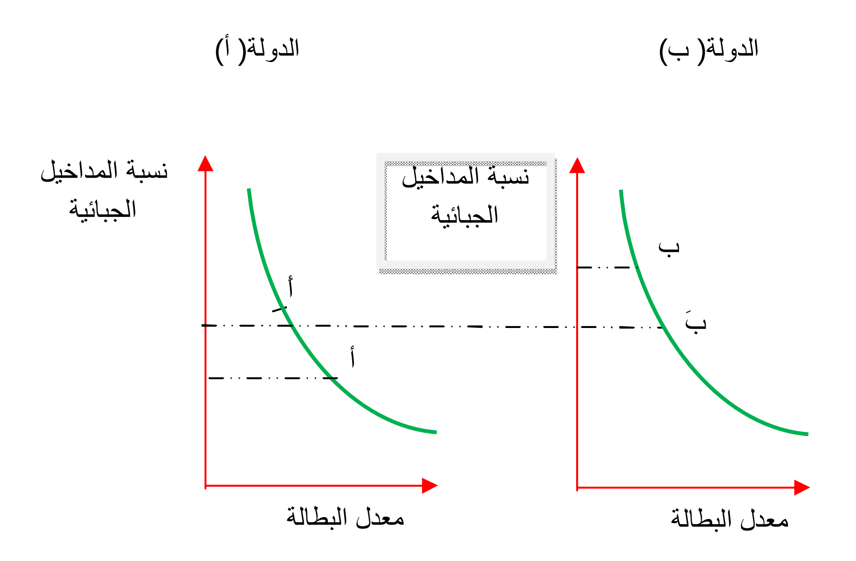
يرى إنغرام في تحليله سنة 1969 بأن الإندماج المالي الذي يفتح السوق المالية بكل حرية بالنسبة لكل الدول الأعضاء، هو الآلية المثلى لتحقيق التوازن، بحيث أن الإختلالات

يمكنها أن تهتلك بواسطة التدفقات لرؤوس الأموال على شكل قروض أو مساعدات من الدول التي حققت فائض إلى البلدان التي أصابها إختلال في ميزانها التجاري [4].

إن انتقال رؤوس الأموال بسهولة بين البلدان الأعضاء من شأنه أيضا أن يحقق توازن مالي حتى في ظل تغيرات معدلات الفائدة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في ظل سياسة أسعار الصرف والتي دائما تنتهجها مختلف الدول.

أما هاري جونسون فيقترح الاندماج الجبائي كمعيار للمنطقة النقدية المثالية. ويتمثل الاندماج الجبائي في وجود آلية لتحقيق الاستقرار في الإختلالات الموجودة بين البلدان الأعضاء. حيث يتم تحويل الميزانية للدول الوطنية إلى الميزانية المركزية لكل الدول ثم يتم توجيهها وفقا لدراسة محاسبية محكمة عبر مناطق الاتحاد [5].

ويمكن توضيح التوازن في الاندماج الجبائي من خلال المنحنى البياني الآتي:



من المنحنى نلاحظ أن التوازن في الدولة (ب) يقع عند النقطة "ب" والتوازن في الدولة (أ) يقع عند النقطة "أ" وتفسير ذلك أن الطلب العام يزداد

في الدولة (ب) مما يزيد من نشاطها الاقتصادي، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في الموارد الجبائية لهذه الدولة، والذي تؤديه لفائدة الميزانية المركزية (الفدرالية)، بينما المصاريف الاجتماعية تتقلص نتيجة لتقلص المستوى العام للبطالة.

أما في الجهة المقابلة وعلى عكس ذلك، فان الدولة (أ) تعاني من مشكلة انخفاض في نسبة النمو، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المداخيل الجبائية وارتفاع المستوى العام للبطالة. المساهمة الجبائية للدولة (أ) في الميزانية المركزية جد ضئيلة، بينما المصاريف الاجتماعية مرتفعة نوعا ما نتيجة لارتفاع البطالة.

يتوقع من الاتحاد النقدي بين الدولة (أ) والدولة (ب) أن يصحح الاختلال الموجود على اعتبار أن كل من الدولتين (أ)و (ب) هي جزء لا يتجزأ من المنطقة النقدية، بحيث يتم توجيه الميزانية نحو القطاعات المتضررة، ونتيجة لان هذه القطاعات موجودة في الدولة (أ)، فإن السلطة المركزية تخصص ميزانية معتبرة لامتصاص الاختلال. ووفقا لهذه القاعدة يتم التوازن عند الخط المستقيم الذي يربط الدولة (أ) والدولة (ب) عند النقطتين "أ"و"ب".

ويذهب هاري جونسون في تحليله إلى أن الاندماج الجبائي من شأنه أن يخلق صمود في وجه الصدمات غير المتماثلة (ارتفاع أسعار المواد الأولية، ارتفاع نسبة البطالة...)، كما أنه يشترط في تحديد مفهوم لاندماج الجبائي وجود سلطة فدرالية مركزية. الأمر الذي يكون المنطقة النقدية المثالية[6].

إلا أن نظرية المنطقة النقدية المثالية تتطلب إنشاء هيئة أو مؤسسة تختص بتحويلات الميزانية عبر كامل الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي ومعنى

ذلك وجود سلطة مركزية تقوم بهذا الأمر إلى جانب إلغاء ميزانيات الدول الوطنية وهذا الرأي كان محل انتقاد من طرف

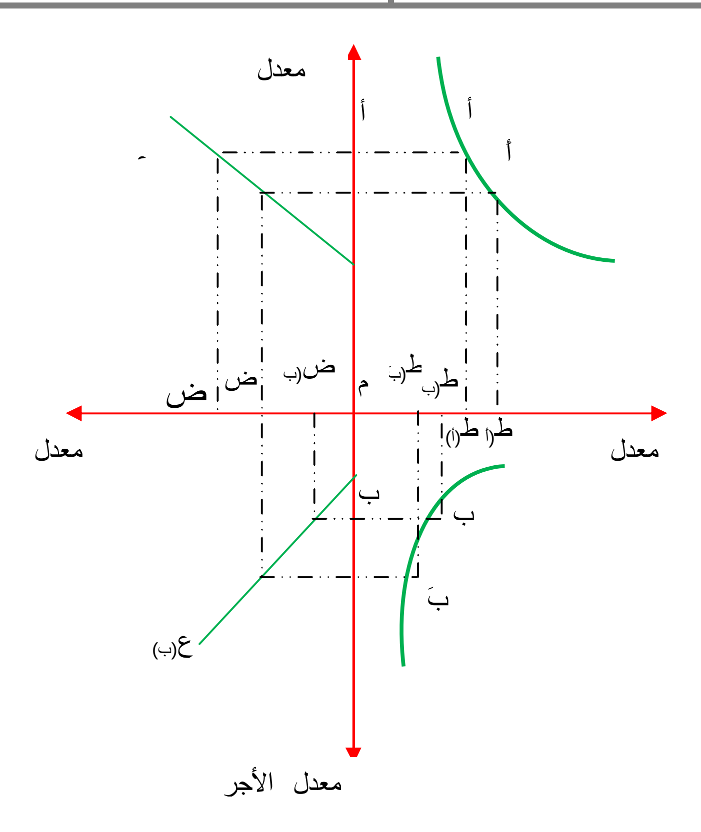
بعض الاقتصاديين ومن بينهم دوغرو[7] لقد وجه هذا الانتقاد على اعتبار أن هذه التحويلات ليس بإمكانها أن تصمد في وجه الصدمات عبر كافة جهات الاتحاد النقدي، مع عدم إمكانية لجوء السلطات إلى السياسات النقدية كتخفيض العملة. وقد ينتج عن هذه الوضعية عدم توازن بين مختلف مناطق الاتحاد النقدي.

ثالثا: نظرية تماثل معدلات التضخم ل: فليمننغ وكوردن FLEMING[8] AND CORDEN

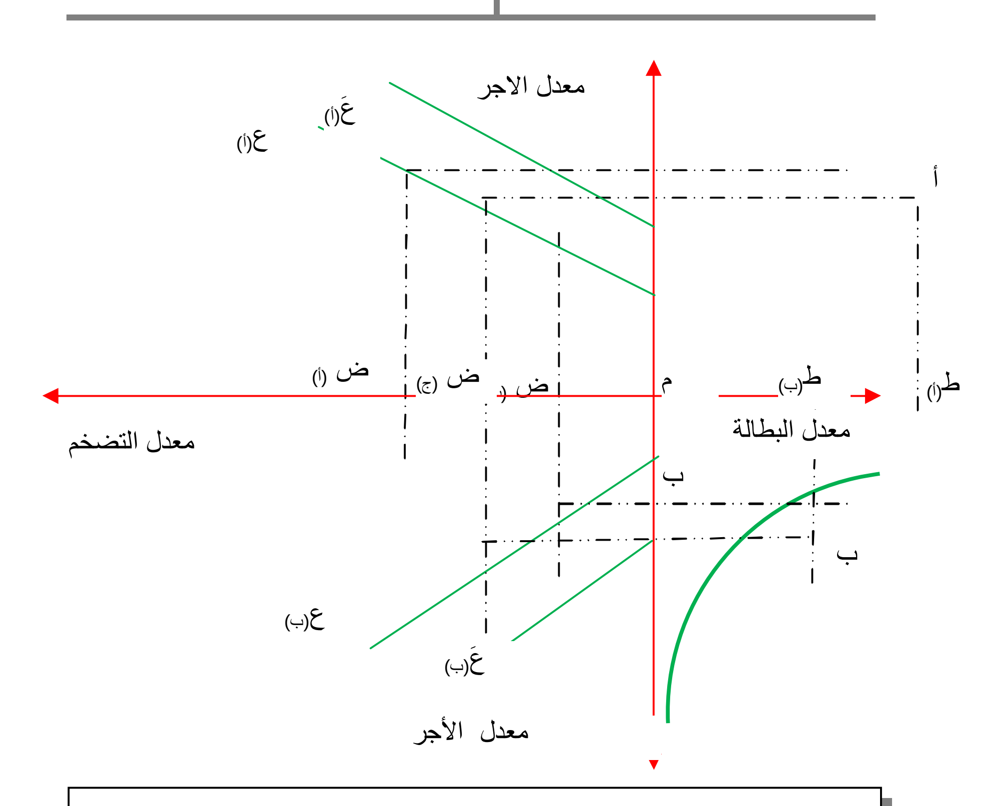
لقد قدم كل من فليمينغ وكوردن معيار آخر لتقييم المنطقة النقدية المثالية، وهو تماثل معدلات التضخم بين مختلف الأقطار المكونة لمطنقة نقدية والذي من شانه أن يحافظ على استقرار شروط التبادل، الأمر الذي يؤدي إلى عدم اللجوء إلى السياسات النقدية من اجل التسوية.[9]

ويعلل فليمينغ على ذلك، حيث يقول بأن التباين (عدم التماثل) في معدلات التضخم ينتج عن التباين في عدة عوامل من بينها الاختلاف في آليات سوق العمل، وكذا الاختلاف في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان، وأيضا الاختلاف في سياسة التنمية الهيكلية بين الدول الأعضاء.[10]

والمنحنى البياني الآتي لبول دوقرو يوضح مدى صحة هذا الافتراض لكل من فليمينغ وكوردن حيث يضع منحنى فليبس بالنسبة للدولة (أ) في الجهة اليمنى فوق الخط المستقيم، أما بالنسبة للدولة (ب) في الجهة اليمنى تحت الخط المستقيم[11].



الملاحظ من المنحنى البياني أن الخط لمستقيم ع(أ) والمستقيم ع(ب) يمثلان معدل التضخم كدالة لمعدل الأجر والذي بدوره هو متعلق بمعدل الارتفاع في إنتاجية العمل[12] بالنسبة للدولتين (أ) و(ب). نفترض أن معدل التضخم لا يتعلق إلا بمعدل الأجر، كما نفترض أيضا وجود منافسة كاملة في سوق العمل والسلع. إذن ف: ع(أ) و ع(ب) يمثلان مستقيمات التوازن، هذا إذا كانت معدلات التضخم متماثلة. إلا أننا نميز بين فرضيتين، الأولى في حالة النمو المتوازن و الثانية في حالة النمو اللامتوازن. والمنحنى البياني الآتي يوضح ذلك[13]:



منحنى بيانى يوضح التوازن عند معدلات التضخم المتماثلة

إن تقاطع ع(أ) و ع(ب) مع المحور (ل) يمكن تحديده من خلال نسبة الأجور في العائد (الدخل) الوطني ومعدل التغير في إنتاجية العمل.

- في حالة اللاتوازن نلاحظ أن : م ض (أ) أكبر من م ض (ب) والذي يعني تضخم كبير بالنسبة للدولة (أ) عنه في الدولة (ب).

المسافة م أ أكبر من م ب والذي يعني أن معدل النمو في الإنتاجية بالنسبة للدولة (أ) أكبر منه في الدولة (ب).

إذا لم يوجد اتحاد نقدي بين الدولة (أ) والدولة (ب) فان الدولة (أ) تلجأ إلى تخفيض العملة وفقا لنظرية تعادل القوة الشرائية [14]، بمسافة تساوي ض(أ) ض(ب)

إذا كان يوجد اتحاد نقدي بينهما فان النقطة ض(ج)هي مركز التوازن والاتفاق يكون مسبقا.

إذا افترضنا في حالة منطقة نقدية واحدة (اتحاد نقدي) أن كل السلع لا يتم تبادلها بين الدولتين فإن ض (ج)لا تصبح مركز التوازن، وإذا كان معدل نمو الإنتاجية في الدولة (أ) أكبر منه في الدولة (ب) بالنسبة للسلع المتبادلة، فإن معدل التضخم سيكون كبير جدا في الدولة (أ)، كذلك إذا كانت الأسعار مستقرة في الدولة (أ) فإنها تكون منخفضة في الدولة (ب) والذي ينتج عنه زيادة في البطالة. إذا كان ض (ج) هو متوسط لمعدلات التضخم ض (أ) و ض(ب)النتيجة من كل هذا هو انه البطالة تزيد في الدولة (ب) والتضخم يزيد في الدولة (أ) . وبالتالي في حالة عدم التوازن فان الربط بين التضخم والبطالة غير مجدي (مشجع) لقيام اتحاد نقدي.

أما في حالة النمو المتوازن: فان الارتفاع السريع في الدخل الحقيقي لإحدى بلدان الاتحاد النقدي من شأنه أن ينتج عنه حركة الأفراد. إذا أردنا نمو متوازن في دول المنطقة النقدية لابد أن يكون معدل تضخم واحد عند النقطة ض (ج)والتغير في الأجور الاسمية يساوي التغير في الأجور الحقيقية والذي يعني أن ترتفع ض (ب) وتنخفض ض (أ).

ويمكن أن يحدث هذا التوازن في الدول الاتحاد النقدي بواسطة تحويلات الميزانية التي تعادل العوائد الحقيقية بعد الضرائب والمساعدات (الضرائب بالنسبة للدولة (أ) والمساعدات بالنسبة للدولة (ب)، وكذا عن طريق وضع سياسات مشتركة تعمل على تعادل معدلات الإنتاجية.

من خلال ما سبق نستنتج أن نظرية المنطقة النقدية المثالية مرت بمرحلتين:

أولاهما تقليدية تدرس معايير المثالية من خلال قواعد نظام أسعار الصرف الثابتة بين الدول التي تريد إقامة إتحاد نقدي فيما بينها، بينما المرحلة الثانية تدرس معايير المثالية من خلال إنشاء العملة الموحدة بين هذه

الدول.حيث أن مختلف الدراسات المتعلقة بالمنطقة النقدية المثالية. كانت في الوهلة الأولى تبحث عن الخصوصيات أو الظروف الملائمة لاقتصاديات البلدان التي تعمل على إزالة الآثار التي تحدثها التغيرات في أسعار الصرف[15]، بشكل يسمح بتوفير الاستقرار النقدي والاقتصادي. هذه الأبحاث الأولى تخص أساسا بالدرجة الأولى دراسات روبرت ماندل سنة 1961، وتحاليل ماكينون سنة 1963، وكذلك دراسات كينن سنة 1969. حيث تعتبر هذه الدراسات بمثابة القواعد التي على إثرها تأسست نظرية المنطقة النقدية المثالية.

كما أن الأبحاث التي قدمها كل من إنغرام سنة 1969 وجونسون سنة 1973 وكذلك فليمينغ سنة 1971 وكوردن سنة 1972، قد ساهمت أيضا بشكل كبير في تطور النظرية .

إن نتيجة هذا البحث المتواضع تكمن في أن إنغرام و جونسون واضعي نظرية الإندماج المالي و الجبائي الذي يفتح السوق المالية بكل حرية بالنسبة لكل الدول الأعضاء، يؤكدون على أنها الآلية المثلى لتحقيق التوازن، بحيث أن الإختلالات يمكنها أن تهتلك بواسطة التدفقات لرؤوس الأموال على شكل قروض أو مساعدات من الدول التي حققت فائض إلى البلدان التي أصابها إختلال في ميزانها التجاري الأمر الذي يتطلب وجود سلطة فدرالية مركزية ، و كذلك نظرية تماثل معدلات التضخم بحيث يرى كل من فليمينغ وكوردن على أنها معيار آخر لتقييم المنطقة النقدية المثالية، هذا التماثل معدلات التضخم بين مختلف الأقطار المكونة لمطنقة نقدية والذي من شانه أن يحافظ على استقرار شروط التبادل، الأمر الذي يؤدي إلى عدم اللجوء إلى السياسات النقدية من اجل التسوية ، وقد توضح لنا ذلك من خلال المنحنيات البيانية ، بحيث اعتمدت الدراسات في النموذج الأوروبي على هذه التحاليل مما نتج عنه مكاسب بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي. إن نظرية التكامل المالي وكذا نظرية تماثل معدلات التضخم ينتج عنها أرباح بعد تكوين الاتحاد النقدي وهذا ما يعزز صحة الفرضية الأولى التي وضعت في بداية البحث .

الإحالات:

[1]- ان مانفيكو يركز في تحليله لمفهوم المنطقة النقدية المثالية على انها فضاء اقتصادي يتميز بوجود عملة موحدة وليس على اساس عملات مختلفة باسعار صرف ثابتة... ينظر:

- Giovanni.MAGNIFICO : « l'Europe par la monnaie, une nouvelle approche », édition lavauzelle, paris, 1974, P.P, 56-57 .

[2] - Jean MESSIHA : souveraineté et zone monétaire optimale :" construit, coïncidence ou causalité ?", université de paris x nanterre, paris, 2003, p.6.

[3] - James INGRAM :" comment the optimum currency problem, in, R.MUNDELL and A. SWOBODA (eds), monetary problems of the international economy", chicago, university ot chicago press, 1969, p.95.

- Harry JOHNSON : " further essays in monetary economics", in, Peter KENEN : the theory of optimum currency areas : an erectic view, in, R.MUNDELL and A. SWOBODA (eds), monetary problems of the international economy, chicago, university ot chicago press, 1973, p.41.

[4] - James INGRAM : opcit, p.p,95-100.

[5] - Harry JOHNSON : opcit, p.p,41-60.

[6] - يعتبر هاري جونسون اول من اقترح واكد على ضرورة وجود سلطة مركزية فدرالية تكون لها الحرية في بلورة السياسة الاقتصادية والنقدية لجميع الدول الاعضاء. هذه الهيئة المركزية تكون لها سلطة الاشراف والتسيير والمراقبة المباشرة وللسياسة النقدية الموحدة دون تدخل السلطات الوطنية للدول الاعضاء.

لمزيد من المعلومات ينظر:

- Harry JOHNSON : " further essays in monetary economics", opcit, p.p,41-60.

- Harry JOHNSON : " the case for flexible exchange rates, 1969", in, further essays in monetary economics,allen and unwin, minchester, 1972, p.p, 198-222.

[7] - Paul DEGRAUWE : the economics of monetary integration, oxford, second edition, oxford university press, 1994, p.p, 206-208.

[8] -Max. CORDEN : monetary integration, princét on essays in international finance, N 93, pricetor university, april 1972.

- Marcus.FLEMING : on exchange rate unification , economic journal, vol.81, september 1971.

[9] - Max. CORDEN : monetary integration, opcit, p 2.

[10]- Marcus.FLEMING : on exchange rate unification, opcit, p.p, 469-488

[11] - Paul DEGRAUWE : " conditions for montary integration : a geometric interpretational ",weltwirtsliches archive, vol 3, 1975, p.p, 634-644.

12- انتاجية العمل: يقصد في هذا الشان بنفس عدد العمال ترتفع العوائد وهذا يتحقق وفق شرطين: تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي.

لمزيد من المعلومات ينظر كتاب:

- Colette NEME : " économie internationale, fondements et politiques", édition litec, paris, 1996, p. 375.

[13] -Paul DEGRAUWE : opcit, p.p, 634-644

[14]- إن نظرية تعادل القوة الشرائية Parité de pouvoir d'achat (PPA)

تعتمد على تحديد أسعار الصرف لدول مختلفة وفقا لأسعار السلع والخدمات الموجودة (المتوفرة) في أسواق هذه البلدان.

ونميز بين نوعين من ال (PPA): لأولى المطلقة والتي تعني أن سعر الصرف "C" يعادل بين أسعار بلد (P) مع أسعار البلد (P*) وتكتب العلاقة كالآتي: C= P/P* أو P = P*C

أما الثانية مقيدة متعلقة بالثابت (λ) والذي يمنح ال(PPA) أن تتحقق بدقة وتكتب العلاقة كالآتي:

P =C λ P*

أو C.=λ P/ P*

λ = تكاليف المعلومات، تكاليف النقل، تنوع المنتوجات والسلع الغير متبادلة في التجارة.

للمزيد من المعلومات ينظر:

- Philippe d'ARVISENT et Jean – pierre PETIT : échanges et finance internationale, la revue banque éditeur, paris, 1996, p.p, 349-350.

[15] - Veronika MILEWSKI : « la notion de la zone monétaire nationale : construit, coïncidence ou causalité? » Université de Paris x Nanterre, paris 2003, P ,6.

الدراسات
باللغات الأجنبية

l'appropriation effective d'une langue cible ne peut être dissociée des différents éléments de la culture originelle intime, source dynamique et appréciable de motivation pour les apprenants. Cette approche à dimension interculturelle, bouscule la relation dépassée et révolue enseignant /apprenant, elle s'inscrit totalement dans une perspective cognitive texte/apprenant.

BIBLIOGRAPHIE

1- Aron, Thomas, Littérature et référent. A propos de l'enseignement de la littérature française à des étudiants étrangers, Etudes de linguistique appliquée N*45,1982.

2- Bencheneb, Mohammed, Proverbes d'Algérie et du Maghreb, La Rose, 2003.

3- Catherine, Kerbrat-Orechnioni, L'énonciation. De la subjectivité dans le langage, Armand Colin, 1980.

4- Maingueneau, Daniel, Initiation aux méthodes de l'analyse du discours, Hachette, 1976.

5-Peytard, Jean, Littérature et classe de langue, Hatier, 1980.

6-Souchon, Marc, Les textes littéraires en classe de langue, Hachette, 2000.

le présent est compréhensible, puisque lié à la compétence socioculturelle de l'apprenant, ce qui présuppose que les activités et l'attention seront focalisées fondamentalement sur les opérations langagières.

Ces échanges langagiers porteront par exemple sur les diverses fonctions du langage, notamment la fonction poétique et pourront éclairer particulièrement ce proverbe. On peut aussi renvoyer à la valeur connotative de l'énoncé, relevant sa dimension exhaustive, valorisante ou péjorative. Ou encore sensibiliser l'apprenant à la complicité du système énonciatif qui peut déboucher sur un axe de verbalisation sur le discours assertif, énonciatif ou de caractère didactique ou éducatif.

Un travail élargi peut être mené au niveau de l'organisation du lexique, la recherche des traits prosodiques, des images. L'observation du proverbe permet aussi la manipulation grammaticale de la langue à travers les variations lexicales et syntaxiques. D'autre part, le référent oral offre des interpellations plurielles à travers lesquelles s'expriment la subjectivité de l'apprenant et ses marques d'expressivité, comme il implique aussi la réévaluation de certains jugements énoncés. Toute une gamme d'activités croisées comme lieu d'interaction peuvent être explorées et envisagées.

En définitive, la visée du projet didactique que nous avons poursuivie, s'avère primordiale. Elle a montré que

personnel.

Cette phase de différenciation sélective des trois appellations aphoristiques est particulièrement instructive dans la mesure où les étudiants ont tenté à partir de leur propre corpus d'isoler l'ensemble des traits suprasegmentaux des trois types de textes, réductibles à leurs formes, aux jeux des résonances et à leurs variations rythmiques.

Le dernier axe de médiation est manifestement la séance interactive, particulièrement enrichissante et d'une grande acuité. Dans ce rapport primordial énoncé /apprenant, nous avons privilégié les échanges oraux et des activités de textualisation proprement dite à partir d'un ou deux proverbes comme support. Chaque étudiant doit s'impliquer dans le dire sententiel, reproduire le sens dans des prises de paroles, libre de commenter, de dire comment s'est faite la réception du texte, quelle est la démarche de son propre projet de lecture et le bien fondé de sa propre grille d'interprétation. Nous proposons à titre d'exemple le proverbe suivant, susceptible d'être investi par les apprenants.

القديم بغيه الجديد ما تفرط فيه

Le nouveau aime le bien, mais ne délaisse pas l'ancien.

L'apprenant ayant déjà procédé à la traduction de l'énoncé, constaté le type de figure, ses traits distinctifs ainsi que sa structure, peut aisément l'investir et anticiper ses données. Cet aphorisme populaire qui s'inscrit dans le tissu de conventions sociales et dans une dialectique entre le passé et

étaient pris par des sentiments d'inconfort et d'insatisfaction dus à la relation différenciée entre deux langues et à la difficile conciliation de deux cultures.

Dans cette rencontre confrontation /transformation, dans ce jeu linguistique contraignant entre langue maternelle et langue française, les étudiants ont su, par un travail intense de dérivation et de composition, de recherche des similitudes, d'analogies et de modes d'agencement, reconstruire le texte premier sans en oblitérer les éléments lexicaux et syntaxiques. Ce processus de traduction de la langue première à l'identique, induit des néologismes insolites aux effets expressifs inattendus. Nous proposons à titre d'exemple trois proverbes :

الجديد أبغيه و فيه القديم لا تفرط --- Le nouveau aime le bien, mais ne délaisse pas l'ancien.

اضربني و ابكي و سبقني و أشكى --- Il me battit et pleura, me devança et m'accusa.

اقلب القدرة على فمها تشبه لمها --- Pose la marmite renversée, la fille à sa va sûrement ressembler

Après cette étape transposition / traduction, qui a vu les locuteurs affiner leur sens critique, l'autre phase consiste à définir le proverbe. Faut-il parler de proverbe, de dicton ou de sentence ? Exercice conceptuel opératoire qui renforce la compétence de communication des apprenants, puisqu'il les met en situation d'interaction continue entre la compréhension, le discernement et le travail de réflexion

6 à 10 proverbes est suffisant) doivent être essentiellement du ressort des apprenants. Il s'agit de laisser aux étudiants l'initiative de leur propre choix. La consigne est de ne pas interférer, ni de s'interposer entre le texte et l'étudiant, mais au contraire privilégier la verbalisation en impliquant d'avantage ce dernier dans les prises de parole, les échanges et les confrontations. Cette stratégie de distanciation est primordiale car elle valorise la relation directe des étudiants aux différents segments choisis, et par-delà leur scripturalité, stimulant d'avantage la réflexion sur les itinéraires de lecture possibles.

Le corpus ainsi établi, il est envisagé comme support pédagogique pouvant étayer toute une gamme de séquences d'activités. Le premier exercice de médiation portera sur la transposition et la traduction. Les proverbes en arabe dialectal ou en amazigh sont transcrits littéralement mot à mot en français standard, en respectant les règles de cohérence, pour ensuite passer en français plus soutenu. C'est dans cette démarche de réécriture, de passage d'une langue à une autre, que se fait la circulation des sèmes ouvrant de nombreuses pistes pédagogiques plausibles. Cette approche favorise un approfondissement certain de la langue française, son vocabulaire, partant, sa structure syntaxique. Par ailleurs, le passage du code oral au code écrit n'a pas été sans difficulté. Le travail de reformulation s'est avéré délicat par moment. S'agissant de dire autrement l'objet source, les apprenants

ancestral et du concept de la modernité ont stimulé leur jugement et leur sens critique.

II- Oraliture et activités de médiation.

Par-delà la diversité des segments croisés qui composent le vaste champ de l'oralité, on s'est tenu à l'un des modes d'expression le plus représentatif qui se prévaut des échos immuables de l'espace métaphorique collectif maghrébin, celui du proverbe. Cette parole référentielle intime qui garde une profondeur réflexive et éducative certaine, a été choisie délibérément par les étudiants, presque à l'unanimité, au détriment d'autres énoncés oraux non moins intéressants à exploiter, à l'instar du conte par exemple. Leur choix fut judicieux puisque le dire proverbial offre en effet une grande spontanéité, une grande polyphonie énonciative, des motifs baroques et des effets poétiques prégnants.

Dans un premier temps, nous avons demandé aux étudiants de recueillir pendant les vacances universitaires le plus grand nombre de proverbes. A la rentrée, nous avons répertorié et procédé au tri du collectage, repéré les proverbes redondants et éliminé ceux à désignation vague, confronté et élagué les versions qui reviennent souvent. Activité d'une motivation certaine où les étudiants, dans ce télescopage d'énoncés, ont fait montre d'un engouement remarquable.

Faut-il rappeler que dans la perspective de l'activité de communication langagière qui met en exergue le rapport texte/apprenant, le tri et la sélection du corpus (un nombre de

l'ouverture littéraire et linguistique. « En situation d'apprentissage d'une langue étrangère on peut faire l'hypothèse que l'apprenant va opérer en fonction des catégories qu'il s'est appropriées dans sa langue. » (Marc Souchon, 2000.p56).

Il va de soi que les possibilités qu'offrent ces référents, en tant qu'outils et motifs pédagogiques dans une classe de langue, restent indéniables non dépourvus d'attraits. La perspective ainsi ouverte, des activités multiples et variées ont été menées sur un double plan, qu'il s'agisse de la dimension linguistique, comme de la dimension culturelle. Les apprenants ont acquis une plus grande connaissance de l'oraliture, ont pu entrevoir le fonctionnement et les différentes composantes de chaque énoncé oral (conte vs fable ; proverbe vs dicton vs sentence ; chant et poème).

Tout au long de la démarche, les apprenants ont pris plaisir à activer ce vaste champ des manifestations verbales connues et galvaudées dans les différents échanges quotidiens. Nul besoin de soutenir aussi qu'à cet endroit, cet exercice interactif a mis le sujet apprenant au centre des activités langagières qui ont développé chez lui des mécanismes d'apprentissage, installant progressivement une amélioration dans le maniement de la langue et une nette performance dans l'expression. Par ailleurs, les réflexions circonscrites aux notions de culture populaire, de l'héritage

Pourquoi l'oralité comme point d'appui et procédé d'une pédagogie active du FLE ? La démarche qui relève d'une préoccupation pertinente, vise en premier lieu à susciter chez le sujet apprenant une réflexion sur la multiplicité des éléments signifiants de la parole séculaire du terroir. Faut-il rappeler dans cette perspective, que le vaste champ culturel oral maghrébin qui réfère à la langue amazigh et arabe, allant du conte au chant, du proverbe à la légende, où se côtoient le dire périphérique et le dire sacré, le registre langagier paysan et le registre citadin, est à l'évidence imprégné d'une grande charge expressive qui donne à voir l'algérianité. Or, nous savons tous combien cette culture populaire à plusieurs échos, victime d'un ostracisme fortement subordonnée au terme péjoré de folklore, a toujours été considérée avec condescendance, comme subalterne. Or, les jeunes apprenants, porteurs d'une expérience et d'une compétence référentielle dans leur langue maternelle, qu'ils manifestent fréquemment dans leur quotidien et d'une façon prégnante, montre à l'évidence cette appropriation/intégration qu'il suffit de solliciter et de réactiver avec pertinence.

De fait, pour rendre opératoire cette opportunité au relief pédagogique certain, on peut inciter les étudiants à renouer avec leur propre patrimoine immatériel, à réfléchir aux multiples segments de l'oralité qui sont incontestablement des faits de culture, des instruments de formation et d'éducation avérés, en même temps qu'un support essentiel à

Le substrat de la culture orale… pertinence et perspectives pédagogiques en classe de FLE

Dr. Mellak Djillali

Université de Sidi Bel-Abbes

Abstract:

Il s’agit d’une démarche pédagogique menée auprès des étudiants de première année/français de l’Université de Sidi Bel Abbes dans le cadre de l’enseignement du module TEO, segment nodal du cursus de formation, avec comme support d’apprentissage le substrat de la culture d’origine.

Keywords:

pédagogique - *formation – empirique* - *accompagner*

Il s’agit d’une démarche pédagogique menée auprès des étudiants de première année/français de l’Université de Sidi Bel Abbes dans le cadre de l’enseignement du module TEO, segment nodal du cursus de formation, avec comme support d’apprentissage le substrat de la culture d’origine. Cette conduite qui reste une simple saisie empirique, n’est pas moins une action pédagogique essentiellement destinée à accompagner le processus d’appropriation de la langue française. Elle ne tente d’illustrer aucune théorie, aucun préalable.

I- Comme un préambule… apprenant /langue maternelle

- Minder, M. (1996). *Didactique fonctionnelle. Objectifs, stratégies, évaluation.* Bruxelles : De Boeck Université. 7e édition.
- Noizet, G. *La psychologie de l'évaluation scolaire*. Paris : PUF 1978.
- Pendanx, M. (1998). *Les activités d'apprentissage en classe de langue*. Collection dirigée par Moirand. Paris : Hachette.
- Perrenoud,Ph (1997).Evaluation formative et didactique du français,Neuchâtel,Delachaux-Niestlé.
- Tagliante, C. (1991). *Evaluation. Les pratiques de classe.* Paris : CLE International.

Dictionnaire :

-Le petit Robert. (1996). Paris Vie.

que se développent les capacités à apprendre aux élèves, et pour qu'on évite le bachotage » (1995 : 119). Dès lors que l'enseignant se dispose à évaluer les travaux des élèves, il ne doit plus agir en tant que juge mais se comporter en tant que conseiller, entraineur : « *Les actes d'évaluation impliquent des acteurs et les institutions qui légitiment leur position (évaluateur/ évaluataire) et valident des procédures. Il n'y a pas d'évaluation « en soi », il s'agit d'une interaction* ». P.Chardenet. (1999 :24).

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES :

- Abernot, Y. *Les méthodes d'évaluation scolaires. Dunod. Savoir enseigner, 2ème Edition (1996).*
- De ketele, J. M., (1982). *Docimologie Louvain La-neuve,* Cabay (1982). *CEPEC.*
- Esch wicke (2000).S.13.
- Chardenet, P, (1999). « De l'acte d'enseigner à l'acte d'évaluer : analyse des discours », in le français dans le monde, août-septembre.
- Courtillon, J. (2002) Elaborer un cours de FLE, Paris, Hachette.
- Grandguillot, M. C. (1993). (Préface de J. P. Obin) *Enseigner en classe hétérogène. Pédagogie pour demain. Nouvelles approches.* Paris : Hachette Education.
- Little, D.1991).Learner Autonomy: Definitions.Issues and Problems.Dublin: Authentic.
- Lussier, D. (1992). *Evaluer les apprentissages dans une approche communicative*. Paris: Hachette.

scolarisation est un processus long et difficile. Les formes d'évaluation mise en place doivent se méfier de la notion du programme qui « *alimente l'illusion que tous les apprenants sont en quelques sorte les mêmes* » Esch (op.cit :125) et ne prend pas en compte les différences habituelles d'aptitude et de motivation entre les apprenants.

Les pratiques pédagogiques doivent profondément changer et aller dans le sens d'une évaluation moins normative, plus critériée et formative pour lutter activement contre l'échec scolaire et pour décomplexer les apprenants face à cet objet, la langue étrangère, par sa fonction sociale puisqu'elle porte sur le devenir de l'apprenant. Comme le dit si bien Ph.Perrenoud : « *on ne devrait plus, aujourd'hui, oser enseigner sans poursuivre des buts explicites, communicables aux étudiants et sans évaluer régulièrement, avec les apprenants, le degré de réalisation, d'abord à des fins de régulation(évaluation formative), ensuite, lorsqu'il ne reste plus de temps d'enseignement-apprentissage à des fins certificatives* » (1997 :23). L'évaluation ne sera donc pertinente que si elle intègre une pratique pédagogique rigoureuse reposant sur les objectifs précis bien définis, objectifs de l'apprentissage et ceux, bien sûr posés sur l'enseignant lui-même.

L'évaluation formative (et surtout sommative) ne doit pas seulement servir de *quantification* souligne J.Courtillon : « *tout devrait être mis en œuvre à travers l'évaluation pour*

types de test dans une perspective d'évaluation formative : les premiers seraient à utiliser en situation d'apprentissage et permettraient à l'enseignant de voir dans quelle mesure l'objectif sur lequel on travaille est maîtrisé.

Nous retrouvons ici le concept de correction d'erreurs et son importance dans l'apprentissage.

Le deuxième type de test est utilisé en situation de contrôle dans ce que Tagliante (op.cit :100), appelle *« la troisième étape de l'évaluation formative »* et définit comme une évaluation *« sommative intermédiaire ou finale »*, différente de « *l'évaluation sommative traditionnelle, qui ne prend pas en compte les individus mais seulement leurs résultats* ».

Celle ci menée à la fin d'un apprentissage, ne donne pas de véritables possibilités de correction des erreurs.

D'après Grandguillot (op.cit :86) dans ce type d'évaluation :

« Une fois l'erreur soulignée et sanctionnée, l'élève ne s'y intéresse plus et il est illusoire d'attendre qu'il reprenne sa copie pour s'en occuper ».

A tout ceci s'ajoute ce que dit Esch (2000) qui, en citant Little (1991) affirme que l'évaluation formative est l'occasion de développer un raisonnement critique qui favorise chez l'apprenant le développement de l'autonomie. Dans le contexte d'une langue étrangère tout ceci ne va pas de soi. Maîtriser l'usage d'une autre langue que celle de sa

* *« un barème de correction* » : celui-ci établit la valeur accordée à chacun des éléments d'une bonne réponse en fonction de l'importance accordée aux objectifs d'apprentissage.

* *« un seuil de réussite* » : celui-ci exprime le nombre ou pourcentage de questions aux quelles les apprenants doivent répondre correctement pour que leur performance soit jugée acceptable.

Tout en souscrivant à ce que dit Lussier, nous retiendrons également ce que disent d'autres didacticiens par rapport aux fonctions de l'évaluation. D'après Tagliante (1991) et Grandguillot (1993), par exemple, l'évaluation est formative ou sommative selon les fonctions que l'on veut lui faire assumer.

En ce qui concerne l'évaluation formative (ou formatrice), Grandguillot met en évidence sa qualité de relance qui permet de revoir et corriger les erreurs commises par les apprenants. Dans cette optique, l'apprenant *« est capable d'ajuster et de rectifier, en cours de l'apprentissage, les démarches qu'il emprunte ».*

De ce point de vue l'évaluation formative devrait déboucher sur une auto- évaluation qui serait plus bénéfique pour les apprenants.

Il est important de ne pas oublier les objectifs différents des pratiques de classes au moment d'élaborer les situations d'évaluation. Tagliante (1991 :100), propose deux

* Est-ce que la situation d'évaluation reflète bien les activités d'apprentissages vécus par les élèves dans une approche communicative?

* Est-ce qu'on propose à l'apprenant une tâche reflétant le niveau d'habileté demandé dans l'objectif d'apprentissage ?

* Est-ce que la technique d'évaluation utilisée est appropriée aux techniques d'animation utilisées en situation d'apprentissage ?

* Est-ce que le type d'item est justifié ?

3) La précision des objets et des situations d'évaluation

La nature et la progression des objectifs d'apprentissage « dictent les objets et les moments de l'évaluation et interviennent dans l'élaboration des situations d'évaluation » Lussier (op.cit : p.65). Dans le contexte de l'approche communicative différents paramètres doivent être identifié, notamment :

* « *une mise en situation* » : les situations d'évaluation doivent placer l'apprenant dans un contexte le plus authentique possible.

* *« une tâche à effectuer* » : la façon la plus efficace de mesurer une habileté et le niveau de performance est de donner une tâche à accomplir à l'apprenant.

* *« une consigne* » : l'apprenant à besoin de savoir ce qui on lui demande. La consigne doit être claire, complète et facile à repérer.

monde ». L'évaluation doit viser les mêmes aspects qui ont été ciblés par les programmes d'études.

Lussier propose trois questions aux quelles il convient de répondre pour déterminer s'il y a « congruence » entre les objectifs d'apprentissage et les situations d'évaluation :

* Est-ce que la situation d'évaluation reflète bien l'objectif d'apprentissage ?

* Est-ce que l'accent est mis sur la communication plutôt que sur les connaissances linguistiques ?

* Est-ce que les éléments d'apprentissages mesurés sont définis en termes de « messages à comprendre ou à produire et de tâches à réaliser ».

2) Le choix des activités d'apprentissage et des moyens pédagogiques

A partir des objectifs d'apprentissage, l'enseignant peut réfléchir sur la méthodologie à mettre en œuvre, les types d'activités à proposer aux apprenants et les démarches pédagogiques à favoriser. Dans le cas où l'apprentissage est axé sur la communication, le choix d'activités doit être orienté vers les comportements ou habilités qui seront vérifiables au moment de l'évaluation. Pour assurer la congruence des situations d'évaluation avec la méthodologie de l'enseignement, l'évaluateur doit répondre aux quatre questions ci-après :

* ces situations d'évaluations sont axées sur des techniques d'évaluation analogues à celle utilisées au niveau de l'enseignement, par exemple les simulations, jeux de rôles, etc.

* même s'il s'agit du domaine de l'apprentissage des langues, elles utilisent les types d'items usuels (choix multiples, réponses élaborées, etc.) mais qui sont convenablement adaptés.

Tout le monde est d'accord pour affirmer que l'évaluation ne doit pas être laissée au hasard.

Pour assurer la progression des apprentissages Lussier (op.cit :64) mentionne trois éléments importants :

1) **la planification des objectifs d'apprentissage et de l'enseignement**

L'évaluation pédagogique assure, nous l'avons déjà dit, « *la congruence entre l'enseignement, l'apprentissage et l'évaluation* ». Pour y arriver, l'enseignant doit bien cerner l'univers du programme d'études qu'il utilise et bien se présenter l'approche d'enseignement à la base des objectifs d'apprentissage.

Les objectifs d'apprentissage, en tant qu'assises de toute méthodologie d'enseignement permettent de faire des consensus et offrent aux enseignants la possibilité de s'entendre pour qu'une habilité ou comportement ait dans la mesure du possible, « *une même signification pour tout le*

comportementale que l'on désirait susciter s'est affectivement opérée ». Au-delà de l'évaluation des progrès de l'élève, la description précise des objectifs peut permettre *« une appréciation plus objective de la valeur du cours et de l'efficacité de l'enseignant* » Minder (1996 :23).

Dans le cadre de l'approche communicative de l'enseignement des langues étrangères, les situations d'évaluation doivent comporter certaines caractéristiques, selon Lussier (1992 :54-55) :

*elles doivent être cohérentes avec les objectifs d'apprentissage qui sont définis en termes de compétences langagières, de situations de communication ou de types de discours.

Il s'agit alors d'une évaluation de la compétence des élèves dans une situation donnée.

* elles comprennent le niveau de la performance des élèves à un stade donné de leur apprentissage.

* elles sont en contexte. Il faut qu'elles répondent à un objectif.

Si par exemple c'est la capacité à comprendre qui est en jeu, il faut une mise en situation globalisante. Pendanx (1998) propose une évaluation à deux niveaux quand il s'agit de la compréhension ou accès au sens : d'une part mesurer le degré de maîtrise de certains processus (la capacité d'inférence par exemple) et d'autre part juger de la capacité de l'apprenant à saisir le sens des textes (oraux ou écrits).

niveau d'âge des apprenants et au développement de cette habileté à développer » Lussier (1992 : 54).

Quand un enseignant veut établir des situations d'évaluation et des grilles d'appréciation, c'est dans cette perspective qu'il doit avant tout identifier les paramètres et critères permettant d'apprécier les diverses compétences de la communication. Puisqu'il n'est pas possible de tout évaluer et en même temps, ces paramètres et critères serviront de repères pour juger de l'habilité à communiquer chez les apprenants. L'enseignant a besoin d'indices pertinents pour arriver à juger de cette habileté et le degré de performance.

L'apprenant, de son côté a besoin d'être informé à tout moment de son progrès. « *Il ne peut progresser qu'en connaissant ses lacunes et ses points forts, et cela, indépendamment du niveau atteint par les autres élèves de la classe* » Tagliante (1991 : 115). L'apprenant a le droit de savoir jusqu'où l'enseignant souhaite le mener et dans ce cas il devrait pouvoir visualiser les résultats. Un système efficace d'évaluation est aussi important pour lui qu'il ne l'est pour l'enseignant.

D'après certains spécialistes, la définition précise des objectifs pédagogiques permet une évaluation cohérente. Cela permet d'apprécier l'importance de l'évaluation en tant que « partie intégrantes » du processus d'apprentissage. Le but de l'évaluation devrait être de vérifier si l'objectif fixé a bel et bien était atteint, « *pour s'assurer que la modification*

d’acquisition des connaissances. La seconde est une sanction (au sens large) qui clôt une période pédagogique et donne lieu à une note qui certifie un acquis et participe à l’orientation de l’élève. L’innovation la plus radicale serait de supprimer toute forme d’évaluation. Certains auteurs y ont pensé, ou y pensent encore. En revanche, il est indispensable de rénover et d’adapter les formes actuelles d’évaluation, en fonction des exigences d’une société en évolution.

L’évaluation occupe une place importante dans tous les systèmes éducatifs et fait partie intégrante de tout apprentissage. Le terme *« évaluation* » est intervenu dans le vocabulaire pédagogique autour des années 70 au moment où le caractère arbitraire des notes est devenu évident. C’est à partir de ce moment- là qu’est apparu le fait qu’on pouvait faire un lien entre l’échec scolaire et les pratiques traditionnelles de notations. Des tentatives pour supprimer les notes n’ont pas réussi avant tout parce qu’elles sont plus objectives et plus faciles à interpréter, surtout par les familles et par les élèves eux-mêmes.

L’évaluation en classe de langue étrangère ne peut pas s’articuler uniquement autour de la notation. C’est un processus qui accompagne tout le processus d’apprentissage et permet de mesurer sa réussite. Dans le cadre de l’enseignement de langue étrangère l’objet ultime de l’évaluation est « *la compétence de communication propre au*

domaine scolaire, nous pouvons proposer la définition synthétique et succincte suivante :

« L’évaluation consiste en une mesure ou une appréciation, à l’aide de critères, de l’atteinte d’objectifs ou de degré de proximité d’une production par rapport à une norme » (Abernot : 7).

Donc l’évaluation consiste à transposer les productions scolaires (domaines d’origine) dans un système de notes (domaine d’arrivée), de manière à pouvoir pratiquer des opérations. Il s’agit de ne pas confondre l’*appréciation* du qualitatif et la *mesure* du quantitatif. La problématique de l’évaluation se pose en termes de nécessité de fournir à plusieurs types de destinataires, une image des compétences d’un élève, à partir de performances fragmentaires. Concrètement, l’amélioration de l’évaluation passe par un meilleur choix des situations représentatives de compétences. Les outils d’évaluations doivent correspondre aux objectifs pédagogiques. Aucune forme d’évaluation ne saurait rendre compte à elle seule de la nature si diverse des acquis scolaires. L’évaluation sera intermédiaire lorsqu’elle permettra à l’élève de se situer dans la progression envisagée. Elle sera terminale lorsque sa fonction sera de faire un bilan des acquis de la période pédagogique achevée.

Deux types d’évaluations se distinguent d’emblée : l’évaluation formative et l’évaluation sommative. La première est un repérage. Elle fait partie intégrante du processus

Dans le sens courant, l'évaluation appartient à deux grands axes : l'approximation et la précision. Si nous reprenons la définition du dictionnaire le Petit Robert, nous retiendrons trois sens : porter un jugement sur la valeur de ; par extension fixer approximativement, apprécier, dans le sens abstrait estimer (évaluer les risques).

Un paradoxe apparaît tout de suite : l'idée de calculer et l'idée d'approximation. Il y a beaucoup à apprendre de ce paradoxe. En plus, de là émanent les difficultés d'évaluation scolaire. On confond souvent estimation /appréciation et notation, mais en évaluation scolaire, les deux sont utilisées.

Voyons les définitions proposées par des spécialistes des sciences de l'éducation, J.M.De Ketele (1982), « *Evaluer signifie examiner le degré d'adéquation entre un ensemble d'informations et un ensemble de critères adéquats à l'objectif fixé, en vue de prendre une décision* ».

G.Noizet (1978) ajoute : *« Dans son acception la plus large, le terme évaluation désigne l'acte par lequel, à propos d'un événement, d'un individu ou d'un objet, on émet un jugement en se référant à un ou plusieurs critères, quelques que soient par ailleurs ce(s) critère(s) et l'objet du jugement »*

Dans les dictionnaires spécialisés, nous retenons la notion d'objectifs par rapport auxquels il est possible de situer une production grâce à des critères déterminés. Dans le

programmes une large place est réservée à ce volet qui était quasiment absent dans les anciens. L'évaluation constitue un processus interprétatif, elle sert à renseigner l'enseignant sur les résultats de l'enseignement/apprentissage. Elle est conçue comme une démarche d'explication des attentes de l'enseignant (et normalement celles de l'apprenant) quant à l'acquisition d'un savoir et surtout l'appropriation d'un savoir-faire. En effet l'objectif de l'apprentissage d'une langue est de maîtriser l'interaction langagière dans toutes les situations de communication dans lesquelles se trouve engagé l'apprenant. Le programme doit prévoir les différentes évaluations, les personnels chargés de l'évaluation, la validité de l'évaluation et le type de diplôme ou de certificat. Signalons tout de suite que le concept «évaluer » n'est pas utilisé par la majorité des enseignants. Nous avons souvent recours, dans l'enseignement général et technique, aux termes « noter, corriger ». Ces concepts semblent renvoyés plus à un geste punitif ou gratifiant.

Par les définitions que nous proposons, nous tenterons de comprendre la signification profonde de « évaluer » et les risques qui en découlent (ambiguïté de sens).

Dans le domaine scolaire, évaluer veut dire attribuer une note à partir d'une épreuve écrite ou orale. Nous pourrions aussi évaluer les attitudes de l'élève : la participation, l'assiduité….

L'évaluation en classe de langue

Dr.Yamina Bouteflika
Université de Sidi Bel Abbés

Abstract:

The evaluation in the school context is one of the important dimensions of learning, one of the determinants of institutional learning. In the practice of the class, it is present at all stages of learning. It is an integral part of the educational activity and is recorded in the programs with methodological indications. Note that in the new programs a large place is reserved for this component was almost absent in the former.

Keywords:

evaluation - *school context – learning*- *educational activity*-
component

L'évaluation dans le contexte scolaire constitue l'une des dimensions importantes de l'apprentissage, l'un des facteurs déterminants de l'apprentissage institutionnel. Dans la pratique de la classe, elle est présente à tous les stades de l'apprentissage. Elle est partie intégrante de l'activité didactique et est consignée dans les programmes avec des indications méthodologiques. Notons que dans les nouveaux

- POLLET, M-C., (2001) : *Pour une didactique des discours universitaires : Etudiants et système de communication à l'université*, Bruxelles, De Boeck Université.
- PRIVAT, J.M., (1995) '' Les pratiques de l'écrit au collège : pour des enseignements mieux intégrés'', *Le Français Aujourd'hui*, N° 109.
- REUTER, Y., (1996) '' Les relations lecture-écriture dans le champ didactique'', *Pratiques*, n° 86.
- REUTER, Y., (2002) *Enseigner et apprendre à écrire*, Paris, Editions ESF.
- REUTER, Y., (2002). '' Quelques questions à propos des formalisations de l'écriture en didactique de français''. *L'écriture et son apprentissage*. Revue *Pratiques* N° 115/116 Décembre 2002.
- SCHNEUWLY, B. (2002-2003) : '' *L'écriture et son apprentissage : Le point de vue de la didactique. Eléments de synthèse*, Repères N° 26/27, I.N.R.P.
- VANHERWEGHEN, J. L., (1999) '' Que veut dire « réussir à l'université '' *? In Enseignement secondaire et Enseignement universitaire : quelles missions pour chacun* ? Bruxelles, Les éditions de L'U.L.B.
- VERDELHAN-BOURGADE, M. (1995) '' La langue et ses représentations'', *Le français aujourd'hui*, n° 124.
-

- DONAHUE, C., (2001) : ‘’Effets de l’écrit sur la construction du sujet textuel à l’université’’, *Spirale* n° 29, *Lire-écrire dans le supérieur*, Revue en Recherches en Education.
- ECKENSCHWILLER, M., (1999) : *L’écrit universitaire*, Bruxelles, Les éditions d’Organisations.
- GUIBERT, R., JACOBI, D. (1990) ‘’L’écrit. Production et représentation’’. In Eckenschwiller, *M. ,L’écrit universitaire,* Bruxelles, Les éditions d’Organisations.
- HALTE, J.-F., (2003). Didactique de l’écriture, didactique du français : vers la cohérence configurationnelle. In *L’écriture et son apprentissage à l’école élémentaire, Repères* N° 26/27, 2002-2003
- HOUDART-MEROT, V., (2004): *Réécriture et écriture d’invention au lycée*, Paris, Hachette Education.
- JAVERZAT, M-C., (2004) : ‘’ La dictée à l’adulte comme genre de l’activité scolaire d’apprentissage du langage écrit, *Mélanges CRAPEL*, n° 29.
- MACCIO, C., (1994) : *Pratique de l’expression*, Lyon, Les éditions de la chronique sociale, 5ème édition.
- MADELON, S-R., (2000): *Le savoir lire-écrire chez l’adulte apprenant*, Paris, l’Harmattan.
- MILIANI, M., (2002) : ‘’Le français dans les écrits des lycéens : langue étrangère ou sabir’’, *Revue Insaniyate* n° 17-18 (Mi-décembre 2002).
- PABATSIBA, V., (2002). Ecrire pour une commande administrative. Le destinataire, son rôle et son influence sur l’écriture d’une expérience étudiante. Lire et écrire dans le supérieur, *SPIRALE* 29.
- PLANE, S., (2002) : ‘’ Apprendre l’écriture : Questions pour la didactique, Apports de la didactique’’, *Pratiques* N° 115/116, Décembre 2002.

- DABENE, M., (1998) : ‘’ L’enseignement-apprentissage de l’écrit entre représentation et pratiques sociales, *LIDIL* n° 33. université Stendhal Grenoble.

- DAUNAY, B., & REUTER, Y., (2002) : ‘’ Les rapports à l’écriture d’étudiants de Sciences de l’Education. Etude exploratoire à partir d’un corpus de souvenirs sollicités’’ In *Les cahiers THEODILE,* n° 2.

- DELCAMBRE, I., (2002) : ‘’ L’inscription graphique au cours d’un travail de groupe : aide cognitive ou rituel formel *? Pratiques* N° 115/116*, L’écriture et son apprentissage*, Décembre 2002.

- DELCAMBRE I., LAHANIER-REUTER. D., (2003) : ‘’Propositions pour une étude sur les méthodes de recherche en didactique’’*, Les cahiers Théodile N° 4.*

- DELCAMBRE, I, & REUTER, Y., (2002) : ‘’Images du scripteur et rapports à l’écriture’’, *Pratiques N° 113/114, juin 2002.*

- DELCAMBRE, I & REUTER, Y, (2002) : ‘’Le rapport à l’écriture d’étudiants en licence et en maitrise’’, *Spirale* n° 29. *Lire et écrire dans le supérieur,*

- DELCAMBRE, I., REUTER, Y., (2004) : Actes du 9ème colloque de

l’A.I.R.D.F, Québec, 26 août 2004.

- DEGAUTE, J-P., (1999) : *Enseignement secondaire et enseignement universitaire : Quelle missions pour chacun* ?, Bruxelles, Editions de l’ULB.

- DEZUTTER, O., & THYRION, F., (2002) :’’ Comment les étudiants entrants s’approprient-ils les discours universitaires *? SPIRALE* N° 29, *Lire-écrire dans le supérieur,* Revue de Recherche en Education.

d'autres questions pourront servir de piste de recherches futures.

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

- BARRE DE MINIAC, C. (2000) : Le rapport à l'écriture. Aspects théoriques et didactiques, Lille, Presses Universitaires du Septentrion.
- BARRE DE MINIAC, C., BOURGAIN, D. (1994) : Ecrire et faire écrire, Actes de l'université d'été, 28-31 octobre 1991, Fontenay-Saint Cloud, ENS éditions.
- BARRE DE MINIAC, C., CROS, F., RUIZ, J., (1993) : '' Les collégiens et l'écriture. Des attentes familiales aux exigences scolaires, Paris, ESF.
- BOCH, F., (1998): '' Pratiques d'écriture et de réécriture à l'université : la prise de notes entre texte source et texte cible, Villeneuve d'Ascq, Presses Universitaires du Septentrion.

DABENE, M., (1987) : '' L'adulte et l'écriture'', dans J.L.

- Chiss, J. P. Laurent, J. C. Meyer, H. Romian, B. Schneuwly, (dir.), Apprendre/enseigner des textes écrits, Bruxelles, De Boeck Université.
- DABENE, M., (1990) :'' Des écrits extraordinaires. Eléments pour une analyse de l'activité scripturale'', *Lidil N° 3*.
- DABENE, M., (1994) : Les écrits ''ordinaires'' aujourd'hui *in Ecrire et faire écrire, Actes de l'université d'été,* 28-31 octobre, *Cahiers de Fontenay*, ENS de Fontenay Saint-Cloud.
- BARRE DE MINIAC. C., (1996) : *Vers une didactique de l'écriture : Pour une approche pluridisciplinaire,* Bruxelles, De Boeck.

considérons comme des éléments qui peuvent donner lieu à une extension à la question relative aux pratiques de l'écrit au supérieur.

La dictée, la prise de notes et la lecture sont des propositions didactiques spécifiques à nos apprenants. D'autres questions sont à envisager quant aux modes de transfert des savoirs universitaires, aux pratiques capables de les aider à mieux se comporter envers la tâche d'écriture, aux activités qui peuvent contribuer à l'enrichissement de leurs compétences lexicales. Nous pensons qu'elles peuvent avoir une incidence directe sur sa manière de faire à l'université, particulièrement, à ses débuts. Si la lecture favorise l'enrichissement des compétences lexicales chez l'apprenant, peut-elle l'amener à mieux écrire ?

Au cours de cette recherche, nous avons fait allusion à d'autres domaines qui sont en relation étroite avec l'enseignement-apprentissage de l'écriture dans tous les cycles d'enseignement. Nous souhaitons que cette recherche, autant par sa méthodologie que par les données résultantes de l'enquête de terrain, permette de mieux comprendre comment les apprenants de notre filière de français procèdent en situation d'écriture. Nous espérons que certaines préconisations trouvent une application dans l'enseignement-apprentissage du français (d'où l'oral et l'écrit), et que

facilite aussi la réflexion sur les stratégies employées et les moyens de les améliorer, ainsi que sur les diverses stratégies possibles. »

Le mécanisme qu'on a tenté d'inculquer à cet apprenant s'avère externe et non convaincant parce qu'il n'a pas ciblé son attente, n'a pas comblé ce vide qu'il ressent en matière de langue. Le français, selon la majorité des apprenants, n'est pas une langue tout à fait étrangère. Elle fait partie de leur quotidien. C'est son statut qui n'est pas encore clarifié. Ce sentiment d'incapacité les laisse relativement plongés dans des situations de questionnements, voire de frustration parce que comment expliquer qu'un étudiant de première année s'acharne pour une inscription dans la filière alors que ses performances dans la langue lui font défaut ? Sinon comment explique-t-on toutes ces incapacités qu'il traîne tout au long de son cursus universitaire ?

Notre recherche ne pourrait répondre à toutes les hypothèses soulevées au départ. Les questions liées aux difficultés à l'écriture en classe de langue française continuent à susciter l'intérêt des chercheurs. Il est vrai que, en ce qui nous concerne, les résultats de l'enquête de terrain nous ont aidés à nous situer, partiellement, par rapport à notre problématique de départ. Ils étaient d'ailleurs porteurs d'indices révélateurs de la situation dans laquelle évoluent nos apprenants en classe de français. Cependant, nous les

il doit recourir aux différents documents pour pouvoir ajuster un commentaire, confectionner un résumé, ou réécrire un cours à partir des notes prises. Cette dernière technique est jugée par B, Daunay et Y, Reuter, (2002) comme *un genre spécifique* à la réécriture. Ils rapportent : « *La solution de compromis, majoritairement adoptée, consiste alors à « en prendre » le maximum en écrivant le plus vite possible à l'aide d'un code d'abréviations souvent personnel et d'un allègement de nombre de normes scripturales […].* En commentant la phase cruciale qui succède à la prise de notes, ils ajoutent : « *Pour les plus sérieux des étudiants, cela implique, en tout cas, hors du cours, un « sur-travail » : recopier, en « mettant au propre » et en essayant alors de sélectionner, d'organiser et de comprendre.* » La pratique scripturale dont font référence les didacticiens cible le signifiant avec toutes ses variantes, et il est temps qu'on accorde beaucoup plus d'égards à ce procédé pour remédier à cette situation. Cela ne pourra s'appliquer facilement que dans une initiation adéquate sinon une maîtrise totale de la prise de notes afin de permettre à nos apprenants de faire plus d'efforts pour rattraper les retards accumulés. Il sera demandé aux apprenants de faire eux-mêmes leurs propres synthèses de cours pour se familiariser avec l'écrit, pour s'adonner à la réécriture, pour s'approprier des méthodes d'expression. Y. Reuter (2002) parle de *la réécriture comme moyen d'action*. Il cite : « *La réécriture, comme dispositif impliquant la durée,*

des savoirs. « *L'écriture comme simple technique de transcription et de codage d'une part, l'écriture comme don d'autre part, sont des conceptions qui apparaissent chez tous les acteurs : parents, élèves, enseignants.* »

Le constat, pour le moment est là, présent, révélateur mais porteur d'un certain nombre d'espoirs (nous pensons que tout dépendra de la manière de procéder chez les enseignants-formateurs). Pour l'instant, l'approche par compétences ne donne plus les meilleures pistes didactiques quant au maniement de la langue. Elle « survole » tout ce qui touche profondément aux mécanismes utilisés. L'on s'attèle à miser sur trois ou quatre années d'apprentissage pour planifier une progression linguistique par le procédé de la mise à niveaux de compétences.

Les trois compétences qui semblent être de mise dans les différents programmes scolaires d'enseignement-apprentissage de la langue française sont : ''exposer'', ''argumenter'' et ''narrer''. Nous les retrouvons pratiquement inscrites depuis la 1ère année secondaire jusqu'à la terminale. De nombreux enseignants se disent confrontés aux problèmes de temps et de moyens didactiques. Et là apparaissent les véritables insuffisances au niveau de l'écrit. De ce fait, l'apprenant demeure de marbre devant l'intention communicative à laquelle il est invité. Le peu de séances réservées à l'écrit le plonge dans des situations-problèmes où

d'une trace signifiante sur un support, tantôt le plus souvent, aux produits finis qu'en résultent. »

Nos propositions didactiques, rappelons-le, sont des hypothèses partielles à toutes ces réalités de l'enseignement de la langue française dans notre filière. Nous avons bien soulevé toutes ces distanciations existantes d'une région à une autre, de ces modes d'enseignement qui varient d'une institution à une autre, des capacités d'acquisition qui diffèrent chez les apprenants, etc. Ceci nous amène à s'impliquer davantage (et prendre en considération) la mise en application des nouveaux systèmes de transferts des savoirs, notamment aux cycles pré-universitaires (l'approche par les compétences) et au supérieur (le système du L.M.D).

L'incapacité apparente dans la réussite des écrits (non seulement en langue française mais aussi dans presque toutes les autres langues étrangères) et aussi le manque d'intérêt à l'objet (en tant que moyen d'expression à l'université ou ailleurs) sont des éléments sur lesquels se sont focalisés nos lectures théoriques. La conception de l'écrit, en dépit de sa variété, est toujours évoquée avec amertume et beaucoup de réserve. Nous sommes en droit de dire qu'une bonne majorité des didacticiens de l'écrit (notamment Reuter, Delcambre, Dabène, De Miniac, Daunay, Schneuwly, etc.) focalise les études et les analyses sur le rapport à l'écrit et les représentations que les sujets ont de cet objet d'acquisition

De plus, comme nous l'avons signalé tout au long de notre recherche, l'activité d'écriture est tributaire d'un certain nombre de paramètres qui, de prime abord, s'inscrivent dans un cadre de remédiation et de perfectionnement constants. L'effet d'homogénéité des méthodes d'apprentissages demeure la pierre angulaire à tout enseignement visant la mise à niveau des apprenants. L'enseignant devrait donc être mené à comprendre les procédés utilisés dans les discours universitaires, écrit ou oral, pour pouvoir assimiler les enjeux dans un écrit. D'ailleurs, le cas de notre filière nous révèle que les approches préconisées n'ont pas abouti aux résultats escomptés compte tenu du « malaise » qui continue à persister chez les apprenants.

Cette difficulté majeure est à situer notamment dans une sorte de rupture entre les différents paliers d'enseignement. Car les différents aménagements des programmes scolaires, particulièrement ceux relatifs à l'enseignement-apprentissage de la langue française n'ont pas tous été efficaces. Ajouté à cela l'actuel passage de l'approche systémique à l'approche par compétences qui a, quelque peu, mis les enseignants dans des situations professionnelles délicates. De son côté, M. Dabène commente la pratique scripturale : « *[…] dans les représentations du sens commun, elle renvoie tantôt à la graphie, tantôt au style, tantôt au processus d'inscription*

apprenants pendant l'écriture, aux représentations qu'ils ont à l'objet, à la nature de la fréquence d'écriture chez eux, etc. Nous avons donc, d'une manière mécanique, décidé de prendre en considération tous ces paramètres eu égard à leur « proximité » et leur implication dans le problème de l'écrit à l'université.

Les difficultés ne sont pas forcément le propre des apprenants, du moins, à leur arrivée à l'université. L'enquête de terrain ainsi que notre modeste expérience d'enseignant nous ont montré qu'il fallait chercher les vraies causes dans les phases qui précèdent leur venue au supérieur.

Il était donc possible, pour nous, de cerner quelques unes de ces causes et d'en isoler d'autres. Les études portant sur celles-ci ont, le plus souvent, montrés qu'il était possible d'y remédier. Les pistes didactiques continuent d'apparaître. Elles sont là pour rappeler les enseignants et surtout les sensibiliser sur la nécessité du comment procéder pour pouvoir pallier.

Il est vrai que, dans la présente recherche, nous nous sommes inscrits dans une logique basée sur les réalités d'enseignement-apprentissage de la langue française, sur les modes de transfert des savoirs universitaires et, particulièrement, sur l'expérimentation (à travers l'analyse des copies des étudiants).

produit écrit notamment. Il faut rappeler qu'ils étaient appelés à traiter deux sujets d'un intérêt capital : D'abord, l'utilité de la lecture à travers le livre et les finalités recherchées par tout lecteur, à savoir, l'enrichissement du vocabulaire, la découverte d'autres cultures, l'éventuelle assise qu'il peut avoir pour bien se lancer dans la tâche d'écriture sans grandes difficultés, etc. Ensuite, la préparation d'un exposé (objet à controverses) où l'apprenant n'est pas toujours préparé à se lancer dans ce genre de travail (en dépit de la présence d'un module relatif aux méthodes de travail à l'université) qui, par contre, a donné des résultats probants dans le système L.M.D. En plus, exposer son point de vue quant à la préparation d'un travail de recherche n'est pas sans mettre l'apprenant dans un vrai dilemme : entre rapporter toute une procédure courante relative au « façonnage » de l'exposé et le sentiment de se trahir en allant en allant lui-même « acheter » cet exposé (c'est une pratique à laquelle nous avons réservé une bonne partie dans le second chapitre de la partie théorique). En dépit de tout cela, il est vrai que l'écriture est présente chez une bonne partie de ces apprenants (à travers les copies analysées).

Conclusions et implications de la recherche

Notre analyse s'est portée sur les pratiques d'écriture et de réécriture d'où sont ressorties d'autres éléments relatifs au rapport à l'écrit, aux difficultés auxquelles se heurtent ces

Problèmes relatifs à la forme

En observant les corpus sur lesquels nous avons travaillé, il a été remarqué un manque de cohérence quant à l'enchaînement des idées. Nous rappelons que, l'un des sujets, avait pour thème l'utilité du livre d'où devrait jaillir l'activité de lecture. Une minorité a fait référence à cette dernière. La majorité des sujets écrivant s'est limitée à réutiliser le terme « livre ». Il s'agit d'une redondance qui s'explique par le manque de rapport à l'écrit, à l'absence d'esprit, à l'inadvertance, au manque de concentration, etc. Tous ces paramètres sont à citer du fait des écarts constatés dans les petits paragraphes réalisés. La cohérence textuelle est une compétence qui nécessite un bagage lexical adéquat, une technique d'écriture qui renvoie à l'enchaînement des idées, etc. A ce titre, nous rappelons la presque absence de la ponctuation mis à part « le point » qui est utilisé à tort et à travers.

Tout de même, on relève que les copies (1, 2, 5, 8, 9 et 10) contiennent de bonnes idées, une bonne forme et une écriture très appliquée en dépit de la présence de quelques incompréhensions et autres incohérences linguistiques. Ceci explique, il faut le mentionner, l'existence d'une bonne partie de nos apprenants qui arrive à gérer leurs productions écrites. Ceci est apparent dans l'utilisation des temps verbaux, dans la nouveauté du style utilisé et dans la mise en forme d'un

Les problèmes d’orthographe quant à eux sont légions dans les écrits analysés. A observer la langue Arabe, l’orthographe ne doit pas poser de gros problèmes. On écrit un mot tel qu’il se prononce. En est-il de même pour la langue française ? Nous ne sommes pas certains. On continue à se heurter aux problèmes qu’elle pose à nos étudiants. Le déséquilibre entre le code oral et le code écrit du français pose de grandes difficultés. Notre opinion repose sur la présence, plutôt de l’abondance des ces insuffisances relevées dans leurs écrits. Le (s) du pluriel, le mauvais usage de l’accord, le (e) du féminin, etc. Ce sont des maladresses qui continuent à apparaître même chez nos étudiants en fin de cursus. Et là, il est utile de rappeler un paramètre important : l’effet du milieu géographico-socio-culturel sur l’apprentissage de la langue française. Un milieu rural, par exemple, est plus pauvre culturellement si l’on compare avec le citadin. La présence de difficultés à percevoir l’orthographe s’est toujours manifestée chez les étudiants issus de ces régions rurales. Nous rappelons aussi qu’au sein de l’enseignement-apprentissage du français, l’orthographe bénéficie d’un statut particulier et jouit d’un grand privilège. Une orthographe défectueuse est le fruit d’un manque d’une culture conséquente. Elle s’avère être l’un des principaux critères d’évaluation de l’étudiant selon nos collègues enseignants.

relatives aux équivoques, au mauvais emploi des mots, à l'orthographe, à la non-distinction entre l'oral et l'écrit, etc.

Les problèmes de langue

Nous relevons d'abords les équivoques relatives au mauvais emploi des mots (pronoms personnels, pronoms relatifs, adjectifs, accords, temps, etc.). Il est remarqué que le pronom relatif est, le plus souvent, utilisé loin de l'antécédent. La confusion dans l'utilisation des pronoms personnels est aussi une pratique courante chez nos apprenants.

La répétition des mots (où l'apprenant est appelé à s'habituer à ne pas en commettre particulièrement en cours de l'écrit) est aussi une difficulté qui hante les esprits des apprenants. Bien que ces derniers reconnaissent ces défauts de langue, nous pensons que la lecture et l'intensification de la pratique peuvent les amener à utiliser des synonymes ou des expressions équivalentes.

Bien que le langage écrit refuse certaines tolérances du langage parlé, il a été relevé, dans certaines copies, la dominance des mots familiers. Cette confusion oral/écrit est considérée comme une difficulté sur laquelle bute une bonne partie de nos apprenants. C'est aussi un paramètre sur lequel se sont penchés beaucoup de didacticiens. Une telle attitude s'explique aussi par le manque de vocabulaire qui est, à son tour, le fait d'un manque flagrant de la lecture. Cette dernière est considérée comme un moyen qui aide à enrichir le vocabulaire chez les étudiants.

Nous nous sommes inspirés de cette réflexion au moment de la confection de notre projet d'analyse des productions écrites de nos apprenants. Pour nous, il s'agit d'un élément, à partir duquel, beaucoup de zones d'ombres seront éclairées. Nous avons formulés des hypothèses, auxquelles, nous espérions en donner quelques éléments de réponse. C'est à propos de toutes ces disparités que M. Miliani (2002) était catégorique. Il parle de *problème d'écart entre la pratique écrite des apprenants et la norme scolaire, ainsi que les représentations qu'ils s'en font*. Il justifie son point de vue par l'état dans lequel est entrain d'évoluer la langue française. Pour lui, *elle s'apparente de plus en plus, chez une majorité et non chez certains individus, à un sabir*. A travers cette description des réalités relatives aux écrits des apprenants de notre filière, notre intention est de focaliser notre attention sur leurs pratiques et les difficultés qu'ils rencontrent.

Quant à l'analyse proprement dite, il nous a été donné de relever un ensemble d'erreurs dans les écrits produits par nos apprenants (échantillon sur lequel nous avons travaillé). Ceci peut nous expliquer les nombreuses difficultés qu'ils ont pu rencontrer pendant la réalisation de la tâche. Nous avons déjà évoqué, au fil de notre article, un ensemble de facteurs qui déterminent la situation dans laquelle se trouvent nos apprenants. En ce qui concerne ces difficultés, elles sont

Il convient de souligner que cette phase d'apprentissage n'est qu'un chapitre de ce processus cognitif d'où la performance de chaque apprenant est mise en avant pour lui permettre de procéder par le système de l'auto-évaluation, et de surcroît, maintenir ses compétences sinon les évaluer en fonction de la quantité d'informations acquises. Cette « remise en cause » permanente que doit subir l'apprenant pourrait lui assurer la pérennité de ses acquis. Nous considérons, dans ce cas, l'écrit comme une forme particulière de communication. Il intervient pour donner plus d'autonomie à cet apprenant. Cette manière de se libérer, lui donnerait un tonus supplémentaire dans sa propre perception du monde et lui permettrait de se frayer lui-même quelques perspectives d'apprentissage.

Evidemment, comme cela a été largement commenté par les didacticiens, la tâche d'écriture paraît beaucoup plus difficile que l'on puisse croire. Les raisons sont d'ordres structurels sur le plan de la méthodologie, du moins en ce qui concerne nos apprenants en classe de français. Ces derniers, avons-nous remarqué, ne font pas très attention au travail minutieux que doit entreprendre le processus d'écriture, au montage et au démontage linguistiques. La planification, la textualisation et la révision qui suppose une relecture évaluative sont des paramètres incontournables pour tout processus rédactionnel.

les instructions préétablies pour la réalisation de la tâche d'écriture. Cette attente est justifiée par leur vœu de voir leur apprenant répondre en fonction des enseignements déjà subis pendant les cours. Quant à la forme, elle est tributaire des compétences du scripteur lui-même. Nous avons avancé que la forme d'un texte produit est une pratique qui s'apprend au fil des années de scolarisation. Un usage des pratiques régulières d'un scripteur ordinaire s'impose, à savoir, intensifier ses lectures, avoir un rythme d'écriture personnel, faire des va et viens incessants sur ce qui a été écrit, introduire des rajouts et des suppressions, initier une relecture, etc. C'est tout simplement réaliser une écriture de soi, c'est aussi montrer ses limites de l'imagination, se réécrire, etc. Qu'en est-il de ce contrat préétabli (entre l'apprenant [scripteur] et l'enseignant [lecteur-évaluateur]) ; l'un voulant réussir une production cohérente et organisé tandis que l'autre souhaite voir ses transferts d'apprentissage bien cadrés, bien assimilés.

Notre modeste expérience d'enseignant de la langue française pour les apprenants non-natifs nous a permis de diagnostiquer une abondance d'erreurs lexicales et syntaxiques dans les productions de nos apprenants. Théoriquement, il existe un enchaînement relatif aux modules de l'enseignement-apprentissage de la langue française. Cependant, nous nous sommes toujours posé des questions sur ces résultats mitigés.

C.V, etc. Ils n’ont pas eu idée et/ ou conscience de ces manières de faire. Beaucoup de stratégies initiés par les enseignants avaient pour but l’acheminement de ces modes universels de savoirs : l’aboutissement à faire de cet apprenant un individu particulier se sentant capable de pratiquer la langue doublement (écrite et orale). Où réside donc ce mal ? Qui est responsable ? Avons-nous le droit de faire porter l’entière responsabilité à l’apprenant ?

Il est vrai que beaucoup de chercheurs se sont penchés sur les problèmes d’écriture (un produit qui sanctionne l’acquisition, au préalable, d’un certain nombre de compétences), cependant, il est utile de rappeler que les modes d’enseignement (qui n’ont pas été réformés) sont pour beaucoup dans la situation actuelle des savoirs universitaires, d’une part, et dans l’absence du rapport à la lecture et l’écriture, d’autre part. La pratique d’écriture ou l’incitation de l’apprenant à beaucoup écrire est très peu présente au supérieur. Un éternel questionnement résultant de cette situation est toujours d’actualité. Aussi fort que les apprenants se sentent concernés par ce double échec, les enseignants le sont beaucoup plus, une fois devant les produits finaux de leurs apprenants qui prouvent et confirment cet échec. En matière d’évaluation de la qualité des écrits, ces derniers s’intéressent davantage au contenu ; ce comportement s’explique par le besoin de savoir si l’apprenant a pu suivre

renforcer les craintes des enseignants. Ils influent sur l'avancement des enseignements et ralentissent la perception des discours universitaires chez l'apprenant. Ce dernier a, de tout temps, manifesté un comportement négatif, particulièrement, envers les modules techniques (ceux qui nécessitent un bagage lexical adéquat). Vouloir accéder à un niveau de langue meilleur (acquérir des compétences orales et écrites) et se sentir capable de pouvoir s'affirmer (être prêt à tenir une discussion sans difficultés et pouvoir réaliser un produit écrit sans ambages) sont deux objectifs primordiaux auxquels aspirent nos apprenants du supérieur. Pour permettre à ces derniers un suivi « équilibré » des apprentissages dès la première année de licence de français, il est judicieux d'adopter un mode qui leur soit favorable, enrichissant et adapté à leurs besoins et attentes. Des méthodes efficaces d'enseignement sont exigées pour mieux préparer cet apprenant à faire face à toutes ces tâches planifiées tout au long de son parcours d'étudiant universitaire.

La majorité des écrits produits par nos apprenants s'écartent des règles et des usages en vigueur. Ceci explique la raison pour laquelle beaucoup d'entre eux quittent l'université avec de très faibles acquis : un faible bagage lexical, et par conséquent, une manière d'écrire maladroite. Le constat est apparent lorsqu'il s'agit de remplir un formulaire, de formuler une demande d'emploi, de rédiger un

part, la confection de l'écrit ou comment rédiger un paragraphe.

Ensuite, le fait de les mettre en situation d'écriture pour élucider les différentes attitudes qu'ils ont envers la lecture et, de ce fait, s'il s'agit d'un moyen qui permet la maîtrise de la tâche d'écriture.

Analyse des productions

Les lectures des diverses approches et modèles d'analyse de l'écrit nous ont aidés à mieux s'imprégner dans notre recherche. L'écrit, cet outil central de la formation des apprenants est aussi conçu par les spécialistes comme un moyen de création des connaissances. Dans ce sens, de nombreuses études et recherches ont été réalisées sur ces écarts, ces disparités qui caractérisent les productions écrites des apprenants. Le problème n'est pas spécifique aux apprenants Algériens, il est presque universel.

Les pratiques d'écriture résultent d'un avancement dans l'application des programmes qui accompagnent l'apprenant tout au long des phases d'acquisition des savoirs. Il est à signaler que la langue, facteur principal facilitant l'appropriation des compétences, est ouvertement citée comme un handicap qui entrave, à la fois, au transfert des connaissances et aussi à la satisfaction des besoins exprimés par les apprenants. Tous ces défauts de langue ne font que

types d'erreurs à partir des expressions écrites, réalisées par quelques sujets (22) de la 1ère année licence de français pendant l'Examen à Moyenne Durée (EMD n° 1). Notre choix s'est porté sur 22 copies (choisies au hasard). Il s'agit du module de l'écrit où l'enseignant a laissé aux étudiants le choix d'opter pour un sujet parmi deux proposés. Aussi, il nous a été conseillé de nous pencher sur le travail personnel (préparation d'un exposé individuel) où la pratique d'écriture est censée être de mise.

a. Pour préparer un exposé, que faut-il faire ?

b. Devant la multiplication des moyens de diffusion de la pensée, quel est la place du livre ?

Nous jugeons les deux sujets, en plus de l'incitation à l'écriture, comme moyens de « soustraire » à l'apprenant plusieurs manières de faire. D'abord, la préparation des exposés où, il faut le dire, elle ne repose sur aucune logique. Elèves ou étudiants « achètent » leurs exposés auprès des cybercafés. Nous assistons à cette attitude négative qui s'explique par la commande, pure et simple, d'un exposé sur tel ou tel sujet. Il suffit d'avancer un titre et une somme d'argent et le tour est joué. L'enseignant, en initiant ses étudiants à une telle pratique, visait, d'une part, leur attitude, leur manière d'agir, une initiation à la recherche et leur savoir-faire quant à la préparation d'un exposé et, d'autre

de quelques productions réalisées par nos apprenants. Ce travail a pour but de relever les types d'erreurs que l'on peut retrouver dans leurs productions. C'est un paramètre sur lequel nous allons nous référer pour vérifier nos questions de départ.

Face à de telles réalités, nous sommes en droit de confirmer la pauvreté des acquis avec lesquels se sont présentés ces apprenants. En outre, notre modeste expérience nous a aidés à nous intéresser de prés à leurs attitudes quant aux pratiques de l'écrit.

Présentation de l'échantillon

Nous avons jugé utile d'étaler les différentes situations dans lesquelles se déroulent les productions des écrits en ce qui concerne nos apprenants. Ecrire en langue française n'est pas identique à l'écriture technique ou en sciences de la technologie. La tension est plus pesante pour le scripteur en première situation. Donc, partant des écrits de nos apprenants, nous nous sommes intéressés à quelques aspects relatifs à la compréhension des situations de l'enseignement supérieur tout en incluant d'autres motivations et intérêts quant au choix du sujet. Nous considérons le corpus sur lequel nous allons travailler, en dépit des difficultés rencontrées, révélateur de beaucoup de secrets « cognitifs » et très riche en enseignements. Nous rappelons qu'il s'agit d'analyser les

pratiques d'écriture et de réécriture ne se limite pas aux difficultés.

- Pendant les examens, d'abord, où il est à remarquer cette attitude, pour le moins curieuse. Une bonne partie de nos apprenants reste figée devant la feuille d'examen. Ils mettent beaucoup de temps avant qu'ils commencent. Une fois l'écrit entamé, ce sont les éternels blocages et arrêts qui surgissent. De ces attitudes résultent, le plus souvent, des écrits très mal structurés, incomplets, vides de sens ou carrément non faits. Dans une situation pareille, l'apprenant se considère sous pression, obligé de réaliser un travail, appelé à respecter une tranche d'horaire déterminée et tenu par la concision de ses réponses tout en appréhendant l'opinion de celui à qui est destiné ce travail (l'enseignant-évaluateur).
- La réalisation d'un travail de maison qui est, le plus souvent, soit plagié, soit fait par un pair, soit mal fait (insuffisances lexicales). Qu'il soit un résumé de cours, un commentaire de texte, une expression écrite sur un sujet choisi ou un écrit personnel, cet apprenant vit moins de contraintes et moins de pression. Il lui est même permis de puiser dans des ressources qui ne sont pas les siennes. Cette donne est totalement différente de la première. En dépit de cela, la qualité de cet écrit n'est jamais meilleure.

Nous avons jugé utile, pour mieux situer les défauts linguistiques et autres incohérences, de procéder à l'analyse

les moyens pédagogiques, les méthodes d'apprentissage et de transfert des savoirs, et bien d'autres facteurs qui ont pu influer sur l'avancement des enseignements d'où toutes ces incapacités chez nos étudiants. Il est à noter que la langue est enseignée pour enrichir l'intérêt de la curiosité chez l'apprenant et le motiver à s'intéresser à d'autres cultures, à s'ouvrir sur d'autres horizons et découvrir d'autres savoirs. C'est là, la nécessaire fonction de toute langue enseignée pour des sujets non-natifs car, la production d'un écrit est considérée comme un contrat de communication entre l'auteur et le lecteur.

Mes dix années d'enseignant à l'université m'ont convaincu de formuler un certain nombre de questionnements. Si nos apprenants en classe de français ne peuvent pas restituer des idées de cours en un paragraphe et s'ils ne sont pas en mesure de réussir des productions écrites c'est qu'ils n'ont pas été initiés convenablement à ces pratiques. En plus des éléments de langue qui leur font défaut, il devrait y avoir d'autres causes relatives à ce problème. Amener les apprenants à se mettre en situation d'écriture signifie de les soumettre à un comportement cognitif peu habituel, à agir par nécessité du fait qu'ils n'aiment pas assez la pratique scripturale. Dans le but d'illustrer notre approche, nous avons choisi deux situations qui nous montrent que l'étude des

communications auxquelles il sera appelé à faire face. Nous relevons que tout apprenant se présente avec ce vœu de pouvoir passer les années de graduation et se sentir capable de combler des insuffisances déjà cumulées et de réussir la compréhension des discours universitaires.

A leur arrivée à l'université, les apprenants découvrent que la conception qu'ils avaient sur le mode d'enseignement n'est pas du tout ce qu'ils ont toujours schématisé dans leurs têtes. Celle relative aux enseignements universitaires et aux différentes acquisitions des savoirs est basée sur une forme beaucoup plus autonome, loin de ces pratiques où l'enseignant joue un rôle prépondérant (le cas des cycles pré-universitaires). Voilà pourquoi nombreux sont ces étudiants qui quittent cette université avec un taux de connaissances très limité, d'où une faible maîtrise des pratiques langagières et d'écriture. Les initier à ces dernières semble une tâche ardue pour tout enseignant. Selon Michel Laurier, *l'écrit se base sur un ensemble de règles dont on sait qu'elles ne suffisent pas à décrire la compétence en jeu.*

Dans ce contexte, l'acquisition des compétences requises nous amène à redéfinir les directives émanant des officiels et qui définissent la place de la langue française dans le système éducatif algérien : les éternels changements introduits avant la réforme, le statut de la langue elle-même, la confection des manuels scolaires, le rôle de l'enseignant,

La production écrite chez les apprenants du supérieur : une étude analytique

Dr.MISSOURI Belabbas
Université Sidi Bel Abbès

Abstract:

Address the difficulties of writing brings us to rethink the attitude of all learners enrolling in French class, on one hand, the need for specialization in language, and secondly, how should -it do to pass a number of skills (especially written and oral) to be assisted in all kinds of communications they will be called to face.

Keywords:

learners - *communications* - *especially written*- *difficulties*- *language*

A l'université, l'écrit est différemment conçu. C'est l'avis des enseignants-évaluateurs. Ces derniers, dans leur majorité, avancent que les apprenants ont beaucoup de difficultés à l'écrit.

Aborder les difficultés liées à l'écrit nous renvoie à repenser l'attitude de tout apprenant s'inscrivant en classe de français, d'une part, de la nécessité de sa spécialisation dans la langue, et d'autre part, savoir comment doit-il faire pour réussir un certain nombre de compétences (particulièrement l'écrit et l'oral) afin qu'il soit assisté dans tous les genres de

culture, à des rôles, des programmes et des emplois stéréotypés, et leur lisibilité dépend directement du degré de participation du lecteur à cette lecture (ils doivent être appris et reconnus). Intégrés à un énoncé, ils serviront essentiellement d' « ancrage », référentiel en renvoyant au grand Texte de l'idéologie, des clichés ou de la culture ; ils assureront donc ce que R. Barthes appelle ailleurs « un effet de réel » et, très souvent, participeront à la désignation automatique du héros » (Barthes et al.: 122).

(3) Pour l'écrivain du pays du Cèdre, référer aux écrits laissés par les chroniqueurs relève d'un engagement dans le travail de déconstruction de l'écriture historique occidentale qui, convient-il de le signaler, continue jusqu'à nos jours à faire la sourde oreille quant aux voix qui n'appartiennent pas à ses systèmes historiographiques ainsi qu'aux témoignages des « historiens non-officiels ». La particularité de ce genre d'écrits historiques vient du fait qu'inversement aux « historiens [qui] traitent de périodes limitées dans le temps et emploient une langue recherchée, imitant celle des auteurs classiques, les chroniqueurs ont pour objet de narrer l'histoire universelle depuis la création du monde jusqu'à leur époque. » (Culerrier : 2011).

Bibliographie :

- Culerrier P., « Byzantins chroniqueurs », in Encyclopaedia Universalis, CD-ROM, 2011.

-Delacroix M. et Hallyn F. 1995. Introduction aux études littéraires : méthodes du texte, Paris : Duculot.

-Dorlian, G. 1995. « Lecture et contre-lecture du mythe de l'Intellectuel dans l'œuvre d'Amin Maalouf ». Phares, n° 14, pp. 83-90.

-Hamon Ph. in Barthes R. et al. 1977. Poétique du récit, Paris : Seuil.

-Hansen-Love, L. 2008. La philosophie de A à Z, Paris : Hatier.

-Le Bon, G. 1980. La Civilisation des Arabes. Paris : Le Sycomore.

-Maalouf A. 1986. Léon l'africain, Paris : J.-C. Lattès.

-Maalouf A. 1996. Les Échelles du Levant, Paris : Grasset.

-Meyer J. et al., « Renaissance », in Encyclopaedia Universalis, CD-ROM, 2011.

-Zemon Davis, N. 2007. Léon l'Africain, un voyageur entre deux mondes. Paris : Payot & Rivages.

que ce n'est là qu'un point de vue parmi d'autres. En effet, les analyses ne manquent pas à ce sujet et les sources de documentation aussi. Chacun tente d'élucider le phénomène selon son regard et c'est dans cet esprit que l'auteur de Léon l'Africain nous a livré le sien. En fait, le thème de chute mérite d'être étudié selon une perspective transversale car il conviendrait de le saisir dans sa complexité aussi bien que dans son historicité.

Notes :

(1) « Le thème est un élément sémantique qui se répète à travers un texte ou un ensemble de textes. Se répétant, le thème naturellement varie. C'est même ainsi qu'il se présente : comme une série de variations » (Delacroix M. et Hallyn F. : 96). A ce propos, il n'est pas fortuit de trouver le thème de chute développé dans le dernier essai de Maalouf Le Dérèglement du monde où par exemple dès les premières pages, en plus de « la chute du mur de Berlin », il n'hésite ps de faire un constat implacable : « Le monde arabo-musulman s'enfonce encore te encore dans un "puits" historique d'où il semble incapable de remonter » ou encore : « Les pays d'Afrique […] sont en proie aux guerres intestines, à la déliquescence des institutions, à la désintégration du tissu social […], à la désespérance » (Maalouf, 2009 : 19). Par ailleurs, il n'est possible de découvrir un thème chez un auteur que si l'on s'attache à lire son œuvre dans son intégralité.

(2) Dans son article « Pour un statut sémiologique du personnage », Philippe Hamon définit les personnages-référentiels comme suit : « personnages historiques (Napoléon III dans les Rougon-Macquart, Richelieu chez A. Dumas…), mythologiques (Vénus, Zeus…), allégoriques (l'amour, la haine…), ou sociaux (l'ouvrier, le chevalier, le picaro…). Tous envoient à un sens plein et fixe, immobilisé par une

compte. Il s'agit de l'«euphorie ». C'est un sentiment qui se situe à mi-chemin de l'arrogance et de l'autosatisfaction et que les Grenadins, au décours d'une longue histoire truffée d'exploits civilisationnels mais aussi de plaisirs et de luxe de satrapes d'un autre âge, éprouvaient après tant d'années de paix et de véritable prospérité en Andalousie. En effet, les différents souverains qui se sont relayé sur le trône de la Cité se sont livrés à une consommation irrationnelle du luxe à quoi s'est adjoint un comportement arrogant lié à l'ostentation. Cette euphorie qui mène tout droit à la décrépitude est illustrée dans ce dernier endroit de l'écriture maaloufienne par les propos de celui qui allait devenir le héros libanais de la Résistance française, Ossyane. Nous noterons par ailleurs que l'extrait s'achève sur une note à l'allure de canon universel concernant la théorie du déclin, de la chute :

> Je vous ai dit […] qu'après la guerre je n'avais pas plus la tête à étudier. C'était peut-être à cause de cette euphorie. Oui, les choses ont sans doute commencé ainsi. J'avais le sentiment qu'aucune route ne pourrait plus jamais se boucher devant moi. Je n'avais qu'à marcher, comme si les obstacles n'existaient pas. C'est ainsi que se prépare la chute. (Maalouf, 1996 : 137)

A travers cette contribution, nous avons pu relever quelques extraits de personnages d'Amin Maalouf renvoyant à l'idée de chute du royaume de Grenade tout en étant conscient (à la suite de l'auteur lui-même, nous supposons)

en négociant, comme il nous l'avait longuement expliqué, le salut des veuves et des orphelins de Grenade, cet homme ne s'était pas oublié lui-même : il avait obtenu de Ferdinand, pour prix de capitulation qu'il avait si habilement hâtée, vingt mille castillans d'or, soit près de dix mille milliers de maravédis, ainsi que de vastes terres. D'autres dignitaires du régime s'accommodèrent également sans mal de la domination des Roum, qui se montraient conciliants aux premiers temps de la victoire. (Maalouf, 1986 :81).

Cette décadence comprend toujours la cupidité démesurée des souverains et des grands commis de l'Etat en plus de la traîtrise et de la trahison de quelques uns d'entre deux. C'était malheureusement (et encore une fois) le cas du ministre influent Al-Mulih, de l'officier Yahya an-Najjar et bien d'autres qui avaient vendu Grenade pour quelques pièces d'or et quelques lopins de terre et qui, en fait, ont véritablement entériné la chute définitive de la Cité nasride. Amin Maalouf semble nous signifier alors que tout cela fait partie des lois universelles du déclin des nations et des civilisations. C'est pourquoi ses personnages intellectuels reviennent incessamment au thème de la chute.

Enfin, Ossyane Ktabdar, le héros d'un autre roman de Maalouf, Les Echelles du Levant, nous rappelle, en sa qualité de personnage éclairé toujours, que la chute peut avoir une autre cause de grande importance et que l'Homme (dans son acception universelle) pourrait ne jamais prendre en ligne de

On continua longtemps encore à en entendre parler, de la bouche du médecin bien évidemment, qui ne se lassait pas de répéter que c'est uniquement par le canon que les musulmans pourraient vaincre leurs ennemis, que, tant qu'ils ne se résoudraient pas à acquérir ou à fabriquer un grand nombre de ces engins, leurs royaumes seraient en péril. (ibid.)

Parallèlement à tout cela, et selon le texte maaloufien toujours, il y aurait un autre facteur crucial dans le processus de chute des nations. C'est celui de la trahison, de la traîtrise. A travers l'histoire de presque toutes les nations, les historiens et les chroniqueurs citent ce facteur comme étant très récurrent dès lors qu'il s'agit de déclin. Le cas du connétable de Bourbon est à titre indicatif très connu dans l'histoire de la France et fort illustratif dans l'histoire des « grandes nations ». Le professeur Jean Meyer niera dans cette affaire « l'efficacité du sentiment national » en la qualifiant de « trahison vis-à-vis non seulement du souverain, mais de la "patrie"» (Meyer et al.: 2011). Ibn Khaldoun, lui, expliquait cela par la décadence morale des nations, explication que l'on trouvera également dans les récits de Maalouf. Dans Léon l'Africain par exemple, le narrateur mettra à nu cette décadence morale et cette absence de « nationalisme » à travers le personnage du vizir al-Mulih qui a préféré vendre Grenade pour quelques « sales » sous :

Les lendemains de défaite mettent à nu la pourriture des âmes. En disant cela, je pense moins à Yahya qu'au vizir. Car

sa récit qu'Italiens, Allemands, Russes et Anglais avaient commencé dès le XIV^e siècle à fabriquer et à perfectionner l'artillerie à feu, notamment les canons au moment même où les Andalous ignoraient totalement la valeur et la nécessité des armes lourds préférant se résigner à dire qu'une telle « machine » n'avait pas à se trouver chez les Musulmans.

Les Grenadins [eux], n'avaient jamais possédé de canons, ils s'étaient résignés à l'idée qu'un engin si neuf et si compliqué ne pouvait se trouver que chez l'ennemi. Tu auras deviné, Hassan mon fils, que ce canon [un canon qu'Abou-Khamr aurait pris sur les soldats castillans contre dix pièces d'or] ne servit jamais. Abou-Khamr n'avait ni boulets, ni poudre, ni artilleurs. […] le muhtasib, responsable de la police, alerté par les attroupements, fit enlever l'objet par quelques hommes et le tira vers l'Alhambra pour le montrer au sultan. On ne le revit plus jamais. (ibid. : 59)

Bien entendu, ce triste événement (qu'est la capitulation) finit par émouvoir profondément la population grenadine. Mais comme pour inciter son fils Hassan (encore pubère) à méditer les péripéties de l'Histoire, le narrateur n'oubliera pas de rapporter dans son récit la vision pragmatique d'Abou-Khamr qui n'était en définitive autre qu'une lecture suggestive, qu'une initiative à ne pas sous-estimer pour quiconque veut ne pas s'évanouir dans l'oubli de l'Histoire:

hommes de notre faubourg d'Albaicin ne peuvent s'aventurer du côté de la Grande Mosquée de Grenade sas être conspués, maltraités, assommés, et parfois même égorgés. (ibid.)

Par ailleurs, Boabdil était littéralement - ou presque - dépourvu de pouvoir. C'est en effet son vizir al-Mulih qui gérait et commandait tout. Certes, les Grenadins se sentaient plus libres sous son règne mais détestaient en même temps son manque de rigueur, la faiblesse de son caractère et son défaitisme avéré surtout lorsqu'il s'agissait de prendre une décision politique ou militaire de haute importance comme celle de safar de l'an 897 de l'an hégire (1492). Ainsi en était-il de la reddition de Grenade :

Le soir même du 1er janvier 1492, le vizir, qui était resté auprès des otages, reprit le chemin de Grenade, accompagné cette fois de plusieurs officiers chrétiens qu'il devait introduire dans la cité conformément aux accords. Ils y pénétraient de nuit […]. Le lendemain matin, ils se présentaient à la tour de Comares, où Boabdil leur livra les clés de la forteresse. […]. Un évêque hissa une croix sur la tour de guet, et les soldats l'acclamèrent en criant trois fois « Castille », « Castille », « Castille », ce qui était pour eux la coutume quand ils s'emparaient d'une place. (ibid., p. 76)

Mais dans le même temps, il y a, selon l'érudit Hassan, un autre facteur non moins objectif qui a entériné d'une manière irrémédiable la défaite de ce qui restait de l'Andalous. C'est celui de l'armement. Il nous apprendra dans

comme une loi universelle : la désunion et/ou la guerre civile mènent inévitablement vers la dislocation, ensuite vers la chute. En effet, six mois après, ce satrape grenadin fut détrôné par son fils Boabdil. Se réfugiant à Malaga, il ne se laissa pas faire.

[Il] rassembla ses partisans autour de lui et prépara une revanche contre son fils. Le royaume était désormais divisé en deux principautés ennemies qui allaient s'entre-déchirer sous le regard amusé des Castillans. (ibid. : 35)

Le sociologue et orientaliste français Gustave Le Bon va dans le même sens dans son livre La Civilisation des Arabes. Il montrera avec une note de généralisation pour toute la présence arabo-musulmane dans la péninsule ibérique que c'est toujours cet esprit de désunion entre les membres de la même famille royale qui se trouve à l'origine de l'écroulement de Grenade : « Il [L'empire arabe en Espagne] périt victime de ses dissensions bien plus que des attaques étrangères » (Le Bon, 1980 : 126). En intellectuel avisé qui sait lire l'Histoire en filigrane des événements, Léon compilera dans cette même lettre les propos de sa mère Salma afin de mettre en relief la dangerosité des guerres intestines tant elles hâtent l'avènement de la chute des empires et l'effritement des royaumes :

Déjà sept ans de guerre civile, […], sept ans d'une guerre où le fils tue son père, où le frère étrangle son frère, où les voisins se soupçonnent et se trahissent, sept ans que les

l’appareil d’Etat et la perte des souverains de toute confiance en eux-mêmes.

En fait, à y regarder de plus près, la vraie déchéance avait commencé lors du règne du père de Boabdil que les Grenadins détestaient à cause de sa brutalité, de son injustice et de son monopole des pouvoirs. De surcroît, ce souverain nasride, à la manière des satrapes moyenâgeux, s’adonnait à outrance à mille et une voluptés au moment même où paradoxalement la cité grenadine avait besoin qu’on défendît ses forteresses et ses terres contre les convoitises castillanes et les ambitions aragonaises. C’est dans ce contexte d’irresponsabilité et d’insouciance totales de la part du Calife de l’Occident musulman que l’Empire commençait à se désagréger, à s’écrouler, à sombrer dans le gouffre de la léthargie et de l’oubli. Dans ce contexte historique, les Castillans, en rangs unis, s’emparèrent alors de « la forteresse la plus puissante de la partie occidentale du royaume, Alhama ».

Une grande guerre était en cours, que les musulmans ne pouvaient gagner, mais qu’ils auraient pu, sinon éviter, du moins retarder. Elle allait durer dix ans et se terminer de la manière infamante qui soit. De surcroît, elle se doublerait très vite d’une guerre civile meurtrière et démoralisante qui est le lot des royaumes en voie de disparition. (Maalouf :34)

Les propos relatés par le narrateur Hassan el-Wazzan dans la lettre qu’il adressa à son fils fonctionnent à vrai dire

motifs de ladite chute ; il le fera en tant qu'intellectuel qui se permet de lire les événements dans le livre de l'Histoire loin de tout regard superficiel et complaisant.

Sur ce plan, Il semble que Maalouf, s'intéresse, par le truchement de ses personnages, plus aux raisons de la déchéance de Grenade qu'à Grenade elle-même. Comme s'il voulait prouver au monde contemporain que cette grande civilisation n'avait pas lieu de s'évanouir et que si chute il y a eu, ce n'était sûrement pas à cause d'un assoupissement de la Raison ni du savoir qu'aurait connus l'Andalousie durant des siècles mais à cause de bien d'autres facteurs historiques et politiques aussi bien endogènes qu'exogènes qui ont précipité sa déliquescence et son anéantissement.

Les propos relatés par la mère Selma, le père Mohamed et d'autres personnages intellectuels comme Astaghfirullah et Abou-Khamr nous éclairent déjà sur les mobiles de cette chute. Soulignons tout de même - et à ce titre - que si ces derniers changent d'un personnage à une autre, ce ne serait pas là un signe d'anomie ou d'incohérence. Chacun possède en effet des données que peut-être l'autre n'a pas pu avoir. En plus, à chacun son interprétation et à chacun sa grille de lecture car en définitive « la connaissance historique est une herméneutique, c'est-à-dire une science de l'interprétation » (Hansen-Love, 2008 : 198). Toutefois, tous s'accordent au moins sur deux causes : la dislocation de

Le vizir veut que nous acceptions de livrer Grenade à Ferdinand. Il nous expliqué que toute résistance était désormais inutile, qu'aucune aide ne nous parviendra d'Andalousie ni d'ailleurs ; il nous a révélé que des envoyés des princes musulmans se sont compromis avec nos ennemis, Dieu punisse les uns et les autres comme Lui seul sait le faire ! Mais al-Mulih ne nous a pas tout révélé ! Il ne nous a pas dit qu'il était depuis des semaines en pourparlers avec les Roum. Il ne nous a pas avoué qu'il s'était déjà entendu avec eux pour leur ouvrir les portes de Grenade. […]. Al-Mulih ne nous a pas confié qu'il avait même accepté d'avancer la date de reddition, que celle-ci aura lieu dans les jours à venir, et qu'il a seulement cherché à obtenir un délai pour préparer l'esprit des gens de Grenade à la défaite. C'est pour nous contraindre à la capitulation que les dépôts de vivres sont fermés depuis plusieurs jours ; c'est pour hâter notre découragement que des manifestations de rue ont été organisées par les gens du vizir ; et si l'on nous a fait venir à l'Alhambra en ce jour, ce n'est pas pour critiquer les actes de nos gouvernants, comme le vizir a voulu nous le faire croire, mais bien pour donner notre val à leur décision impie de livrer Grenade. (ibid. : 64)

Quelles ont donc été les raisons réelles d'une telle fin ? Qui en étaient les vrais responsables ? A qui pouvait profiter la fin de l'Andalous ? Dans son livre de Grenade, Hassan reviendra longuement sur ce qu'il considère comme véritables

Grenade, nulle cité ne te ressemble

Ni en Égypte, ni en Syrie, ni en Irak,

C’est toi la mariée,

Et ces pays ne sont que ta dot.

Ce que tu veux offrir à Ferdinand, ô vizir, c’est ce palais de l’Alhambra, gloire des gloires et merveille des merveilles. Regardez autour de vous, mes frères ! Promenez lentement vos yeux tout autour de cette salle dont nos pères et nos grands-pères ont patiemment ciselé chaque pan de mur comme un bijou délicat et rare ! Fixez à jamais dans vos mémoires ce lieu vénéré où aucun de vous ne remettra plus les pieds, sauf peut-être comme esclave.

[…]

Pendant huit siècles, […], nous avons illuminé cette terre de notre savoir, mais notre soleil est à l’heure de l’éclipse, et tout devient sombre. Et toi, Grenade, je sais que ta flamme vacille une dernière fois avant de s’éteindre, mais qu’on ne compte pas sur moi pour la souffler, car les descendants cracheraient sur mon souvenir jusqu’au jour du Jugement. (ibid. : 69)

C’était également l’avis de l’imam grenadin Astaghfirullah. Devant des centaines de notables et de militaires, cet autre intellectuel (religieux) fustigea les capitulards, notamment al-Mulih qui voulait à tout prix livrer Grenade aux ennemis ; toute résistance serait, selon cet influent vizir, tout simplement vaine, perdue d’avance :

médiéval, sur les mobiles d'une telle chute, sur les événements inscrits dans leur actualité d'alors pour pouvoir en tirer des enseignements par la suite.

Son père, Mohamed Abou-l-Hassan, lui aussi n'arrêtait guère de parler de Grenade, surtout dans son exil au Maroc qui allait le séparer à jamais de sa terre natale et l'emmurer dans une amertume sempiternelle. Il en parlait tout le temps comme d'autres parlaient de femmes et de vin et ne se lassait pas alors de raconter que quelques jours avant la reconquista des Castillans, le sultan Boabdil convoqua au palais de l'Alhambra (Qasr el hamra : le palais rouge) tous les dignitaires et notables de Ghernata. Selon le maître de la cité, chacun avait à donner son opinion sur la situation préoccupante de la ville et sur tous les cas éventuels auxquels cette dernière pourrait être confrontée. En un mot, il fallait se mettre d'accord sur une décision : soit la paix, soit la guerre. Mohamed, fonctionnaire au bureau du muhtasib, ne s'empêcha pas des années après de relater non sans émotion ce que le médecin et poète Abou-Khamr, grand médecin et intellectuel de Grenade, rétorqua ce jour-là au sultan Boabdil et à son vizir Al-Mulih, alors notoirement favorables à remettre les clés de la ville aux mains des rois catholiques :

Ce que tu veux offrir à Ferdinand, ce n'est ni un chandelier d'or, ni une robe d'apparat, ni une esclave de quinze ans. Ce que tu veux offrir à Ferdinand, c'est cette ville dont le poète a dit :

regard, des mots, des larmes que je ne lui connaissais en aucune circonstance. (Maalouf, 1986 : 60)

C'est dire que cette capitulation (car c'en était une) était un véritable cauchemar pour elle comme pour tous les autres Grenadins de l'époque. En effet, la remise des clés du dernier royaume musulman d'Espagne par Boabdil à Ferdinand et Isabelle, le 1er janvier 1492, bien qu'« elle se soit produit[e] avec si peu de fracas » (Maalouf, 1986 : 77), ne fut pas pour autant sans douleur ni sang. Dans une langue émouvante qui rappelle l'indicible sensibilité des poètes fort aguerris, Selma a su en restituer ses souvenirs et ses impressions les plus tristes :

> Il a fait froid cette année-là sur Grenade, froid et peur, et la neige était noire de terre remuée et de sang. Qu'elle était familière, la mort, que l'exil était proche, que les joies du passé étaient cruelles au souvenir ! (ibid.)

Hassan, Lui, en tant qu'intellectuel directement concerné par cette inoubliable débâcle, il voyait que la chute de Grenade n'avait rien de fortuit. Il ne croyait jamais au hasard, lui l'érudit sceptique. Pour lui, tout dépendait de tout et par conséquent, il y avait systématiquement une cause à tout phénomène. Ainsi, se considérant comme un éclairé qui avait le droit de regard sur ce qui se passait dans la cité, il se permettait même des années après, de revenir sur ce triste événement qu'était la chute. Il voulait en savoir plus sur les tenants et les aboutissants de cette sombre époque de l'Islam

baptise Le livre de Grenade. Et dans ledit livre, articulé à son tour sur six années, la quatrième est intitulée « L'année de la chute ». C'est pourquoi du reste nous avons décidé de nous en tenir prioritairement à ce terme employé par le narrateur lui-même ; les autres seront bien entendu usités seulement dans une occurrence synonymique.

La chute de Grenade, « la capitale du royaume des sultans nasrides [et] dernière expression vigoureuse de la culture musulmane dans la péninsule Ibérique » (Zemon Davis, 2007 : 28) (et même universel puisque cette ville est inscrite dans la liste du patrimoine mondial par l'UNESCO depuis 1984) y est décrite avec beaucoup de détails empruntés à l'historiographie arabe et occidentale à la fois. Mais tous les récits qui nous occupent ici sont rapportés non pas par un chroniqueur ou autre mémorialiste mais par un personnage témoin, à savoir Salma, la mère de Léon. En prêtant la voix à celle qui l'a mis au monde en 1489 (894 de l'hégire), le narrateur Hassan El Wazzan (autre nom de celui-ci au même titre que Jean-Léon de Médicis et Yuhanna al-Assad), voulait restituer par le biais de ce personnage référentiel (2) une vérité et un témoignage irréfragables – certes sous forme de réminiscences - que du reste les historiens des deux rives méditerranéennes ne nient pas :

Ma mère n'était plus la même quand elle parlait de la chute de notre ville ; elle avait pour ce drame une voix, un

- crise politico-militaire et sociale au sein du Sultanat ottoman et de l'Emirat du Mont Liban qui s'est achevée par la chute de Bachir II et la capitulation de l'armée égyptienne emportant avec elle une utopie irréalisable (Dorlian, 1995 : 83-90).

Ce constat n'est pas sans pertinence puisqu'il établit un rapport presque de consubstantialité entre les protagonistes maaloufiens (tous intellectuels) et le phénomène de déchéance. Mais, c'est peut-être la chute du royaume de Grenade (celle-là exclusivement puisqu'il y en a beaucoup selon G. Dorlian) qui est et reste la plus indélébile dans la mémoire collective des Arabes. Il convient de dire à cet égard que le roman Léon l'Africain est le réceptacle de cette topique par excellence pour diverses raisons, notamment celles liées à la grandeur de la civilisation qu'a connue la péninsule Ibérique pendant des siècles. Pour rappel, et selon le penseur et sociologue Gustave Le Bon, « la durée de l'empire des Arabes en Espagne fut d'environ huit siècles, c'est-à-dire à peu près égale à celle de la puissance romaine. » (Le Bon, 1980 : 126). Ce n'est pas rien pour Maalouf ni pour ses personnages ; nous allons le voir dans ce qui suit.

En fait, Ghernata a une symbolique très forte dans l'imaginaire arabo-musulman. C'est ce qui justifie peut-être ce choix si motivé par l'auteur. D'ailleurs, sur quatre vingt-six pages du même roman, il lui consacre toute une partie qu'il

Il n'est pas inintéressant par ailleurs de constater d'entrée de jeu un fait saillant : l'auteur de Samarcande enrôle des personnages intellectuels dans tous ses romans dans le dessein de mettre en relief la déliquescence de l'espace arabo-musulman à des époques différentes, mais toutes survenues après 1492. A ce titre, et dans un de ses articles consacrés au successeur de Claude Lévi-Strauss à l'Académie française, Georges Dorlian fait remarquer qu'ils (les intellectuels évoluant dans l'espace romanesque maaloufien)

se situent tous au tournant d'un état de crise sociopolitique ou au carrefour d'un changement important touchant les assises de l'ancien espace oriental et arabo-musulman ou bien aux confins tangents de l'ancien et du moderne [Le Rocher de Tanios] :

- chute de Grenade devant l'armée de Ferdinand. [Léon l'Africain]

- chute du Califat devant la puissance grandissante des sultans seldjoukides.

- et chute de ces derniers devant l'invasion mongole [1ère partie de Samarcande]

- échec d'une expérience de modernisation à l'occidentale [2ème partie de Samarcande]

- crise du christianisme primitif sous l'empire sassanide [le changement en faveur du pouvoir sassanide a eu lieu avant le commencement du roman]. [Les Jardins de lumière]

article, nous répondrons à la question qui suit : Quelles sont, selon le texte romanesque maaloufien(1), les aspects et les causes du phénomène de la chute ? Pour ce faire, nous avons choisi un corpus romanesque montrant bien les mécanismes de ce phénomène au déclin de l'âge d'or arabe, à savoir la fin du XV^{e} siècle coïncidant avec l'effondrement du royaume de Grenade. Il s'agit du roman Léon l'Africain. Notons par ailleurs que l'on fera recours à une autre œuvre, Les Echelles du Levant, mais juste vers la fin de notre contribution et ce, dans une visée exclusive de consolidation de l'argumentation que nous aurons développée chemin faisant. Au plan méthodologique, nous concentrerons notre étude thématique sur quelques exemples seulement en vue d'analyser des séquences narratives ou le contenu de quelques citations appartenant à des personnages intellectuels maaloufiens en rapport sémantique avec tout ce qui renvoie à la chute en tant que thème faisant allusion au dernier stade d'une civilisation qu'est la chute.

Tout en restituant les événements de la fin du XV^{e} siècle (notamment l'an 1492), le narrateur Hassan/Léon, et par le biais de certaines voix de protagonistes qu'il distribue au gré de sa volonté d'élucider des zones d'ombres de ladite chute, reviendra sur des faits qu'il ne veut aucunement reléguer au second plan tant il les considère comme importants dans l'appréhension des données historiques du phénomène qu'il nous décrit non sans amertume.

Le thème de *chute* chez Amin Maalouf

BENSELIM Abdelkrim
Université Ain Témouchent

Abstract:

Another name of decline or decay, the fall is a manifestly recurring and pervasive theme in the novels of the Lebanese writer Amin Maalouf. Actually, it is a theme already included in the literary or philosophical, many novelists, intellectuals and Arab thinkers

Keywords:

manifestly recurring the Lebanese – social- philosophical- intellectuals

Autre appellation de déclin ou de déchéance, la chute est un thème manifestement récurrent et omniprésent dans les romans de l'écrivain libanais Amin Maalouf. A vrai dire, il s'agit d'une thématique déjà inscrite dans l'œuvre littéraire, voire philosophique, de beaucoup de romanciers, d'intellectuels et de penseurs arabes. Déjà présente dans la Muqaddima d'Ibn Khaldoun, elle a été reprise d'une manière ou d'une autre (romanesque, essayistique, artistique, etc.) par bon nombre de contemporains comme Mohamed Iqbal, M. Abed al-Jabiri,Edward Saïd et Mohamed Arkoun.Dans cet

series of efforts, during which all aspects of the investigation from concepts, problems, methods, stages and expected results are clarified and repeatedly elaborated. Therefore, a good proposal constitutes a coherent and concrete whole in which problems, theories and methods support one another

BIBLIOGRAPHY

Bell, J. 1999. *Doing Your Research Project: A Guide for First-time Researchers in Education & Social Science, Oxford University Press. Oxford.*

Baxter, L, Hughes, C. and Tight, M. 2001. *How to Research, (Open University Press, Milton Keynes).*

Cryer, P. 2000. *The Research Student's Guide to Success, (Open University, Milton Keynes).*

Dawson, C., 2002. *Practical Research Methods,* New Delhi, UBS Publishers' Distributors

Kothari, C.R., 1985. *Research Methodology- Methods and Techniques,* New Delhi, Wiley, Eastern Limited.

Krathwohl, D. R. 1988. *How to Prepare a Research Proposal: Guidelines for Funding and Dissertations in the Social and Behavioral Sciences*. Syracuse University Press.

Kumar, R., 2005. *Research Methodology-A Step-by-Step Guide for Beginners,* (2nd.ed.), Singapore, Pearson Education.

proposal. That is why the student needs to mention the limitations and weaknesses of the proposed research, which may be justified by time as well as by the early developmental stage of his research area.

8. Bibliography/References

The bibliography should be a short list of the key relevant literature in the area. Therefore , the student should know how to get

- **-**Related documents to be consulted/studies
- -Follow technicalities in writing bibliography/references
- -To present the bibliography in alphabetic order
- -To present it in classified manner, manuscripts, books, journals, commission reports, newspapers, etc.

III-Conclusion

A research proposal should be viewed as more than the outcome of a formalised procedure. It tests in particular the student's ability as a researcher to conceptualise clearly and to plan and organise carefully and thoroughly. It must be done well in order to be fair to the research idea, and to **'sell'** the idea. It needs to be kept in mind however, that student plan needs not be rigidly adhered to as opportunities to refine his topic arise, unforeseen circumstances come his way or if unexpected data or sources of data arise.

The importance is to have a clear sense of direction right from the start. An exemplary proposal emerges only through a long

The Method section is very important because it tells how the student plans to tackle the research problem. It will provide the student's work plan and describe the activities necessary for the completion of the project. The student needs to demonstrate his knowledge of alternative methods and make the case that his approach is the most appropriate and the most valid way to address the research question.

Research methods may include experiment, descriptive, or historical– survey, activity analysis, trend study, program evaluation, follow-up study, document (content) analysis, case study, ethnographic (field) study, comparative and correlational, data collection tools –tests/inventories, observations, inquiry forms, interviews. Where research visits are a key part of the project, it may be useful to explain the decision to undertake the research in some place. This could include the decision to work with particular individuals, for example.

6- Results

Obviously the student does not have results at the proposal stage. However, he needs to have some idea about what kind of data he will be collecting, and what statistical procedures will be used in order to answer the research question or test the hypothesis.

7-Discussion

The student needs to communicate a sense of enthusiasm and confidence without exaggerating the merits of his

- 1. It demonstrates one's_knowledge_of the research problem.
- 2. It demonstrates the student's understanding of the theoretical and research issues related to the research question.
- 3. It shows the student's ability to critically evaluate relevant literature information.
- 4. It indicates the student's ability to integrate and synthesize the existing literature.
- 5.It provides new theoretical insights or develops a new model as the conceptual framework for the research.
- 6.It convinces the student's reader that the proposed research will make a significant and substantial contribution to the literature (i.e., resolving an important theoretical issue or filling a major gap in the literature).
-

5-Methods

"The methods or procedures section is really the heart of the research proposal. The activities should be described with as much detail as possible, and the continuity between them should be apparent" (Wiersma, 1995, p. 409).

3.2 Research hypotheses

Research hypotheses are assumptions about the tentative solution of the research. These assumptions are derived on personal experience, review of the related literature, consultations/ focused interviews with the experts / professionals or combination of all.

3. 3 Chapter outlines

It is not necessary to have a chapter structure at this stage; however it is sometimes useful to identify the progress of the research through chapters.

The general introduction generally covers the following elements:

- 1. State the research problem, which is often referred to as the purpose of the study.
- 2. Provide the context and set the stage for the research question in such a way as to show its necessity and importance.
- 3. Present the rationale of the proposed study and clearly indicate why it is worth doing.
- 4. Briefly describe the major issues and sub-problems to be addressed by the research.
- 5. Identify the key independent and dependent variables of the experiment. Alternatively, specify the phenomenon the student wants to study.
- 6. State the research questions and/or hypotheses which are connected carefully to the literature being reviewed
- 7. Set the delimitation of the proposed research in order to provide a clear focus.

4- Literature Review

The literature review serves several important functions:

3-General Introduction

It is very important in defining the scope of the project and provides an important development of the topic summarised in the abstract, and is an important opportunity for the student to demonstrate competence in the relevant area as well as familiarity with the field.

Its main purpose is to provide the necessary background or context for the research problem. How to frame the research problem is perhaps the biggest problem in proposal writing.

If the research problem is framed in the context of a general literature review, then the research question may appear uninteresting. However, if the same question is placed in the context of a very focused and current research area, its significance will become evident.

The introduction typically begins with a general statement of the problem area, with a focus on a specific research problem, to be followed by the rationale or justification for the proposed study.

3.1 Research questions

It may be useful to present the research as a series of research questions to be examined by the thesis. An effective structure might be to use each question as a sub-heading to a paragraph or two of elaboration and detail on the “problem” or “issue” contained in each research question. Research questions ask what relationships exist between the different variables in the study.

- 4. The student's ability to construct and communicate a reasoned piece of writing.

The following is a guide to an effective and coherent structure for the research proposal

1- Title:

It should be concise and descriptive. For example,

- First page – title of the research; researcher's name; name of institute/organization where the researcher belongs; name of the supervisor, co-supervisor; date; etc
- In selecting the title, the following points should be taken care of:

-Reflect the theme of the research

-Be self-explanatory

-Be brief

-Language be simple and unambiguous

-Be specific to a particular domain

2. Abstract:

The abstract is a brief summary of the entire proposal, typically ranging from 150 to 250 words. It should outline the proposal's major headings: the research question, theoretical framework, research design, sampling method, instrumentation, and data and analysis procedures. A good abstract accurately reflects the content of the proposal, while at the same time being coherent, readable, and concise.

and the work-plan to complete it. Generally, a research proposal should contain all the key elements involved in the research process. The proposal should have sufficient information to argue that the student has an important research idea, that s/he has a good grasp of the relevant literature and the major issues, and that the methodology is sound. The research proposal provides a coherent and concise outline of the intended research. This allows students to assess the originality of the proposed topic.

II-The importance of research proposal

A research proposal is a document of usually ten to fifteen pages that informs others of a proposed piece of research. A reason to get the proposal right is that this can save the student time in the long run.

Proposals are informative and persuasive writing because they attempt to convince the reader to do something. The goal of the student is not only to persuade the reader to do what is being requested, but also to make the reader believe that the solution is practical and appropriate.

Generally speaking, the proposal must assist with the identification of the following:

- 1. The student's proposed area of research and the originality of that research;
- 2. Adequate resources for the project (for example, library materials and research expertise);
- 3. An appropriate supervisor for the project; and

The Importance of Research Proposal

MERBOUH Zouaoui
Université de Sidi Bel Abbés

Abstract:

Most students and beginning researchers do not fully understand what a research proposal means, nor do they understand its importance. A high quality proposal not only promises success for the project, but also impresses the Thesis Jury about the student's potential as a researcher.

A research proposal is intended to convince others that the student has a worthwhile research project and that s/he has the competence and the work-plan to complete it.

Keywords:

beginning researchers - worthwhile – competence- convince- quality

I-Introduction

Most students and beginning researchers do not fully understand what a research proposal means, nor do they understand its importance. A high quality proposal not only promises success for the project, but also impresses the Thesis Jury about the student's potential as a researcher. A research proposal is intended to convince others that the student has a worthwhile research project and that s/he has the competence

[25] Ibid. p.142
[26] Jacques Derrida, *Le monolinguisme de l'autre,* Paris, Galilée 1996
[27] Jacques Derrida, *Je suis en guerre contre moi-même,* interview pour Le Monde, août 2004
[28] Jacques Derrida, *Le monolinguisme de l'autre,* Paris, Galilée 1996, p.73
[29] Ibid.
[30] Ibid.
[31] Ibid.
[32] Ibid.
[33] Ibid.
[34] Jacques Derrida, *Marges de la philosophie*, op.cit.
[35] Jacques Derrida dans son séminaire sur la peine de mort analyse les réflexions de Camus qui est comme lui contre toute forme de violence politique. Derrida a connu aussi le fonctionnaire municipal Galoufa (celui du *Premier Homme*), qui étranglait les chiens errants d'Alger sous les yeux des enfants.
[36] Sur le sujet : voir Pierre Nora, *Une histoire française*, réédition du premier *Français d'Algérie*, suite à de la lettre inédite de 52 pages que Jacques Derrida adresse à l'auteur en réaction à la sortie du premier essai extrêmement critique envers le positionnement d'Albert Camus concernant la guerre d'Algérie.

[6] Jacques Derrida, *Qual Quelle,* dans Marges de la philosophie, Les éditions de minuit, Paris, 1972, p.34
[7] Paul Valery, *œuvres,* t. I, Gallimard, 1957, p.1256
[8] Frédéric Cossutta, *Discours philosophique, discours littéraire, le même et l'autre ?* Paris, éd. du Collège International de philosophie, 2005
[9] Jacques Derrida, *Marges de la philosophie,* Les éditions de minuit, Paris, 1972, p. IV « *philosopher avec un marteau. Zarathoustra commence par se demander s'il faudra leur crever, leur casser les oreilles*. »
[10] Jacques Derrida, *Sur Paroles, instantanées philosophiques,* entretien de Jacques Derrida avec Antoine Spire, Editions de l'aube et France Culture, 1990, p. 60
[11] Albert Camus, *Carnets,* II, op.cit.
[12] Jacques Derrida, *l'écriture et la différence,* p.47
[13] Jacques Derrida, *Conférence prononcée à la Société française de philosophie, le 27 janvier 1968,* publiée simultanément dans le Bulletin de la société française de philosophie (juillet-septembre 1968) et dans Théorie d'ensemble (coll. Tel Quel), Ed. Du Seuil, 1968.
[14] Nietzsche, La volonté de puissance, t .I et II, trad. Geneviève BIANQUIS, Paris, Gallimard, 1947
[15] Jacques Derrida, Geoffrey Bennington, *Jacques Derrida*, Paris, Seuil, 1991, p. 114
[16] Nietzsche, La naissance de la philosophie à l'époque de la tragédie grecque, trad. Geneviève BIANQUIS Paris, Gallimard, 12ème éd., 1949.
[17] George Bataille, dans Jacques Derrida, *l'écriture et la différence*, op.cit.
[18] Albert Camus, *retour à Tipasa*, Noces, Œuvres complètes, t. I, 1931-1944, Paris, Gallimard, 2006
[19] Jacques Derrida, *Marges de la philosophie,* Paris, les éditions de minuit, 1972, p. 19
[20] Jacques Derrida, *L'écriture et la différence*, op.cit.
[21] Edmond Jabès, *Du désert au livre,* Entretiens avec Marcel Cohen, Pans, Belfond, 1981, p.2
[22] Albert Camus, *Discours de Suède*, dans œuvres complètes d'Albert Camus, op.cit.
[23] Albert Camus, Carnets, III, Paris, Gallimard, 1989, p.252
[24] Ibid. p. 251

Jacques Derrida, L'écriture et la différence, Paris, éditions du Seuil, 1967

Jacques Derrida, Le Monolinguisme de l'autre, Paris, Galilée, 1996

Jacques Derrida, Geoffrey Bennington, Jacques Derrida, éditions du Seuil, 1991

Jacques Derrida, Je suis en guerre contre moi-même, interview pour Le Monde, 19 aout 2004

Derrida à Alger, un regard sur le monde, sous la direction de Mustapha Cherif, Paris Actes Sud, 2008

Abdelkébir Khatibi, Jacques Derrida, en effet, dessins de Valerio Adami, Neully Sur Seine, éd. Al Manar, 2007

Edmond Jabés, Du désert au livre, entretiens avec Marcel Cohen, Pans, Belfond, 1981

Jean –Jacques Gonzales, Autour d'un défaut d'origine, l'écriture d'Albert Camus, dans Approches, revue trimestrielle du centre documentation recherche, sous la direction de Guy Samama, numéro spécial dédié à Albert Camus, octobre 2013

---

[1] Edmond Jabés, *Du désert au livre, Entretiens avec Marcel Cohen*, Pans, Belfond, 1981, p. 52

[2] Albert Camus, *Interview pour Servir*, décembre 1945

[3] Albert Camus, *Carnets*, II, Janvier 1942-mars 1951, Paris, Gallimard, 1989

[4] Jacques Derrida, *D'un ton apocalyptique adopté naguère en philosophie*, Paris, Galilée, 1983

[5] Ibid.

comme celui d'un Albert Camus, philosophe malgré lui, lui vaudra le titre de philosophe pour classes terminales. Jacques Derrida, héritier et lecteur[35] attentif de Camus et défenseur[36] de Camus concernant la question de ceux qu'on appelait les libéraux d'Algérie, partage avec son prédécesseur le combat philosophique contre la philosophie et sa tendance réductionniste, sa disposition à se renfermer dans un système clos qui n'est pas suffisant à exprimer ni son ambivalence essentielle ni la complexité du réel.

Leur commune expérience dans la fragmentation identitaire les aurait-elle rendus philosophes de la destinerrance ?

Bibliographie

Albert Camus, Carnets, II, Janvier 1942-mars 1951, Paris, Gallimard, 1989

Albert Camus, Carnets, III, Paris, Gallimard, 1989

Albert Camus, Œuvres complètes, Tome I 1931-1944, Tome II 1944-1948, Edition publiée sous la direction de Jacqueline Levi-Valensi, Paris, Gallimard, 2006. Tome III 1949-1956, Tome IV 1957- 1959 sous la direction de Raymond Gay-Crosier, Paris, Gallimard, 2008

Jacques Derrida, Marges de la philosophie, Paris, Les éditions de minuit, 1972

Nous ne sommes jamais assurés de posséder, ni de maitriser notre langue. Elle nous échappe telle qu'elle est fréquentée par la langue des autres. Résultat ? Trouble de l'identité manifesté dans trois différentes formes de folie qui guettent notre rapport à la langue : rapport à soi et au langage complètement déstructuré ; identification totale avec la langue officielle ; la folie d'une hypermnésie, une fidélité absolue, un surcroit de mémoire. Il est donc possible de ne parler qu'une langue et que cette langue ne soit pas la sienne. Porter l'autre en soi dans la destinerrance, voilà en quoi consiste l'expérience de la langue.

Conclusions

La philosophie est-elle à considérer comme une langue universelle, capable de donner voix même à qui se passe en dehors de ses marges ? Si elle a toujours cru se tenir en rapport avec le non philosophique, voire l'anti- philosophique avec les pratiques et les savoirs, empiriques ou non, qui constituent son autre […] -dit Derrida- peut-on, en toute rigueur, assigner un lieu non philosophique, un lieu d'extériorité ou d'altérité depuis lequel on puisse encore traiter de la philosophie ? Ce lieu n'aurait-il pas été d'avance occupé de philosophie ? Est-il une ruse qui ne soit pas de la raison pour empêcher à la philosophie de parler encore d'elle-même, de prêter ses catégories au logos de l'autre ?[34] ».

Le combat de Derrida contre métaphysique pour sauver la différence lui vaudra le statut de meurtrier de la philosophie,

langue du maître. Le maître prenait d'abord et en particulier la figure du maître d'école. Tout autrement que pour un petit français de France, la Métropole était l'ailleurs, à la fois une place forte et un tout autre lieu. Depuis l'irremplaçable emplacement de ce Là-bas mythique, foyer invisible mais rayonnant dont nous arrivaient les paradigmes de la distinction, de la correction, de l'élégance, de la langue littéraire ou oratoire »[28]

La langue est le français, qui « est la seule langue qu'on m'a appris à cultiver, la seule aussi dont je puisse me dire plus ou moins responsable » dit Derrida lors d'une interview pour Le Monde[29]. Le français est oui la seule langue, mais aussi la langue de l'autre qui habite au-delà de la mer, elle est la langue du maitre, celle qui exige des preuves et des épreuves[30], avec laquelle on ne fait pas n'importe quoi[31] car elle nous préexiste, elle nous survit[32].

Et il continue : « Quand je violente la langue française, je le fais dans le respect raffiné de ce que je crois être une injonction de cette langue, dans sa vie, son évolution. Je ne lis pas sans sourire, parfois avec mépris, ceux qui croient violer, sans amour, justement, l'orthographe ou la syntaxe classiques d'une langue française, avec des petits airs de puceaux à éjaculation précoce, alors que la grande langue française, plus intouchable que jamais, les regarde faire en attendant le prochain.[33] »

vraie, pure n'existe pas. Ici, dans la tentative de reconstruire son origine Camus prend conscience de cette vérité : l'origine pure n'existe que dans l'espace du récit. Il faut déconstruire le spectre de l'origine, « le Premier Homme refait tout le parcours pour découvrir son secret : il n'est pas le premier. Tout homme est le premier homme, personne ne l'est. C'est pourquoi il se jette au pieds de sa mère [25]».

III.II Babélisme

« J'en ai qu'une langue et ce n'est pas la mienne [26]».

L'expérience de vie de Jacques Derrida est indélébilement signée par la langue. « Rien d'original [27]» -dit-il – dans le fait que la langue soit quelque chose de vital. Mais les contingences ont fait que Jacques Derrida, juif français d'Algérie, né de la génération précédant la guerre d'indépendance, participe aux changements culturels et linguistiques incroyables vécus par les juifs français d'Algérie.

« La métropole, la Ville-Capitale-Mère-Patrie, la cité de la langue maternelle, voilà un lieu qui figurait, sans l'être, un pays lointain, proche mais lointain, non pas étranger, ce serait trop simple, mais étrange, fantastique et fantomal. Au fond, l'une de mes premières et plus imposantes figures de la spectralité, la spectralité elle-même, je me demande si ce ne fut pas la France, je veux dire tout ce qui portait ce nom. Un pays de rêve, donc, à une distance inobjectivable. En tant que modèle du bien-parler et du bien-écrire, il représentait la

origines. Un impératif dévore son âme : il faut dire l'Algérie. Quels mots utiliser pour parler de l'Algérie ? Comment combler le déséquilibre du à cette condition paradoxale d'exilé chez soi ? La question reste ouverte jusqu' au Premier homme, durant Le Premier homme et après Le Premier Homme, effort autobiographique inachevé, brisé brutalement par la mort de Camus qui survient comme une promesse : « Le livre doit être inachevé ». Le silence donne la cadence au sentiment d'exil. Du silence originaire de l'absence du père, espagnol enterré en France au silence de la mère, du silence de la mère au silence de l'école, du silence de l'école au silence de Paris, du silence de Paris au silence du retour au pays d'origine. Le Premier Homme porte en soi l'urgence de répondre à cette interrogation : « Qu'est qu'il signifie d'être français d'Algérie ? En feuilletant les Carnets nous partageons l'angoisse de Camus à dire son pays natal : « Je me force à écrire ce journal, mais ma répugnance est vive. Si je m'y force en ce moment, c'est par panique devant mon défaut de mémoire »[23]avoue Albert Camus dans les Carnets. « Le matin d'Algérie m'obsède. Trop tard, trop tard…ma terre perdue, je ne voudrais plus rien […] maintenant il faut transfigurer c'est ce qui m'angoisse devant ce journal, mais ma répugnance est vive. Si je m'y force maintenant c'est par panique devant mon défaut de mémoire »[24]. Le Premier Homme nait, d'une naissance biblique, sous un déluge universel, sur ce pays sans nom, espace anonyme du mirage de l'enracinement. L'origine

Albert Camus semble partager le même sentiment : la terre originaire est l'empire du silence, le lieu un lieu d'un décalage infini, elle est le lieu d'un passage interminable. Foyer de son art, l'Algérie représente pour Albert Camus le lieu d'un impérissable exil intérieur. L'écriture est pour Camus, comme pour Derrida la trace qui véhicule cette impossibilité de l'origine. Comme chez Derrida, chez Camus ce sentiment de nostalgérie ne se laisse pas emprisonner par les identités, il habite les marges, l'entre lieu. Les deux vivent la situation d'hôtes chez soi, dans un pays qui ne leur appartient pas, soumis à une loi qui n'est pas leur loi. Ce double écart leur confère la position d'exilé chez soi.

3.1 Le Premier homme

« Je suis simplement reconnaissant au comité Nobel d'avoir voulu distinguer un écrivain français d'Algérie. Je n'ai rien écrit qui ne se rattache de près ou de loin à la terre ou je suis né. »[22] Avec ces mots, exprimés à l'occasion d'une interview à Franc-Tireur, le 18 octobre 1957 Albert Camus remercie le Comité Nobel de l'avoir honoré d'un prix qu'il ne sent pas mériter en étant pas un écrivain à la hauteur de Malraux et en étant son « œuvre encore en chantier ». Cet évènement qui trouble la vie d'Albert Camus ne semble qu'accentuer le décalage qu'il ressent avec soi –même.

Il ressent plus fort que jamais ce sentiment d'étrangeté qui l'accompagne durant tout sa vie, ce décalage avec ses

idées, avec les mots : faut-il que je dise qu'il est aussi nécessaire de le savoir avec la plume, -qu'il faut apprendre à écrire[20] ? ».

III .Nostalgèries

Jacques Derrida aussi bien que son prédécesseur ont senti l'exigence de repenser la philosophie en termes d'altérité. Comme il n'y avait pas d'ancrage assez solide, ils ont pris le large, direction inconnue, dans l'ailleurs ; destinerrance.

D'où provient cette soif ?

Derrida nait à Alger, dans le quartier de El-Biar ou y vit jusqu'à l'âge de dix-neuf ans. Les témoignages de l'attachement envers son pays d'origine traversent ses livres, ses interviews, ses annotations. Il invente un mot, nostalgèrie, pour décrire les sentiments qui le lient à son pays.

Et pourtant Jacques Derrida se tient toujours à l'écart d'un quelconque sentiment d'appartenance identitaire. « Peut-être y a-t- il quelque chose de plus profond encore et qui est constamment abordé dans mes livres, c'est ma répugnance viscérale à tout enracinement. J'ai l'impression de n'avoir d'existence que hors de toute appartenance.[21] »

L'origine c'est le spectre d'un rêve qu'on ne peut jamais vraiment atteindre. Unité qui ne peut être que différance.

Une sorte d'amnésie accompagne les souvenirs d'un Derrida, fou de son pays, de sa langue, de sa terre.

écart écrit. Elle signifie l'action de le différer, glisser, déplacer dans la pensée. Elle est le devenir héraclitien, le déplacement des signifiants qui signifient en rompant avec le signifié. Et encore elle est le renvoi perpétuel à la présence du sens.

Il ne s'agit pas chez Derrida, ni chez Camus de choisir la littérature à la place de la philosophie ou inversement. Il s'agit de maintenir littérature et philosophie dans un rapport différentiel qui implique la différence dans la pensée.

Il ne s'agit pas simplement de reconnaitre cette différence comme espace possible de réflexion, mais de donner à cet espace une place privilégié en tant que mouvement de la pensée. Telle est la tache de la rhétorique pour Derrida. La rhétorique doit mettre en évidence ce mouvement, elle doit mettre en évidence la vérité de cette polarité qui caractérise la différence.

Aller au-delà de ses marges, mettre en abime les bords est la tâche de la philosophie selon Derrida. La philosophie est pour Derrida une pratique incessante qui se construit sur l'avancement aporétique de différences qui ne se réunissent jamais, mais qui ne fonctionnent que ensemble. Il faut savoir nager dans cette ambivalence constitutive du réel, danser parmi les apories, en se soucient de ne pas les écraser. Si la philosophie pense à l'écriture comme le signe de ce signe ou comme le signifiant et donc comme à quelque chose de secondaire, quelle valeur donner à l'écriture ? Il faut-comme il le dit de Nietzsche- « Savoir danser avec les pieds, avec les

monde. Mais ce choix pour une écriture blanche, silencieuse ne se traduit pas par une clôture au monde, il se transforme au contraire dans une perméabilité extrême à ces signes.

«Le silence est un mot qui n'est pas un mot et le souffle un objet qui n'est pas un objet »[17], rappelle Derrida sur les traces de Bataille. Le silence camusien est un silence philosophique. Camus met en œuvre un univers clairvoyant, habité de lumière et d'ombre, d'envers et d'endroits, de joies dans la douleur, illuminé par un soleil aveuglant et meurtrier. Au fond de la beauté royale de la vie se cache l'expérience de la mort : « A l'heure difficile ou nous sommes, que puis-je désirer d'autre que de ne rien exclure et apprendre à tisser de fil blanc et de fil noir une même corde tendue à se rompre ? Dans tout ce que j'ai fait ou dit jusqu'à présent, il me semble bien connaitre, ces deux forces, même lorsqu'elles se contrarient ».[18]

L'Univers de Nietzsche de La Naissance de la tragédie est là. Le différend des forces contraires engendre l'harmonie. Albert Camus, comme Jacques Derrida se situe sur ce différend. « Nous pourrons donc appeler différance cette discorde active, en mouvement, des forces différentes et de différences de forces que Nietzsche oppose à tout le système de la grammaire métaphysique partout où elle commande la culture, la philosophie et la science.[19] »

La Différance est la différence qui met en abime le culte de l'hégémonie du Même sur l'Autre. Elle est la marque un

volonté primordiale humaine qui est celle d'exprimer soi-même.

Nietzsche met ainsi l'accent sur le caractère non conceptuel du langage jusqu'à substituer le jeu aux concepts métaphysiques de vérité et être.

Camus, lecteur de Nietzsche, se soucie de sa part, de créer un langage qui soit en accord avec le réel. Notre connaissance du monde nous vient des mots : hors si le langage n'a pas de sens le monde est absurde. Camus vit l'absurdité d'un siècle qui doit être repensé. Cette possibilité se fonde sur le langage. Il faut trouver le langage approprié pour parler d'un tel monde, accablé par le nihilisme.

« Mal nommer les choses c'est rajouter du malheur au monde » dit –il dans l'Homme Révolté. Son impératif est le même de Nietzsche : « les mots ne sont que des symboles pour les relations des choses entre elles et avec nous, ils ne touchent jamais à la vérité absolue, et le mot être, […] ne désigne que la relation générale qui relie toutes les choses entre elles […] alors les mots et les concepts ne nous ferons jamais franchir le mur des relations, ni pénétrer dans quelque fabuleux fond originel des choses […] »[16]. Camus répond à cette exigence en s'appuyant sur une esthétique ontologique qui, à travers l'acceptation inconditionnelle de notre condition existentielle, entend redonner du sens au monde. C'est dans cette direction que s'inscrit le choix camusien pour une parole matérielle, dépouillée, transparente en communion physique avec le

vrai – un monde où l'on ne souffre pas ; or la contradiction, l'illusion, le changement sont cause de la souffrance ! Il ne doute pas qu'il existe un monde tel qu'il devait être, et il voudrait chercher le chemin […] »[14]

Nietzsche tente à déconstruire le concept métaphysique de vérité à travers la rhétorique et plus particulièrement à travers la métaphore. Il reconnait l'origine des concepts dans la "pulsion" humaine à former des métaphores. La métaphore, considérée par la philosophie comme quelque chose de secondaire, voire ornementale, « […] parle obliquement, exploite des connotations latérales, insinue des choses sans vraiment les dire, suggère des idées sans les expliciter. »[15]

Jacques Derrida, revient sur cette théorie nietzschéenne pour montrer que : « la métaphore est donc déterminée par la philosophie comme perte provisoire du sens, économie sans dommage irréparable de propriété […] comme quelque chose d'inquiétant et étrange face à l'intuition, le concept, la conscience.

Nietzsche intente le langage d'avoir simplifié ce qui en réalité ne dérive que d'un long procès d'adaptation en un simple mot qui se prétend originaire, mais qui est tout sauf originaire. La réflexion sur le langage, considérée par Nietzsche comme la plus radicale volonté d'affirmation de l'homme, traverse son œuvre entière. Aller à la quête d'un style d'écriture signifie pour Nietzsche répondre à cette

capable d'exprimer la complexité de l'existence. Cette opération est possible grâce à Nietzsche.

II .Nietzsche : la généalogie de la différance ?

« On ne peut pas souhaiter un héritier ou une héritière qui n'invente pas l'héritage, qui ne le porte pas ailleurs, dans la fidélité. Une fidélité infidèle. »[10]

On peut penser à Derrida comme à l'héritier d'une époque, celui qui brise les marges, qui déclare la mort de la philosophie pour lui permettre une nouvelle renaissance.
Derrida se réclame souvent héritier de Nietzsche et il le fait en particulier dans son texte L'Ecriture et la différence. Camus, de son coté, fait de Nietzsche son maitre spirituel jusqu'à affirmer « je dois à Nietzche une partie de ce que je suis[11] ». Ce qui relie les deux philosophes dans leur commune dévotion envers Nietzsche est surtout la différence. « La différence entre Apollon et Dionysos, entre l'élan et la structure,- qui - ne s'efface pas dans l'histoire car elle n'est pas dans l'histoire »[12] ; « […] cette discorde active en mouvement, des forces différentes, et des différences des forces que Nietzsche oppose à tout système de la grammaire métaphysique partout où elle commande la culture, la philosophie et la science. »[13]La philosophie a accueilli une conception de l'existence qui oublie de penser la différence. Elle prétend la vérité. Mais qu'est-ce que cette vérité si non « un monde qui ne puisse ni se contredire, ni tromper, ni changer, un monde

travers des jeux littéraires, repousser les barrières érigées par le langage philosophico-spéculatif et subvertir les frontières.

Il ne s'agit pas chez Derrida, ni chez Camus de choisir la littérature à la place de la philosophie ou inversement. Il s'agit de maintenir littérature et philosophie dans un rapport différentiel qui implique obligatoirement la différence dans la pensée.

Si l'histoire de la philosophie est faite d'«un espace dissymétrique et hiérarchisant, traversé par des forces et travaillé dans sa clôture par le dehors qu'il refoule : expulse et, ce qui revient au même, intériorise comme un de ses moments » il faut aller au-delà de cet espace, pousser les limites, tympaniser la philosophie, lui crever les oreilles[9] afin de redonner à la philosophie sa dimension de pratique de la pensée.

Né en 1930 à Alger, dans le quartier d'El –Biar, juif, français d'Algérie et immigré en France en 1949, Jacques Derrida partage avec Albert Camus, né en 1913 dans le quartier populaire de Belcourt, non seulement une origine fragmentée qui marquera profondément sa pensée, mais aussi l'originalité philosophique d'une pensée de l'altérité capable de blesser les marges de la relation philosophie-littérature. Cette relation est maintenue grâce à l'invention d'une pensée mouvante, d'une pensée des nuances, capable de porter en soi et maintenir toujours vivante la tension entre les différences,

philosophie est un genre littéraire particulier » dit-il dans Marges de la philosophie. En suivant Paul Valery, il nous rappelle que la philosophie s'écrit et que cela porte en soi trois conséquences principales : la première est que dans l'écriture quelque chose de la grandeur de la vérité et du sens se perd et « Le philosophe écrit contre l'écriture[6] » afin de réparer sa perte. Il écrit pour se tenir dans le cercle logocentrique, mais aussi pour lui redonner du sens, pour le revigorer. Dans cette opération il se froisse avec la vraie nature du langage qui est hétérogène, discontinue, fragmentée. La deuxième conséquence est que la philosophie du fait qu'elle s'écrit ne peut pas se soustraire à la forme et elle est donc à considérer une comme un genre littéraire particulier […] et il faut bien que nous la rangions non trop loin de la poésie[7]. Troisième conséquence ; l'importance du timbre et du style en tant que présences singulières du sujet écrivain.

La question assez controversée de savoir si Albert Camus doit ou non être désigné comme un philosophe et celle d'un Derrida philosophe "apocryphe", poète et brigand, à mi-chemin entre philosophie et littérature, ne fait que mettre en évidence le caractère éphémère de la séparation entre les deux disciplines.

S'il est indéniable que le discours philosophique, contrairement à l'œuvre littéraire, « tend à absorber dans son dire son dit tout en se réservant la possibilité de renverser son dit dans son dire »[8], c'est vrai aussi que le philosophe peut, à

nous empêcher de remarquer l'orientation fortement philosophique qui les caractérise.

Derrida dénonce le ton apocalyptique opté par la philosophie occidentale. Le mot apocalyptique « En grec, **apokalupsis** traduirait des mots dérivés du verbe hébreu **gala**.»[4] Derrida dénonce, donc, un certain ton soutenu, prétentieux, qui est celui de qui, depuis Platon, prétend posséder la vérité.

En suivant Kant et son D'un ton grand seigneur adopté naguère en philosophie Derrida nous montre que le rêve ou l'idéal du discours philosophique, de l'allocution philosophique et de l'écrit qui est censé la représenter est celui de rendre la différence tonale, inaudible […][5].
Il lance pourtant son J'accuse contre la philosophie qui est coupable d'avoir coupé le fil d'un lien indissociable comme celui entre pensée et écriture.

La philosophie a abaissé l'écriture et elle l'a refoulée hors de la parole pleine. Ce jugement derridien ne décide pas la mise à mort de la philosophie, quant plutôt la mise en cause de la pensée philosophique et l'impératif d'une nouvelle pratique philosophique en tant que pratique de soi. Comment pratiquer la philosophie autrement ? En déplaçant les frontières avec la littérature. Derrida dans son essai sur la Mythologie blanche nous rappelle que l'écriture philosophique n'est qu'une manière particulière d'associer les métaphores, comparable en une sorte de poésie. Et encore : « La

Nos sources sont devant nous [1]»

I.

Résidents de la frontière entre philosophie et littérature, Jacques Derrida en tant que philosophe et Albert Camus en tant qu'écrivain élaborent, chacun de leur côté, une pensée aporétique des marges qui abrite les limites du langage. En s'interrogeant sur le statut de la philosophie ils se heurtent à son ambivalence constitutive faite d'inclusions et d'exclusions et donc de négation.

L'un fusionné entre philosophie et critique littéraire et l'autre philosophe malgré lui, ils partagent non seulement les destins de vie, mais aussi bien la conviction que la conception moderne de la philosophie est à revoir.

Albert Camus a toujours été clair là-dessous : « Je ne suis pas un philosophe, je ne crois pas assez à la raison pour croire à un système. Ce qui m'intéresse c'est de savoir comme il faut se conduire. Et plus précisément comment on peut se conduire quand on ne croit ni en Dieu ni en la raison »[2] Camus ne refuse pas la philosophie, mais il s'insurge contre qui voudrait la réduire à son aspect systématique. Il dit se considérer comme « un artiste qui crée des mythes à la mesure de sa passion et de son angoisse. [3]» On sait pourtant que si la tuberculose n'avait pas érigé entre Camus et le concours de l'agrégation un insurmontable obstacle administratif, il aurait probablement été professeur de philosophie. Qu'il s'agisse chez lui d'essais, de récits, ou de romans, nous ne pouvons pas

Jacques Derrida, Albert Camus pensées des ailleurs

Barbara Zauli
Université de Paris

Abstract:

Residents of the border between philosophy and literature, Jacques Derrida as a philosopher and as a writer Albert Camus each develop their side, a aporetic thinking margins which houses the limits of language. In questioning the status of philosophy they face a constitutive ambivalence made of inclusions and exclusions and thus negation.

The fused between philosophy and literary critic and philosopher in spite of himself the other, they share not only the life destinies, but as well the belief that the modern conception of philosophy is reviewed.

Keywords:

Jacques Derrida - *language – social*- *the modern*- *conception*

« J'ai quant à moi le sentiment de n'écrire que sur fond d'abime.

En fait, il n'y a pas plus de fond qu'il n'y a d'origine.

Il y a cependant exploration, poussée réitérée vers un ailleurs inexploré, un fond, une origine hypothétique vers lesquels tend toute écriture.

6. Hindernisse einer Eheschließung nach islamischem Recht

Nach islamischem Rechtsverständnis ist es dem muslimischen Mann unter denfolgenden Bedingungen verboten, eine Ehe einzugehen: Die Hochzeit mit einer Frau, mit welcher der eigene Vater bereits verheiratet gewesen war, ist laut Koran nicht erlaubt, wo es heißt: „*Und heiratet keine Frauen, die (vorher einmal) eure Väter geheiratet haben, abgesehen von dem, was (in dieser Hinsicht) bereits geschehen ist! Das ist etwas Abscheuliches und hassenswert - eine üble Handlungsweise!*“[24] Eindeutig untersagt der Koran die Ehe mit den Tanten väterlicher- sowie mütterlicherseits und mit den Töchtern der Geschwister. Die Eheschließung zwischen Cousin und Cousine istdagegen gestattet. Schwiegermütter und -töchter wie auch die Mütter der Stieftöchter kommen als Gattinnen ebenfalls nicht in Frage. Rechtswidrig ist auch die Verbindung mit den Ammen und mit den Milchschwestern, d.h. den Mädchen, die von derselben Amme gestillt wurden. Die gleichzeitige Ehe mit zwei Schwestern ist nicht zulässig.[25]

Kommt es vor, dass ein Muslim von der Möglichkeit Gebrauch macht, mit maximal vier Frauen zum gleichen Zeitpunkt verheiratet zu sein, darf er darüber hinaus keine weitere Ehe schließen. Um eine neue Ehe eingehen zu können, muss er sich von einer seiner bisherigen Ehefrauen trennen. Hat ein Mann seine Ehefrau durch die dreimalige Scheidungsformel (*Talâq*) verstoßen, oder ist die Frau verwitwet, darf sie erst nach Einhaltung einer Wartezeit (*‘Idda*) wieder geheiratet werden

[24] Der Koran, (1989), 62, 4: 22.
[25] Ebd., 62, 4: 23.

Morgengabe als Geschenk (so dass sie frei darüber verfügen können)!“[23]

Der Termin der Auszahlung der Summe an die Frau ist nicht festgelegt. Sie kann der Ehegattin bei der Eheschließung oder kurz danach ausgehändigt oder auch in Raten gezahlt werden. Diese Gabe an die Braut dient ihrer finanziellen Absicherung im Falle einer Scheidung. Generell nennt die *Charia* hinsichtlich der Höhe der Brautgabe keine obere und untere Grenze.

Die Zahlung des Brautgeldes ist auch im *CF* ein grundlegender Bestandteil der Eheschließung, ohne den sie als fehlerhaft gilt *(Art.33 CF)*.Die Fehlerhaftigkeit wird jedoch durch vollzug der Ehe aufgehoben und die Frau hat dann Anspruch auf ein Brautgeld, dessen Höhe entsprechend dem Ansehen ihrer Familie, ihrem Alter, ihrer Schönheit, Jungfräulichkeit etc.bestimmt wird.

Bei der islamischen Eheschließung spricht der beauftragte Imam folgende Worte: *„Ich verheirate dich x in Gehorsam zu Gott, der den Ehestand angeordnet hat, an y, Tochter von z, für die ihr genehme Morgengabe und mit Erlaubnis ihres Vaters!“* Die Antwort des Bräutigams lautet: *„Ich willige ein, mit ihr für die erwähnte Morgengabe verheiratet zu werden.“* Der Ehevertrag wird durch seine Unterzeichnung, die Zahlung der Morgengabe und den Vollzug der Ehe in der Hochzeitsnacht rechtskräftig.

---

[23] Der Koran, 60, 4:4

Der algerische CF[22] gilt Wali den Vater oder den nächsten Verwandten an- ohne dieses auf die männlichen Verwandten der väterlichen Linie einzugrenzen Sind keine Verwandten da, übernimmt der Richter dieses Amt. (Art. 11). In der Regel fungieren der nächste männliche Verwandte in der männlichen Linie unter den Nachkommen des Vaters oder Großvaters als Walî. Der Walî übernimmt die Verfügungsgewalt über Minderjährige, Waisenkinder und Menschen mit psychischen Erkrankungen. Sobald seine Mündel die Volljährigkeit erreicht haben, Ein Vormund, der bei einer islamischen Eheschließung die Braut bzw. den Bräutigam vertritt, handelt als Wakîl. Diese Stellvertreterfunktion bei einer Eheschließung oder bei einer Scheidung darf nur eine 'unbescholtene' Person ausüben, da andernfalls die Ehe nichtig ist.

Ferner gehört das Rezitieren der Eröffnungssure des Korans (*Fâtiha*) zu den nicht erforderlichen, und zur Regel gewordenen Zeremonien bei einer islamischen Eheschließung.

5. Morgengabe

Nach islamischem Recht ist die Morgengabe (arab.: *Mahr, Sadâq)* ein vor der Heirat festgesetzter Betrag, den der Bräutigam seiner zukünftigen Frau bei Abschluss des Ehevertrags zu entrichten hat. Der *Mahr* ist ein wesentlicher Bestandteil des Ehekontrakts, ohne den die Ehe nichtig ist. Dass der Braut die Morgengabe zu zahlen ist, verfügt der Koran: *„Und gebt den Frauen ihre*

[22] Code de la famille algerisches Familiengesetzbuch ,erstes Buch von der Hochzeit und ihrer Auflösung

oder zwei gesetzliche Vertreter (*Walî*) sowie zwei männliche Zeugen müssen bei der Erklärung von Angebot und unmittelbarer Annahme (*qubûl*) anwesend sein. Der nachstehende Koranvers gebietet die schriftliche Besiegelung der vertraglichen Vereinbarungen: „*Und nehmt zwei Männer von euch zu Zeugen! Wenn es nicht zwei Männer sein können, dann sollen es ein Mann und zwei Frauen sein, solche, die euch als Zeugen genehm sind,- (zwei Frauen) damit (für den Fall), dass die eine von ihnen sich irrt, die eine (die sich nicht irrt) die andere (die sich irrt, an den wahren Sachverhalt) erinnere [...] Und lasst euch nicht verdrießen, es aufzuschreiben, (die Summe) klein oder groß (damit es) bis zu einer Frist (festgelegt sei)!*“[19] In den Hadithen wird die Gegenwart von Zeugen bei der Heirat angeordnet. So habe Muhammad(s) gesagt: „*Es gibt nur eine Eheschließung mit Zeugen!*“[20] Auch Frauen sind berechtigt, als Zeuginnen aufzutreten. Eine auf die Prophetengattin ‘Âicha’ zurückgehende Tradition berichtet, dass Muhammad(s) geäußert haben soll: „*Welche Frau auch immer ohne die Genehmigung ihres Vormunds heiratet, deren Eheschließung ist nichtig, nichtig, nichtig!*“ und „*Es gibt nur eine Eheschließung mit einem Walî.*“[21]

Der arabische Terminus Walî bedeutet ‘Vormund’, ‘Schutzherr’, ‘Freund’. Im Zusammenhang mit nikah meint er den Bevollmächtigten der Braut bei Abschluss des Ehekontrakts.

---

[20] as-Sarahsî, Š. (1978), 30.
[21] 66 Ebd., 11.

unzweideutig und öffentlich zum Ausdruck kommen muss. Folgende Beispiele der Interpretation verschiedener Reaktionen eines jungfräulichen Mädchens auf ein

Eheangebot zeigen, dass nach Auffassung anerkannter hanafitischer Rechtsgelehrter die Braut das Recht auf Ablehnung hat. Ihr Weinen drückt ihre Zurückweisung des Heiratsangebotes aus, was nach *As-Sarahsi* bedeutet, dass die Eheschließung nicht zulässig ist. Ein Hadith, der sich auf die Prophetengefährten (*ansâr*) *Abû Huraira* und *Abû Mûsâ al-Aš'arî* [17] beruft, besagt, dass der Prophet(s) die Eheschließung einer Jungfrau ablehnte, die ihr Vater ohne ihr Einverständnis verheiratete. Während das Lachen der jungen Frau auf ihre Zustimmung hinweist, gilt ein „*spöttisches*" Lachen dagegen nicht als Bestätigung. Mit einem „*Schweigen aus Schüchternheit*" signalisiert sie ihre bejahende Haltung gegenüber dem Eheangebot. Bei Männern ersetzt das Schweigen nicht die Einwilligung. Vielmehr ist es tadelnswert, weil dies als „*weibisch*" angesehen wird.Als Minderjährige sind jungfräuliche Mädchen nicht legitimiert, rechtskräftige Willensentscheidungen zu treffen und müssen deshalb durch den *walî* [18] verheiratet werden.

4. Zur Rolle der Anwesenden bei einer Eheschließung

Die Anwesenheit zweier Zeugen bei der islamischen Eheschließung wird im Koran ausdrücklich verlangt. Die Brautleute

[17] Abû Huraira lebte ungefähr in dem Zeitraum von 614 bis 678/69. Vgl. Robson, J. (1960), 129f. Abû
Mûsâ al- Aš'arî, wurde um 614 geboren. Vgl. Veccia, V. L. (1960), 695f.
[18] Der Koran, 42, 2:282.

Die Rechtsquellen legen die Modalitäten für das Zustandekommen einer rechtsgültigen Eheschließung fest, wobei darauf hingewiesen werden sollte, dass Aussagen und Anweisungen in Koran und Hadithen häufig als Reaktionen auf die private Situation Muhammads(s). Das islamische Eherecht hat außerdem wesentliche Elemente des arabischen Gewohnheitsrechts übernommen, das in vorislamischer Zeit seine Anwendung fand.

3. Bereitschaft zur Eheschließung und Ehefähigkeit der Brautleute

Die Ehefähigkeit ist mit dem Erreichen der Geschlechtsreife gegeben *(bulugh)*, die bei Mädchen mit den ersten Menstruation und bei Jungen mit deren erstem nächlichen Samenerguss stattfindet.

Mit der Heirat erwerben die Eheschließenden ihre Mündigkeit. Grundlage einer rechtsgültigen Ehe bildet die Bereitschaft der beiden Ehepartner zu der Verbindung, die in einer Absichtserklärung zum Zeitpunkt der Eheschließung

- Ehe' handelt es sich um eine Verbindung, die aufgrund eines Ehehindernisses zunächst nicht wirksam
ist, aber durch die Beseitigung dieses zeitlich begrenzten Hindernisses vollwirksam werden kann. Sie
zieht auch ohne die Eliminierung des Mangels juristische Konsequenzen nach sich, wenn die Ehe
vollzogen wurde. Beispielsweise hat die Frau Anspruch auf die *mahr*. Außerdem hat sie die gesetzliche
Wartezeit (*'idda*). Das Attribut *'bâtil'* wird einer Ehe zugeordnet, deren Hindernisse nicht ausgeräumt
werden können. Sie bleibt dauerhaft eine nichtige Ehe. Vgl. Rauscher, T. (1987), 39ff.

empfiehlt der Koran ebenfalls, eine Gläubige zu heiraten und die Töchter und
Schwestern mit Muslimen zu verheiraten: „*Und heiratet nicht heidnische Frauen,*
solange sie nicht gläubig werden! Eine gläubige Sklavin ist besser als eine heidnische Frau, auch wenn diese euch gefallen sollte. Und gebt nicht (gläubige Frauen) an heidnische Männer in die Ehe, solange diese nicht gläubig werden! Ein gläubiger Sklave ist besser als ein heidnischer Mann, auch wenn dieser euch gefallen sollte.“[14] Jedoch verbietet er dem Mann nicht, mit einer Angehörigen einer der sogenannten Buchreligionen die Ehe einzugehen: „*Und (zum Heiraten sind euch erlaubt) die ehrbaren gläubigen Frauen und die ehrbaren Frauen (aus der Gemeinschaft) derer, die vor euch die Schrift erhalten haben, wenn ihr ihnen ihren Lohn gebt, (wobei ihr euch)als ehrbare (Ehe)männer (zu betragen habt), nicht als solche, die Unzucht treiben und sich Liebschaften halten.*“[15]

2. Bedingungen einer rechtskräftigen Eheschließung

Im islamischen Rechtswesen werden drei Kategorien von Ehen unterschieden: Auf der Skala der Rechtmäßigkeit rangiert die rechtmäßige (*sahîh*) Ehe auf der obersten Stufe, gefolgt von der fehlerhaften (*fâsid*) und nichtigen (*bâtil*) Ehe. Während eine ‘*bâtil*-Ehe’ als Nichtehe gilt, kann eine ‘*fâsid*-Ehe’ voll wirksam werden.[16]

[14]. Ebd., 33, 2:221
[15]. Ebd., 33, 2:221
[16]. Als ‘*sahîh’* wird eine Ehe bezeichnet, die vollständig fehlerfrei zustande gekommen ist. Bei einer ‘*fâsid*

weiblichen Sexualität geht davon aus, dass die feminine Attraktivität und Anziehungskraft eine ständige Bedrohung für die Männerwelt bedeutet. Insbesondere sexuell erfahrene Frauen stellen eine Gefahr dar.[11] Laut *Mernissi* bekämpft der Islam die Frau, denn *„sie ist fitna, die Inkarnation des Unbeherrschbaren, der lebende Beweis für die Gefahren der Sexualität und ihrer unermeßlichen Zerstörungskraft*“.[12]

Die Geschlechtertrennung soll die Kontakte der Geschlechter untereinander unterbinden. Die Bekleidungsvorschriften dienen als Schutz der Männer vor der Anziehungskraft der Frauen. Das islamische Recht unterscheidet zwischen Frauen und Männern bezüglich der konfessionellen Bindung des Ehepartners. Während muslimische Männer Nicht- Musliminnen heiraten dürfen, ist muslimischen Frauen die Ehe mit einem Mann, der sich nicht zum Islam bekennt, verboten.[13] Dieses Verbot beruht auf der islamischen Auffassung, dass die Konfessionszugehörigkeit über den Vater weitergegeben wird und folglich das Kind einer Muslima und eines Nicht-Muslims aller Wahrscheinlichkeit nach der Religionsgemeinschaft seines Vaters angehört. Den muslimischen Männern

[11] Der Begriff *zinâ'* umfasst sowohl sexuelle Beziehungen nicht-verheirateter Personen als auch Ehebruch.
Vgl. Ebd., 51. Vgl. auch Schacht, J. (1934), 1328.
[12] Mernissi, F.(1991), 26f.
[13]. Der Koran (1989), 392, 60:10

Und er hat bewirkt, dass ihr (d.h. Mann und Frau) einander in Liebe und Erbarmen zugetan seid."(Sure,30:21) An anderer Stelle werden die Gläubigen ermahnt, sich des Geschlechtsverkehrs zu enthalten *„außer gegenüber ihren Gattinnen, oder was sie (an Sklavinnen) besitzen, (denn) dann sind sie nicht zu tadeln.- Diejenigen aber, die darüber hinaus (andere Frauen) für sich haben wollen, machen sich offensichtlich einer Übertretung schuldig"(Sure,26:6f)* Obwohl die angeführten Koranverse sich ausschließlich an männliche Muslime richten, kommt Frauen im Bereich der Sexualität keineswegs eine passive Rolle zu. Die marokkanische Soziologin *Fatima MERNISSI*, welche die Stellung der Frau in der vor- und frühislamischen sowie der zeitgenössischen islamischen Gesellschaft aus feministischer Perspektive untersucht, analysiert in ihrem Werk „Geschlecht, Ideologie, Islam" das Verhältnis des Islam zur weiblichen Sexualität. Grundsätzlich befürwortet die islamische Religion die Befriedigung der sexuellen Bedürfnisse beider Geschlechter, und Impotenz des Ehemanns ist einer der wenigen Scheidungsgründe, den muslimischen Frauen geltend machen können. Ein ausgefülltes eheliches Sexualleben schützt vor *zinâ'*[10], denn sexuell unzufriedene Frauen und Männer gelten als bedrohlich. Das islamische Konzept der

[10] Der Begriff *zinâ'* umfaßt sowohl sexuelle Beziehungen nicht-verheirateter Personen als auch Ehebruch.
Vgl. Ebd., 51. Vgl. auch Schacht, J. (1934), 1328.

unterzuordnen haben, bildet den Kern der muslimischen Gemeinschaft (*Umma*)[9] . Nur ein geregeltes und sittliches Familienleben kann der *Umma* ein festes Fundament bieten. Die Heirat ist auch in der islamischen Gesellschaft keine rein private Angelegenheit, sondern der Muslim übernimmt mit der Eheschließung eine soziale Verantwortung. Das Nichteingehen einer Ehe trotz des Vorhandenseins aller Voraussetzungen für eine Eheschließung wird nicht gutgeheißen. Es kann von einer Pflicht des Muslims zur Heirat gesprochen werden, was folgender Koranvers unterstreicht: *„Und verheiratet diejenigen von euch, die (noch) ledig sind, und die Rechtschaffenden von Euren Sklaven und Sklavinnen"(Sure, 24:32)*

Der Islam bejaht die Sexualität. Diese soll in der Ehe ausgelebt werden, um die Ordnung der muslimischen Gemeinschaft nicht zu gefährden.Im Koran sind mehrere Belege für die positive Bewertung des Geschlechtstriebes im Rahmen der Ehe zu finden: *„Eure Frauen sind euch ein Saatfeld. Geht zu (diesem) euren Saatfeld, wo immer ihr wollt!"(Sure,2:223)*

Islamischen Vorstellungen zufolge hat Gott die beiden Geschlechter zur Zeugung von Nachkommen erschaffen: *„Und zu seinen Zeichen gehört es, dass er euch aus euch selber Gattinnen geschaffen hat, damit ihr bei ihnen wohnet.*

[9] Nation,Volk,Hier:Gemeinschaft der Gläubigen

Charakter und Sinn der Heirat im Islam

Während die ursprüngliche Bedeutung des arabischen Wortes '*Nikâh*' 'Beischlaf' war, wird es in der arabischen Sprache sowohl für 'Hochzeit' und 'Eheschließung' als auch für 'Ehe' und 'Ehevertrag' verwendet. Im Koran meint *Nikâh* ausschließlich den Ehevertrag. Dieser arabische Begriff bedeutet 'Eheschließung', 'Trauung', 'Heirat' sowie 'die festgesetzte Summe, die der Mann im Falle einer Scheidung an seine Frau zu zahlen hat'. Heute dominiert im alltäglichen Sprachgebrauch das algerische Wort *'Zawag'*[8] für Heirat und Ehe. Die standesamtliche Eheschließung wird in Algerien mit '*Akd EZawag* ' und die religiöse Eheschließung mit *'Fatiha-Ehe'* bezeichnet. In der islamischen Welt ist *Nikâh* ein Vertrag zwischen den gesetzlichen Vertretern der Eheschließenden. Abû Hanîfa und der Prophet Muhammad(s) definieren die Eheschließung im Islam als einen Vertrag des gegenseitigen Austauschs von Vermögenswerten, der jederzeit aufgelöst werden kann. Der islamische Glaube verlangt die Ehe, um in diesem Rahmen eine Familie zu gründen. Sie dient der Zeugung legitimer Nachkommen. Die Familie - mit dem Vater als Oberhaupt - dem sich nach islamischen Vorstellungen die anderen Familienmitglieder

---

[8]Anstellte des Terminus Zawag kann auch Nikah verwendet werden. Ursprunglich hatte Nikah die Bedeutung von Beischlaf,wird aber schon im Koran im Sinne von Ehevertrag verwendet .Urs dagegen bezeichnet die Hochzeitszeremonie.Vdl.EI,Arttikel Nikah,El Alami,Mariage.S10f.sowieZI,Artilel,Urs.

Etappen im Leben der Gläubigen berücksichtigen der für Muslime heilige Koran ist die primäre Quelle der islamischen Rechtsordnung.

Zahlreiche Koranverse behandeln das Geschlechterverhältnis, das Familienleben und die juristischen und finanziellen Konsequenzen einer Scheidung.[3]

Weitere Wurzeln der *Charia* sind die Lebensweise des Propheten Muhammad(s)[4] (*Sunna*)[5], die in den Hadithen (*Hadît/Ahâdît*)[6] tradiert wird, der Konsens der Gemeinde bzw. der Gelehrten hinsichtlich einer Rechtsfrage und der Analogieschluß (*Qiyâs*)[7]**.**

5. Sunna: Überlieferte Norm, gewohnte Handlungen, die Sunna des Propheten sind gesetzlich verbindlichen Präzedenzfällen erhobenen Aussagen und Handlungen.

[6] Hadithe sind die Überlieferungen von der Lebensweise (*Sunna)* und den Aussprüchen des Propheten.

Die anfangs mündlich tradierten Hadithe wurden ab dem 7. Jahrhundert gesammelt. Im 9. Jahrhundert

entstanden die Kanonischen Hadith-Sammlungen

7. Der Analogieschluss(arab.:qiyas) ist einer des islamischen Rechts

[2]Anstellte des Terminus Zawag kann auch Nikah verwendet werden. Ursprunglich hatte Nikah die Bedeutung von Beischlaf,wird aber schon im Koran im Sinne von Ehevertrag verwendet .Urs dagegen bezeichnet die Hochzeitszeremonie.Vdl.EI,Arttikel Nikah,El Alami,Mariage.S10f.sowie ZI,Artilel,Urs.

Ehe und Eheschließung im islamischen Recht

NOUALI Ghaouti
Université de Sidi Bel Abbés

Abstract:

Important events such as "birth, circumcision, marriage and death received at religious people a religious dimension that reveals to him his nature and the purpose of his existence." These operations are social-religious high points in the life course.

Keywords:

Circumcision- religious people- social

Wichtige Ereignisse wie *„Geburt, Beschneidung, Hochzeit und Tod erhalten bei gläubigen Menschen eine religiöse Dimension, die ihm sein Wesen und den Sinn und Zweck seines Daseins enthüllt* [1].“ Diese Vorgänge sind sozial-religiöse Höhepunkte im Lebenslauf.

Das islamische Recht (*Charia)*[2] hat Vorschriften, Verbote und Regelungen entwickelt, die alle Bereiche und

---

1. Gieringer, F. (1982), 21
2 Charia.Das kanonische Gesetz des Islam,das dem Menschen von Gott geoffenbare ideale Recht
3. Z.B. die Suren 2:228-237, 2:240f, 296, 33:49. Vgl. Der Koran (1989), 34ff, 36f, 296
4. (s) steht als Abkürzung fur“ Salla allhu alaihi wa sallam-Allahs Segen und Heil auf ihm.“

SOMMAIRE

Dialogue Méditerranéen

Revue académique spécialisée en sciences Humaines et Sociales éditée par le laboratoire des recherches sur les études Orientalistes de civilisation du Maghreb Islamique

Dialogue Méditerranéen

Revue académique spécialisée en sciences Humaines et Sociales éditée par le laboratoire des recherches sur les études Orientalistes de civilisation du Maghreb Islamique



N° 8

Mars 2015

ISSN : 1112-945X

Dépôt légal : 4402-2009

Dialogue Méditérranéen

Revue Académique Spécialisée en Sciences Humaines et Sociales, éditée par le Laboratoire de recherche sur les études orientalistes de Civilisation du Maghreb Islamique- Univ. Djillali Liabes- Sidi Bel Abbes / ALGERIE

مارس 2015

الحوار المتوسطي 8 Dialogue Méditérranéen

N° 8

Mars 2015



Edition

le Laboratoire de recherche sur les études orientalistes de Civilisation du Maghreb Islamique-

ISSN 1112-945X
Dépot légal 4402-2009

Impression

مكتبة الرشاد للطباعة والنشر - الجزائر

